

Distr.
GENERALA/54/549
15 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٤٢ من جدول الأعمالالحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٥/٥٣

سقوط سريبرينيتسا

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٧	٩-١	أولا - مقدمة
٩	٤٠-١٠	ثانيا - معلومات أساسية
٩	١٤-١٠	ألف - تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية وإنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية
١١	١٩-١٥	باء - استقلال البوسنة والهرسك واندلاع الحرب
١٣	٢٣-٢٠	جيم - الأنشطة الإنسانية
١٤	٢٨-٢٤	دال - مقترحات لإقامة بعثة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك
١٦	٣٢-٢٩	هاء - عملية السلام
١٨	٤٠-٣٣	واو - سريبرينيتسا قبل القرارات المتعلقة بالمنطقة الآمنة
٢٢	١٠٢-٤١	ثالثا - اتخاذ مجلس الأمن للقرارات ٨١٩ (١٩٩٣)، ٨٢٤ (١٩٩٣)، و ٨٣٦ (١٩٩٣)
٢٢	٤٤-٤١	ألف - الحد الأدنى من التوافق في الآراء داخل مجلس الأمن
٢٣	٥١-٤٥	باء - مفهوم "المناطق الآمنة"
٢٥	٥٨-٥٢	جيم - قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣)
٢٧	٦٢-٥٩	دال - اتفاق بشأن تجريد سريبرينيتسا من السلاح مؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣
٢٨	٦٥-٦٣	هاء - بعثة مجلس الأمن إلى سريبرينيتسا واتفاق مواصلة عملية التجريد من السلاح المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٣

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣٠	٦٩-٦٦	واو - قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣)
		زاي - نهاية خطة فانس - أوين للسلام، وتحركات لتعزيز نظام
٣١	٧٧-٧٠	المناطق الآمنة
٣٤	٧٩-٧٨	حاء - قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣)
٣٥	٩٢-٨٠	طاء - مواقف أعضاء مجلس الأمن من القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)
		ياء - الإحجام عن استخدام القوة لردع الهجمات على
٣٨	٩٥-٩٣	المناطق الآمنة
		كاف - تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ٨٣٦
٣٩	٩٨-٩٦	(١٩٩٣) (S/25939)
٤٠	١٠٢-٩٩	لام - الجهود المبذولة لرفع الحظر على الأسلحة
		رابعاً - تطور سياسة المناطق الآمنة: حزيران/يونيه ١٩٩٣ - كانون الأول/
٤٣	١٧٤-١٠٣	ديسمبر ١٩٩٤
٤٣	١٠٥-١٠٣	ألف - التنفيذ الأولي لسياسة المناطق الآمنة
٤٣	١١٣-١٠٦	باء - إزمة جبل إيفمان
		جيم - مقترحات لمبادلة سريبرينيتسا وجيبا بأراض يسيطر عليها
٤٦	١١٦-١١٤	الصرب حول سراييفو
٤٧	١٢٣-١١٧	دال - مذبحه ماركيل والخلافات بشأن استخدام القوة الجوية
		هاء - تقييم الأمم المتحدة لسياسة المناطق الآمنة اعتباراً من
٤٩	١٣٠-١٢٤	آذار/مارس ١٩٩٤
٥١	١٤٥-١٣١	واو - الهجوم على غوراجدة: آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٤ .
		زاي - تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٤
٥٦	١٥٢-١٤٦	(S/1994/555)
٥٨	١٥٦-١٥٣	حاء - خطة السلام التي أعدها فريق الاتصال
		طاء - هجوم الصرب على منطقة بيهاتش الآمنة: تشرين الأول/
٦٠	١٦٣-١٥٧	أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
		ياء - تقرير الأمين العام المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٦٢	١٧٤-١٦٤	(S/1994/1389)
٦٧	٢٢٥-١٧٥	خامساً - أحداث فترة كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥
٦٧	١٨٤-١٧٥	ألف - اتفاق وقف الأعمال العدائية وانتهائه
٦٩	١٨٩-١٨٥	باء - الضربات الجوية حوالي سراييفو
		جيم - أزمة الرهائن التي تعرضت لها قوة الأمم المتحدة
٧١	٢٠٠-١٩٠	للمحماية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٧٤	٢٠٩-٢٠١	دال - تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٥ (S/1995/444)
٧٦	٢١٢-٢١٠	هاء - محاولة البوشناق فك الحصار عن سراييفو ونتائجها على الأمم المتحدة
٧٧	٢٢٠-٢١٣	واو - قوة الرد السريع
٧٩	٢٢٥-٢٢١	زاي - القتال حول سربرينيتسا
٨١	٢٢٨-٢٢٦	سادسا - عرض عام للانتشار في سربرينيتسا: شباط/فبراير- تموز/ يوليو ١٩٩٥
٨٧	٣١٧-٢٣٩	سابعا - سقوط سربرينيتسا: ٦-١١ تموز/يوليه ١٩٩٥
٨٧	٢٤٥-٢٣٩	ألف - ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥: هجوم على نقطة المراقبة "فوكستروت" وقصف سربرينيتسا؛ وعدم تشجيع طلب دعم جوي مباشر؛ رفض طلب جيش جمهورية البوسنة والهرسك للحصول على الأسلحة
٨٩	٢٤٩-٢٤٦	باء - ٧ تموز/يوليه: توقف الهجوم الصربي
٩٠	٢٦١-٢٥٠	جيم - ٨ تموز/يوليه: عدم تشجيع طلب الدعم الجوي المباشر مرة أخرى؛ جيش الصرب البوسنيين يكتسح نقطة المراقبة "فوكستروت": جيش جمهورية البوسنة والهرسك يقتل أحد جنود الكتيبة الهولندية؛ جيش الصرب البوسنيين يحيط بنقطتي مراقبة آخرين
٩٤	٢٧٦-٢٦٢	دال - يوم ٩ تموز/يوليه: الأحداث التي أدت إلى تجمد الموقف وتحذير الصربيين
٩٩	٢٩٦-٢٧٧	هاء - ١٠ تموز/يوليه: جيش صرب البوسنة ينتهك الإنذار؛ تأجيل اللجوء إلى الدعم الجوي المكثف
١٠٥	٣١٧-٢٩٧	واو - ١١ تموز/يوليه: الارتباك الأول بشأن "الدعم الجوي": نشر الدعم الجوي المكثف؛ سقوط سربرينيتسا
١١٣	٣٩٣-٣١٨	ثامنا - آثار سقوط سربرينيتسا: ١٢-٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥
١١٤	٣٢٨-٣١٨	ألف - ١٢ تموز/يوليه: الاجتماعات التي عقدت مع ملاديتش: بدء عمليات الطرد
١١٨	٣٣٩-٣٢٩	باء - ١٢ تموز/يوليه: قرار مجلس الأمن ١٠٠٤ (١٩٩٥)
١٢٠	٣٤٥-٣٤٠	جيم - ليلة ١٢ تموز/يوليه: بدء أعمال القتل المتفرقة
١٢٢	٣٦٠-٣٤٦	دال - ١٣ تموز/يوليه: بدء قتل المئات من الرجال والأطفال العزل
١٢٧	٣٧٤-٣٦١	هاء - ١٤ تموز/يوليه: بدء الإعدامات الجماعية؛ مفاوضات الاتحاد الأوروبي يجتمع بميلوسوفيتش وملاديتش

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٣١	٣٨٢-٣٧٥	واو - ١٥ تموز/يوليه: استمرار المجازر؛ والتوصل إلى "اتفاق" بين ملاديتش وقوة الأمم المتحدة للحماية
١٣٤	٣٩٠-٣٨٣	زاي - ١٨-١٦ تموز/يوليه: ميلاديتش يواصل عدم احترامه للاتفاقات المتعلقة بسريبرينيتسا: تقارير واسعة الانتشار عن مذابح تبدأ في الظهور
١٣٧	٣٩٣-٣٩١	حاء - ١٩ تموز/يوليه: ملاديتش وقائد قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة يجتمعان ثانية ويبرمان اتفاقا
١٤٠	٤٦٤-٣٩٤	تاسعا - سقوط جييا والسياسة "الجديدة" لخلق مناطق آمنة: تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
١٤٠	٣٩٦-٣٩٤	ألف - الاستعدادات للهجوم على جييا: ١١ إلى ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥
١٤١	٤٠٢-٣٩٧	باء - الهجوم، والمقاومة والمفاوضات في جييا: ١٤-٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥
١٤٢	٤٠٤-٤٠٣	جيم - التقارير الرسمية الأولى عن الفضائح التي يعتقد أنها ارتكبت في سريبرينيتسا: مغادرة الكتيبة الهولندية بوتوتشاري ..
١٤٤	٤١٠-٤٠٥	دال - اجتماع لندن والتغيرات في نهج استخدام الضربات الجوية
١٤٥	٤١٤-٤١١	هاء - الترتيبات العملية المنبثقة عن اجتماع مؤتمر لندن
١٤٦	٤٣١-٤١٥	واو - سقوط جييا والفرار إلى صربيا
١٥١	٤٣٧-٤٣٢	زاي - عملية العاصفة ومبادرة السلام بقيادة الولايات المتحدة
١٥٣	٤٤١-٤٣٨	حاء - الهجوم على سوق ماركالي في سراييفو
١٥٤	٤٤٥-٤٤٢	طاء - عملية القوة المتروية
١٥٦	٤٤٧-٤٤٦	ياء - تقييم الصرب لعملية القوة المتروية
١٥٦	٤٥٠-٤٤٨	كاف - فترة التوقف: خريطة جديدة للسلام؛ فتح طريق إلى سراييفو
١٥٧	٤٥٥-٤٥١	لام - استئناف الهجمات الجوية والبرية
١٦٠	٤٥٩-٤٥٦	ميم - مبادرة السلام تحت قيادة الولايات المتحدة، وبوادر القلق بشأن الولاية
١٦١	٤٦٤-٤٦٠	نون - الهجوم الكرواتي وانتهاء الأعمال العدائية
١٦٣	٤٦٦-٤٦٥	عاشرا - حفظ السلام واتفاق السلام: تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>المقررات</u>
١٦٥	٥٠٦-٤٦٧ سقوط سريري نيتسا: تقييم
١٦٥	٤٧٤-٤٧٠ ألف - دور قوة الأمم المتحدة للحماية في سريري نيتسا
١٦٧	٤٧٩-٤٧٥ باء - الدور الفعلي لقوات البوسنة
١٦٨	٤٨٣-٤٨٠ جيم - دور القوة الجوية
١٧٠	٤٨٧-٤٨٤ دال - الأسئلة المعلقة
١٧١	٤٩٣-٤٨٨ هاء - دور مجلس الأمن والدول الأعضاء
١٧٣	٤٩٧-٤٩٤ واو - عدم استيعاب المقاصد الحربية الصربية بصورة تامة
١٧٤	٥٠٦-٤٩٨ زاي - دروس للمستقبل

المرفقات

١٨٠	الأول - كبار موظفي الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة المشار إليهم في التقرير وألقابهم الرسمية
١٨١	الثاني - المقابلات التي أجريت مع أفراد من أجل إعداد هذا التقرير

الخرائط

٦	يوغوسلافيا السابقة
٢١	خطة فانس - أوين للسلام كما قدمت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
٤٢	مناطق آمنة
٦٥	خطة اتحاد الجمهوريات الثلاث
٦٦	اقتراح فريق الاتصال في تموز/يوليه ١٩٩٤
٨٦	وزع الكتيبة الهولندية اعتباراً من شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥
١١٢	الهجوم على سريري نيتسا
١٣٩	مواقع تنفيذ الإعدام والقبور الجماعية
١٦٤	اتفاق دايتون للسلام

[خريطة]

يوغوسلافيا السابقة

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٣ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد طلبت الجمعية العامة في تلك الفقرة:

"تقريراً شاملاً، يتضمن تقييماً، بشأن الأحداث التي وقعت منذ إنشاء المنطقة الآمنة في سربرينيتسا يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، الذي أعقبه إنشاء مناطق آمنة أخرى، إلى أن صدق مجلس الأمن على اتفاق السلام بموجب القرار ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مع مراعاة مقررات مجلس الأمن ذات الصلة وأعمال المحكمة الدولية في هذا الصدد".

وشجعت الدول الأعضاء وغيرها من الدول المعنية على تقديم معلومات ذات صلة.

* * *

٢ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اتهمت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة رادوفان كراديتش ("رئيس جمهورية صربيا")، وراتكو ملاديش (قائد الجيش البوسني الصربي) بمسؤوليتهما المباشرة المزعومة عن الفظائع التي ارتكبت في تموز/يوليه ١٩٩٥ ضد السكان المسلمين البوسنيين في منطقة سربرينيتسا التي حددتها الأمم المتحدة كمنطقة آمنة. وبعد دراسة الأدلة التي قدمها المدعي العام، أقر القاضي رياض التهمة وذكر أنه:

"بعد سقوط سربرينيتسا في يد القوات الصربية المحاصرة في تموز/يوليه ١٩٩٥، يبدو أن مذبحه فظيعة حقا ارتكبت ضد السكان المسلمين. وتصف الأدلة التي قدمها المدعي العام مشاهد لا تخطر همجيتها على بال: إعدام آلاف الرجال ودفنهم في مقابر جماعية، ودفن مئات الرجال أحياء، وتقطيع أوصال الرجال والنساء وذبحهم، وقتل الأطفال على مرأى من أمهاتهم، وإجبار جد على أكل كبد حفيده. إنها حقا مشاهد آتية من الجحيم، سطرت على أكثر صفحات التاريخ البشري سواداً"^(١).

٣ - وللأمم المتحدة ولاية "الردع الهجمات" على سربرينيتسا وعلى خمس "مناطق آمنة" أخرى في البوسنة والهرسك. ورغم هذه الولاية، بلغ عدد السكان الذين قتلوا في هذه المناطق الآمنة أو حوالياها ٢٠ ٠٠٠ شخص، تنتمي أغلبيتهم الساحقة إلى جماعة المسلمين البوسنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد مات أغلب من لقوا حتفهم في البوسنة والهرسك من أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وعددهم ١١٧ شخصا، في المناطق الآمنة أو حوالياها. وقد أتاحت لي الجمعية العامة، من خلال طلب تقديم هذا التقرير، الفرصة

لأبين لماذا فشلت الأمم المتحدة في ردع هجوم الصرب على سربرينيتسا ولأوضح الحوادث المروعة التي أعقبت ذلك.

٤ - وفي سعيي إلى الاقتراب من الحقيقة، رجعت إلى جذور سياسة المناطق الآمنة، وناقشت تطور تلك السياسة على مدى عدة سنوات. وقد لفت نظر القارئ إلى قرارات مجلس الأمن وإلى الموارد التي أتيحت لتنفيذ تلك القرارات؛ واستعرضت كيفية تنفيذ تلك السياسة ميدانيا، فضلا عن الهجمات التي شنت على مناطق آمنة أخرى: سراييفو، وغوراجدة، وبيهاتش. واستعرضت المناقشة التي دارت داخل المجتمع الدولي بشأن استعمال القوة، ولا سيما استعمال القوة الجوية من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي. واستعرضت كذلك دور قوة الأمم المتحدة للحماية في سقوط سربرينيتسا، وفي حالة جييا التي كاد يطويها النسيان. وفي الختام، أشير إلى كيف أن المجتمع الدولي بعد أن فشل في التصرف بصفة حاسمة خلال جميع هذه الأحداث، ظهرت لديه عزيمة جديدة بعد سقوط سربرينيتسا، وكيف أعقب آخر هجوم صربي على المنطقة الآمنة في سراييفو شن عملية عسكرية متضافرة لضمان عدم تجدد تلك الهجمات.

٥ - ولم أسع قط، وأنا استعرض هذه الأحداث، إلى النأي بالأمانة العامة للأمم المتحدة عن النقد الموجه إليها. فأنا أدرك تمام الإدراك، وقد عملت بصفة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام خلال جزء كبير من الفترة قيد الاستعراض، الولاية التي أسندت إلى الأمم المتحدة وأدرك إدراكا مفعما بكثير من الألم إخفاقات المنظمة في تنفيذ تلك الولاية. لا بل إن قصدي من استعراض خلضية فشل سياسة المناطق الآمنة إلقاء الضوء على التطورات التي أفضت بالأمم المتحدة إلى أن تجد نفسها، في تموز/يوليه ١٩٩٥، في مواجهة هذه الأحداث المروعة. إن هناك قضية المسؤولية، ونحن في الأمم المتحدة نشارك في تلك المسؤولية على نحو ما يسجله التقييم الوارد في نهاية هذا التقرير. وثمة أمر له أهمية مماثلة، يتمثل في الدروس التي ينبغي أن يستخلصها جميع المشاركين في إعداد وتنفيذ الاستجابات الدولية لأحداث من قبيل الحرب في البوسنة والهرسك. وهناك دروس للأمانة العامة، ودروس للدول الأعضاء التي صاغت شكل الاستجابة الدولية لانهيار يوغوسلافيا السابقة.

٦ - وقبل الخوض في سرد الأحداث المعنية، فمن المهم الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من تاريخ الحرب في البوسنة والهرسك لن يرد ذكره مطلقا في متن هذا التقرير. فقد اندلعت الحرب في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢. ومعظم الأراضي التي استولى عليها الصرب إنما استولوا عليها في غضون الستين يوما الأولى من الحرب، أي قبل أن يكون لقوة الأمم المتحدة للحماية أي وجود يذكر في البوسنة والهرسك. وخلال الـ ٦٠ يوما تلك، شرد نحو مليون شخص من ديارهم، وقتل عشرات الآلاف من السكان أغلبهم من البوسنيين المسلمين. وبصفة عامة، لم تشاهد قوة الأمم المتحدة للحماية ولا أي ممثلين آخرين للمجتمع الدولي مشاهد البربرية التي رافقت ذلك، وهي لا تشكل جزءا من هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، اشتملت الحرب في البوسنة والهرسك على تسعة أشهر من الحرب المكشوفة بين قوات حكومة البوسنة المكونة في أغلبها من المسلمين وقوات مجلس الدفاع الكرواتي المكونة في أغلبها من الكروات. ومع أن هذا القتال مهم لفهم

الصراع في البوسنة والهرسك، فإنه لم يشمل بصفة عامة المناطق الآمنة التي تشكل محور الاهتمام في هذا التقرير. ولذلك فإن هذه الوثيقة لا تتناول سجل ذلك الصراع.

٧ - وأود، بادئ ذي بدء، أن أشير إلى أن بعض أجزاء هذا التقرير قد تشابه روايات سقوط سربيرينيتسا كما سبق نشرها في عدد من الكتب والمقالات والتقارير الصحفية الرائعة. ومع أن هذه الروايات الثانوية لم تتخذ مصدرا لاستقاء المعلومات لهذا التقرير، فإن ما تورده من الأسئلة وروايات الأحداث قد روجع ودرس بصفة مستقلة من منظور الأمم المتحدة. وأنا أمل في أن يسهم إثبات أو توضيح تلك الروايات في السجل التاريخي المتعلق بهذا الموضوع. وأود أن أشير أيضا إلى أنني لم أتمكن من الإجابة على جميع الأسئلة التي لم يجب عليها حتى الآن عن سقوط سربيرينيتسا، رغم الجهد الصادق الذي بذلته في هذا السبيل.

٨ - وقد أعد هذا التقرير استنادا إلى بحوث في المحفوظات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك إلى مقابلات مع أفراد شاركوا في الأحداث المعنية أو كانوا على علم بها بشكل من الأشكال. وسعيا إلى تحقيق فهم أوضح لتلك الأحداث، اتخذت خطوة استثنائية هي إيراد معلومات مستمدة من الملفات السرية للأمم المتحدة في السجل المتاح للجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسجل شكري للدول الأعضاء والمنظمات والأفراد الذين قدموا معلومات لهذا التقرير. وترد قائمة بالأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا الصدد في المرفق الأول. ومع أن هذه القائمة طويلة إلى حد ما، فإن الوقت والتقييدات المفروضة على الميزانية وغيرها من القيود حالت دون إجراء مقابلات مع أفراد آخرين كثيرين بوسعهم أن يقدموا وجهات نظر مهمة في الموضوع المطروح. وفي أغلب الحالات، أجريت اللقاءات على أساس عدم ذكر المصادر لتشجيع أقصى قدر مستطاع من الصراحة في كشف المعلومات. وقد نفذت أيضا طلب أولئك الأفراد الذين قدموا معلومات لهذا التقرير بشرط عدم الكشف عن هويتهم.

٩ - وجميع هذه التدابير الاستثنائية التي اتخذتها في إعداد هذا التقرير تعبر عما أعلقه من أهمية على إلقاء الضوء على ما وصفه القاضي رياض بأنه "أشد صفحات التاريخ البشري سوادا".

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
الاشتراكية وإنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية

١٠ - تسارع تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في عام ١٩٩١ عندما أعلنت جمهوريتا كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١. وقد لزم الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك، خافيير بيريز دي كويبار جانب الحيطة في رد فعله على هذه الأحداث، حيث أعرب في وقت لاحق عن قلقه بأن "الاعتراف الانتقائي المبكر قد يوسع شقة الخلاف [الجاري] ويزيد تفاقم وضع يهدد بالانفجار،

خاصة في البوسنة والهرسك. (S/23280، المرفق الرابع). وقد كان الباعث الرئيسي على الحذر هو إدراك أن الاعتراف باستقلال الجمهوريات اليوغوسلافية سوف يجعل من جماعات كبيرة من الصرب وغيرهم أقليات معرضة للخطر في كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبصفة خاصة في البوسنة والهرسك. وقد شاركت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في هذا القلق أول الأمر فكونت لجنة للنظر فيما إذا كانت الجمهوريات اليوغوسلافية التي تسعى للحصول على الاعتراف الدولي تفي بعدد من المعايير، وعلى الأخص فيما يتعلق بالحماية الدستورية للأقليات. بيد أن هذه الدول لم تلبث أن اعترفت بالجمهوريات الثلاث جميعا على الرغم من خشيتها من أنه لم يف بالشروط المحددة غير سلوفينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

١١ - وعقب إعلان سلوفينيا استقلالها اندلع القتال بين القوات السلوفينية والجيش الشعبي اليوغوسلافي (JNA) المؤلف في أغلبه من قوات صربية. غير أن القتال لم يدم سوى ١٠ أيام ولم يسبب سوى إصابات خفيفة في الجانبين. وانتهى القتال باتفاق بريوني المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩١، وأعقبه على مدى الأشهر اللاحقة انسحاب قوات الجيش الشعبي اليوغوسلافي واستقلال سلوفينيا الواقعي. أما في كرواتيا فقد كان القتال أكثر ضراوة. ذلك أن إعلان الاستقلال أدى إلى زيادة حدة الصدمات المسلحة التي كانت جارية منذ أشهر عديدة، واشتبكت فيها القوات الكرواتية مع كل من الجيش الشعبي اليوغوسلافي والمليشيات الصربية في كرواتيا. وقد تطورت هذه الصدمات إلى حرب كلية في آب/أغسطس ١٩٩١، واستمرت حتى ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، حين تم التوقيع على وقف إطلاق النار في سراييفو برعاية الأمم المتحدة. وبعد ذلك بقليل، وافقت أطراف النزاع "بصورة كاملة ودون شرط" على "فكرة عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا" كما عرضها الممثل الشخصي للأمين العام، سايروس فانس ("خطة فانس"). وفي نهاية هذه المرحلة من القتال في كرواتيا، ظلت القوات الصربية تسيطر واقعيا على ما يقرب من ثلث جمهورية كرواتيا.

١٢ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، عندما كان القتال في كرواتيا في أوجّه، قرر مجلس الأمن بقراره ٧١٣ (١٩٩١) الذي يقضي بأن "جميع الدول سوف تنفذ فورا حظرا عاما وشاملا على أي تسليم للأسلحة والمعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا لغرض إقامة السلام والاستقرار فيها، إلى أن يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك" وقد اتخذ هذا القرار بالإجماع بالرغم من أن عدة مراقبين أشاروا آنذاك إلى أن الأثر الرئيسي للحظر هو تجميد الحيازة العسكرية لكل من الأطراف - تلك خطوة تعود بأعظم الفائدة على الصرب الذين يهيمنون على الجيش اليوغوسلافي ثم بدرجة أقل على صناعة الأسلحة.

١٣ - وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، قدم الأمين العام حينذاك، بطرس بطرس غالي (الذي شغل ذلك المنصب من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) إلى مجلس الأمن تقريرا يقترح إنشاء قوة حفظ سلام لتنفيذ خطة فانس. وقد أدلى بهذه الملاحظة:

"إذا كنت لم أتقدم بهذا الاقتراح إلا الآن فالسبب في ذلك يرجع إلى تعقيد الوضع في يوغوسلافيا وخطورته وما يتبع ذلك من ضرورة التحقق بقدر الإمكان أن قوة تابعة للأمم المتحدة سوف تنجح في توطيد وقف إطلاق النار، وبذلك تسهل التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وكما ذكر عدة مرات، فإن ذلك لا يتطلب وقفا فعليا لإطلاق النار فحسب، بل أيضا قبول جميع الأطراف المعنية للخطة بصورة واضحة وغير مشروطة مع توفير ضمانات على نفس القدر من الوضوح لاستعدادها للتعاون في سبيل تنفيذ الخطة... وقد توصلت إلى استنتاج مفاده أن احتمال فشل عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بسبب قلة تعاون الأطراف المعنية أقل خطورة من احتمال أن يؤدي التأخير في إنجاز تلك العملية إلى انهيار وقف إطلاق النار واشتعال القتال مجددا في يوغوسلافيا". (S/23592، الفقرة ٢٨)

١٤ - وقد وافق مجلس الأمن على تقرير الأمين العام، وقرر يوم ٢١ شباط/فبراير، بقراره ٧٤٣ (١٩٩٢)، إنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية (UNPROFOR) للمساعدة على تنفيذ خطة فانس. وأسس مقر تلك القوة في سراييفو يوم ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٢. وكان يُنظر إلى سراييفو في ذلك الوقت كموقع محايد. وكان المأمول أن يشكل وجود قوة الحماية في البوسنة والهرسك عامل استقرار وسط التوتر المتزايد في البلاد. وبالرغم من أن القرار ٧٤٣ (١٩٩٢) ينص على قيام مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بدوريات في مناطق معينة محدودة في البوسنة والهرسك، فقد كان المقصود أن يتم ذلك بعد تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا من السلاح، وهو أمر لم يحدث. وحتى حلول شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢، لم تكن لدى القوة ولاية أخرى في البوسنة والهرسك.

باء - استقلال البوسنة والهرسك واندلاع الحرب

١٥ - اعترفت الجماعة الأوروبية باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية به في اليوم التالي. وفي نفس الوقت أخذ القتال المتفرق الذي كان يجري في عدة مناطق يزداد حدة. وزاد من سوء الوضع انسحاب الجيش الشعبي اليوغوسلافي من كرواتيا بموجب أحكام خطة فانس، مما نتج عنه نقل كمية كبيرة من العتاد، وبخاصة الأسلحة الثقيلة، إلى داخل البوسنة والهرسك. وانتقل جزء كبير من هذا العتاد فيما بعد إلى أيدي صرب البوسنة.

١٦ - واعتبرت لجنة الصليب الأحمر الدولية الصراع الذي اندلع في البوسنة والهرسك صراعا يشتمل في آن معا على مكونات الصراع المسلح الدولي (أي غزو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لذلك البلد) والصراع المسلح الداخلي. وقد مثل الجانب الدولي من الصراع حربا بين الجيش الشعبي اليوغوسلافي (الذي أصبح يسمى فيما بعد الجيش اليوغوسلافي من ناحية، وبين جيش جمهورية البوسنة والهرسك ومجلس الدفاع الكرواتي معا، من ناحية أخرى. وفي مرحلة لاحقة من النزاع، ضلعت قوة أجنبية أخرى في القتال هي الجيش الكرواتي. أما الجانب الداخلي من الحرب فإنه مثل صراعا بين قوات مسلحة مرتبطة بالقوميات الرئيسية في البوسنة والهرسك.

١٧ - وكان البوسنيون (الذين كانوا يعرفون حتى عام ١٩٩٣ باسم "المسلمين" أو "المسلمين البوسنيين") والذين كانوا يمثلون ٤٤ في المائة من سكان البوسنة والهرسك البالغ عددهم ٤,٤ ملايين نسمة، يشكلون الغالبية في جيش جمهورية البوسنة والهرسك. وكان الجيش، الذي أنشئ رسمياً يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢، مؤلفاً في البداية من عدد من العناصر: وحدات الدفاع الإقليمي، وقوات الشرطة، والقوات شبه العسكرية، وبعض العناصر الإجرامية. وكان ذلك الجيش يتمتع بمزية الكثرة العددية على القوات الأخرى الضالعة في النزاع، ولكنه كان ضعيف التجهيز وغير مدرب في أغلبه. وقبل نيسان/أبريل ١٩٩٣، عندما اندلع القتال بين البوسنيين والكرواتيين، استطاع جيش جمهورية البوسنة والهرسك الحصول على كمية محدودة من العتاد العسكري من أنصاره الأجانب عن طريق كرواتيا. أما الكرواتيون، الذين كانوا يشكلون ١٧ في المائة من السكان، فقد كانت لهم الهيمنة على مجلس الدفاع الكرواتي. وكانت هذه القوة أيضاً تشمل على وحدات الدفاع الإقليمي، وقوات الشرطة، والقوات شبه العسكرية، وعدد من المجرمين البارزين. بيد أنه على خلاف جيش جمهورية البوسنة والهرسك، كان مجلس الدفاع الكرواتي يتمتع بتأييد جمهورية كرواتيا التي كانت توفر له دعماً واسع النطاق.

١٨ - وفي مواجهة هذه القوات، كانت تقف بقايا الجيش الشعبي اليوغوسلافي (أي الجيش النظامي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية) و "جيش جمهورية صربسكا" المعروف لدى المجتمع الدولي باسم جيش صرب البوسنة ومؤازروه من القوات شبه العسكرية. وكانت كل هذه القوات خاضعة لسيطرة الصرب، الذين كانوا يشكلون ٣١ في المائة من سكان البوسنة والهرسك. وانسحب الجيش الشعبي اليوغوسلافي رسمياً من البوسنة والهرسك إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحت الضغط الدولي يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٢. غير أن الانسحاب كان في الواقع ظاهرياً إلى حد كبير، بالنظر إلى أن الجيش الشعبي "ترك" وراءه الوحدات التي كان أعضاؤها من البوسنة والهرسك. وغُير لقب الجنرال ملاديتش، قائد قوات الجيش الشعبي في البوسنة والهرسك، إلى قائد جيش صرب البوسنة. وطوال الحرب التي تلت ذلك، ظل جيش صرب البوسنة على ارتباط وثيق مع الجيش الشعبي اليوغوسلافي/جيش يوغوسلافيا ومع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي اعتمد عليها جيش صرب البوسنة للحصول على العتاد، والاستخبارات، والتمويل وغير ذلك من أنواع الدعم. وقد كانت المجموعات الصربية شبه العسكرية، التي تشمل على عدد لا يستهان به من العناصر الإجرامية، تعمل في كثير من الأحيان بتعاون وثيق مع الجيوش النظامية ليوغوسلافيا وصرب البوسنة.

١٩ - وكان الصراع بين هذه القوات يختلف في عدة أوجه هامة عن الحرب التقليدية. فأولاً، كان جانب كبير من القتال محلياً يشمل محاربين نظاميين وغير نظاميين يعملون على مقربة من ديارهم. وثانياً، كان من الأهداف الرئيسية للصراع استخدام الوسائل العسكرية لإرهاب السكان المدنيين، وذلك في كثير من الأحيان بهدف إرغامهم على الفرار من خلال عملية أطلق عليها فيما بعد اسم "التطهير العرقي". وثالثاً، بالرغم من أن مئات الألوف من الرجال كانوا مشتركين في الحرب خلال ثلاثة أعوام ونصف، وبالرغم من قتل عشرات الألوف من المحاربين، فإن الصراع كان يتسم بطابع الاستنزاف، والإرهاب، ومناوشات العصابات الإجرامية، والمفاوضات أكثر مما كان يتسم بطابع الحرب الحامية الوطيس.

جيم - الأنشطة الإنسانية

٢٠ - كان مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين هو الوكالة الرائدة التي تضطلع بأنشطة إنسانية دولية في البوسنة والهرسك إذ كان له حضور هام في البلد بمجرد اندلاع الصراع تقريبا. وتوزع قوافل المفوضية المعونة الغذائية ولوازم الإيواء وإمدادات "الاشتاء" والبذور والملابس و سلع إنسانية أخرى إلى جميع سلطات الطوائف الثلاث. وتقوم السلطات المحلية بعد ذلك بتوزيع هذه السلع على السكان المحليين (مع تحويل كمية منها إلى مختلف القوات العسكرية وإلى السوق السوداء، وهو أمر لا مناص منه).

٢١ - ومنذ البداية، قصر الصرب تدفق المعونة الإنسانية على سربرينيتسا وبعض الجماعات البوسنية المنعزلة. وخضعت القوافل الإنسانية لإجراءات تخليص شاقة ولأشكال أخرى من المضايقة والإعاقة. ولم يقصد الصرب، على ما يبدو، تجويع الجيوب البوسنية برمتها ولكن حشرها في ظروف من الحرمان التام. وبنظام الحرمان هذا عزز الصرب سيطرتهم على الجيوب. كما اكتسبوا (هم وبعض نظرائهم في الطوائف الأخرى) فوائد اقتصادية من هذا النظام وذلك بمباشرة تجارة السوق السوداء مع البوسنيين المحاصرين.

٢٢ - وقامت المفوضية بإيصال حوالي ٧٥٠ طنا من المعونة الإنسانية في المتوسط كل يوم إلى البوسنة والهرسك خلال فترة الحرب لكن معظم هذه المعونة اتجه إلى مناطق لا يسيطر الصرب على منافذها. أما في الجيوب البوسنية، فنادرا ما تمكنت المفوضية من تلبية احتياجات السكان. وحتى إذا أمكن إيصال الإمدادات من المواد الغذائية الأساسية إلى هذه الأماكن فكثيرا ما كان يحال دون إيصال مواد أخرى ضرورية لاحتياجات السكان الإنسانية، بما في ذلك المعدات الطبية ولوازم الإيواء في حالة الطوارئ. ورغم أن التجويع لم يكن معروفا تقريبا خلال الحرب في البوسنة والهرسك، إلا أن الجيوب البوسنية شهدت فترات مستديمة من الحرمان المادي والمعاونة النفسية.

٢٣ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٢، شرعت المفوضية، استنادا إلى اتفاق المطارات الذي وضعته قوة الأمم المتحدة للحماية في ٥ حزيران/يونيه (انظر الفقرة ٢٧ أدناه)، في مد جسر جوي إنساني إلى سراييفو. بيد أن الصرب كانوا يسيطرون على مطار سراييفو، ولذلك، فإن ما انطبق من قيود على القوافل البرية انطبق بقدر كبير على الجسر الجوي إلى سراييفو. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، تم الشروع في إكمال الإمدادات الغوثية التي تسوقها قوافل المفوضية برا وعن طريق الجسر الجوي ببرنامج إسقاط الإمدادات من الجو. وقامت طائرات نقل فرنسية وألمانية وأمريكية ب ٧٣٥ ٢ طلعة أنزلت خلالها المساعدات الغذائية في بيهاتش وغوراجدة وسربرينيتسا وجيبا ومناطق معزولة أخرى كان وصول القوافل إليها مقيدا. وأدت التهديدات ضد أمن الطائرات إلى إنهاء البرنامج في آب/أغسطس ١٩٩٤ وهو التاريخ الذي كان قد تم قبله إيصال حوالي ١٨ ٠٠٠ طن من المعونة بهذه الطريقة، مما يوفر نوعا من الإغاثة لأكثر الطوائف ضعفا.

دال - مقترحات لإقامة بعثة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك

٢٤ - حينما اندلعت الحرب في البوسنة والهرسك، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يستطلع إمكانية إقامة عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك. وبناء على ذلك، بعث الأمين العام إلى المنطقة وكيله آنذاك لعمليات حفظ السلم، مارك غولدينغ. الذي ظل في المنطقة من ٤ إلى ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٢. وأشار الأمين العام إلى الحالة في سراييفو بعد زيارة السيد غولدينغ، فذكر في تقرير وجهه إلى مجلس الأمن في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٢، ما يلي:

"تتعرض المدينة لقصف عشوائي مكثف ومنتظم ولإطلاق النار من جانب القناصة ليلا ولقصف متقطع في أحيان أخرى وغالبا ما يكون عشوائيا من جانب أفراد غير نظاميين من الصرب في التلال المجاورة الذين يستخدمون مدافع الهاون والمدفعية الخفيفة التي يزعم أنها متاحة لهم من جانب الجيش الوطني اليوغسلافي ... وحتى في الأيام التي يكون القصف فيها خفيفا لا توجد أي وسائل عامة للنقل ويتوجه عدد قليل من الناس لأعمالهم والشوارع مهجورة إلى حد كبير. والمطار المدني في المدينة مغلق في أغلب الأحيان. والحياة الاقتصادية متوقفة، وهناك نقص متزايد في الأغذية والإمدادات الأساسية الأخرى بسبب الحصار الذي فرضته قوات الصرب على المدينة وتجري عمليات حربية مكثفة في كل مكان في الجمهورية لا سيما في موستار ووادي نيريتفا ... وفي كروبا التابعة للبوسنة ...؛ وفي شرقي البوسنة".

"ويتفق جميع المراقبين الدوليين على أن ما يحدث هو جهد موحد يقوم به الصرب في البوسنة والهرسك، بالتواطؤ مع الجيش الوطني اليوغوسلافي وبدعم منه على الأقل، لإنشاء مناطق خالصة إثنيا في سياق المفاوضات المتعلقة بتقسيم الجمهورية إلى مقاطعات وتمثل الأساليب المستخدمة في استيلاء القوات المسلحة على الأراضي وتخويف السكان غير الصربيين. وجدد إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار جزئيا بين زعماء الكروات والصرب في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٢ الشكوك حول اقتطاع الكروات والصرب أجزاء من البوسنة والهرسك تاركين بذلك أقل جزء ممكن من الأراضي للطائفة المسلمة التي تمثل في مجموعها ٤٤ في المائة من السكان ومما أثار المزيد من القلق القرار الذي اتخذته سلطات بلغراد بأن تسحب من البوسنة والهرسك بحلول ١٨ أيار/ مايو جميع أفراد الجيش الوطني اليوغوسلافي الذين ليسوا من بين مواطني تلك الجمهورية. وهذا من شأنه أن يترك في البوسنة والهرسك عددا يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ جندي معظمهم من قوات الصرب مع أسلحتهم بدون سيطرة سياسية فعالة ومن المحتمل أن يخضع هؤلاء الجنود لسيطرة الحزب الصربي".

"وأسفر القتال وأعمال التخويف عن تشريد المدنيين على نطاق واسع وتعوق الأطراف المتحاربة، إلى حد كبير، جهود المجتمع الدولي لتقديم العون إلى السكان الذين يعانون والذين يحتمل أن يحبطوا الأهداف الديمغرافية لتلك الأطراف. وحرية الحركة غير موجودة في الواقع: وقد تعين

على قافلة أخيرة تابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن تفاوض على طريق مرورها من خلال ٩٠ متراسا بين زغرب وسراييفو، يتولى حراسة الكثير منها جنود سكارى غير منضبطين ينتمون إلى منظمة سياسية غير محددة ولا يخضعون لمسؤولية أية سلطة مركزية يمكن تحديدها. وغالبا ما تسرق إمدادات الإغاثة وتختطف المركبات ويتعرض مسؤول المعونة الدولية للتهديد وإساءة المعاملة". (S/23900، الفقرات ٣-٦)

٢٥ - ولاحظ الأمين العام أن السيد غولدينغ أجرى مشاورات مع ممثلي مختلف الطوائف ووجد أن الرئيس علي عزت بيغوفتش وفكرة عبديتش (وكلاهما مسلمان بوسنيان) وماريوفيل ليوبتش (وهو كرواتي بوسني) أيدوا تدخلًا عاجلاً للأمم المتحدة. وقد أيد الرئيس عزت بيغوفتش عملية لإنفاذ السلام بغية "إعادة النظام". وقد التقى السيد غولدينغ كذلك رادوفان كارادجيتش والزعماء الصربيين الآخرين الذين رأوا أنه ليس هناك أي دور تقوم به قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في ذلك الوقت رغم أنه والرئيس الكرواتي فرنجو تودجمان لم يستثنيا "إمكانية قيام أفراد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم بدور في المساعدة في تنفيذ الاتفاق الدستوري الذي ينتظر أن يخرج" عن عملية السلام التي ترعاها الجماعة الأوروبية (S/23900، الفقرة ١٧).

٢٦ - وخلص الأمين العام إلى ما يلي:

"إن الحالة في البوسنة والهرسك مأساوية وخطرة وعنيفة وفوضوية. ولا أعتقد أن هذا النزاع، في مرحلته الراهنة، يمكن علاجه بعملية لصيانة السلم تقوم بها الأمم المتحدة. فأي عملية ناجحة لصيانة السلم يجب أن تقوم على قدر من التفاهم بين الأطراف المتعادية. ويمكن أن يتراوح مثل هذا الاتفاق من موقف بسيط لإطلاق النار إلى تسوية شاملة لنزاعها. وبدون التوصل إلى اتفاق من نوع ما، لا يمكن تحديد الولاية التي يمكن تنفيذها، كما تستحيل صيانة السلم

"وتعيَّن أيضا ملاحظة أن أي عملية ناجحة لصيانة السلم تشترط أن يحترم الأطراف الأمم المتحدة وأفرادها وولاياتها. فمن السمات المحزنة تماما للحالة الراهنة في البوسنة والهرسك أنه ما من أحد من الأطراف، رغم كلامهم الطيب، يمكنه الادعاء بأنه يفي بهذا الشرط ... وهذه ليست هي الظروف التي تساعد عملية لصيانة السلم تقوم بها الأمم المتحدة على تحقيق مساهمة فعالة" (S/23900، الفقرتان ٢٥ و ٢٦).

٢٧ - وطلب مجلس الأمن بعد ذلك إلى الأمين العام أن يضطلع ببعض المهام المحدودة في منطقة سراييفو. وطلب المجلس إلى الأمين العام، في القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٢، الذي يفرض بموجبه أيضا جزاءات اقتصادية شاملة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن يواصل مساعيه الحميدة لتحقيق ظروف تكفل إيصال الإمدادات الإنسانية إلى سراييفو وغيرها بدون معوقات، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية تشمل سراييفو ومطارها. وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في ٦ حزيران/يونيه أن قوة الأمم المتحدة

للحماية تفاوضت بشأن اتفاق في اليوم السابق من أجل إعادة فتح مطار سراييفو لأغراض إنسانية. وبموجب أحكام الاتفاق، يطلب من قوة الأمم المتحدة للحماية تحمل المسؤولية كاملة عن اشتغال مطار سراييفو وضمان الأمن فيه. ورأى الأمين العام أن الاتفاق يشكل "نجاحا هاما" في الصراع المأساوي الذي يدور في البوسنة والهرسك رغم أنه ليس إلا خطوة أولى، وأضاف:

"وفي رأبي أنه ينبغي انتهاز الفرصة التي يتيحها استعداد الأطراف لإبرام الاتفاق الراهن ... ونظرا إلى أن الأسلحة الثقيلة ستبقى على التلال المطلة على سراييفو ومطارها، ولو تحت إشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، فإن قدرة الاتفاق على البقاء سوف تتوقف على صدق نية الأطراف ولا سيما الطرف الصربي البوسني، في الوفاء بدقة بتعهداتها

"وعليه فإنني أوصي مجلس الأمن باتخاذ القرار اللازم لتوسيع ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وتعزيزها، على نحو ما هو مقترح في ذلك التقرير. ويؤمل في أن تكون هي مرحلة أولى في عملية تعيد السلم لجمهورية البوسنة والهرسك التي طالت معاناتها". (S/24075، الفقرتان ١١ و ١٣)

٢٨ - واقترح الأمين العام الانتشار الفوري لمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في المطار تليهم كتيبة مشاة قوة الأمم المتحدة للحماية. وقد وافق مجلس الأمن على ذلك في قراره ٧٥٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه، مما يشكل البداية الرسمية لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك.

هاء - عملية السلام

٢٩ - خلال معظم فترة الحرب في يوغوسلافيا السابقة تمت جهود التفاوض لإيجاد تسوية سياسية للنزاع تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، الذي انبثق عن المؤتمر المعني بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، المعقود في لندن يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ (المشار إليه فيما بعد بـ "مؤتمر لندن"). وقد وصف الأمين العام المؤتمر الدولي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أنه:

"عمل مبتكر يجمع بين جهود كل من الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية ومنظمات دولية أخرى مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي... ويجمع المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بين الدبلوماسية الوقائية النشطة وصنع السلم وحفظ السلم وقد ينطوي أيضا على عنصر لإنفاذ السلم". (الوثيقة S/24795، الفقرة ١).

وكان يرأس اللجنة التوجيهية في أول الأمر السيد سيروس فانس، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، بالاشتراك مع اللورد ديفيد أوين، ممثلا عن رئاسة الجماعة الأوروبية.

٣٠ - وعلى أساس بيان المبادئ الذي اعتمده مؤتمر لندن، وضع المؤتمر الدولي للجنة الأولى للوصول إلى تسوية سياسية للنزاع:

"إن سكان البوسنة والهرسك مندمجون اندماجا لا ينفصم. ومن ثم ليس هناك، فيما يبدو، سبيل تتوفر له أسباب البقاء لإنشاء ثلاث دول متميزة إقليميا على أساس المبادئ الإثنية أو الطائفية. وأي خطة للقيام بذلك ستنتطوي على إدماج عدد كبير جدا من أفراد الجماعات الإثنية/الطائفية الأخرى، أو على وجود عدد من المقاطعات المستقلة لكل جماعة إثنية/طائفية. ولا يمكن لهذه الخطة أن تحقق التجانس وتماسك الحدود إلا بعملية لنقل السكان قسرا - وهذا ما تمت إدانته بالفعل ... وعليه، رأى الرئيس المشارك أنه من الضروري رفض أي نموذج يقوم على وجود ثلاث دول مستقلة على أساس إثني/طائفي. فضلا عن ذلك، فإن قيام اتحاد كونفدرالي من ثلاث من هذه الدول سيتسم أصلا بعدم الاستقرار، إذ من المؤكد أن تقييم دولتان على الأقل روابط فورية مع الدول المجاورة....

"إلا أن الرئيسين المشاركين سلما أيضا بأن قيام دولة مركزية لن يحظى بالقبول من مجموعتين على الأقل من الجماعات الإثنية/الطائفية في البوسنة والهرسك، لأن هذه الدولة لن تحمي مصالحهما في أعقاب الحرب الأهلية الدامية التي تمزق البلد الآن...

"وعليه، يعتقد الرئيس المشارك أن الحل السليم الثابت الوحيد الذي لا يذعن للتطهير الإثني المحقق بالفعل، ولا للممارسات الأخرى غير المقبولة دوليا، هو، فيما يبدو، إنشاء دولة لا مركزية". (S/24795، الفقرات ٣٦-٣٨)

٣١ - وكشف الرئيس النقيب عن مشروع خطتهما لإنهاء النزاع، والتي أصبحت تعرف "بخطة فانس - أوين للسلام، في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وكانت هذه الخطة تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: مجموعة من المبادئ التأسيسية التي كان من شأنها إنشاء دولة لا مركزية في البوسنة والهرسك؛ وأحكام عسكرية تنص على وقف إطلاق النار ونزع السلاح في آخر المطاف في جميع أرجاء البلد؛ وخارطة توضح حدود المقاطعات العشر (انظر الخريطة في نهاية هذا الفصل). وقد رسمت حدود المقاطعات العشر على نحو يمثل بصورة عامة المناطق التي كانت تعيش فيها الجماعات الثلاث قبل الحرب، وحتى يمكن قلب مسار عملية "التطهير الإثني" رأسا على عقب إلى حد ما. وكانت كل جماعة من هذه الجماعات ستشكل أغلبية في كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث، باستثناء سراييفو وهي المقاطعة العاشرة التي لن تكون فيها أغلبية لأي جماعة. ولم يخصص لأي جماعة من هذه الجماعات إقليم مدمج. فالصرب كانوا سيعيشون في مناطق خمس لا صلة للوحدة منها بالأخرى، مما يضع حدا فعليا لأملهم بالانفصال عن البوسنة والهرسك. وكانت اعتراضات زعماء الصرب تتركز، حسبما أفادت التقارير، على المقاطعة ٥ التي كانت ستشكل فيها أغلبية بوسنية. ولم تكن تلك المقاطعة تضم سربرينيتسا وجيبا فحسب بل تضم أيضا معظم مناطق البوسنة الشرقية التي كانت قد طهرت مؤخرا "تطهيرا إثنيا" على يد الجيش اليوغوسلافي الوطني وجيش صرب - البوسنة

وشركائهما من العناصر شبه العسكرية. وقد كان جيش صرب البوسنة لدى تقديم خطة فانس - أوين للسلام يسيطر على ما يقرب من ٧٠ في المائة من البلد. وكانت مساحة اليابسة في المقاطعات التي تعيش فيها أغلبية صربية في إطار خطة السلام ستمثل ٤٣ في المائة من إقليم البوسنة والهرسك، مما يتطلب من الصرب الانسحاب من أكثر من ثلثي الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها آنذاك. وتعرضت تلك الخطة للانتقاد الشديد من قبل الولايات المتحدة ولذا لم يعتمد لها أبدا مجلس الأمن صراحة، الذي فضل إعطاء تشجيعه الحذر لـ "عملية السلام التي يقوم بها فانس - أوين".

٣٢ - وقبل ممثلو الجماعة الكرواتية خطة فانس - أوين للسلام على الفور. غير أن ممثلي الجماعتين الآخرين لم يكونوا راضين عن الخطة، وأدخلت بالتالي بعض التعديلات التي تم التفاوض بشأنها في الأشهر اللاحقة. والتقى ممثلو الجماعات الثلاث في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ في الوقت نفسه الذي وصلت فيه الأزمة الأولى في سربرينيتسا أشدها. ووقع الممثلان البوسني والكرواتي، على عكس نظيرهما الصربي، على الصيغة المعدلة للخطة في ٢٥ آذار/مارس. وحملت ضغوط دولية منسقة على رئيس صربيا السيد ميلوسوفيتش، السيد كارادجيتش على التوقيع باسم صرب البوسنة في اجتماع عقد في أثينا في ٢ أيار/مايو. غير أن السيد كارادجيتش وضع توقيع رهنه بموافقة "الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا"، التي رفضت الخطة في دورة لها عقدت في بالي في ٥ و ٦ أيار/مايو ١٩٩٣.

واو - سربرينيتسا قبل القرارات المتعلقة بالمنطقة الآمنة

٣٣ - تقع سربرينيتسا في واد في شرق البوسنة على مقربة من الحدود مع صربيا. وعند تعداد السكان في عام ١٩٩١، كان عدد سكان البلدية يبلغ ٣٧٠٠٠ نسمة، منهم ٧٣ في المائة من البوسنيين و ٢٥ في المائة من الصرب. ورغم غلبة العنصر البوسني على السكان في الفترة ما قبل الحرب، كانت عناصر صربية شبه عسكرية من سربرينيتسا ومن أجزاء أخرى من شرق البوسنة تسيطر على سربرينيتسا لعدة أسابيع في بداية النزاع في البوسنة والهرسك. وخلال هذه الفترة، تعرض بوسنيون من المناطق المحيطة بسربرينيتسا للطرده من ديارهم في مناطق عديدة وتعرضوا أيضا إلى إيذاءات أكثر جسامة. ففي براتوننتش، على سبيل المثال، وهي مدينة ذات أغلبية بوسنية تقع على بعد حوالي ١٠ كيلومترات شمال سربرينيتسا، كان مئات من البوسنيين محتجزين في مدرسة محلية، حيث تعرض عدد كبير من الأشخاص، بمن فيهم إمام محلي، لمعاملة غير إنسانية ثم قتلوا. وقد فر بوسنيون مسلحون إلى التلال المحيطة بسربرينيتسا خلال هذه الفترة.

٣٤ - وبحلول ٦ أيار/مايو ١٩٩٢، تراصت صفوف البوسنيين مرة أخرى وبدأوا مقاومة السيطرة الصربية على سربرينيتسا. وقتل غورانزكيتش، وهو زعيم الجماعة الصربية في سربرينيتسا، في كمين نصب له في ٨ أيار/مايو، وبعد ذلك بوقت قصير، بدأ الصرب الفرار من المدينة أو أجبروا على ذلك. وفي ٩ أيار/مايو، تم للبوسنيين الاستيلاء على سربرينيتسا. وكانت قواتهم التي سيطرت على سربرينيتسا تتألف من عدة مجموعات من المقاتلين دون أي هيكل عسكري محدد لها. وكانت أقوى هذه المجموعات تخضع لقيادة ناصر أوريته من بوتوشاري. أما المجموعات الأخرى فواصلت عملياتها بنوع من الاستقلالية، وأصبح التنافس العنيف

الطابع المميز للعلاقة بين مختلف الفصائل داخل الجماعة البوسنية في سريبرينيتسا حتى سقوطها في عام ١٩٩٥.

٣٥ - وتوسع الجيب البوسني الذي كانت سريبرينيتسا مركزا له إلى المناطق المحيطة تحت زعامة أوريتش، خلال فترة امتدت لعدة شهور. ولم يكن القتال الدائر خلال هذه الفترة حربا عادية، بل سلسلة من الغارات والغارات المضادة من قبل مجموعات مسلحة تنتمي إلى هذه الجماعة أو تلك. ومع استمرار زحف البوسنيين، استخدموا تقنيات للتطهير العرقي مماثلة لتلك التي استخدمها الصرب في مناطق أخرى، فحرقوا البيوت وبثوا الرعب في صفوف السكان المدنيين. وتزعم المصادر الصربية بأن ما يزيد على ٣٠٠ شخص لقوا حتفهم على يد المقاتلين البوسنيين عند زحفهم إلى خارج سريبرينيتسا، وشرد عدد أكبر من ذلك بكثير من الأشخاص. وورد عن مصادر صربية ومراقبين دوليين لحقوق الإنسان أنباء تفيد بأن حوادث وقعت تعرض فيها الصرب على ما يبدو للتعذيب والتمثيل^(٧). وفي نفس الوقت، كانت أعداد أكبر من ذلك بكثير من البوسنيين تلاقى نفس المصير في المناطق التي بقيت تحت السيطرة الصربية.

٣٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وحدت قوات بوسنية من سريبرينيتسا صفوفها مع قوات من جيبا، وهي قرية صغيرة يسيطر عليها البوسنيون واقعة في منطقة كثيفة الغابات جنوب سريبرينيتسا. وبلغ جيب سريبرينيتسا مداه الأقصى في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٣، حين ضم إلى جيب تشرسكا البوسني المتاخم له والواقع في غرب سريبرينيتسا. وكان جيب سريبرينيتسا يغطي، عند بلوغه هذا المدى الأقصى ٩٠٠ كيلومتر مربع من إقليم البوسنة الشرقية. ورغم هذا التوسع، لم يتم أبدا ضم الجيب إلى الجزء الأكبر من الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة، والواقع بموضع قصي غرب سريبرينيتسا، مما يجعله معرضا للعزلة ولهجوم القوات الصربية^(٨).

٣٧ - وشنّت القوات البوسنية في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ هجوما على قرية كرافيتسا المأهولة بالصرب من مواقع خارج الجيب. وزعمت مصادر صربية بأن ما يزيد على ٤٠ مدنيا صربيا لقوا حتفهم خلال الهجوم. وبعد وقت قصير من الهجوم على كرافيتسا، شرعت القوات الصربية في تحضير هجوم مضاد. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٣، شرعت القوات الصربية في زحفها السريع مخلفة وراءها ضحايا القتل والإحراق. وسرعان ما سقطت قريتا كونيفتش بولي وتشرسكا أمام هذا الزحف، واضطر سكان هاتين القريتين بمعوية ما تبقى من سكان سريبرينيتسا في فترة ما قبل الحرب، ويتراوح مجموعهم ما بين ٥٠ و ٦٠ ألف نسمة، إلى التجمع في منطقة جبلية تبلغ مساحتها تقريبا ١٥٠ كيلو مترا مربعا وتوجد مدينة سريبرينيتسا في مركزها. وخلال الهجوم نفسه، فصلت جيبا عن سريبرينيتسا بممر ضيق من الأراضي الخاضعة لسيطرة الصرب، وأصبحت جيبا معزولا وقائما بذاته، وظلت جيبا معزولة حتى وقوعها في يد الصرب بعد سقوط سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥.

٣٨ - ونقل عدة أشخاص، سواء منهم البوسنيون أو الصحفيون الأجانب إلى سراييفو والعالم الخارجي، أنباء عن حالة اليأس التي تكتنف سريبرينيتسا مما حفز قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك على السفر إلى عين المكان مع فريق صغير من هذه القوة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٣. غير أن سريبرينيتسا كانت تعاني من ظروف الحصار حتى قبل وصوله إليها. فقد كان الصرب قد خربوا أثناء زحفهم أنابيب نقل المياه فأصبحت

المدينة دون مياه جارية، ودون كهرباء إلا مما أنتجته النواعير المصنوعة يدويا. وكان الازدحام الشديد مشكلة كبرى، وتم إخلاء المدارس ومباني المكاتب وجميع الهياكل الأخرى من أجل استيعاب الأفواج المتعاقبة من المشردين الفارين من الزحف الصربي. ولم تحدث أية مجاعة غير أن إمدادات الطعام لم تكن كافية وكانت الحالة الصحية العامة تتدهور بسرعة. كما انتشرت حالة من الذعر بين الناس. وقد منع السكان المحليون قائد قوات الأمم المتحدة للحماية من المغادرة في أول الأمر، غير أنهم سمحوا له بذلك في ١٣ آذار/ مارس. وقبل المغادرة، وجه إليهم خطابا خلال اجتماع عام في سريبرينيتسا، فطمأنهم إلى أنهم يتمتعون بحماية الأمم المتحدة وأنه لن يتخلى عنهم^(٤).

٣٩ - وخلال الأسابيع التي تلت ذلك، نجحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إيصال عدد من قوافل المساعدة الإنسانية إلى سريبرينيتسا وفي إجلاء أعداد كبيرة من الأشخاص المعرضين للخطر إلى أماكن آمنة نسبيا في مدينة توزلا الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولقيت عمليات الإجلاء هذه، بصفة عامة، المعارضة، بالقوة أحيانا، من قبل سلطات الحكومة البوسنية في سراييفو التي كان لديها إحساس بأن هذه العمليات تساهم في عملية "التطهير الإثني" للإقليم. وحظيت عمليات الإجلاء بدعم صرب البوسنة الذين أبدوا استعدادهم للسماح للمفوضية بإرسال شاحنات فارغة إلى سريبرينيتسا لإجلاء سكانها، غير أنهم كانوا غير راغبين بالسماح للمفوضية بإيصال المعونة الإنسانية إلى الجيب. وصرح المبعوث الخاص لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأنه قدم دعمه لعمليات الإجلاء باعتبارها الملاذ الأخير لإنقاذ الأرواح.

٤٠ - ودخلت أول قافلة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المدينة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٣، عند اجتماع القادة البوسني والكرواتي والصربي في نيويورك لمناقشة خطة فانس - أوين للسلام، ورجعت إلى توزلا في اليوم التالي وعلى متنها ٦٠٠ مدني بوسني. ووصلت قافلة ثانية إلى سريبرينيتسا في ٢٢ آذار/ مارس. وتوفي ستة أشخاص نتيجة تدافع ما يقارب ٦٠٠ شخص للصعود إلى الشاحنات لدى تهيئتها للرجوع إلى توزلا في ٢٩ آذار/ مارس؛ وتوفي سبعة أشخاص آخرين في المركبات المكتظة أثناء طريق العودة إلى توزلا. وتكررت نفس مشاهد الذعر والموت الجماعي عقب وصول قافلة ثالثة تابعة للمفوضية إلى سريبرينيتسا في ٣١ آذار/ مارس. وتم إجلاء حوالي ٣٠٠٠ امرأة وطفل، فضلا عن كبار السن، على متن ١٤ شاحنة، وحدثت ست وفيات إما بفعل شدة الاكتظاظ أو التعرض للعوامل الطبيعية. وفي ٢ نيسان/ أبريل، أعلنت السلطات البوسنية في سريبرينيتسا بأنه لن يسمح بالقيام بأية عملية للإجلاء بعد ذلك. غير أن المفوضية قامت ببعض عمليات الإجلاء الأخرى وإن كانت على نطاق محدود، رغم اعتراض السلطات على هذه العمليات وإعاقتها لها. وفي ٨ نيسان/ أبريل، أي بعد يومين من قطع الصرب إمدادات المياه العذبة الرئيسية عن سريبرينيتسا، تحدى حوالي ١٠٠ شخص السلطات المحلية واتخذوا لهم مكانا على متن ١٤ شاحنة. وفي ١٣ نيسان/ أبريل، تم إجلاء ٨٠٠ شخص آخرين. وبحلول موعد توقف عمليات الإجلاء بالكامل في نهاية نيسان/ أبريل ١٩٩٣، كان قد نقل عدد يتراوح بين ٨٠٠٠ و ٩٠٠٠ شخص إلى بر الأمان في توزلا. وقال الرئيس عزت بيغوفيتش، في مقابلة أجريت معه بصدد هذا التقرير، بأنه أدرك، بعد فوات الأوان، بأن سياسة حكومته المتمثلة في تقييد عمليات الإجلاء من جيب سريبرينيتسا كانت خاطئة.

خطة فانس - أوين للسلام
كما قدمت في كانون الثاني/
يناير ١٩٩٣

ثالثا - اتخاذ مجلس الأمن للقرارات ٨١٩ (١٩٩٣)، ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣)

ألف - الحد الأدنى من التوافق في الآراء داخل مجلس الأمن

٤١ - عندما أخذ الوضع في البوسنة والهرسك في التدهور، ازداد نشاط مجلس الأمن. وخلال فترة الـ ١٨ شهرا منذ بدء الأعمال الحربية على نطاق واسع في البوسنة والهرسك في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن ٤٧ قرارا، وصدر عن رئيس المجلس ٤٢ بيانا حول مسائل تتعلق بالصراع في يوغوسلافيا السابقة. وتناولت غالبيتها مباشرة الصراع في البوسنة والهرسك. وحتى هذا التاريخ، ليست هناك قضية على هذا النحو في تاريخ مجلس الأمن نشأ عنها صدور مزيد من القرارات والبيانات على مدى فترة زمنية مشابهة.

٤٢ - وعلى الرغم من هذا التدفق غير المسبوق للقرارات والبيانات، كان توافق الآراء داخل مجلس الأمن محدودا، وكان هناك اتفاق عام حول الحاجة إلى اتخاذ إجراء، ولكن كان الاتفاق أقل حول الإجراء المناسب. وقد فهم الأمين العام أن باستطاعة المجلس التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ثلاثة مجالات رئيسية هي الحاجة إلى تخفيف وطأة آثار الحرب؛ ضرورة احتواء الصراع؛ والحاجة إلى تعزيز آفاق التوصل إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات. وإلى هذا الحين، تم اتخاذ التدابير التالية لتلبية هذه الاحتياجات الثلاثة:

(أ) شملت الجهود الرامية إلى تخفيف المعاناة البشرية التي سببها الصراع تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لدعم تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين عن طريق البر والجو؛

(ب) شملت الجهود الرامية إلى احتواء الصراع وتخفيف آثاره فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جميع أطراف الصراع في يوغوسلافيا السابقة. (اتخذ بالإجماع قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ الذي تم بمقتضاه فرض حظر توريد الأسلحة). ولقد تم لاحقا توسيع نطاق هذه السياسة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨١ (١٩٩٢)، لتشمل حظرا جويًا على الطيران العسكري في أجواء البوسنة والهرسك؛

(ج) شملت الجهود الرامية إلى تعزيز آفاق التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض، إجراء مفاوضات لوقف إطلاق النار على الصعيد المحلي وترتيبات أخرى لتثبيت الوضع ميدانيا أثناء استمرار محادثات السلام تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

٤٣ - ظهر في مجلس الأمن، في فترة مبكرة نسبيا في الصراع، نمط ملموس بشأن اتخاذ القرارات. فقد أرسلت البلدان التي عارضت رفع الحظر على توريد الأسلحة أعدادا متزايدة من القوات للمشاركة في قوة الأمم المتحدة للحماية، ولكنها عارضت الجهود الرامية إلى تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية على نحو

يضع القوة في مواجهة عسكرية مباشرة مع صرب البوسنة. أما البلدان التي أيدت عملاً أكثر شدة، لكن لم يكن لها قوات في الميدان، فقد سعت باطراد لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، واستخدام هذه القوة مباشرة في مجابهة الصرب. ونتيجة لذلك قامت فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وغيرهما بنشر قوات أكثر ترتيباً وتجهيزاً للقيام بواجبات تقليدية لحفظ السلام بدلاً من تنفيذ الإجراءات. وفي الوقت نفسه، وفي محاولة لإيجاد قدر من توافق الآراء في المجلس، اتخذت قرارات استوعبت اللغة الأكثر تشدداً التي تفضلها البلدان غير المساهمة بقوات. وقد أشير إلى الفصل السابع من الميثاق بشكل متزايد، غير أن ذلك تم غالباً دون تحديد دلالاته بالنسبة لعمليات قوة الأمم المتحدة للحماية. وبهذه الطريقة، أدت جهود الدول الأعضاء لإيجاد حلول توفيقية بين المواقف المتباينة إلى جعل ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية تبدو قولاً أكثر ضراوة من القوة نفسها. وخلال فترة الحد الأقصى لنشاط مجلس الأمن الذي امتد ١٨ شهراً بشأن هذه المسألة، مارست القوات الصربية البوسنية عملياتها دون ضابط، وفي الوقت الذي تم فيه تثبيت خط المواجهة، في منتصف ١٩٩٢، كان مليونان من السكان تقريباً، أو نصف مجموع سكان البوسنة والهرسك، قد فروا من ديارهم أو طردوا منها.

٤٤ - ولقد كتب بعد ذلك ياسوشي أكاشي، الذي عُيّن ممثلاً خاصاً للأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ما يلي:

"اضطرت قوة الأمم المتحدة للحماية إلى أن ترسم مسارها الخاص في عدم وجود توافق للآراء داخل المجلس، وعدم وجود استراتيجية، وتحميلها أعباء ولاية غير واضحة المعالم. ولم يتوفر سوى دعم محدود لتنفيذ سياسة قوية تضطلع بها قوات الأمم المتحدة للحماية، ولذلك فإن قوة الأمم المتحدة للحماية اختارت اتباع سياسة في التنفيذ سلبية نسبياً، تمثل القاسم المشترك الأدنى الذي كان موقع اتفاق تقريبي من جميع أعضاء المجلس"^(٥).

باء - مفهوم "المناطق الآمنة"

٤٥ - من المقترحات التي برزت خلال هذا البحث عن حل توفيقية داخل مجلس الأمن هو إنشاء "مناطق آمنة"، و "ملاجئ آمنة"، و "مناطق محمية" للشعب البوسني. وفي ملاحظاته التي أبدأها أمام مؤتمر لندن المعقود خلال الفترة ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، ذكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كورنيليو سوماروغا، أن على المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً حيويًا. وقال "إن عمليات نقل السكان قسراً، والتحرش، والاعتقالات والاعتقالات يجب أن تتوقف فوراً". وأضاف أنه من الضروري إيجاد ملجأ لحوالي ١٠ ٠٠٠ محتجز سبق للجنة الصليب الأحمر الدولية زيارتهم في شمالي وشرقي البوسنة. ثم سأل الوفود عما إذا كانوا سينظرون في إمكانية إنشاء "مناطق محمية" كاختيار ضمن اختيارات عديدة لمواجهة الأزمة الإنسانية في البوسنة والهرسك. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أصدرت لجنة الصليب الأحمر الدولية ورقة ذكرت فيها: "إن الوضع الحالي يدعو إلى إنشاء مناطق ... تحتاج إلى الحماية الدولية". وأشارت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الحاجة لحماية المجتمعات المحلية التي تتعرض للخطر في أماكن إقامتها. "وحتى تكون هذه

الحماية فعالة، فإن على أطراف الصراع تسهيل نشر فرق تابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، ويجب تمديد ولاية القوات التابعة للأمم المتحدة".

٤٦ - وكان بعض ممثلي الأمم المتحدة مؤيدين لهذا التوجه في هذه المرحلة المبكرة. وفي تقريره حول حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة، المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، توصل المقرر الخاص لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، تادوزيس مازويكي، إلى الاستنتاج التالي "إن عددا كبيرا من الأشخاص المشردين ما كانوا يلتمسون اللجوء إلى الخارج لو أمكن ضمان أمنهم، وأمكن تزويدهم بالإمدادات الغذائية الكافية، والرعاية الطبية المناسبة. وفي هذا الصدد، يجب متابعة مفهوم المناطق الأمنية داخل إقليم البوسنة والهرسك متابعة حثيئة" (E/CN.4/1992/S-1/10، الفقرة ٢٥ (ب)).

٤٧ - وكانت النمسا، بصفتها في ذلك الوقت عضوا غير دائم في مجلس الأمن، الدولة العضو الأولى التي تسعى بنشاط من أجل إمكانية إنشاء مناطق آمنة في البوسنة والهرسك. وبصفة عامة، لم تكن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مؤيدة لهذا الاتجاه، ولم يتمخض عن المجموعة الأولى للمناقشات في هذا الصدد سوى فقرة صيغت بدقة في القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الذي يدعو "الأمين العام إلى أن يدرس، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة إمكانية تشجيع إقامة مناطق مأمونة للأغراض الإنسانية، والاحتياجات اللازمة".

٤٨ - وفي الحال تقريبا، برز عدد من المشاكل. أولا، يتعين موافقة الأطراف المعنية على إنشاء مناطق مأمونة ليتسنى لها العمل بفعالية، ولكن هذه الموافقة قد لا تتحقق وشيكا. ثانيا، إن المفهوم الذي طرحته الوكالات الإنسانية ينطبق على مناطق يشغلها المدنيون تماما، وتكون مفتوحة لجميع الجماعات العرقية، وخالية من أي نشاط عسكري. وهذه المناطق يجب أن تكون بحكم تعريفها مناطق منزوعة السلاح، غير أنه لم تكن هناك في البلاد أية مناطق منزوعة السلاح بهذه الصفة. ثالثا، وبصرف النظر عما إذا كانت هذه المناطق منزوعة السلاح أم لا، من المحتمل أن يتعين على قوة الأمم المتحدة للحماية حمايتها، الأمر الذي يتطلب مساهمات كبيرة بقوات جديدة، قد لا تتوفر أيضا وشيكا. رابعا، إن إنشاء مناطق مأمونة يعني ضمنا أن المناطق الأخرى ليست آمنة، ولم تتوفر لها الحماية، وهو ما يدعو الصرب لشن هجمات عليها. وقد شرع الرئيس المشارك للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، اللورد أوين، والسيد فانس، في التعبير عن هذه المشاكل علنا. وصرح اللورد أوين، قرب نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أنه يرى بأن المقترحات المتعلقة بإنشاء مناطق مأمونة تنطوي على "خلل في مفهومها". ومكررا لرسالة مشابهة في الشهر التالي، أخبر السيد فانس مجلس الأمن أن إنشاء مناطق مأمونة سيشجع، من وجهة نظره، مزيدا من "التطهير العرقي".

٤٩ - وعبرّت سداكو أوجاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، عن حذرها بخصوص هذا الموضوع في رسالتها إلى الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأعربت عن تأييدها للمبدأ العام بأن الأمن يجب أن يتوفر في الموقع. وأنه ينبغي وزع قوات حفظ السلام لتوفير الحماية العسكرية

للجماعات المضطهدة. ولكنها عبّرت عن اعتقادها بأن مفهوم "المناطق المأمونة" يجب أن يكون فقط خيارا أخيرا". كما أبدت قلقها بصفة خاصة إزاء رد الفعل المتوقع لأطراف الصراع، الذين إما أنهم يعارضون المفهوم، أو يريدون استخدامه لتعزيز أهدافهم العسكرية الخاصة. وأشارت أيضا إلى ضرورة توافر بعض القدرة لدى المجتمع الدولي لتنفيذ الإجراءات. ولكن حتى إذا تسنى ذلك "فإن الحفاظ الكامل على الأمن أمر مشكوك فيه". وخلصت إلى أنه "في ظل عدم وجود تسوية سياسية، فإن الأوضاع الخاصة بما يشبه المخيمات طويلة الأمد قد تتحول إلى أوضاع دائمة".

٥٠ - واتفقت الأمانة العامة مع الرأي القائل بأنه حتى تكون المناطق الآمنة صالحة للإقامة، فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تمارس بعض الرقابة السياسية على السلطات المحلية، لضمان عدم اتخاذها أي إجراء (مثل استخدام المناطق كقواعد للقيام بعمليات عسكرية)، من شأنه أن يزيد من خطر شن هجمات ضدهم. غير أن الأمانة العامة توقعت أنه سيكون من الصعب ممارسة مثل هذه الرقابة. كما تساءلت عما إذا كانت قواعد حفظ السلام التقليدية القائمة على المشاركة ستكون لتثبيط أية انتهاكات للمناطق الآمنة.

٥١ - وعارض قائد قوة الأمم المتحدة للحماية مفهوم إنشاء مناطق آمنة إلا إذا تم ذلك بالاتفاق بين الأطراف المتحاربة. وأبدى قلقه لأن طبيعة ولاية المناطق الآمنة المقترحة لا تتفق مع جوهر عملية حفظ السلام. ورغم عدم معارضته لمبدأ حماية الحكومة البوسنية وقواتها المسلحة ضد الهجمات الصربية، فقد عبّر عن رأيه بأنه لا يمكن أن يكون لقوات حفظ السلام دور في مثل هذه العملية. وفي رأيه أن حماية المناطق الآمنة مهمة تسند إلى عملية ذات قدرة قتالية على تنفيذ السلام. ولخص موقفه في رسالة إلى الأمانة العامة تقول "لا يمكن لأحد أن يصنع الحرب والسلام في آن واحد".

جيم - قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣)

٥٢ - قبل أن يكون لدى مجلس الأمن الوقت لاتخاذ موقف نهائي بشأن مفهوم المناطق الآمنة، استدعت الأحداث الجارية على الأرض اتخاذ المزيد من الإجراءات. فقد كتبت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين إلى الأمين العام رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ تقول فيها إن سكان سربرينيتسا مقتنعون "أن صرب البوسنة سيواصلون السعي من أجل تحقيق هدفهم العسكري المتمثل في السيطرة على سربرينيتسا" (S/25519). وأشارت إلى أن أحد الخيارات يتمثل في إجلاء غير المحاربين من سربرينيتسا وأن هؤلاء الناس "في أشد الحاجة إلى الهروب من أجل الحفاظ على سلامتهم لأنهم لا يرون هناك أي احتمال آخر سوى الموت إذا ظلوا في الأماكن الموجودين فيها". إلا أنها شددت على أن سلطات حكومة البوسنة "تعارض مواصلة إجلاء الناس إذ تعتقد أن الهدف من وراء ذلك هو إفراغ المدينة من سكانها من النساء والأطفال من أجل تسهيل هجوم الصرب عليها في وقت لاحق". وفي ظل الظروف السائدة، خلصت السيدة أوغانا إلى ما يلي:

"أعتقد أننا نواجه خيارين إذا أردنا إنقاذ أرواح البشر المحاصرين في سربرينيتسا. الأول، القيام على الفور بتعزيز الوجود الدولي، بما في ذلك وجود قوة الأمم المتحدة للحماية، من أجل تحويل البلدة المحاصرة إلى منطقة واقعة تحت حماية الأمم المتحدة، وإمدادها بمساعدات لإنقاذ من فيها على نطاق أكبر بكثير مما هو مسموح به حالياً. وفي حال تعذر ذلك، فإن الخيار الوحيد المتبقي هو تنظيم إجلاء على نطاق واسع للسكان المعرضين للخطر في سربرينيتسا". (S/25519)

٥٣ - وأحال الأمين العام رسالة المفوضة السامية إلى مجلس الأمن، وعقب ذلك أجريت مشاورات موسعة فيما بين أعضاء المجلس. وبشكل عام، اقترح أعضاء المجلس الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، التي يمثلها أساساً باكستان وفرنزويلا، اتخاذ إجراء قوي "لدحر العدوان الصربي" وحبذت المجموعة أساساً اتباع نهج من مسارين: تشديد العقوبات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورفع حظر الأسلحة المفروض بموجب قرار المجلس ٧١٣ (١٩٩١) لانطباقه على حكومة البوسنة والهرسك. وتعليلاً للاقتراح الأخير، ارتأت بلدان عدم الانحياز أن الحظر يحول دون ممارسة حكومة البوسنة والهرسك لحقوقها في الدفاع عن النفس.

٥٤ - وقدمت بلدان عدم الانحياز مشروع قرار بهذا المعنى، وقرر رئيس المجلس أن يطرحه للتصويت في ٢٦ نيسان/أبريل. إلا أن الأحداث الجارية على الأرض تجاوزت مشاورات مجلس الأمن. ففي ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أبلغ القادة الصرب ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنهم سيدخلون سربرينيتسا في غضون يومين ما لم تستسلم البلدة ويتم إجلاء سكانها البوسنيين^(٧). وفي ١٦ نيسان/أبريل، أبلغ المستشار السياسي الخاص للأمين العام، شينمايا غاريخان المجلس (الذي كان يُمثّل الأمين العام في مجلس الأمن)، أنه كان على اتصال مع قائد قوة الأمم المتحدة للحماية وأن المراقبين العسكريين للأمم المتحدة المرابطين في سربرينيتسا أفادوا أن المدينة لم تسقط بعد، لكن سلطاتها عرضت الاستسلام بثلاثة شروط هي نقل الجنود الجرحى جواً وإجلاء جميع المدنيين؛ وكفالة المرور الآمن لجميع الأفراد العسكريين الذين سيتوجهون إلى توزلا سيراً على الأقدام.

٥٥ - وسادت مجلس الأمن حالة ارتباك عارمة وأشار ممثل إحدى الدول الأعضاء إلى أنه سمع من مصادر تابعة لبلده أن سربرينيتسا سقطت بالفعل. وبعد نقاش مستفيض، اعتمد المجلس في ١٦ نيسان/أبريل مشروع قرار قدمته أعضاء حركة عدم الانحياز، باعتباره القرار ٨١٩ (١٩٩٣)، الذي طلب فيه من "جميع الأطراف وغيرها ممن يعنيه الأمر أن تعامل سربرينيتسا والمناطق المحيطة بها كمنطقة آمنة يتعين أن تكون خالية من أي هجمات مسلحة أو أي أعمال عدوانية أخرى". وطلب أيضاً "الوقف الفوري للهجمات المسلحة التي تشنها الوحدات شبه العسكرية الصربية البوسنية على سربرينيتسا وانسحابها الفوري من المناطق المحيطة بسربرينيتسا". وطالب كذلك "بأن توقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على الفور توريد الأسلحة والمعدات والخدمات العسكرية إلى الوحدات شبه العسكرية الصربية البوسنية في جمهورية البوسنة والهرسك". إلا أنه لم تُفرض قيود محددة على أنشطة جيش جمهورية البوسنة والهرسك. وأعربت قوة الأمم المتحدة للحماية، لدى علمها بالقرار، عن قلقها للأمانة العامة إزاء

عدم إمكانية تطبيق هذا النظام دون موافقة كلا الطرفين التي ستتلتزم ولا شك، نظرا لهيمنة الصرب، قيام القوات الحكومية الصربية بإلقاء سلاحها.

٥٦ - ولم يوفر مجلس الأمن، رغم تصرفه بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، لا الموارد ولا الولاية التي تمكن قوة الأمم المتحدة للحماية من فرض مطالبها على الطرفين. بل طلب عوضا عن ذلك إلى الأمين العام، "بغية رصد الحالة الإنسانية في المنطقة الآمنة، أن يتخذ خطوات فورية لزيادة عدد قوة الأمم المتحدة للحماية في سربرينيتسا والمناطق المحيطة بها".

٥٧ - وهكذا، يبدو أن مجلس الأمن استبعد خيار الإجلاء الذي اقترحته السيدة أوغاثا وأدان ورفض عوضا عن ذلك "الإجراءات المتعمدة المتخذة من جانب صرب البوسنة لإجبار السكان المدنيين على الجلاء من سربرينيتسا والمناطق المحيطة بها، وكذلك من أنحاء أخرى في البوسنة والهرسك، كجزء من حملته البغيضة الشاملة من أجل التطهير العرقي".

٥٨ - وفي أعقاب اعتماد القرار ٨١٩ (١٩٩٣)، وعلى أساس المشاورات التي أجريت مع أعضاء المجلس، أبلغت الأمانة العامة قائد قوة الأمم المتحدة للحماية أن القرار، في رأيها، بالشكل الذي طالب به الأطراف، اتخاذ إجراءات محددة، لم يلزم قوة الحماية من الناحية العسكرية بإنشاء أو حماية منطقة آمنة كهذه.

دال - اتفاق بشأن تجريد سربرينيتسا من السلاح

مؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣

٥٩ - عندما كان مجلس الأمن يعبر برأيه دون تردد وبقوة منددا بالأعمال المرتكبة من جانب صرب البوسنة كانت قوة الأمم المتحدة للحماية تواجه حقيقة مفادها أن الصرب كانوا في موقف يتسم بالسيطرة العسكرية التامة على المنطقة المحيطة بسربرينيتسا، وأن البلدة وسكانها معرضون للخطر، الأمر الذي حدا بقيادة قوة الحماية إلى الأخذ بنهج مختلف عن نهج المجلس، وذلك بإقناعهم قادة البوسنة بأن يوقعوا اتفاقا تقوم بموجبه قوات البوسنة بتسليم أسلحتها لقوة الحماية مقابل الوعد بوقف إطلاق النار. وإرسال سرية تابعة لقوة الحماية إلى سربرينيتسا، وإجلاء الحالات الخطرة من الجرحى والمرضى، ووصول مساعدات مفضوية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية دون إعاقة، وغيرها من الأحكام المحددة (انظر S/25700). وانقسم ممثلو حكومة البوسنة على ما يبدو، بشأن الطريقة المزمع اتباعها. فاستنادا إلى ما قاله الجنرال خليلوفيتش، قائد جيش جمهورية البوسنة والهرسك حينئذ، كان الرئيس عزت بيغوفيتش موافقا على اقتراح قوة الأمم المتحدة للحماية الذي، حسبما فهمه، كان يقضي بأن يسلم البوسنيون أسلحتهم إلى قوة الأمم المتحدة للحماية مقابل الحصول على حماية قوة الأمم المتحدة للحماية.

٦٠ - وقد جرى التفاوض بشأن نص الاتفاق في سراييفو في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، ووقعه الجنرال خليلوفيتش والجنرال ملاديتش في الصباح الباكر من ١٨ نيسان/أبريل. وقد شهد قائد القوة توقيع الاتفاق

نيابة عن قوة الأمم المتحدة للحماية. وقد وضع هذا الاتفاق الشروط التي يتم بموجبها تجريد سربيرينيتسا من السلاح، ولو أنه لم يحدد المنطقة المزمع تجريدها من السلاح. ومنذ ذلك الوقت وخليوفيتش يُعلن أنه فهم أن الاتفاق لا يشمل سوى المنطقة الحضرية من سربيرينيتسا، وليس المناطق الريفية من الجيب. ويبدو أن قوة الأمم المتحدة للحماية هي أيضا فهمت الاتفاق على هذا النحو، بخلاف الصرب. ودعا الاتفاق أيضا إلى نشر قوات تابعة لقوة الحماية في المنطقة في الساعة ١١٠٠ من يوم ١٨ نيسان/أبريل بغية تهيئة موقع لهبوط طائرات الهليكوبتر التي ستتولى إجلاء الجرحى من سربيرينيتسا؛ وإلى رصد وقف إطلاق النار في سربيرينيتسا، والمناطق الواقعة خارج البلدة التي يمكن منها توجيه النيران من أسلحة مباشرة؛ وإلى فتح قناة اتصال مع القادة العسكريين المفوضين من كلا الجانبين.

٦١ - وقد نُشر نحو ١٧٠ فردا تابعا لقوة الأمم المتحدة للحماية ينتمون إلى الوحدة الكندية أساسا في منطقة سربيرينيتسا يوم ١٨ نيسان/أبريل، منشئين بذلك وجودا لا يُستهان به هناك لقوة الأمم المتحدة للحماية للمرة الأولى. ثم باشرت القوة الكندية الإشراف على تجريد بلدة سربيرينيتسا من السلاح دون المنطقة المحيطة بها. وذكر خليلوفيتش أنه أمر البوسنيين في سربيرينيتسا بعدم تسليم أية أسلحة أو ذخائر صالحة للاستعمال. فكان أن سلم البوسنيون ٣٠٠ قطعة سلاح تقريبا، عدد كبير منها كان غير صالح للاستعمال؛ وسلموا أيضا عددا ضئيلا من الأسلحة الثقيلة التي لم تتوافر لها كمية كبيرة من الذخائر. ونُقل عدد كبير من الأسلحة الخفيفة إلى مناطق خارج البلدة.

٦٢ - وأبلغت الأمانة العامة قائد القوة أنه، في ضوء الآراء التي أبدتها عدد من أعضاء مجلس الأمن، ينبغي له ألا يواصل عملية نزع سلاح سربيرينيتسا بحماسة مفرطة، وأن يكف، على سبيل المثال، عن القيام بعمليات تفتيش المنازل بحثا عن الأسلحة. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أصدرت قوة الأمم المتحدة للحماية بيانا صحفيا معنونا "النجاح في تجريد سربيرينيتسا من السلاح". وورد في تلك الوثيقة أن "أفراد قوة الحماية والشرطة المدنية والمراقبين العسكريين نُشروا في سربيرينيتسا منذ ١٨ نيسان/أبريل لجمع الأسلحة، والذخائر، والألغام والمتفجرات ولوازم القتال وأنهم أنجزوا ظهر اليوم مهمة تجريد البلدة من السلاح". وأفاد البيان كذلك أن "نحو ٥٠٠ مريض وجريح قد تم إجلاؤهم أيضا من سربيرينيتسا بواسطة طائرات الهليكوبتر وأن قوافل المعونة الإنسانية تدخل البلدة منذ يوم الأحد". ونُقل عن قائد قوة الحماية قوله "بإمكاني أن أؤكد أن البلدة أصبحت منذ ظهر اليوم مجردة من السلاح لقد أعد الفريق التابع لقوة الأمم المتحدة للحماية قائمة نهائية بكل الأسلحة والذخائر التي جُمعت والتي دمرتها قوة الحماية فيما بعد".

هاء - بعثة مجلس الأمن إلى سربيرينيتسا واتفاق

مواصلة عملية التجريد من السلاح المؤرخ ٨ أيار/

مايو ١٩٩٣

٦٣ - في أعقاب اعتماد مجلس الأمن القرار ٨١٩ (١٩٩٣)، تسنت لأعضاء المجلس فرصة نادرة لتقييم الحالة على الأرض أولا بأول، عندما وصلت إلى سربيرينيتسا في ٢٥ نيسان/أبريل بعثة تابعة للمجلس

يرأسها ديفغو أريا، الممثل الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة. ولاحظ أعضاء البعثة لدى وصولهم إلى سربيرينيتسا أن اتفاق ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الذي رعته قوة الأمم المتحدة للحماية طلب من أهالي البوسنة إلقاء السلاح، في حين أن المجلس طالب في القرار ٨١٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ صرب البوسنة باتخاذ خطوات محددة. وإزاء حقيقة الوضع على الأرض، بدأ أن أعضاء المجلس يميلون إلى تأييد سلسلة الإجراءات التي اتخذتها قوة الحماية. وذكر أعضاء بعثة مجلس الأمن في تقريرهم الذي قُدم بَعِيد عودتهم إلى نيويورك أن "البديل لذلك هو تعرض ٢٥ ٠٠٠ نسمة لمذبحة. لقد كانت بلا ريب حالة طوارئ غير عادية هي التي دفعت قوة الأمم المتحدة للحماية إلى التصرف ... ولا شك في أنه لو لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق لكان من الأرجح أن تقع مذبحة، الأمر الذي يُبرر الجهود التي بذلها قائد قوة الأمم المتحدة للحماية" (انظر S/25700). ثم أدان أعضاء المجلس الجانب الصربي لارتكابه "عملية إبادة جماعية ببطء". ولدى مقارنة النهج الذي أخذ به المجلس بنهج قوة الأمم المتحدة للحماية، أبلغ ضابط كندي في قوة الحماية أعضاء المجلس أنه "رغم أن مجلس الأمن هو بوضوح هيئة هامة من هيئات الأمم المتحدة إلا أنه لا يشكل أي أهمية بالنسبة للصرب في المنطقة". (المرجع نفسه)

٦٤ - ولاحظت بعثة مجلس الأمن في تقريرها التباين بين قرارات مجلس الأمن والحالة على الأرض. وورد في التقرير أنه "برغم أن قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) أعلن البلدة [بلدة سربيرينيتسا] منطقة آمنة، فإن الحالة الفعلية لا تتلاءم بوضوح مع روح هذا القرار ولا مع مضمونه". ثم ذكرت البعثة "يجب أن تنسحب القوات الصربية إلى نقاط لا تستطيع منها مهاجمة أو تهديد أو ترويع البلدة. ويجب أن تكون قوة الأمم المتحدة للحماية في موقع يتيح لها تقرير البارامترات ذات الصلة. وتعتقد البعثة، كما تعتقد قوة الأمم المتحدة للحماية، أنه ينبغي أن توسع إلى حد كبير المساحة الفعلية البالغ طولها ٤,٥ كيلومترات وعرضها ٠,٥ كيلومتر التي حُدِدت على أنها منطقة آمنة". إلا أنه لم يشر إلى كيفية القيام بذلك. وأوصى تقرير البعثة بأن تعلن أيضا غوراجدة، وجيبا، وتوزلا، وسرايفو مناطق آمنة "كعمل من أعمال الدبلوماسية الوقائية لمجلس الأمن". وختم التقرير بالإقرار "بأن أي قرار من هذا القبيل يقتضي وجودا أكبر للقوة، وولاية منقحة لتشمل مراقبة وقف إطلاق النار/المناطق الآمنة وقواعد اشتباك مختلفة". واقترح الأخذ بتدابير تدريجية، تؤدي إلى "النظر في نهاية المطاف" في "توجيه ضربات عسكرية للإنفاذ" إذا ما تجاهل الصرب سلامة المناطق الآمنة.

٦٥ - أما على الأرض، فكانت الأحداث تتطور في اتجاه آخر. فقد أعقب الاتفاق الذي شهدته قائد القوة يوم ١٨ نيسان/أبريل، اتفاق أشمل بتاريخ ٨ أيار/مايو، اتفق فيه الجنرال خليلوفيتش والجنرال ملاديتش على تدابير تشمل جيب سربيرينيتسا بأسره ومنطقة جيبا المتاخمة له. وبمقتضى أحكام الاتفاق الجديد، تُسَلَّم القوات البوسنية الموجودة داخل الجيب ما في حوزتها من أسلحة وذخائر وألغام إلى قوة الحماية، على أن يعقب ذلك قيام الصرب "بسحب أسلحتهم الثقيلة والوحدات التي تُشكل تهديدا للمناطق المجردة من السلاح التي ستكون قد أنشئت في جيبا وسربيرينيتسا". وخلافا للاتفاق السابق، نص اتفاق ٨ أيار/مايو تحديدا على اعتبار سربيرينيتسا "منطقة مجردة من السلاح"، على النحو المشار إليه في المادة ٦٠ من

البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتصلة بحماية السكان المدنيين في الصراعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول).

واو - قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣)

٦٦ - كما حدث في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل، جرت مفاوضات من ٦ إلى ٨ أيار/مايو المتعلقة بوقف إطلاق النار بالتزامن مع مشاورات مجلس الأمن. ورحب مشروع قرار تقدم به أعضاء حركة عدم الانحياز بتوصيات بعثة مجلس الأمن إلى البوسنة والهرسك، واقترح توسيع نظام المناطق الآمنة ليشمل مدينة سراييفو و "المناطق الأخرى المعرضة للتهديد، وخاصة بلدات توزلا، وجيبا، وغوراجدة، وبيهاتش". وأثناء مداوالات مجلس الأمن المعقودة في ٥ أيار/مايو، لاحظ مستشار الأمين العام الخاص للشؤون السياسية أن العادة جرت على أن يُطلب إلى الأمين العام تقديم توصياته بشأن الموارد التي سيحتاج إليها لكفالة احترام مركز هذه البلدات كمناطق آمنة. وأضاف أنه ليس من المتوقع أن تتولى قوة الأمم المتحدة للحماية هذه المسؤولية الإضافية في إطار الموارد الموجودة لديها، وأن القوة ستحتاج إلى لواء واحد على الأقل في كل بلدة من البلدات التي أعلنت كمناطق آمنة. واختتم بيانه قائلًا إن المسألة ببساطة شديدة هي أن الأمين العام لا يملك الوسائل اللازمة لتنفيذ مشروع هذا القرار.

٦٧ - وفي ٦ أيار/مايو، علم أعضاء مجلس الأمن أن "جمعية صرب البوسنة" رفضت قبول خطة فانس - أوين للسلام. ثم اعتمد المجلس مشروع القرار قيد المناقشة، بوصفه القرار ٨٢٤ (١٩٩٣)، الذي أعلن بموجبه أن مدينة سراييفو، وبلدات الأخرى مثل توزلا، وجيبا، وغوراجدة، وبيهاتش، يجب أن تعامل كمناطق آمنة من قبل جميع الأطراف المعنية، وألا تتعرض للهجمات المسلحة أو لأي من أشكال الأعمال العدائية الأخرى. كما أعلن القرار أنه يجب مراعاة ما يلي في المناطق الآمنة:

(أ) الوقف الفوري لأيّة هجمات مسلحة أو أية أعمال عدائية ضد هذه المناطق الآمنة، وانسحاب جميع وحدات صرب البوسنة العسكرية وشبه العسكرية من هذه البلدات إلى مسافة تكفي لأن ينتفي معها أن تشكل هذه الوحدات أي تهديد لأمن هذه البلدات، ووجوب مراقبة سكان هذه المدن من قبل المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة.

(ب) إبداء جميع الأطراف الاحترام التام لحق قوة الأمم المتحدة للحماية والوكالات الإنسانية الدولية في الوصول بحرية ودون أية عوائق إلى كافة المناطق الآمنة في جمهورية البوسنة والهرسك، والاحترام التام لسلامة العاملين المشاركين في هذه العمليات.

(وترد في نهاية هذا الفصل خريطة توضح المواقع العامة للمناطق المسماة).

٦٨ - وحسبما جاء في القرار ٨١٩ (١٩٩٣)، وجئته إلى صرب البوسنة جميع مطالب مجلس الأمن الواردة في القرار ٨٢٤ (١٩٩٣). وذكرت قوة الأمم المتحدة للحماية، كما حدث من قبل، أنها لن تستطيع تنفيذ القرار ما لم يتم الاتفاق بين الأطراف أو يتم منحها الموارد التي تمكنها من فرض تنفيذه برغم معارضة الصرب. بيد أنه لم تجر الإشارة في نص القرار ٨٢٤ (١٩٩٣) إلى تدابير فرض التنفيذ المقترحة في مشروع القرار قدمه أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز. وبدلاً من ذلك، أذن المجلس للأمين العام بأن يعزز قوة الأمم المتحدة للحماية بإضافة ٥٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير المسلحين.

٦٩ - وأوضحت الأمانة العامة لقوة الأمم المتحدة للحماية، وقد لاحظت التباين بين اتفاق ٨ أيار/ مايو ١٩٩٣ الذي توصلت إليه القوة في الميدان والقرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالتزامن مع ذلك، أن مجلس الأمن يعلق أهمية كبيرة على القرار ٨٢٤ (١٩٩٣) فيما يختص بانسحاب صرب البوسنة من مواقعهم التي تهدد "المناطق الآمنة". وأعربت الأمانة العامة عن إيمانها بضرورة أن تعيد القوة تأكيد تصميمها على كفالة تنفيذ أجزاء الاتفاق المتعلقة بانسحاب الصرب من مواقعهم المحيطة بالمناطق الآمنة. وأضافت الأمانة العامة أن التسلسل الوارد ضمناً في الاتفاق، المتمثل في تجريد القوات الحكومية من السلاح أولاً على أن يعقبه انسحاب الصرب لاحقاً، ليس مقبولاً لدى مجلس الأمن.

زاي - نهاية خطة فانس - أوين للسلام، وتحركات لتعزيز نظام المناطق الآمنة

٧٠ - عقب رفض "جمعية صرب البوسنة" لخطة فانس - أوين، جرى في ١٥ و ١٦ أيار/ مايو، "استفتاء" في الإقليم الذي يسيطر عليه الصرب. وادعت سلطات بالي أن نتيجة الاستفتاء أكدت بصورة ساحقة قرار الجمعية القاضي برفض خطة السلام، التي لم يوقع عليها سوى كاراجيتش بشرط سريانها عند حصولها على موافقة الجمعية. وأدى ذلك إلى جولة جديدة من النشاط في صفوف المجتمع الدولي، تركزت على كيفية تثبيت الوضع العسكري ميدانياً.

٧١ - وفي ١٤ أيار/ مايو، أحال الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن مذكرة حوت آراء وشواغل أعضاء مجلس الأمن المنتمين إلى حركة بلدان عدم الانحياز، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك (S/25782). وعرضت المذكرة الرأي القائل بأن مفهوم المناطق الآمنة سيفشل ما لم تتكفل قوة الأمم المتحدة للحماية "بضمان وحماية" تلك المناطق. وذكرت أنه بدون تلك الضمانات والحماية "لن تقدم هذه المناطق الآمنة أية مساعدة لسكانها بل ستجبرهم بالأحرى على الاستسلام القسري". وأضافت أن فشل المجتمع الدولي في استعمال تدابير الإنفاذ، أو التهديد باستعمال مثل هذه التدابير، من شأنه أن "يقود حتماً إلى حدوث زيادة كبيرة جداً في استعمال القوة في المستقبل ... فقد تعلمنا جميعاً أن الدرس الأكثر أهمية في هذا الصراع هو: أن المجتمع الدولي لن يحترم حتى يقرر اتخاذ إجراءات فعالة". وقالت المذكرة، بالإشارة إلى قوة الأمم المتحدة للحماية، إنه "برغم أن القوة قد أنشئت بموجب أحكام الفصل السابع، فإن مهامها قد فسرت تفسيراً ضيقاً، وأنها لم تركز اهتمامها إلا على تقديم المساعدة الإنسانية، وأن ذلك

يستند، بدوره، على موافقة مرتكبي العدوان، إذ أن هذا التفسير التقييدي، مضافا إليه حرمان البوسنة والهرسك من حقها المشروع في الاحتجاج بأحكام المادة ٥١ من الميثاق [الدفاع عن النفس]، يشجع الصرب على التمادي في عدوانهم" (S/25782، الفقرة ١٠).

٧٢ - وكان الرد التالي من نصيب ممثل فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة، الذي قدم مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن، في ١٩ أيار/ مايو. وقد أجملت مذكرة فرنسا التغييرات الواجب إدخالها على ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، "بفرض منحها صراحة، بصورة أوضح مما جاء في الفقرة ٨٢٤ (١٩٩٣)، مهمة كفالة أمن المناطق الآمنة. ويستوجب تحقيق هذا الغرض أن ينص قرار جديد بوضوح على إمكانية اللجوء إلى [استعمال] القوة، بكل الوسائل اللازمة" (S/25800، الفقرة ٤). وأوضحت المذكرة "أن الهدف العام للخطة يجب أن يتمثل في وقف اكتساب القوات الصربية للمزيد من الأراضي" (المرجع نفسه، الفقرة ٣).

٧٣ - وأجمل الفرنسيون في مذكرتهم ثلاثة خيارات يمكن النظر فيها، هي:

(أ) خيار خفيف دون استعمال تشكيلات قوات؛

(ب) خيار خفيف باستعمال تشكيلات قوات؛

(ج) خيار ثقيل.

وفي الخيارين الأولين تتمثل مهمة قوة الأمم المتحدة للحماية في "ردع العدوان"، مع احتمال أن تتسبب الظروف التالية في استعمال القوة "بصورة محدودة".

(أ) قصف قوات أحد الفصائل للمناطق الآمنة؛

(ب) حدوث غارات مسلحة على المناطق الآمنة؛

(ج) إعاقة حرية تنقل قوة الأمم المتحدة للحماية والقوافل الإنسانية المشمولة بالحماية.

٧٤ - وقالت المذكرة الفرنسية بصورة محددة إن "وجود الأمم المتحدة الرمزي" سيكون لازما في كل منطقة من المناطق الآمنة لأغراض "الخيار الخفيف بدون تشكيلات قوات"، وأن "الخيار الخفيف باستعمال تشكيلات قوات" سيتطلب وجود لواء (٥٠٠٠ جندي) في سراييفو، بالإضافة إلى كتيبة (٩٠٠ جندي) في كل من بيهاتش وتوزلا، وتوزيع كتيبة بين سربرينيتسا وجيبا، وكتيبة بين غوراجدة وفوتشا. أما "الخيار الثقيل"، فسيتطلب وجود فرقة في سراييفو ولواء في كل منطقة من المناطق الأخرى. وخلصت المذكرة إلى أن "المشاركة الميدانية الفعالة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، مع البلدان التي تشارك بالفعل،

سيضفي المزيد من المصادقية على مفهوم المناطق الآمنة هذا، وربما يجعل الخيارين الخفيين كافيين" (S/25800، الفقرات ٥-٨).

٧٥ - وجاء رد ثالث في ٢٢ أيار/ مايو، حينما اجتمع ممثلو حكومات فرنسا، والاتحاد الروسي، وإسبانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، في واشنطن العاصمة، واتفقوا على برنامج عمل مشترك. وجاء الاجتماع في أعقاب مهمة فاشلة لوزيرة خارجية الولايات المتحدة في أوروبا، التمسست فيها الدعم لسياسة "الرفع والضرب" (أي رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة وضرب جيش صرب البوسنة من الجو). واستهدف برنامج العمل المشترك سد الفجوات الفاصلة بين مواقف مختلف الحكومات المعنية. وبدلاً من إصرار البرنامج على قبول الصرب لخطة فانس - أوين للسلام كحزمة كاملة، مثلما أصرت البيانات السابقة، فقد تحدث عن "تطوير عملية فانس - أوين"، وشجع أطراف الصراع على "التنفيذ الفوري لأحكام خطة فانس - أوين المتفق عليها بالتبادل". وأشار البرنامج إلى مواصلة المساعدة الإنسانية، وإلى عدم التواني في إنفاذ الجزاءات المفروضة على الصرب، وإلى إمكانية إغلاق الحدود اليوغوسلافية مع البوسنة والهرسك، وإلى استمرار فرض منطقة حظر الطيران، وإلى التعجيل بإنشاء محكمة جرائم حرب وإلى "المساهمة القيمة" التي يمكن أن يولدها مفهوم المناطق الآمنة (انظر S/25829).

٧٦ - ووجه إلى برنامج العمل المشترك نقد شديد من قبل أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، الذين اعترضوا على عدم وجود "التزام صريح بإزالة آثار العدوان الصربي". كما أعربت هذه البلدان عن قلقها مما تراه فيها أعباؤها تخلياً عن خطة فانس - أوين للسلام، وعن شدة تشككها في الترويج لسياسة مناطق آمنة ضعيفة، بدلاً من إجراء حازم مثل إلغاء الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٧٧ - ثم طلب مجلس الأمن إلى الأمانة العامة أن تعد، في غضون ٢٤ ساعة، ورقة عمل عن المناطق الآمنة، وقدمت تلك الورقة إلى المجلس في اليوم التالي، أي ٢٨ أيار/ مايو. وذكرت ورقة العمل غير الرسمية تلك، أن "أي مفهوم للمناطق الآمنة يجب أن يفترض فيه تعاون الأطراف المتحاربة. إذ سيكون من المستحيل فعلياً تطبيق مفهوم المناطق الآمنة إذا لم يجر وقف إطلاق النار في المناطق المحيطة بها". وطرحَت الورقة الرأي القائل بأن عمليات حفظ السلام لن تنجح إلا برضى الأطراف، وأن الصرب لن يوافقوا بالتأكيد على أية ترتيبات تضع قوة الأمم المتحدة للحماية كعائق أمام تحقيق أهدافهم العسكرية. وبعد ذلك، ذكرت الورقة أنه إذا أعطيت لـ "قوة الأمم المتحدة للحماية مهمة إنشاء منطقة آمنة (أي الفصل السابع) فمن المرجح أن يلزمها الدعم بأسلحة قتال مثل المدفعية، بل وربما يلزمها الإسناد الجوي القريب". وطرحَت ورقة الأمانة العامة عدداً من الخيارات بالنسبة لحجم وتكوين وحدات الأمم المتحدة في كل منطقة من المناطق الآمنة، على النحو التالي:

(أ) وحدات رمزية، تتكون في معظمها من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وشرطة الأمم المتحدة المدنية؛

(ب) وجود عسكري ملموس للأمم المتحدة، لديه القدرة العسكرية اللازمة لحماية المناطق الآمنة؛

(ج) وجود ملموس لقوة الأمم المتحدة للحماية، يمكنها من الدفاع عن المناطق الآمنة ضد العدوان المحتمل.

ولم يرد أي توضيح يتيح التمييز بين "القدرة العسكرية اللازمة لحماية المناطق الآمنة"، وبين وجود قوة الأمم المتحدة للحماية بصورة "تمكنها من الدفاع عن المناطق الآمنة ضد العدوان المحتمل"، وذلك برغم إيراد تقديرات لأعداد القوات اللازمة لتنفيذ كل الخيارات، على النحو التالي: بالنسبة للخيار (أ): ٢٠٠-١١٠ ٢؛ بالنسبة للخيار (ب): ٥٠٠-٤ ٥٠٠؛ بالنسبة للخيار (ج): ١٥ ٠٠٠.

حاء - قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٢)

٧٨ - ثم اشتركت فرنسا، والاتحاد الروسي، وأسبانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، في رعاية مشروع قرار يستند كثيرا إلى المذكرة الفرنسية المؤرخة ١٩ أيار/ مايو. وبدأ مجلس الأمن مداولاته بشأنه في ١ حزيران/يونيه، وصوت على مشروع القرار في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢. واعتمد مشروع القرار عندما حصل على ١٣ صوتا مؤيدا مع امتناع اثنين عن التصويت ليصبح بذلك القرار ٨٣٦ (١٩٩٢). واعتبرت الفقرات الثلاث التالية في القرار، الذي اعتمد بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق شديدة الأهمية، وهي:

"٥ - يقرر أن يوسع ... ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لتمكينها من القيام، في المناطق الآمنة المشار إليها في القرار ٨٢٤ (١٩٩٢)، بالحيلولة دون شن الهجمات على المناطق الآمنة، ومراقبة وقف إطلاق النار، والعمل على انسحاب الوحدات العسكرية أو شبه العسكرية غير التابعة لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك، واحتلال بعض النقاط الرئيسية في الميدان، بالإضافة إلى الاشتراك بالصيغة المنصوص عليها في القرار ٧٧٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان؛

"٩ - يأذن لقوة الحماية، بالإضافة إلى الولاية المحددة في القرارين ٧٧٠ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ و ٧٧٦ (١٩٩٢)، عند اضطلاعها بالولاية المحددة في الفقرة ٥ أعلاه، وعند التصرف دفاعا عن النفس باتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك استعمال القوة، للرد على أي طرف من الأطراف يقصف المناطق الآمنة، أو للتصدي لأي توغل مسلح فيها، أو في حالة أي عرقلة متعمدة لحرية تنقل القوة أو القوافل الإنسانية المشمولة بالحماية في تلك المناطق أو حولها؛

"١٠ - يقرر أنه ... يجوز للدول الأعضاء، بصفتها الوطنية أو عن طريق المنظمات أو الترتيبات الإقليمية، أن تتخذ، في إطار سلطة مجلس الأمن ورهنا بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام

وقوة الحماية، جميع التدابير اللازمة، عن طريق استخدام القوة الجوية، في المناطق الآمنة وما حولها في البوسنة والهرسك، لدعم قوة الحماية في أداء ولايتها المحددة في الفقرتين ٥ و ٩ أعلاه.

٧٩ - ومن الضروري ملاحظة أن القرار قد تحاشى بوضوح استعمال كلمتي "حماية" و "دفاع"، ولم يطلب من قوة الأمم المتحدة للحماية سوى "احتلال بعض النقاط الرئيسية في الميدان" وربط استعمال القوة بعبارة "الدفاع عن النفس". وحسبما يبين الفرع التالي، فقد كان لدى بعض أعضاء المجلس، برغم ذلك، مفهوم أوسع للقرار.

طاء - مواقف أعضاء مجلس الأمن من القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)

٨٠ - في الاجتماع الذي جرى فيه التصويت، أدلى ممثلو الدول الأعضاء في مجلس الأمن، البالغ عددها ١٥ دولة، ببيانات تعليقا على القرار، كما أدلى ببيانات ممثلو البوسنة والهرسك وتركيا (انظر S/PV.3228).

٨١ - وأشار ممثل البوسنة والهرسك، وهي ليست دولة عضوة في مجلس الأمن، إلى أن ورقة العمل غير الرسمية التي قدمتها الأمانة جعلت تنفيذ سياسة المناطق الآمنة "ليست ممكنة من الناحية الواقعية". وقال إن من الواضح أن القرار "هو غطاء دبلوماسي من بعض مقدمي مشروع القرار للتقليل من الحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر شمولية وصرامة وللتنصل من المسؤولية تجاهها". وتكلم عن "الافتقار المستمر إلى الإرادة لمواجهة" الهجمات الصربية على الجيوب البوسنية. وأعرب أيضا ممثل تركيا عن تشككه إزاء فعالية القرار، وأكد أن المجتمع الدولي باتخاذ القرار، "لا يزال مستمرا في تردده ولا يتخذ إجراءات قسرية تضع حدا للعدوان بشكل نهائي". وقال إن حكومته تواصل "الدعوة القوية إلى استعمال القوة لوقف العدوان الصربي". وأضاف أن القرار لم يعترف بحق البوسنة في الدفاع عن النفس، "وهو حق حرمت منه طويلا". وكرر استعداد تركيا للمساهمة بجنود في قوة الأمم المتحدة للحماية.

٨٢ - وصرح ممثل فرنسا، مشيرا إلى أن حكومته قد أصدرت في ١٩ أيار/ مايو مذكرة بشأن مفهوم المناطق الآمنة، بأن فرنسا وشركاءها قد اقترحوا بعد اعتماد برنامج العمل المشترك في واشنطن أن يعتمد المجلس مشروع قرار "يكفل الاحترام الكامل للمناطق الآمنة المحددة في القرار ٨٢٤ (١٩٩٣) ..." وقال إن مشروع القرار عالج هدفين: الهدف الإنساني وهو ضمان سلامة السكان المدنيين في المناطق الآمنة، والهدف السياسي وهو الحفاظ على الأساس الأرضي اللازم لتطوير وتنفيذ خطة السلم للبوسنة والهرسك. وقال "إن إنشاء المناطق الآمنة وحمايتها لا يشكل هدفا في حد ذاته، وإنما هو مجرد تدبير مؤقت: خطوة نحو تحقيق حل سياسي عادل ودائم". ووصف القرار بأن له طبيعة "واقعية وتنفيذية" وأعرب عن اعتقاده بأنه سيكون خطوة أولى نحو تنفيذ أحكام خطة فانس - أوين. واختتم كلمته قائلا إن المجلس باعتماده النص "يدل على أن المجتمع الدولي لا يقف مكتوف الأيدي".

٨٣ - وتكلم، باستفاضة ممثل فنزويلا، الذي امتنع عن التصويت على مشروع القرار، وأنتقده على أساسين: أولاً أنه لا يمكن تنفيذه ما لم تتوفر الموارد الكافية التي لن تتوفر في وقت قريب، وثانياً إنه يقدم غطاء لعدم الاستعداد لدعم "الهدف الأشمل والأهم المتمثل في توزيع منصف ونزيه للأرض بين مختلف طوائف جمهورية البوسنة والهرسك". وفيما يتصل بالنقطة الأولى، صرح الممثل بأن "مشروع القرار لا يمكن تنفيذه ما لم تتوفر العزيمة لتنفيذه وقيل أن تتوفر لدى الأمين العام الوسائل والموارد الضرورية ...". وأشار إلى أن أعضاء المجلس الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز كانوا يودون أن يقدم الأمين العام تقريراً رسمياً عن مفهوم المناطق الآمنة قبل التصويت على مشروع القرار. "وللأسف، اتخذ قرار بعدم انتظار رأي الأمين العام". وأشار الممثل إلى "التقييم الموضوعي والانتقادات الشديدة" التي وجهها الأمين العام للمفهوم في ورقة العمل غير الرسمية المؤرخة ٢٨ أيار/مايو. وأشار إلى أن الأمين العام قد سأل أعضاء المجلس بالفعل "أسئلة وجيهة وجاهة تامة" عن دور الأمم المتحدة بالتحديد وهل من المتوقع أن تستخدم الأمم المتحدة القوة إذا لم يمثل الصرب للقرار. وأشار أيضاً إلى أنه لم يتم تقديم إجابة شافية لهذه الأسئلة، وتوقع ألا تكون المناطق الآمنة "آمنة" على الإطلاق. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، انتقد برنامج العمل المشترك والشعور السائد بأن "كل ما نحتاجه هو تدابير للاحتواء والوقاية: مناطق آمنة ومراقبون على الحدود وجزاءات مشددة وحظر الطيران وإنشاء محكمة للجرائم المرتكبة ضد القانون الإنساني". وسأل هل يمكن أن يعتقد أعضاء المجلس أن هذا الأسلوب "سيقنع المعتدين بأن من الأفضل أن يتكروا بإعادة ما سلبوه ونهبوه بالقوة". ودعا المجلس إلى "احترام الأمن الجماعي وتطبيقه، بما يكفل الحق في الدفاع عن الذات، كما كفله الميثاق".

٨٤ - وأعرب ممثل باكستان الذي امتنع عن التصويت على مشروع القرار، عن تأييده "لأن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الحاسم السريع الشامل بموجب الفصل السابع من الميثاق لإنفاذ قراراته، والإذن باستخدام جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك استخدام الضربات الجوية ضد أهداف استراتيجية رئيسية لوقف العدوان الصربي، وعكس اتجاهه بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة نتيجة استخدام القوة و "التطهير العرقي" ...". ولفت انتباه أعضاء المجلس إلى "أوجه القصور الرئيسية في هذا المفهوم" المتعلقة بالمناطق الآمنة ولكنه أكد مجدداً عرض حكومته بتوفير قوات لقوة الحماية في كوسوفو فيما يتصل بتنفيذ مشروع القرار. وحث المجلس على "أن يتخذ بسرعة مزيداً من الخطوات الضرورية، بما في ذلك رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك، وذلك اتفاقاً مع حقها الأصلي في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق ...".

٨٥ - وصرح ممثل نيوزيلندا بأن حكومته تؤيد مشروع القرار على أساس أنه يمكن اللجوء إلى القوة في صورة ضربات جوية إذا منعت قوة الحماية من تنفيذ مهامها وإذا ظلت المساعدة الإنسانية تتعرض للعرقلة. وحث المجلس على أن يبعث برسالة إلى الصرب مفادها أن يوقفوا أنشطتهم في المناطق الآمنة وحولها أو يواجهوا العواقب بسرعة. "وأي رسالة تقل عن ذلك - كخطوة أولى - ستكون في رأينا مضرّة للغاية بسمعة المجلس، وبالتأكيد بالأمم المتحدة بكاملها". وقال ممثل جيبوتي إنه سيصوت مؤيداً لمشروع القرار ويقبل "بحسن نية ما أكده بقوة الأعضاء الذين قدموا مشروع القرار بأنهم يقصدون بالفعل ما يقولونه هذه المرة".

٨٦ - وتكلم ممثل البرازيل بعد التصويت فقال: "يجب ألا يساور أحد أي شك في أن هذا القرار لا يمكن أن يعتبر رداً مثالياً أو نهائياً من جانب مجلس الأمن على هذا الصراع". لقد صوت مؤيداً للقرار لأنه "رغم أوجه القصور... فإنه يشكل خطوة محددة ويجسد تغيراً نوعياً هاماً في الطريقة التي عالج بها المجلس هذه المسألة حتى الآن".

٨٧ - وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن وفده كان من بين مقدمي مشروع القرار وأن القرار يتضمن "مجموعة هامة من التدابير الفعالة للغاية والتي يمكن تطبيقها فعلاً". ووفده على اقتناع بأن تنفيذ هذا القرار "سيكون خطوة عملية هامة يتخذها المجتمع الدولي تؤدي بصورة حقيقية إلى وضع حد للعنف ووقف إطلاق النار على أراضي البوسنيين الذين عانوا طويلاً. ومن ثم، فإن أي هجمات عسكرية أو إطلاق للنار على المناطق الآمنة أو قصفها، وأي توغل عسكري في هذه المناطق، وأي عرقلة لإيصال المساعدة الإنسانية إليها، سيقضي من قوات الأمم المتحدة وقفها باستخدام جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة". وأيد برنامج العمل المشترك واختتم كلمته قائلاً إن "برنامج واشنطن لا يستبعد اتخاذ تدابير جديدة جزماً: ولم يقرر اتخاذ أو استبعاد أي تدبير".

٨٨ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن حكومتها قد شاركت في تقديم القرار لأنها "رأت فيه وسيلة لإنقاذ الأرواح..." وأضافت: "لقد صوتت الولايات المتحدة لصالح هذا القرار بلا أية أوام. فهو ليس سوى خطوة مؤقتة - لا أكثر ولا أقل. وفي الواقع، لقد وافق مجلس الأمن وكذلك الحكومات التي وضعت برنامج العمل المشترك على إبقاء الخيارات مفتوحة لاتخاذ تدابير جديدة وأكثر صرامة، وليس هناك أي حكم مسبق أو استبعاد لأي منها. ولم يتبدل رأي حكومة بلادي فيما ينبغي أن تكون عليه هذه التدابير الأكثر صرامة" وتتوقع حكومة الولايات المتحدة "التعاون الكامل من جانب الطرف الصربي البوسني في تنفيذ هذا القرار. وإذا لم يتحقق هذا التعاون، فإننا سوف نتحرك صوب اتخاذ إجراء جديد في مجلس الأمن".

٨٩ - وأشار ممثل الصين إلى أن الحالة الإنسانية في البوسنة والهرسك قد تدهورت تدهوراً كبيراً. "وفي ظل الظروف الحالية، فإن إنشاء عدد من المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك يستحق التجربة باعتباره إجراء مؤقتاً من أجل تقليل حدة الصراعات وتخفيف معاناة الشعب". وأكد على الرغم من ذلك أن سياسة المناطق الآمنة قد لا توفر حلاً سياسياً جوهرياً للصراع، بالإضافة إلى أنه قد ينطوي على "العديد من الصعوبات في مجرى تنفيذه". وقال "إن الإشارة في هذا القرار إلى الفصل السابع من الميثاق للإذن باستعمال القوة، وكذلك ما ورد في القرار ضمناً باتخاذ إجراء عسكري جديد في البوسنة والهرسك قد يؤدي، بدلاً من مساعدة جهود السعي إلى سلام دائم في البوسنة والهرسك، إلى تعقيد المسألة هناك، وقد يؤثر بشكل عكسي على عملية السلام".

٩٠ - وقال ممثل هنغاريا "إن الحلول المحددة في ذلك القرار بعيدة كل البعد عن كونها مثالية... وإن هذا القرار لا يعالج إلا الأعراض، لأنه لا يستجيب استجابة مقنعة تماماً للمسألة الأساسية في الوقت الحاضر ألا وهي: عكس نتائج العدوان الذي ارتكب في ذلك البلد بمنأى عن العقاب". لقد صوتت هنغاريا لصالح

القرار لأنها تفهم "أنه يخول قوة الأمم المتحدة للحماية للجوء إلى القوة ردا على قصف المناطق الآمنة أو التدخلات المسلحة أو إذا كانت هناك عقبات متعمدة في تلك المناطق وحولها لحرية حركة القوة أو قوافل الإغاثة الإنسانية". وقال "إن العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي الآن يندرج تحت عنوان "قليل لا جدوى منه بعد فوات الأوان".

٩١ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة بطريقة إيجابية عن برنامج العمل المشترك، ووصف سياسة المناطق الآمنة بأنها "خطوة أساسية أخرى نحو تنفيذ جدول الأعمال الفوري للبرنامج". والهدف هو تقديم مساعدة إضافية لتجمعات كبيرة من السكان المدنيين، معظمهم مسلمون". وهناك عنصر جديد هو أن المملكة المتحدة "مستعدة مع فرنسا والولايات المتحدة، ربما في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، لتوفير القوة الجوية استجابة لنداءات المساعدة من جانب قوات الأمم المتحدة في المناطق الآمنة وحولها. وإن الأمم المتحدة تحتاج لتنفيذ "مفهوم المناطق الآمنة" على نحو فعال، إلى مزيد من القوات، وستدعم المملكة المتحدة الأمين العام في جهوده من أجل اجتذاب إسهامات جديدة، بما فيها إسهامات من الدول الإسلامية". إن "المناطق الآمنة" لن توقف الحرب، إنها إجراء مؤقت. وأشار إلى أن هناك بعض الاقتراحات التي تفيد بأن سياسة "المناطق الآمنة" قد تقترن برفع حظر الأسلحة، وأشار إلى أن حكومته لا تعتبر الاقتران خيارا وأن السياستين متميزتين ومختلفتين. "ومن الصعب التوفيق بين الإمداد بالأسلحة مع وجود قوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة في الميدان". وتكلم بعد ذلك مؤيدا للجهود التفاوضية التي بذلها السيد فانس واللورد أوين، وأشار إلى أن برنامج العمل المشترك وآراء حكومة المملكة المتحدة لا يستبعدان "اتخاذ تدابير أخرى أشد مع تطور الحالة".

٩٢ - وصرح ممثل اسبانيا (بأن مجلس الأمن بقيامه) "بتوسيع ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لضمان الاحترام الكامل "للمناطق الآمنة"، اتخذ اليوم خطوة هامة تستهدف إنقاذ الأرواح وحماية الأقاليم المهددة والسماح بوصول المساعدة الإنسانية دون عائق وكذلك تسهيل تطبيق خطة فانس - أوين للسلام في المستقبل". وأضاف أن الحماية المعززة التي ستوفرها قوة الأمم المتحدة للحماية لست مناطق ذكرها هذا القرار تستهدف زيادة أمنها وتوفير مستويات أعلى من الأمان والرفاه للسكان المدنيين الواقعين تحت التهديد".

٩٣ - الإحجام عن استخدام القوة لردع الهجمات على المناطق الآمنة

٩٣ - بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٦٣٨ (١٩٩٢) واصل صرب البوسنة قذف المناطق الآمنة بنفس المعدل السابق. ففي سراييفو، على سبيل المثال، استمرت قذائف الصرب في السقوط على المناطق الآمنة بمعدل متوسطه نحو ١٠٠٠ قذيفة في اليوم، عادة في المناطق المأهولة بالمدنيين، وغالبا بطريقة محسوبة لإيقاع الحد الأقصى من الجرحى بين المدنيين، وبصفة عشوائية وبين حين وآخر فقط على أغراض عسكرية معينة. وقد بدأ هذا النمط في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، واستمر بتقطع لمدد مختلفة حتى بدأت عملية القوة

المتعمدة في آب/أغسطس ١٩٩٥. وواصل أيضا الصرب إعاقه حرية التحرك نحو جميع المناطق الآمنة سواء بالنسبة لقوة الأمم المتحدة للحماية أو للقوافل الإنسانية وفرضوا نظاما لإجازة المرور يتمثل الأثر الرئيسي منه في الحد من فعالية قوة الحماية وإبطاء تسليم المعونة الإنسانية.

٩٤ - وبعد اعتماد القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) بفترة وجيزة، عقدت الأمانة العامة اجتماعا لمقدمي القرار (الاتحاد الروسي واسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وكندا. وقدمت الأمانة العامة بيانا شفويا جاء فيه أنه سيلزم ٣٢ ٠٠٠ جندي إضافي من القوات الأرضية لتنفيذ مفهوم المناطق الآمنة. ولاقى هذا معارضة قوية وخاصة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة الذي أصر على أنه يفضل نهجا يكون أقرب إلى "الخيار الخفيف" الوارد في المذكرة الفرنسية الذي سيتطلب نحو ٥ ٠٠٠ جندي إضافي.

٩٥ - وأبلغت الأمانة العامة بعد ذلك قوة الأمم المتحدة للحماية أنه ليس من بين مقدمي القرار من يرغب في المساهمة بأي قوات إضافية من أجل قوة الحماية ويبدو أن ليس بينهم من لديه تصور عن القوة القادرة على الدفاع بفعالية عن هذه المناطق. وترى الأمانة أن هناك إجماعا بين مقدمي القرار على أن توسيع نطاق ولاية قوة الحماية لتشمل القدرة على ردع الهجمات ضد المناطق الآمنة ينبغي ألا ينظر إليه على أنه يعني نشر قوام يكفي لصد هجمات من جانب قوة عسكرية. وأن قوة الحماية ستستمد قدرتها الرئيسية على الردع أساسا من وجودها في المناطق الآمنة وليس من نشاطها كقوام عسكري. وأشارت الأمانة العامة إلى المثال الإيجابي لسربيرينيتسا التي من المعتقد أنه قد اتضح فيها نجاح النهج. وأضافت الأمانة العامة أن دور قوة الأمم المتحدة للحماية في "تعزيز انسحاب القوات العسكرية وشبه العسكرية" يتطلب الإقناع وليس القهر. وأبلغت الأمانة العامة قوة الأمم المتحدة للحماية أن مقدمي القرار يشاركون الأمانة العامة في قلقها من أن الضربات الجوية ستفرض خطرا كبيرا على أفراد قوة الحماية وعلى القوافل الإنسانية وينبغي لذلك ألا يتم الشروع فيها إلا بضبط شديد للنفس وفي دفاع عن الذات أساسا.

كاف - تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عملا بالقرار

٨٣٦ (١٩٩٣) (S/25939)

٩٦ - قدم الأمين العام التقرير الأول من عدة تقارير حدد فيها آراءه بشأن تنفيذ مفهوم المناطق الآمنة في ١٤ حزيران/يونيه. وأشار إلى أن "قائد قوة الأمم المتحدة للحماية قد قدر الاحتياج من القوات الإضافية، عند مستوى إرشادي بما يقرب من ٣٤ ٠٠٠ فرد لتوفير الردع عن طريق القوة"، لكنه أضاف قائلا، إنه "سيكون من الممكن البدء في تنفيذ القرار في إطار "خيار خفيف" يرتأى فيه تعزيز للقوات، عند الحد الأدنى، في حدود ٧ ٦٠٠ فرد. وفي حين أن هذا الخيار في حد ذاته، لا يضمن تماما الدفاع عن المناطق الآمنة فإنه يعتمد على التهديد بالقيام بعمل جوي ضد أية عناصر متقاتلة" (S/25939، الفقرة ٥).

٩٧ - وفيما يتصل بسربيرينيتسا، صرح الأمين العام بأن مستويات القوة القائمة لا تحتاج إلى تعزيز في إطار الخيار الخفيف. ولكنه أشار إلى أنه "بالنظر إلى أنه من المفترض أن القوات الأرضية التابعة لقوة الأمم

المتحدة للحماية لن تكون كافية لمقاومة هجوم مركز على أي من المناطق الآمنة فإنه يجب التأكيد بوجه خاص على توفر قدرة جوية ضاربة موثوق بها تقدمها الدول الأعضاء. وهذا سيحتاج إلى وزع مجموعات متقدمة من المراقبين الجويين بحيث يكون من الممكن، أن تستغل بالكامل خصائص مضاعفة القوة التي تتسم بها القوة الجوية" (S/25939، الفقرة ٤). وتم بعد ذلك نشر مراقبين جويين متقدمين في جميع المناطق الآمنة.

٩٨ - ووافق مجلس الأمن بقراره ٨٤٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وهو يتصرف بموجب الباب السابع من الميثاق، على جملة أمور منها تقرير الأمين العام؛ وقرر الإذن بنشر قوة إضافية قوامها ٦٠٠ جندي في إطار "الخيار الخفيف"؛ وأعاد تأكيد ما قرره في الفقرة ١٠ من القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) من استخدام القوة الجوية.

لام - الجهود المبذولة لرفع الحظر على الأسلحة

٩٩ - قدم ممثلو حركة بلدان عدم الانحياز، بعد ذلك بفترة وجيزة، مشروع قرار لإعفاء حكومة البوسنة والهرسك من حظر توريد الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١). وصوت مجلس الأمن على مشروع القرار في ٢٩ حزيران/يونيه ورفضه، بتأييد من ٦ أصوات (باكستان وجيبوتي والرأس الأخضر والمغرب وفنزويلا والولايات المتحدة). مقابل لاشيء مع امتناع تسعة أعضاء عن التصويت (الاتحاد الروسي وإسبانيا والبرازيل والصين وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وهنغاريا واليابان).

١٠٠ - وأشار عدد من أعضاء المجلس وعدد من الممثلين الدائمين الآخرين الذين طلبوا الاشتراك في مناقشة مشروع القرار إلى اقتران سياسة المناطق الآمنة بالجهود المبذولة لرفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وأشار ممثلو عدد من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى أنهم يرون أن المفهوم الكامن وراء قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣) "عائبا منذ البداية". وأشاروا إلى أنه إذا كان المجلس غير قادر على اتخاذ إجراء لوقف الصراع أو لحماية السكان البوسنيين فينبغي على المجلس أن يسمح على الأقل للبوسنيين بالدفاع عن أنفسهم. ورأى ممثل البوسنة والهرسك نظام المناطق الآمنة على أنه تعبير عن الافتقار إلى الإرادة من جانب بعض الدول لتوفير ردع فعّال ضد العدوان الصربي. وإذا كانت هذه هي الحالة، فإن نظام المناطق الآمنة يمكن أن يفيد، على أحسن تقدير بعض السكان بصفة مؤقتة وليس بصفة دائمة. ونظرا لافتقار المجتمع الدولي إلى الإرادة فإن البوسنة والهرسك تسعى حاليا إلى أن تفرض من جديد حقها في الحصول على وسائل للدفاع عن الذات.

١٠١ - وأشار ممثل باكستان إلى أن بلده، بالاشتراك مع الدول المنحازة الأخرى الأعضاء في المجلس كانت المبادرة بمفهوم "المناطق الآمنة" ومع هذا فإن التجربة في سربيرينيتسا وجيبا وغوراجدة قد كشفت عن عيوب رئيسية في المفهوم في غياب أي حل حقيقي. وهو يرى أن سياسة المناطق الآمنة قد أصبحت أداة لتجميد الحالة على أرض الواقع لصالح الصرب تماما. وأعرب عن اعتقاده بأن الافتقار إلى الإصرار داخل

المجلس قد شجع الصرب. وتكلم أيضا ثلاثة عشرة ممثلا من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مؤيدين لمشروع القرار، وممثلو سلوفينيا وفنزويلا وكوستاريكا والولايات المتحدة.

١٠٢ - وتناول أيضا ممثل المملكة المتحدة، الذي قاد المعارضين لمشروع القرار، سياسة المناطق الآمنة. وقال إنه لا بد على أرض الواقع في البوسنة من إيلاء أولوية قصوى لجعل المناطق الآمنة أكثر أمنا. ووصف الاستجابة إلى قرارات مجلس الأمن بتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية بقوات قوامها ٧ ٥٠٠ جندي ودعم تلك القوات بالتهديد الرادع بالضربات الجوية بأنه "مشجع". وقال ممثل فرنسا الذي عارض أيضا مشروع القرارات أسبابا تتعلق "بالمبدأ، والتوقيت، والجوهر" تحول دون اعفاء جمهورية البوسنة والهرسك من الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وقال إن دور المجلس ليس هو التنظيم من أجل الحرب أو شن الحرب، وأن القيام برفع حظر الأسلحة بشكل انتقائي يتناقض، من وجهة نظره مع مبادئ المجلس. "فهذا القرار قد يضر بشكل مأساوي بمحادثات جنيف الجارية حاليا". وأضاف قائلا إنه يجب إعطاء مفهوم المناطق الآمنة مهما كانت ناقصة فرصة للنجاح. وأشار إلى أن البلدان المشاركة بقوات يمكن أن توفر ما يزيد على ٦ ٠٠٠ رجل آخرين. واختتم كلمته قائلا إن فرنسا أسهمت بقوات قوامها ٦ ٢٠٠ رجل في قوة الأمم المتحدة للحماية وإن بلده "لن يقبل دروسا في الأخلاق من أي فرد". وتكلم أيضا ممثلو كرواتيا ويوغوسلافيا واليابان وأوكرانيا والاتحاد الروسي وهنغاريا والصين والبرازيل ونيوزيلندا واسبانيا في معارضة لمشروع القرار.

خريطة
مناطق آمنة

منطقة خاضعة لجيش البوسنة والهرسك/
مجلس الدفاع الكرواتي

منطقة خاصة لجيش صرب البوسنة

خط المواجهة التقريبي في أيار/ مايو ١٩٩٣

الحدود الدولية

حدود الجمهوريات

حدود الأقاليم

عواصم وطنية

مدن، قرى

رابعا - تطور سياسة المناطق الآمنة: حزيران/يونيه ١٩٩٣-

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

ألف - التنفيذ الأولي لسياسة المناطق الآمنة

١٠٣ - لم يعرض في البداية أي من المشتركين في تقديم قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣) توفير قوات إضافية لتنفيذ القرار (رغم أن فرنسا قدمت ي وقت لاحق قوات إضافية للمنطقتين الآمنتين في سراييفو وبيهاش، ونشرت المملكة المتحدة قوات في غوراجدة). واقترح العديد من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي إيفاد وحدات كبيرة. غير أن الأمانة العامة نظرت إلى عدد من تلك العروض بعين القلق، لأنه لم يكن يتوقع أن يوافق صرب البوسنة على نشرها، ولأن قدرة تلك القوات على أداء مهامها سوف تتقلص إلى حد كبير إذا لم تُمنح تلك الموافقة.

١٠٤ - وإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتأمين عدد كاف من القوات بصفة عامة، واجهت قوة الأمم المتحدة للحماية مشكلة رفض الدول الأعضاء السماح بانتشار الأفراد الموجودين من قبل في مسرح العمليات في المناطق الآمنة. وكانت عملية الانتشار الأولى لقوة الأمم المتحدة للحماية في سريريبيتسا تشمل عناصر تابعة للكتيبة الكندية. وأبلغ قائد قوة الأمم المتحدة للحماية الأمانة العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر أنه أصدر أوامره إلى عناصر من كتيبة بلدان الشمال لتحل محل الكنديين عقب دوراتهم المقررة خارج المقاطعة، وأن قائد كتيبة بلدان الشمال، مع ذلك رفض الانصياع للأمر بناء على تعليمات من حكومة السويد، وبالتالي ظل الكنديون في سريريبيتسا حتى تيسر لعناصر من كتيبة هولندية الانتشار هناك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بعد عمليات تأخير مطولة نتجت عن العراقيل التي وضعها الصرب.

١٠٥ - وبالرغم من الصعوبات السياسية المتصلة بانتشار الوحدات في سريريبيتسا، فقد ظل قوام قوة الأمم المتحدة للحماية هناك يتراوح ما بين ٢ و ٣ سرايا من المشاة في معظم الفترة المستعرضة. وهذا المستوى من القوة عامة يتفق مع "الخيار (ب)" الوارد في مذكرة الحكومة الفرنسية المؤرخة ١٩ أيار/مايو. ويتماشى أيضا مع "الخيار الخفيف"، الذي وصفه الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه. ورغم بعض الشواغل التي أعرب عنها بشأن مستويات القوة، فقد أبلغت قوة الأمم المتحدة للحماية أن الوجود الكندي كاف لتحمل المهام المنوطة بقوة الأمم المتحدة في المقاطعة. وفضلا عن ذلك، فإن القوام الشامل لقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك زاد فعلا باطراد استجابة للمسؤوليات الإضافية الموكلة إليها، حيث ارتفع إلى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ جندي في منتصف عام ١٩٩٥، مع مساهمة المملكة المتحدة وفرنسا بأكثر عدد من القوات.

باء - أزمة جبل إيفمان

١٠٦ - واجه نظام المناطق الآمنة أول اختبار له في آب/أغسطس ١٩٩٣. ففي ٣٠ تموز/يوليه، شنت قوات صرب البوسنة المرحلة الأخيرة من هجوم مكنها من الاستيلاء على مواقع هامة في جبل بيالاسنيشا وجبل

إيغمان بالقرب من سراييفو. وبذلك، تمكن الصرب، الذين كانوا يسيطرون من قبل على أغلب المرتفعات الاستراتيجية في منطقة سراييفو، من زيادة تعزيز هيمنتهم على الوادي الذي تقع فيه سراييفو. وبحلول أوائل آب/أغسطس، كانت القوات الصربية المرابطة على جبل إيغمان في وضع يمكنها من قطع آخر طريق تسيطر عليه الحكومة للخروج من سراييفو. وستصبح سراييفو، التي كانت تعتمد على هذا الطريق للتزود بالإمدادات العسكرية وغير العسكرية، معزولة تماما.

١٠٧ - وفي ٢ آب/أغسطس، أعلن الرئيس عزت بيغوفيتش أنه سينسحب من مفاوضات السلام الجارية في جنيف آنذاك، وأنه لن يعود إليها قبل انسحاب القوات الصربية من جبل إيغمان. وفي ذلك المساء أبلغ الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ملفريد وورنر، الأمين العام للأمم المتحدة أن مجلس شمال الأطلسي قد نظر في اقتراح مقدم من أحد أعضائه لاستخدام القوة الجوية للحلف لدعم المفاوضات الجارية في جنيف. وأرسل السيد وورنر كذلك نسخة من البيان الذي أصدره، قائلا إن الحلف قرر الاستعداد لاستخدام "تدابير أقوى، بما فيها عمليات القصف الجوي"، إذا "استمر خنق سراييفو". وأضاف أن هذه التدابير سوف تخضع لسلطة مجلس الأمن وستكون في إطار قراراته ذات الصلة. وأشار كذلك إلى "التنسيق الكامل مع قوة الأمم المتحدة للحماية، وإلى الخيارات التنفيذية للقصف الجوي، بما فيها الترتيبات الملائمة من حيث القيادة والمراقبة وبتخاذ القرارات"، دون تحديد هذه الترتيبات الأخيرة.

١٠٨ - وتلا ذلك تبادل لوجهات النظر بين المنظمين يتعلق باستخدام منظمة حلف شمال الأطلسي للقوة الجوية. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة مجددا دعمه القوي للمبدأ القائل بأن استخدام القوة الجوية يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف التي أرساها مجلس الأمن. لكنه أضاف أنه يشعر بالقلق إزاء الآراء التي أعرب عنها بعض أعضاء مجلس شمال الأطلسي القائلة بأنه ينبغي لعمليات القصف الجوي أن تتم "في المواعيد والأماكن التي يختارها الحلف". وذكر أن أي إجراء من هذا القبيل لا ينبغي أن يؤخذ إلا بعد أن تتاح له فرصة الحصول على مشورة ممثله الخاص ليوغوسلافيا السابقة، نظرا إلى مسؤولية المنظمة تجاه سلامة موظفيها هناك. كما شدد على أهمية الحفاظ على التمييز بين "الدعم الجوي المحكم"، الذي هو أداة دفاعية محدودة تستخدم فيها الهجمات الجوية لحماية أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية الذين يتعرضون لهجوم مباشر، و "الضربات الجوية"، التي تشكل أداة هجومية، تستخدم ضد أهداف يمكن أن تكون بعيدة عن ساحة القتال من أجل بلوغ بعض الأهداف العسكرية أو السياسية الأعم.

١٠٩ - واجتمع مجلس شمال الأطلسي مرة أخرى في ٩ آب/أغسطس ووافق على ترتيبات القيادة والمراقبة التي يجيز بموجبها الأمين العام للأمم المتحدة للجوء لأول مرة إلى استخدام القوة الجوية. واتفق كذلك على أن تنفيذ الضربات الجوية ستنفذ فقط بالاتفاق مع قائد قوة الأمم المتحدة للحماية والقائد الأعلى للقيادة الجنوبية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (وهي ترتيبات "المفتاح الثنائي")، ثم عندما يؤذن فقط لكليهما بالمضي قدما. كما أقرت ثلاث خيارات للقصف الجوي، يتوخى بموجبها التصعيد التدريجي للغارات الجوية. ويقوم الخيار ١ ("مرحلة الضربة الأولى") على استخدام القوة الجوية ضد الأهداف الهامة عسكريا والتي تعوق أو تحول على نحو واضح دون تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ويشمل الخيار ٢ ("مرحلة المتابعة")

استخدام القوة الجوية ضد مجموعة أوسع من الأهداف المرتبطة بحالة الحصار. ويقوم الخيار ٣ ("منطقة العمليات الموسعة") على استخدام القوة الجوية خارج المناطق الواقعة مباشرة تحت الحصار.

١١٠ - وإثر ذلك مباشرة تقريبا، برزت اختلافات لتفسير تلك الترتيبات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. فالأهداف المعلنة لمنظمة حلف شمال الأطلسي تتمثل في إتاحة الدعم لقوة الأمم المتحدة للحماية. ودعم مفاوضات جنيف وإبراز تضامنها وعزمها. وعلى وجه الخصوص رأت منظمة حلف شمال الأطلسي في تلك الترتيبات، أداة لحمل صرب البوسنة على رفع الحصار المفروض على سراييفو دون إبطاء، وتأمين وضع المرتفعات المحيطة بالمدينة والطرق المؤدية لها تحت رقابة قوة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، اعتبرت منظمة حلف شمال الأطلسي الترتيبات بمثابة أداة لوضع حد للاستفزازات التي كانت تعرض للخطر إمدادات المساعدة الإنسانية. وبينما رحبت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بدعم منظمة حلف شمال الأطلسي لقوة الأمم المتحدة للحماية فإنها ظلت تشعر بالقلق إزاء تعرض موظفيها الميدانيين لهجمات صرب البوسنة الانتقامية.

١١١ - ومع أخذ مختلف هذه المنظورات في الاعتبار، عكفت الأمانة العامة على إجراء مداولات جديدة داخلية بشأن المسألة، وإثر ذلك مباشرة أبلغت قوة الحماية بوجهة نظرها بشأن الظروف التي ينص فيها القراران ٨٣٦ (١٩٩٣) و ٨٤٤ (١٩٩٣) على اللجوء إلى استخدام القوة الجوية. وهذه الظروف هي:

(أ) عند التصرف دفاعا عن النفس؛

(ب) للرد على قصف المناطق الآمنة؛

(ج) للتصدي لأي توغل مسلح في المناطق الآمنة؛

(د) للقضاء على أي محاولة لعرقلة حرية تنقل القوات التابعة لقوة الحماية أو القوافل

الإنسانية.

١١٢ - واستحدث قائد قوة الأمم المتحدة للحماية مفهوما لاستخدام القوة الجوية في إطار هذه الضوابط، محددًا المعايير الخاصة التي تحفز على استعمال القوة الجوية في حالات معينة. لكنه، شدد على أنه بغية "ضمان أفضل قدر ممكن من الردع بواسطة هذا السلاح، فإن الشك يجب أن يكون قائما بشأن المعايير الدقيقة المستخدمة لتقرير اللجوء إلى استعمال القوة. وفي الواقع، فإن نشر المعايير ... بشأن مستوى الإصابات أو الدمار الذي سيستخدم للمبادرة بتقديم الدعم الجوي يمكن أن يؤدي بالأطراف المتنازعة إلى ارتكاب أعمال عدائية تقل بقليل عن العتبة". وفي ١٨ آب/أغسطس، تمكن الأمين العام من إبلاغ مجلس الأمن بأنه أصبح لدى الأمم المتحدة القدرة في مجال العمليات على استخدام القوة الجوية دعما لقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك (S/26335).

١١٣ - واتفق صرب البوسنة مع قوة الأمم المتحدة للحماية في ١٤ آب/أغسطس على أنهم سينسحبون من المواقع الرئيسية في جبل بيلاشنيكا وجبل إيغمان، وهو ما تم تحت مراقبة قوة الحماية. وقدرت قيادة البوسنة والهرسك لقوة الحماية أن الموقف الأكثر تعاونا الذي اتخذته الصرب، يعود جزئيا، على الأقل، إلى التهديد بشن غارات جوية.

جيم - مقترحات لمبادلة سربرينيتسا وجيبا بأراض يسيطر عليها الصرب حول سراييفو

١١٤ - عقب عمليات انسحاب الصرب من جبل بيلاشنيكا وجبل إيغمان، استعاد الرئيس عزت بيغوفيتش مكانه في مفاوضات السلام في جنيف، وفي فترة لاحقة على متن السفينة الحربية التابعة للمملكة المتحدة انفنسبل HMS Invincible. ويدعو الاتفاق الذي وضعت اللمسات الأخيرة عليه على متن السفينة انفنسبل إلى إنشاء اتحاد من ثلاث جمهوريات: واحدة ذات أغلبية بوسنية، وواحدة ذات أغلبية كرواتية، وواحدة ذات أغلبية صربية. وكانت الجمهورية ذات الأغلبية البوسنية ستغطي ٣٠ في المائة من أراضي البوسنة والهرسك، بما في ذلك سربرينيتسا وجيبا (انظر الخريطة في نهاية هذا الفصل). وأيد زعماء صرب البوسنة الخطة من حيث المبدأ ولكنهم عارضوا الترتيبات الخاصة بسربينيتسا وجيبا، اللتين رغبا في ضمهما إلى الجمهورية ذات الأغلبية الصربية، لأسباب استراتيجية. واقترحوا مبادلة أراض مع القيادة البوسنية، يتم بموجبها التخلي عن سربرينيتسا وجيبا للجمهورية ذات الأغلبية الصربية مقابل إدماج بعض الأراضي التي يسيطر عليها الصرب حول سراييفو في الجمهورية ذات الأغلبية البوسنية.

١١٥ - واجتمع ممثلو الجالية البوسنية في سراييفو يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر للتصويت على اتفاق السلام. ونقلت طائرة عمودية تابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية وفدا من البوسنيين المقيمين في سربرينيتسا إلى سراييفو للمشاركة في المناقشة. وقبل الاجتماع، التقى الوفد على انفراد بالرئيس عزت بيغوفيتش، الذي أبلغه الاقتراحات الصربية القاضية بمبادلة سربرينيتسا وجيبا بأراض واقعة حول سراييفو. وعارض الوفد الفكرة، ولم يناقش الموضوع لاحقا. وذكر أعضاء من وفد سربرينيتسا الذين ما زالوا على قيد الحياة أن الرئيس عزت بيغوفيتش أخبرهم بما تناهى إلى سمعه من إمكانية تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك، غير أن ذلك لن يتم إلا إذا اقتحم الصرب سربرينيتسا، وقتلوا ما لا يقل عن ٥ ٠٠٠ من سكانها. ونفى الرئيس عزت بيغوفيتش نضيا قاطعا أنه أدلى ببيان من هذا القبيل. وعلى إثر هذا الاجتماع الخاص، عقدت الجمعية البوسنية دورة بكامل أعضائها، وصوتت على عدم قبول اتفاق الانفنسبل بالشكل المطروح، ودعت إلى إجراء مزيد من المحادثات وعودة جميع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة.

١١٦ - وعقب قرار البوسنيين عدم قبول اتفاق "الانفنسبل" بالشكل المطروح، عقدت محادثات السلام من جديد رغم استمرار المعارك على الأرض. وخلال الأشهر التالية، أعدت نسخة معدلة من اتفاق "الانفنسبل" تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وبموجب ما سمي بخطة عمل الاتحاد الأوروبي، كانت الجمهورية ذات

الأغلبية البوسنية ستغطي ٣٣,٥ في المائة من أراضي البوسنة والهرسك. وأدرجت الخرائط مجدداً سربيرينيتسا وجيبا في الأراضي المزمع إدارتها كجزء من الجمهورية ذات الأغلبية البوسنية، واقترح الصرب مرة أخرى مبادلة الأراضي. واجتمع الزعماء البوسنيون مع الزعماء الصرب في سراييفو وغيرها لبحث الترتيبات التي يمكن بموجبها التنازل عن سربيرينيتسا وجيبا للجمهورية ذات الأغلبية الصربية، غير أنه، حسب علم الأمم المتحدة، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع. فقد انهارت في النهاية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ مبادرة السلام التي جرت في إطارها تلك المداوولات.

دال - مذبحه ماركيل والخلافات بشأن استخدام القوة الجوية

١١٧ - في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، أطلقت قذيفة من مدفع هاون في ساحة سوق ماركيل في المركز التجاري لسراييفو، فأودت بحياة ٦٨ شخصا، أغلبهم من البوسنيين المدنيين، وإصابة ما يزيد على ٢٠٠ شخص. وأثارت صور المذبحة، التي التقطها مصورو التلفزيون، وتم بثها في أنحاء العالم موجة من الغضب. وقد جاء الحادث في أعقاب حادث آخر وقع في اليوم السابق، ذهب ضحيته ١٠ أشخاص بسبب نيران مدافع الهاون الصربية عندما كانوا يقفون في طابور لجلب الماء في حي دوبرينيا بسراييفو. واجتمع ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في نيويورك لبحث هذه الهجمات، واتفقوا على وجوب تشجيع الأمين العام للأمم المتحدة على دعم إجراء قوي تتخذه منظمة حلف شمال الأطلسي. وبمجرد إبلاغه بأرائهم كتب الأمين العام، إلى رئيس مجلس الأمن قائلا "هاتان الحادثتان تجعلان من الضروري وفقا للفقرتين ٩ و ١٠ من منطوق القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، الإعداد بصورة عاجلة لاستخدام الغارات الجوية بهدف الردع عن شن المزيد من الهجمات" (S/1994/131). كما كتب إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي في ٦ شباط/فبراير قائلا:

"وسأكون ممتنا، بالتالي، لو تمكنتم من اتخاذ إجراء للحصول في أقرب وقت مستطاع على قرار من مجلس شمال الأطلسي بالإذن للقائد الأعلى للقيادة الجنوبية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشن غارات جوية، بناء على طلب الأمم المتحدة، ضد مواقع المدفعية أو مدافع الهاون في سراييفو أو حولها التي قررت قوة الأمم المتحدة للحماية أنها مسؤولة عن الهجمات ضد أهداف مدنية في تلك المدينة" (S/1994/131، المرفق).

١١٨ - بيد أن قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك قد عارض هذا النهج، وذلك فيما يبدو من منطلق أنه قد "يجر الأمم المتحدة إلى الحرب"^(٨). وقد سعى إلى إقناع حكومته بعدم تأييد استخدام القوة الجوية لمنظمة شمال حلف الأطلسي (ناتو) على نطاق أوسع بهدف إرغام الصرب على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ووصف في وقت لاحق كيف أنه تدخل عندما ظن أن أحد كبار وزراء حكومته "كان مترددا بشدة بشأن موضوع الضربات الجوية تحت ضغط من الأمريكيين وحلف ناتو"^(٩).

١١٩ - واقترح قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك ما كان يعتقد أنه إجراء أكثر توازنا ومن شأنه أن يخفف الضغط على سراييفو دون اللجوء إلى استعمال القوة. فقد جمع بين الطرفين في سراييفو في ٩ شباط/فبراير، وحثهم على تقديم دعمهما لاتفاق من أربعة بنود يتم بموجبه وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة إلى مسافة ٢٠ كيلومترا، وتمركز القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية على طول خط المواجهة، وإنشاء لجنة مشتركة لاستعراض تنفيذ الاتفاق. وأعرب الصرب عن موافقتهم على وجه الفور، ويرجع ذلك، جزئيا، في رأي قائد قوة الأمم المتحدة للحماية، إلى التهديد بالضربات الجوية^(١٠). أما حكومة البوسنة والهرسك فقد ترددت عندما فسرت لها شروط وقف إطلاق النار مساء اليوم السابق. ومع ذلك، فقد قال لهم قائد قوة الأمم المتحدة للحماية بأن التحقيق الأول الذي أجرته الأمم المتحدة في حفرة القنبلة في موقع السوق دل على أن القنبلة قد أطلقت من الجانب البوسني لخطوط القتال أو ربما تم تفجيرها في الموقع^(١١). والواقع، أن التحليل اللاحق قد جاء متعارضا مع هذا الاستنتاج^(١٢)، ولكن الاقتراح كان فيما يبدو فعّالا، بما أن البوسنيين قد وافقوا أيضا، بعد مزيد من الضغط من قبل قائد قوة الأمم المتحدة للحماية، على شروط وقف إطلاق النار التي كانوا يعتقدون أنها لغير صالحهم.

١٢٠ - وأخطر الأمين العام للناو الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم ذاته أن مجلس شمال الأطلسي قد اجتمع ووافق على الرد إيجابيا على طلب الأمم المتحدة للإذن بضربات جوية لمنع وقوع هجمات إضافية على سراييفو. وطالب المجلس بسحب الأسلحة الثقيلة للصرب إلى مسافة ٢٠ كيلومترا على الأقل انطلاقا من قلب سراييفو ("منطقة الاستبعاد في سراييفو")، أو تجميعها ووضعها تحت مراقبة قوة الأمم المتحدة للحماية. كما دعا حكومة البوسنة والهرسك إلى وضع أسلحتها تحت مراقبة القوة، وإلى وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، قرر المجلس أن أسلحة الطرفين التي تظل ضمن منطقة الاستبعاد في سراييفو بعد مرور عشرة أيام ستعرض لضربات جوية، وإلى جانبها مرافق الدعم العسكري المباشرة والأساسية التابعة لها.

١٢١ - ومع اقتراب أجل سحب الأسلحة الثقيلة الصربية، بدأ بعض مسؤولي الأمم المتحدة بالتعبير عن قلقهم إزاء الكيفية التي تتطور بها الأحداث. وقد اجتمع كبار ممثلي الأمانة العامة والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وقوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يوم ١٦ شباط/فبراير لمناقشة موضوع الضربات الجوية المحتملة حول سراييفو. وأعرب بعض المشاركين عن تحفظات جديدة تجاه عزم الناو على توجيه ضربات جوية ضد الأسلحة الثقيلة التي لم يتم سحبها أو وضعها تحت مراقبة قوة الأمم المتحدة للحماية بحلول ٢٠ شباط/فبراير. وأعربوا عن رأي مفاده أن استراتيجية الناو تبدو وكأنها تركز على ما اعتبروه افتراضا مشكوكا فيه وهو أن الضربات الجوية ستعزز المصادقية الدولية وتحمل الصرب على الإذعان لخطط المجتمع الدولي من أجل تسوية بوسنية، وذلك عن طريق إظهار تصميم الناو. وأشار مشاركون آخرون أنهم كانوا متفقيين مع استراتيجية الناو بدرجة كبيرة وأنهم سعوا إلى استخدامها كوسيلة لتحفيز مفاوضات قوة الأمم المتحدة للحماية مع الصرب.

١٢٢ - وقام كلا الطرفين بسحب العديد من الأسلحة أو تجميعها في الأجل المحدد، كما أن الإنذار ووقف إطلاق النار، رغم أنهما لم يؤديا إلى إنهاء جميع الأنشطة القتالية في منطقة سراييفو، فقد أدى إلى

انخفاض كبير في عدد حوادث إطلاق النار وإلى تثبيت خط المواجهة. وقد استفادت قوة الأمم المتحدة للحماية من هذه التطورات الإيجابية، من خلال التفاوض بشأن اتفاق لحرية التنقل بين الطرفين في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٤. وبموجب بنود هذا الاتفاق، تم فتح عدد "من الطرق الزرقاء"، التي يجوز لأعداد محدودة من المدنيين الجانبين التنقل على امتدادها. وشهدت الحالة الإنسانية في منطقة سراييفو الأمانة تحسنا ملموسا خلال هذه الفترة، وعادت الحياة في المدينة بعض الشيء إلى طبيعتها خلال فترة امتدت عدة أشهر، وبعد ذلك بدأت الحالة تتدهور من جديد.

١٢٣ - وبإنشاء منطقة الاستبعاد حول منطقة سراييفو الأمانة، أقامت قوة الأمم المتحدة للحماية وجودا مهما على الجانب الصربي من خط المواجهة للمرة الأولى. وقد اعترض بعض المراقبين على ذلك، معتقدين أن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية قد يصيرون رهائن محتملين في أوقات الأزمة. ورغم ذلك، فقد تم نشر عدة مئات من جنود لقوة الأمم المتحدة للحماية، المنتمين بصورة رئيسية لفرنسا وأوكرانيا، في المناطق الموجودة في قبضة الصرب حول المدينة لرصد نقاط تجميع الأسلحة التي تم فيها احتجاز الأسلحة الصربية. كما تم نشر كتيبة روسية في منطقة من مدينة غربافيتشا الواقعة تحت قبضة الصرب.

هـ - تقييم الأمم المتحدة لسياسة المناطق الآمنة

اعتبارا من آذار/ مارس ١٩٩٤

١٢٤ - رغم الترتيبات المتخذة مع الناتو و "الخصائص المضاعفة للقوة التي تتميز بها القوة الجوية" التي كانت عندئذ متاحة لدعم بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية، تزايدت خيبة أمل الأمانة العامة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة للحماية من جراء نقص عدد القوات التي توفرها الدول الأعضاء، بمن فيها المشاركة في تقديم القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، لتنفيذ سياسة المناطق الآمنة. وفي ظل هذه الظروف، وجدت قوة الأمم المتحدة للحماية أن التنفيذ النشط لسياسة المناطق الآمنة مستحيل. وقبل مغادرته في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، علق قائد قوة الأمم المتحدة للحماية للبوسنة والهرسك في ذلك الوقت على مهمته قائلا إنها قد واجهت "انفصاما هائلا بين قرارات مجلس الأمن والاستعداد لتنفيذ تلك القرارات والوسائل المتاحة للقوات في الميدان". وأضاف أنه قد توقف عن قراءة قرارات مجلس الأمن^(٣).

١٢٥ - وفي تقريره إلى الجمعية العامة (A/48/847)، المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أشار الأمين العام إلى أنه في مقابل القوة المأذونة المشتملة على ٦٠٠ جندي إضافي مخصصين للمناطق الآمنة، وصل أقل من ٣٠٠٠ جندي إلى المنطقة، وذلك بعد مرور سبعة أشهر تقريبا. وأضاف أنه لا تزال ثمة مشاكل فيما يتعلق بنشر قوات من باكستان (تم عرض ٣٠٠٠ جندي) وبنغلاديش (تم عرض ٢٢٠ جنديا) نظرا لأن الحكومتين المعنيتين أعلنتا عجزهما عن تجهيز جنودهما بشكل ملائم للنهوض بالمهام المطلوبة. كما أشار إلى أن صرب البوسنة لم يمثلوا لبنود القرارات ٨١٩ (١٩٩٣)، و ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣). وفيما يتعلق بمنطقة سراييفو الأمانة، أفاد أن الصرب لم يرفعوا الحصار وأن ضرب المنطقة الآمنة بالقنابل قد تزايد.

١٢٦ - وقد زاد قلق الأمانة العامة للأمم المتحدة وقادة قوة الحماية إزاء الهوة القائمة بين التوقعات والموارد إثر صدور إعلان رؤساء دول وحكومات مجلس شمال الأطلسي في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. فقد أعاد هذا الإعلان تأكيد استعداد الناتو "لتنفيذ الضربات الجوية من أجل منع خنق سراييفو والمناطق الآمنة وغيرها من المناطق المهددة في البوسنة والهرسك". (S/1994/131، المرفق). كما حث سلطات قوة الحماية على وضع خطط لكفالة إقامة تناوب محصور للوحدات التابعة لقوة الحماية في سريبرينيتسا وجيبا والنظر في فتح مطار توزلا للأغراض الإنسانية. وهذا ما حصل، رغم أن الأمين العام كتب إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير مشيرا إلى أن أي محاولة لإنجاز هذه المهام غير التي تتم بموافقة الطرفين "إنما تطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة لعمليات القوة وبالنسبة للقوات المشتركة في تنفيذها، وكذلك بالنسبة لعملية المساعدة الإنسانية" (S/1994/94). وقد جرت سلسلة من المفاوضات التي تواصل في إثرها تناوب جنود قوة الحماية في سريبرينيتسا وجيبا، رغم القيود المفروضة من قبل الصرب.

١٢٧ - وقد تفاقم القلق إزاء الهوة القائمة بين التوقعات والموارد في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ عندما طلب مجلس الأمن، بموجب قراره ٩٠٠ (١٩٩٤)، إلى الأمين العام وضع تقرير بشأن جدوى تمديد نظام المناطق الآمنة ليشمل ماغلاي وموستار وفيتيز. وقد رفض الأمين العام هذا الاختيار في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٤ (S/1994/291)، الذي أشار فيه إلى أن فعالية مفهوم المناطق الآمنة تتوقف على موقف الأطراف المعنية وعلى "تصميم المجتمع الدولي كما تتصوره الأطراف". وفي ذلك السياق قال "إنه يكفي الحد الأدنى من القوات العسكرية لتأمين البقاء الأساسي: فمناطق غوراجدة وسريبرينيتسا وجيبا التي أعلنت "مناطق آمنة" لم تتعرض لأي هجوم على الرغم من أن تواجد قوة الأمم المتحدة للحماية اقتصر على سريتين في سريبرينيتسا وسرية واحدة في جيبا وثمانية مراقبين عسكريين غير مسلحين في غوراجدة ... فتوة الأمم المتحدة أنقذت الأرواح، ولكنها لم تجعل هذه المناطق "آمنة" حقا". وأشار الأمين العام إلى أن قوة الحماية لم تستطع، بالموارد المتاحة، التخفيف من الظروف المعيشية المروعة. وأعرب عن رأي مضاده أن مفهوم المناطق الآمنة يمكن أن يكون مجديا أكثر لو أعيد تعريفه بحيث تمنع "القوات المعفاة من تسليم أسلحتها منعا قاطعا من استغلال وجودها في منطقة آمنة لتحقيق مزايا عسكرية تكتيكية وعلى الفرار بنفسه، يجب أن يكون تواجد قوة الأمم المتحدة للحماية في هذه المناطق في مستوى كاف ليس فقط لردع الهجوم بل أيضا لتهيئة الظروف العادية للمعيشة".

١٢٨ - وفي تقرير لاحق مؤرخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٤ (S/1994/300)، تم الإعراب عن تحفظات أوسع بشأن سياسة المناطق الآمنة. وقد عبر الأمين العام في هذا التقرير عن قلقه من أن المناطق الآمنة تستخدم من قبل جيش حكومة البوسنة والهرسك "كمواقع يستطيع جنوده الاستراحة فيها والتدريب والتزود بالمعدات وكذلك لإطلاق النار على المواقع الصربية، مما يستفز الصرب للثأر". كما أنه كرر رأيه الذي مضاده أن مفهوم المناطق المأمونة إذا أريد بقاؤه، فلا بد من "تجريد الجانبين من السلاح بالكامل وفق شروط متفق عليها، وكفالة حرية الحركة، وجمع الأسلحة الثقيلة أو سحبها، ونشر قوة الأمم المتحدة للحماية على نطاق واسع". وأشار إلى أنه نظرا لنقص الموارد، "فإن التعاون الفعلي من جانب الأطراف يشكل شرطا لا غنى عنه لاستمرار المناطق الآمنة".

١٢٩ - وبدا الأمين العام قلقاً بشكل خاص إزاء مشكلة الحياد، التي تعتبر عادة الأساس الذي يقوم عليه نجاح عمليات حفظ السلام. وقال مجادلاً:

"إن التزايد المطرد في الولايات المسندة من مجلس الأمن إلى قوة الأمم المتحدة للحماية أدى إلى تغير طبيعة مهمتها في البوسنة والهرسك وسلط الضوء على بعض التناقضات الضمنية. ذلك أنه ظل يُنظر لفترة طويلة إلى الولاية الأساسية المسندة للقوة في البوسنة والهرسك على أنها المساعدة على إيصال المعونة الإنسانية، وهو هدف لا يمكن بلوغه إلا بالتعاون النشط من جانب الأطراف. وزيادة المهام المسندة إلى قوة الأمم المتحدة للحماية في القرارات الأخيرة نال، بلا جدال، من قدرتها على الاضطلاع بولايتها الأساسية، فكانت النتائج الرئيسية المترتبة على ذلك هي ما يلي:

"(أ) أن العديد من المهام الجديدة وضع قوة الأمم المتحدة للحماية في موقف المتصدي للأهداف العسكرية لأحد الأطراف مما يضع حيادها الذي لا يزال مفتاح فاعليتها في الوفاء بمسؤولياتها الإنسانية، موضع الشبهات؛

"(ب) أن القوة تعرضت، نتيجة تغير النظرة إلى حيادها، لحوادث إعاقة ومضايقة متزايدة، لا سيما من جانب الطرف الصربي البوسني والطرف الكرواتي البوسني، وذلك في محاولاتها للوفاء بمسؤولياتها الإنسانية؛

"(ج) أن المهام الجديدة تتطلب موارد لم يوفرها المجتمع الدولي على وجه السرعة...".

١٣٠ - ورغم هذه الشواغل، حذر الأمين العام من إعادة تحديد الولايات "بما يتناسب مع الموارد التي يكون المجتمع الدولي على استعداد لإتاحتها لقوة الأمم المتحدة للحماية". وأشار بنوع من التفاؤل إلى "التعاون الوثيق الذي نشأ بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة". وأشار بشكل خاص إلى أن التهديد باستخدام القوة الجوية قد استُخدم فعلاً للتوصل إلى نتيجة إيجابية في منطقة سراييفو الآمنة. ولذلك فقد استنتج أن "المثابرة القائمة على الأمل تبدو أفضل من الانسحاب والاستسلام".

واو - الهجوم على غوراجدة: آذار/ مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٤

١٣١ - قدمت قوة الحماية أول طلب لها للحصول على الدعم الجوي من ناتو في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٤. فقد قامت إحدى الدبابات الصربية بإطلاق قنابل على بيهاتش، وسقط عدد من القنابل بالقرب من مواقع الجنود الفرنسيين التابعين لقوة الحماية في المنطقة الآمنة. وأصدر رئيس كتيبة قوة الحماية طلبه بنشر

دعم جوي مباشر بمقر قوة الحماية. بيد أن الدعم الجوي المباشر لم يتم نشره نظرا لعدد من التأخيرات المرتبطة بعملية الموافقة، التي كان يجري اختبارها لأول مرة.

١٣٢ - وكان الاختبار الأكثر خطورة قد وقع عندما بدأت قوات صرب البوسنة هجوما ضد المنطقة الآمنة لغوراجدة في ٣١ آذار/ مارس. وبدخول القوات الصربية إلى الجيب واقتربها من المدينة ذاتها، جرى نقاش موسع داخل المجتمع الدولي وداخل الأمم المتحدة بشأن كيفية الرد على ذلك. واعترضت قوة الأمم المتحدة للحماية على استخدام القوة لردع الهجمات الصربية. وأخطر قائد قوة الحماية حكومة البوسنة والهرسك بأن "قوة الأمم المتحدة للحماية هي قوة لحفظ السلام ولا يمكنها أن تُستخدم إلا درجة محدودة من القوة العسكرية لردع الهجمات ضد المناطق الآمنة. ومجلس الأمن في نيويورك هو وحده القادر على إدخال التغييرات الضرورية على ولاية الأمم المتحدة للسماح بالضربات الجوية على المستوى الاستراتيجي"^(٤). وفي رسالة إلى مقر الأمم المتحدة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، صرح رئيس قوة الأمم المتحدة للحماية أن المجتمع الدولي باختياره اعتماد "الخيار الخفيف" فيما يتعلق بمستويات القوة، قبل إنشاء المناطق الآمنة بالاتفاق باعتباره مقابلا للقوة. وقال إن هذا الاختيار هو رفض واضح لسياسة صناعة السلام أو إنفاذ السلام وقبول بإنجاز المهمة عن طريق وسائل حفظ السلام.

١٣٣ - وكان قائد قوة الحماية يرى أن الهجوم الصربي على قوات الحكومة البوسنية المدافعة عن خط للمواجهة حول منطقة آمنة لا يدخل ضمن نطاق تعريف قوة الأمم المتحدة للحماية للهجوم على منطقة آمنة. وعليه فقد سعى إلى وقف الهجوم عن طريق الاتفاق. وخلال الأيام العشرة الأولى من نيسان/أبريل، نظم سلسلة من مفاوضات لوقف إطلاق النار، ولكنها لم تتمخض عن اتفاق. واستنتجت قوة الأمم المتحدة للحماية في وقت لاحق أن الصرب قد استغلوا المفاوضات مع الأمم المتحدة لمواصلة هجومهم.

١٣٤ - ورغم فشل مفاوضات وقف إطلاق النار، قدر قائد قوة الحماية أن الصرب لن يتقدموا أكثر نحو غوراجدة. بيد أنه في ١٠ نيسان/أبريل، استأنفت القوات الصربية تقدمها. وأذاك وجه تحذير إلى الجنرال ملاديتش من أنه إذا لم تتوقف الهجمات على غوراجدة فسيتم طلب توجيه ضربات جوية ضد قواته، "وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣)".

١٣٥ - وعندما تواصل إطلاق النار من المدفعية والدبابات الصربية على المدينة بعد ظهر يوم ١٠ نيسان/أبريل، طلبت قوة الأمم المتحدة للحماية البدء في الدعم الجوي المباشر للناثو. وقد تعزز انطباع الصرب عن أن الهجمات الجوية ستكون جزءا من مجهود أوسع لوقف تقدمها، عندما فشلت الجهود الأولى المبذولة من أجل تحديد موقع الدبابات المهاجمة وتدميرها، بسبب رداءة أحوال الطقس. وطُلب من الناثو بدلا من ذلك استهداف مرفق قيادي للمدفعية. وفي الساعة ١٨٢٦، قُدّم الدعم الجوي المباشر، حيث أطلقت طائرة تابعة للولايات المتحدة من طراز F-16 ثلاث قنابل، مما أدى إلى تدمير المرفق. وتوقف القصف الصربي لغوراجدة بالقنابل. وحذر الجنرال ملاديتش قوة الأمم المتحدة للحماية من أن أفراد الأمم المتحدة سيقتلون إن لم تتوقف هجمات الناثو.

١٣٦ - وفي اليوم التالي، الموافق ١١ نيسان/أبريل، استأنف الصرب قصفهم لغوراجده. وبدأ قائد قوة الأمم المتحدة للحماية، بموافقة الممثل الخاص للأمين العام، في تقديم مزيد من الدعم الجوي الوثيق، الذي استهدف دبابة صربية وناقلتي جنود مدرعتين صربيتين، أفيد بتدميرهما. وتوقف القصف الصربي بالقنابل مرة أخرى وهدد الجنرال ملاديتش بشن هجمات انتقامية على أفراد الأمم المتحدة، وعلى مقر قوة الحماية في سراييفو، وعلى الطائرات المهاجمة.

١٣٧ - وأعقب ذلك هدوء نسبي لمدة ثلاثة أيام، ولكنه انقطع حين قام الصرب في يوم ١٤ نيسان/أبريل باحتجاز زهاء ١٥٠ من أفراد الأمم المتحدة بمثابة رهائن، معظمهم من جنود قوة الحماية المعينين لدى نقاط التحفظ على الأسلحة الثقيلة في الإقليم الذي يسيطر عليه الصرب قرب سراييفو. وفي اليوم التالي انهارت خطوط الدفاع الحاسمة لجيش جمهورية البوسنة والهرسك، مما جعل القوات الصربية تصل إلى مشارف منطقة العمران في غوراجده. وانقسمت الآراء في دوائر الأمم المتحدة انقسامًا عميقًا بشأن ما كان يجري في الميدان. فرأى مراقبو الأمم المتحدة العسكريون، تؤيدهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أن البوشناق قد هزموا وأن الصرب يقصفون السكان المدنيين في غوراجده قصفًا عنيفًا، مستغلين في ذلك تفوقهم العسكري. أما قائد قوة الأمم المتحدة للحماية، يؤيده فريق صغير من المراقبين البريطانيين الموجودين في هذا الجيب، فكان يرى كما كتب بعد ذلك في مذكراته، أن "الجيش البوسني ربما يكون قد تقهقر بغية توريط الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في الحرب... إذ كان بوسع أي شخص في المضايق والأخاديد أن يوقف الدبابات [الصربية] بقضيب من الحديد... ولكن البوسنيين استداروا وولوا الأدبار، تاركين للأمم المتحدة مهمة إصلاح ما فسد^(١٥)". ورأى أيضا أن التقارير التي قدمها المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة كانت غير دقيقة، لأنها بالغت في تقدير مدى الهجمات التي وقعت على الأهداف المدنية^(١٦).

١٣٨ - وشن الصرب في ١٦ نيسان/أبريل هجومًا بالدبابات على ما بقي من قوات الجيش البوسني إلى الشرق من بلدة غوراجده. وشرع قائد قوة الحماية في الاستعانة بمزيد من الدعم الجوي الوثيق، الذي حظي بموافقة الممثل الخاص. بيد أن إحدى القذائف الصربية المضادة للطائرات أسقطت طائرة من طائرات حلف شمال الأطلسي أثناء محاولتها الاشتباك مع الدبابات الصربية. واختلفت تفسيرات كل من الحلف والأمم المتحدة لهذا الحادث. فأعرب قادة الحلف عن قلقهم لأن قائد قوة الحماية قد طلب إلى الطيار المرور عدة مرات فوق الهدف، لتأكيد أن الدبابات المستهدفة كانت بالفعل قائمة بالهجوم، معرضًا بذلك الطائرة للخطر. وأبلغ القائد العام للقيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي قائد قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بأنه، نظرًا للخطر الذي يتهدد طائراته، لن يوافق على القيام بأي هجمات إضافية على أهداف تكتيكية، وإنما فقط على الأهداف الاستراتيجية. وأعلن في ذلك المساء أن الصرب قد وافقوا على وقف لإطلاق النار وعلى إطلاق سراح رهائن الأمم المتحدة في مقابل وقف دوريات القتال الجوي فوق غوراجده^(١٧).

١٣٩ - وحين واصلت قوات صرب البوسنة تقدمها، انقسم الرأي في الأمم المتحدة إزاء أفضل الطرق لمواجهة ذلك. واقترح أحد كبار مستشاري الممثل الخاص للأمين العام "الاستعاضة عن الإجراء العسكري باتخاذ إجراء نفساني ما [من شأنه] كسر الجمود في الحالة السياسية". واقترح هذا المستشار، في جملة تدابير أخرى، عرض الاستقلال على الصرب، أو رفع الجزاءات المفروضة عليهم. بيد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة كانت تتحرك في اتجاه أقل ميلا للمصالحة. فاقترحت الأمانة على الممثل الخاص "إقرار مفهوم ينص على توفير الحماية للمناطق الآمنة بشكل أكثر تصميمًا للحيلولة دون تكرار التطورات التي وقعت في غوراجده". وطلب الأمين العام فيما بعد إلى منظمة حلف شمال الأطلسي أن تأذن لقوادها بشن ضربات جوية على المدفعية أو على مواقع الهاونات أو على الدبابات في المناطق الآمنة وما حولها، بناء على طلب الأمم المتحدة.

١٤٠ - وبالتالي، اتخذ مجلس شمال الأطلسي مجموعتين من القرارات في ٢٢ نيسان/أبريل. ونصت مجموعة القرارات الأولى على أن القائد العام للقيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي "مخول له الاضطلاع بضربات جوية على مواقع الأسلحة الثقيلة وغيرها من الأهداف العسكرية لصرب البوسنة في نطاق دائرة نصف قطرها ٢٠ كيلومترا من مركز غوراجده (على أن يكون ذلك داخل إقليم البوسنة والهرسك)..." ما لم يتحقق الآتي:

"(أ) تتوقف هجمات صرب البوسنة ضد منطقة غوراجده الآمنة فوراً؛

"(ب) تتراجع قوات الصرب البوسنيين لمسافة ثلاث كيلومترات من وسط المدينة بحلول الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت غرينيتش من يوم ٢٤ نيسان/أبريل؛

"(ج) تتمتع القوات وقوافل الإغاثة الإنسانية وأفرقة المساعدة الطبية التابعة للأمم المتحدة، بدءاً من الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت غرينيتش من يوم ٢٤ نيسان/أبريل، بحرية الدخول إلى غوراجده دون إعاقة، ويسمح بالقيام بعمليات الإخلاء الطبي".

١٤١ - وذكرت المجموعة الثانية من القرارات أن "منطقة حظر عسكري" يجري "إنشاؤها على مدى عشرين كيلومترا حول غوراجده، الأمر الذي يستلزم سحب جميع الأسلحة الثقيلة لدى الصرب البوسنيين ... بحلول الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت غرينيتش من يوم ٢٧ نيسان/أبريل". وتقرر أنه يمكن إقامة مناطق حظر عسكري مماثلة حول أي من المناطق الآمنة الأخرى، "في حالة ما إذا اجتمع رأي القادة العسكريين لكل من حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة على وجود تركيز أو تحريك للأسلحة الثقيلة في نطاق دائرة نصف قطرها ٢٠ كيلومترا من هذه المناطق ...". واتَّفَقَ أيضا على ما يلي:

"(أ) للتنفيذ الفوري، في حالة شن الصرب البوسنيين هجمات تشترك فيها الأسلحة الثقيلة على المناطق الآمنة التي حددتها الأمم المتحدة في غوراجده، وبيهاتش، وسريبرينيتسا،

وتوزلا، وجيبا، تكون هذه الأسلحة وغيرها من الأصول العسكرية للصرّب البوسنيين، فضلا عن مرافق دعمهم العسكري المباشر والضروري، بما في ذلك منشآت الوقود ومواقع الذخائر ولكن دون الاقتصار عليها، عرضة لهجمات حلف شمال الأطلسي الجوية... .

"(ب) بعد الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت غرينيتش من يوم ٢٧ نيسان/أبريل، في حالة وجود أي أسلحة ثقيلة تابعة للصرّب البوسنيين في نطاق أي منطقة من مناطق الحظر العسكري المسماة على النحو المبين أعلاه، تكون هذه الأسلحة وغيرها من الأصول العسكرية للصرّب البوسنيين، فضلا عن مرافق دعمهم العسكري المباشر والضروري، بما في ذلك منشآت الوقود ومواقع الذخائر ولكن دون الاقتصار عليها، عرضة للهجمات الجوية من قبّل حلف شمال الأطلسي...".

وختاما، وجه المجلس "الدعوة لحكومة البوسنة والهرسك بعدم الاضطلاع بعمل عسكري هجومي من داخل المناطق الآمنة، وإلى التعاون، تحقيقا لهذه الغاية، مع أي رصد لأسلحتها الثقيلة من قبل قوة الأمم المتحدة للحماية".

١٤٢ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل أيضا، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩١٣ (١٩٩٤) والذي طلب فيه إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار وأدان قيام قوات الصرب البوسنية بالهجمات على منطقة غوراجده الآمنة. وطالب الصرب بسحب قواتهم وأسلحتهم، ولكنه، للمرة الأولى، فرض أيضا قيودا كبيرة على أعمال القوات التابعة للحكومة البوسنية. وطلب المجلس في الفقرة ٤ من القرار "إنهاء أي أعمال استفزازية مرتكبة من أي طرف كان في المناطق الآمنة وما حولها".

١٤٣ - وفي اليوم التالي، تم في بلغراد، بحضور الرئيس الصربي ميلوسوفيتش، التوصل إلى اتفاق بين الممثل الخاص للأمين العام وقادة الصرب البوسنيين كاراديتش، وكرايشنك، وميلاديتش. وحاولت قوة الأمم المتحدة للحماية أن تحفز الصرب على الموافقة في هذا الاتفاق على أكبر عدد ممكن من العناصر الواردة في قرارات قيادة شمال الأطلسي، فزودتهم بذلك بتدبير "إلنقاذ ماء الوجه". بيد أن ممثلي الحكومة البوسنية لم يكونوا حاضرين ولم يكونوا طرفا في الاتفاق. ونص الاتفاق، الذي كان من المقرر أن يبدأ نفاذه في ٢٤ نيسان/أبريل، على وقف إطلاق النار، ونزع سلاح المنطقة الواقعة على مدى ٣ كيلومترات من وسط المدينة، وإخلاء الجرحى، وحرية التحرك لقوة الأمم المتحدة للحماية والمنظمات الإنسانية. ولم يتطلب القرار انسحاب الصرب من الجزء الأعظم من الإقليم الذي سبق لهم الاستيلاء عليه حول غوراجده، بل ترك في أيديهم زمام السيطرة على قطاع تقرب نسبه من ١٥ في المائة من منطقة غوراجده كان يفترض قبل ذلك أنها منطقة آمنة. ولاحظت الأمانة العامة فيما بعد في عدة تقارير مقدمة إلى مجلس الأمن أن عدم وجود حدود واضحة لترسيم للمناطق الآمنة "فيما عدا سربيرينيتسا وجيبا" قد أدى إلى تعقيد الجهود التي تبذلها قوة الحماية لتحديد مدى الهجمات التي تشن عليها أو منها.

١٤٤ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل ، دخل الجنود الأوكرانيون والفرنسيون التابعون لقوة الأمم المتحدة للحماية المنطقة الآمنة. وبرغم أن الحالة في الموقع ظلت غير مستقرة، وأن امتثال الصرب لقرارات حلف شمال الأطلسي ظل سيئاً، فإن القوات الصربية لم تتقدم أكثر من ذلك. وطراً شيء من التحسن خلال الفترة التالية على العلاقات التي كانت قد تآزمت في أثناء الهجوم بين قوة الأمم المتحدة للحماية وبين الصرب، وخاصة بعد ٣ أيار/ مايو، حين وافق الممثل الخاص للأمين العام على طلب من السيد كارادجيتش بإعادة نشر عدد قليل من الدبابات خلال منطقة الحظر في سراييفو على ناقلات دبابات وبمرافقة من قوة الحماية. وانتقدت الأمانة العامة هذا الإجراء بشدة وأوضح الممثل الخاص بعدئذ أنه، استناداً إلى الخبرة المكتسبة بعد وقوع الأحداث، ندّم على موافقته على هذا التحرك.

١٤٥ - وباستعراض هجوم صرب البوسنة، قدر مسؤولو قوة الحماية أن الصرب كانوا يتقدمون في خطوات متعاقبة، مع التوقف للتأكد مما إذا كان حلف شمال الأطلسي سيستخدم القوة أو لا يستخدمها ضدهم. وحين كان الصرب يطمئنون إلى أن في مقدورهم التقدم دون تصعيد للهجمات من الجو، فإنهم كانوا يتقدمون. وفي تقدير قوة الحماية أيضاً أن الإنذار الذي وجهه حلف شمال الأطلسي فرض شيئاً من الضغط على الصرب، في الأجل القصير على الأقل، حتى لا يواصلوا هجومهم على غوراجده^(١٨). وكما قال قائد قوة الحماية في البوسنة والهرسك آنذاك، "إن قوة حلف شمال الأطلسي الجوية هي التي ساعدت على ردع هجمات الصرب البوسنيين على المناطق الآمنة، وهي التي حفظت مناطق الحظر الكامل للأسلحة الثقيلة حول سراييفو وغوراجده"^(١٩).

زاي - تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ أيار/ مايو ١٩٩٤ (S/1994/555)

١٤٦ - وفي أعقاب الهجوم الصربي على غوراجده، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً رئيسياً عن سياسة المناطق الآمنة. يتوخى إبلاغ المجلس "بالنتائج المحققة والدروس المستفادة، فضلاً عن اقتراح بعض التحسينات..." (S/1994/555).

١٤٧ - بدأ الأمين العام استعراض الولاية المتعلقة بالمناطق الآمنة، وبالإشارة إلى أن هذا المفهوم طبق في سربيرينيتسا وجيباً بقدر أكبر من الفعالية عنه في المناطق الآمنة الأخرى، نظراً لسريان اتفاقات المناطق المجردة من السلاح بالنسبة لهاتين المنطقتين. وكانت نبرته إيجابية نسبياً بشأن الحالة في سراييفو، حيث جعل التهديد بالتدخل الجوي من جانب حلف شمال الأطلسي من الممكن التفاوض على إبرام اتفاق بشأن الانسحاب وإعادة التجمع تحت سيطرة قوة الحماية على الأسلحة الثقيلة. وأضاف أن تنفيذ هذا الاتفاق قد نجح، إذ أصبحت سراييفو غير معرضة للهجوم بالأسلحة الثقيلة منذ وضع الاتفاق موضع التنفيذ، بفضل "التنفيذ من قبل طرف ثالث موثوق"، كان على استعداد لاستخدام الضربات الجوية في حالة عدم الامتثال.

١٤٨ - وفيما يتعلق بغوراجده، كانت لهجة الأمين العام أقل إيجابية. فلاحظ أن العجز في القوات المتاحة لقوة الحماية، وعدم رغبة الأطراف في التفاوض، فيه تقييد لقوة الحماية: فاقصر عدد المراقبين على

ثمانية في هذا الجيب عندما بدأ الهجوم، ولم يكن بوسع قوة الحماية ترسيم حدود المنطقة الآمنة. وأشار أيضا إلى أن استخدام الدعم الجوي الوثيق لأول مرة أدى إلى احتجاز الصرب لموظفي الأمم المتحدة وفرض عوائق على حرية الانتقال. واختتم بقوله إن الصرب لم يوافقوا على سحب القوات من منطقة مساحتها ٣ كيلومترات، والأسلحة الثقيلة من منطقة مساحتها ٢٠ كيلومترا، إلا "بعد جهد كبير من جانب قوات الأمم المتحدة للحماية، مع إصدار تهديد آخر بتوجيه ضربات جوية من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي".

١٤٩ - وبالرغم من هذا التقييم المتمثل في فعالية التهديد باستخدام قوة حلف شمال الأطلسي الجوية في اللحظات الحاسمة حول سراييفو وغوراجده، فقد أعرب الأمين العام عن تحذيره من المزيد من الاستعانة بقوة حلف شمال الأطلسي الجوية. وشدد على أن قوة الحماية ملزمة بضمان أن يكون أي استخدام للضربات الجوية مبنيا على معلومات جرى التحقق منها، وأشار أيضا إلى أن الاستعانة بالقوة الجوية يمكن أن يعرض أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين لأعمال انتقامية. "والاتفاق القاضي بالألا تتصرف منظمة حلف شمال الأطلسي إلا بالتشاور التام مع قوة الأمم المتحدة للحماية يعالج هذه الشواغل".

١٥٠ - ولاحظ الأمين العام بعدئذ إخفاق الأطراف المتحاربة "في فهم فكرة المناطق الآمنة أو احترامها على الوجه الكامل"، وأنه "وجدت قوة الأمم المتحدة للحماية نفسها في حالة أصبح فيها عدد كبير من المناطق الآمنة غير آمن، وأصبح وجودها لا يناهض، فيما يبدو، سوى جيش واحد في الصراع، مما يمس بذلك حييدة القوة". وفي "نظرة إلى الأمام" ذكر الأمين العام أنه قد أجرى "تحليلا دقيقا" لقرارات مجلس الأمن والتقارير ذات الصلة، وفهم أن مهمة قوة الأمم المتحدة للحماية هي على النحو التالي:

"حماية السكان المدنيين في المناطق الآمنة المحددة من الهجمات المسلحة والأعمال العدائية الأخرى، عن طريق تواجدها، وعند الاقتضاء، عن طريق استخدام القوة الجوية، وفقا للإجراءات المتفق عليها".

واستهدف هذا الاستخدام عمدا لكلمة "حماية" الحصول على قبول مجلس الأمن الضمني بتفسير للولاية المتعلقة بالمناطق الآمنة تفسيرا أوسع نطاقا مما تسمح به القرارات المبدئية. بيد أن الأمين العام لاحظ قدرة قوة الحماية المحدودة على تنفيذ هذه المهمة، وذكر أنه "إذا ما ثبت أن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية غير كاف لردع أي هجوم، قد يقتضي الأمر لجوءها إلى المساندة الجوية القريبة لحماية أفرادها، أو طلب توجيه ضربات جوية لكي تفرض نهاية للهجوم الذي تتعرض له المناطق الآمنة".

١٥١ - وطلب الأمين العام إلى مجلس الأمن أن ينيط بقوة الحماية ولاية القيام، على مسؤوليتها، بوضع الحدود الفعلية للمناطق التي ترى القوة أنها قادرة على حمايتها. وقال إن رسم حدود المناطق الآمنة الذي ستضعه قوة الأمم المتحدة للحماية سيكون "عمليا وقابلا للتطبيق" من وجهة النظر العسكرية. ثم طلب إلى المجلس أن ينظر في إعادة تحديد مفهوم المناطق الآمنة بحيث يضم ثلاثة مبادئ، هي على وجه التحديد:

(أ) أن القصد من المناطق الآمنة هو في الأساس حماية السكان وليس الدفاع عن الأرض، وأن حماية القوة لهذه المناطق لا يقصد به جعلها طرفاً في النزاع؛

(ب) أن تنفيذ سياسة المناطق الآمنة لا ينبغي له، إن أمكن، أن ينتقص من ولاية القوة وهي دعم عمليات المساعدة الإنسانية والمساهمة في عملية السلم بوجه عام عن طريق تنفيذ عمليات وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين القوات على الصعيد المحلي؛

(ج) ينبغي أن تأخذ الولاية في الاعتبار التقييدات المفروضة على موارد قوة الأمم المتحدة للحماية.

١٥٢ - وانقسمت الآراء في مجلس الأمن بشأن النهج الذي يتعين اتباعه. وأبدى الممثل الدائم للبوسنة والهرسك عدداً من التعليقات، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسياسة المناطق الآمنة. أما عن إشارة الأمين العام إلى أن "قوة الأمم المتحدة للحماية قد حاولت أن تعيد تحديد مفهوم المناطق الآمنة"، مع التركيز على حماية السكان المدنيين بدلاً من حماية الأرض، فإنه اقتبس من بيان أدلى به الممثل الدائم لفرنسا عند التصويت على القرار ٨٣٦ (١٩٩٣). وكان ممثل فرنسا، في معرض التعليق لتصويت حكومته، قد ذكر أن القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) "يتوخى هدفاً سياسياً شاملاً: الحفاظ على الأساس الإقليمي اللازم لوضع وتنفيذ خطة السلم للبوسنة والهرسك"، (انظر S/1994/575). وفي النهاية، لم يستجب مجلس الأمن على الإطلاق للشواغل التي أعرب عنها الأمين العام بشأن قابلية مفهوم المناطق الآمنة للتنفيذ، أو للتعديلات التي اقترح إجراءها عليه.

حاء - خطة السلام التي أعدها فريق الاتصال

١٥٣ - عقب الهجوم الذي شنه صرب البوسنة على غوراجده، عاد الهدوء النسبي إلى البوسنة والهرسك استمرت عدة أشهر. وأسفرت الجهود المكثفة التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحرب بين الحكومة البوسنية والطرف الكرواتي البوسني. وجرى في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار عن طريق مفاوضات أجرتها قوة الأمم المتحدة للحماية، ووقع اتفاق إطاري للسلم في ١ آذار/مارس وأنشئ اتحاد البوسنة والهرسك من خلال اتفاق واشنطن المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، أنشئ "فريق الاتصال"، حيث جمع بين ممثلي الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومنذئذ، اضطلع فريق الاتصال أساساً بدور صانع السلام في البوسنة والهرسك الذي كان أداؤه محصوراً حتى ذلك الحين في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وكان هناك بعض التوقع لدى جميع الطوائف الثلاث في البوسنة والهرسك بأن خطة السلام التي أعدها فريق الاتصال قد تؤدي إلى إنهاء الصراع، ويبدو أن ذلك أسهم في خفض القتال إلى حد كبير. واستطاعت مفاوضات الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية الاستعادة من هذا الهدوء المؤقت حيث أحضرت خلاله قدرًا من المعونة الإنسانية إلى البلد أكبر مما أحضرته في أي وقت آخر منذ اندلاع الصراع.

١٥٤ - وكشف فريق الاتصال في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ النقيب عن خطة السلام التي أعدها. ونصت الترتيبات الإقليمية على أن يدير الاتحاد البوسني - الكرواتي ٥١ في المائة من مساحة البلد، وأن تدير سلطات صرب البوسنة المساحة المتبقية من البلد البالغة ٤٩ في المائة (انظر الخريطة في نهاية هذا الفصل). وأدرك أعضاء فريق الاتصال أن خطة السلام قد تكون مقبولة لدى جميع الأطراف، ولا سيما صرب البوسنة. وبناء على ذلك، قام فريق الاتصال بإعداد ما أسماه المجموعة الشاملة من "المثبطات" التي سيجري تطبيقها على أي جانب يرفض صفقة السلام. وشملت مجموعة المثبطات، أساساً، ثلاثة تدابير: فرض نظام جزاءات أكثر صرامة، وفرض "مناطق حظر تام" على وجود الأسلحة الثقيلة حول كل من المناطق الآمنة الست وإنفاذ هذا الحظر بشكل صارم، ثم القيام، كملجأً أخيراً، برفع حظر الأسلحة عن الجانب الذي يقبل الصفقة. وأعربت الأمم المتحدة عن شواغل محددة إزاء مجموعة المثبطات. فقد كتب الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يلمح إلى أن إمكانية تطبيق عمليات الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك ستتلاشى في حالة قيام بلدان فريق الاتصال بتطبيق مجموعة المثبطات بالقوة، وأوضح فيما بعد، في تقرير لاحق إلى مجلس الأمن (S/1999/1067)، أن تطبيق المزيد من الجزاءات لم يثر اعتراض عليه، ولكن إنفاذ مناطق الحظر التام بشكل صارم حول المناطق الآمنة من شأنه "أن يضع قوة الحماية بصورة صريحة إلى جانب أحد أطراف النزاع الجاري".

١٥٥ - وأدى رفض الصرب لخطة فريق الاتصال إلى قيام الصرب والحكومة بتكثيف عمليتهما العسكرية. وسحب الصرب في ٥ آب/أغسطس خمس قطع أسلحة ثقيلة من منطقة لتجميع الأسلحة قرب سراييفو تخضع لرقابة قوة الحماية. وطلبت قوة الحماية شن عملية جوية محدودة يقوم بها حلف الناتو ضد ناقلة مدرعة تابعة للصرب داخل منطقة الحظر بسراييفو. وأبلغ الأمين العام بعدئذ مجلس الأمن أنه لم يتم سحب المزيد من الأسلحة، وأن القتال قد استمر بدلاً من ذلك في منطقة سراييفو. وفي ضوء تصاعد حدة القتال، صدرت دعوات متزايدة من حلف الناتو وجهات أخرى بأن توجه قوة الحماية رداً أكثر قوة. وفي ٩ أيلول/سبتمبر أعربت الأمانة العامة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء احتمال ألا تكون قوة الحماية ترد بالشكل الكافي، في حدود ما لديها من ولاية، على النشاط العسكري الذي يقوم به الصرب حول منطقتي بيهاتش وسراييفو الآمنتين.

١٥٦ - وحدث انقسام داخل قوة الحماية بشأن هذه المسألة. فقد عارض قائد قوة الحماية في البوسنة والهرسك توسيع نطاق استخدام القوة، مستنداً إلى أن شن هجمات جوية من حلف الناتو يهدد المهمة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ويعرض أفراد الأمم المتحدة لعملية انتقام من قبل الصرب، وأنه يتجاوز "خط مقديشيو" الذي يفصل بين صنع السلام المحايد وخوض الحرب. وأشار أيضاً إلى أن القتال الدائر حول سراييفو يشتمل على عمليات اعتداء من قوات الحكومة وكذلك من قبل الصرب، بل حتى ألمح، في موضع من المواضع، إلى استخدام القوة الجوية التابعة لحلف الناتو ضد أهداف جمهورية البوسنة والهرسك التي انتهكت الاتفاقات النافذة، إلا أن حلف الناتو رفض ذلك. وكانت هناك بعض الآراء المخالفة داخل قوة الحماية، تعارض ما أشير إليه في رسالة من الرسائل بأنه "سياسة الاسترضاء التي لا نهاية لها".

ومع ذلك، ساد رأي قائد قوة الحماية في البوسنة والهرسك، الذي لقي تأييدا واسعا من رؤسائه المباشرين في زغرب، وقائد القوة والممثل الخاص للأمين العام.

طاء - هجوم الصرب على منطقة بيهاتش الآمنة: تشرين الأول/
أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

١٥٧ - اعتبارا من أواخر عام ١٩٩٣ إلى منتصف عام ١٩٩٤، خيم الصراع بين الجيشين البوسنيين على الحالة حول منطقة بيهاتش الآمنة. فقد سيطرت القوات الموالية لحكومة البوسنة والهرسك، المشكلة أساسا من الفيلق الخامس التابع لجيش جمهورية البوسنة والهرسك، على بلدة بيهاتش وغيرها من المراكز السكانية الرئيسية في هذا الجيب. بيد أن الجزء الشمالي من هذا الجيب، كانت تسيطر عليه القوات التي تدين بالولاء لفكرت عبديتش، الذي كان قد انتخب رئيسا للبوسنة والهرسك في عام ١٩٩٠، والذي كان يلقب نضسه آنذاك باسم "رئيس مقاطعة البوسنة الغربية المستقلة". ورغم أن القوات الموالية لعبديتش كانت أقل عددا فإنها تعززت بدعم عسكري من صرب كرواتيا ودعم سياسي واقتصادي من حكومة كرواتيا. بيد أنه في آب/أغسطس ١٩٩٤، طرأ تغير مؤثر عندما ألحقت القوات الحكومية هزيمة بـ "دعاة الاستقلالية"، مما تسبب في لجوء عبديتش وحوالي ٣٥ ٠٠٠ من مؤيديه البوسنيين إلى الاحتباء في المناطق القريبة التي يسيطر عليها الصرب في كرواتيا.

١٥٨ - وبعد أن تخلص الفيلق الخامس التابع لجيش جمهورية البوسنة والهرسك من صراعه الداخلي مع دعاة الاستقلالية، قام بشن الحرب من منطقة بيهاتش الآمنة يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وسيطر البوسنيون لفترة قصيرة، بعد تقدمهم جنوب بيهاتش، على عدة مئات من الكيلومترات المربعة من الإقليم بما في ذلك هضبة غرابز الاستراتيجية وبلدة كولن فاكوف على الحدود الكرواتية. وبدأ في الأيام الأولى من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ هجوم صربي مضاد بشكل منظم ضد القوات البوسنية المتوغلة. وتقدمت الوحدات الصربية البوسنية من الجنوب والجنوب الشرقي؛ بينما تقدمت الوحدات الصربية الكرواتية والوحدات البوسنية الموالية لفكرت عبديتش من الشمال الغربي والشمال، مدعمة بوحدات جوية ترابط في المناطق التي يسيطر عليها الصرب في كرواتيا. واستخدمت القنابل العنقودية وقنابل النابالم خلال هذه الهجمات الجوية، وإن كان ذلك قد تم على نطاق ضيق. وسرعان ما عبرت الوحدات الصربية البوسنية خطوط المواجهة التي كانت ترابط بها قبل الهجوم البوسني، واقتربت بذلك من الحدود الجنوبية لبلدة بيهاتش.

١٥٩ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الأمانة العامة تعليمات إلى قوة الحماية بإبلاغ الصرب البوسنيين بالخطوط المحدد لمنطقة بيهاتش الآمنة، وأن شن أي هجوم على هذه المنطقة الآمنة سيستتبع استخدام القوة الجوية. وقد حدث ذلك واستخدمت القوة الجوية بطريقة محدودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما تم تنفيذ ضربة جوية ضد مطار أودبينا. وكان حلف الناتو يرغب في إبطال العمل بالمطار والمرافق الملحقة به كلية، إلا أن قوة الحماية أصرت على ضرب مهبط الطيران فقط، وليس

الطائرات التي تعمل عليه. وكان الممثل الخاص للأمين العام يرى أن ذلك "رد ضروري ومتناسب" على الهجمات التي تقوم بها الطائرات الصربية على منطقة بيهاتش الآمنة^(٣٠).

١٦٠ - وعندئذ أبلغت الأمانة العامة قوة الحماية أن بعض أعضاء مجلس الأمن يؤيدون شن ضربات جوية وقائية أو حتى موسعة للتعامل مع التوغل الصربي، ولكنهم أكدوا أن القرار بشأن كيفية استخدام القوة الجوية سيتترك إلى القائد بالميدان. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عبرت القوات الصربية البوسنية المتقدمة المنطقة الآمنة التي أعيد تخطيط حدودها، حيث استولت على أرض مرتفعة تعرف باسم ديبياتسا. وعندئذ قام عدد من الدول الأعضاء بعدة مساع لدى الأمانة العامة، مطالبين قوة الحماية بأن تأذن لحلف الناتو بشن ضربات جوية تاديبية وشاملة في جميع أنحاء إقليم البوسنة والهرسك. وأعربت قوة الحماية عن عدم موافقتها على ذلك.

١٦١ - وفي أعقاب الانتقاد الذي وجهه عدد من القادة الوطنيين بأن قوة الحماية قد أخفقت في ردع الهجمات ضد منطقة بيهاتش الآمنة، عقدت الأمانة العامة يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعاً مع البلدان المساهمة بقوات لإثارة قضية ما إذا كانت ترغب في أن تشارك قواتها في عملية إنفاذ أكثر قوة موجهة من الجو. وأوضحت الأمانة العامة أن حلف الناتو لا يرغب في شن هجمات جوية ضد الصرب البوسنيين دون القيام أولاً بإبطال مفعول وحدات الدفاع الجوي الصربي في المنطقة، وأن قادة قوة الحماية لم يتمكنوا من الموافقة على استخدام القوة الجوية بهذا النطاق الواسع، "وهو ما سيكون بمثابة الدخول في حرب مع الصرب".

١٦٢ - وأضافت الأمانة العامة أن القادة في الميدان يعارضون شن هجمات جوية واسعة النطاق وعامة. (وفي واقع الأمر، صرح قائد قوة الحماية في البوسنة والهرسك فيما بعد قائلاً "لا يسعني عند تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ومستوى القوة المستخدمة، أن أتجاهل كقائد الجوانب الإنسانية الأساسية للمهمة، أو أنسى في وقت من الأوقات أن ٢,٧ مليون شخص لا يزالون يعتمدون على المعونة المقدمة من الأمم المتحدة للبقاء على قيد الحياة. وفي كل مرة أطلب قيام حلف الناتو بشن هجمات جوية تتوقف الحركة عبر الأراضي التي يسيطر عليها الصرب وتزهق أرواح"^(٣١)). واختتمت الأمانة العامة إحاطتها الإعلامية بإيضاح أن الأمين العام سيكون على استعداد، في حالة رغبة الدول المساهمة بقوات تجاوز رأي القادة، لأن يسعى للحصول على إذن من مجلس الأمن "بتجاوز الخط الذي يفصل بين حفظ السلام وإنفاذ السلام".

١٦٣ - وعندئذ تكلم ١٧ ممثلاً دائماً أيد تسعة منهم، من بينهم ثلاثة أعضاء دائمين بمجلس الأمن، تفسير قوة الحماية المقيّد نسبياً للولاية، بينما أعرب ثمانية ممثلين عن عدم استطاعتهم فهم السبب في عدم اتخاذ إجراءات أكثر قوة. ولم يتخذ قرار حاسم. وعلى مدار الأيام التي أعقبت ذلك استمر القتال على مشارف بيهاتش وواصل الصرب قذف المواقع داخل المنطقة الآمنة. وتعثرت بعدئذ هجوم الصرب، وبحلول ٣ كانون الأول/ديسمبر ساد الاستقرار خط المواجهة.

١٦٤ - تقرير الأمين العام المؤرخ ١ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٤ (S/1994/1389)

١٦٤ - في الوقت الذي بدأت فيه الأزمة في بيهاتش تتكشف للعيان اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٥٩ (١٩٩٤)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام "أن يستكمل توصياته المتعلقة بطرائق تنفيذ مفهوم المناطق الآمنة، وأن يشجع [قوة الأمم المتحدة للحماية] على مواصلة جهودها، بالتعاون مع الأطراف البوسنية، للتوصل إلى اتفاقات بشأن تعزيز أنظمة المناطق الآمنة...". وقدم الأمين العام تقريره (S/1994/1389) إلى المجلس في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، في الوقت الذي واصلت فيه قوات صرب البوسنة العمل من داخل منطقة بيهاتش الآمنة.

١٦٥ - وبدأ الأمين العام تقريره بالتذكير بأنه قد أشار إلى أن قوة الحماية ستحتاج قوات قوامها نحو ٣٤ ٠٠٠ فرد لكي تردع بفعالية الهجمات الموجهة ضد المناطق الآمنة، ولكن المجلس لم يأذن إلا بـ "خيار خفيف" يتمثل في قوات إضافية قوامها ٧ ٦٠٠ فرد، وصل آخرهم إلى مسرح العمليات بعد ذلك بعام. ثم أشار إلى أن سياسة المناطق الآمنة قد طبقت بشكل أكثر فعالية في سريبرينيتسا وجيبا، ولكنه أشار أيضا إلى أن "تصاعد خوف سكان [سريبرينيتسا] إزاء ضعفهم أمام هجوم يشنه الصرب هو ناجم عن التطورات السياسية والعسكرية الأوسع نطاقا". ولم يحدث تطور بشأن هذه النقطة، فيما عدا قيام الصرب بإعاقة الوصول الدولي إلى جميع الجيوب الشرقية الثلاثة، مما أعاق قيام قوة الحماية بأعمال الدورية وحال دون تسليم المعونة الإنسانية.

١٦٦ - وكان رأي الأمين العام إيجابيا نسبيا بشأن منطقتي توزلا وسراييفو الآمنتين. "وقد تحسنت إلى حد كبير ظروف سكان سراييفو المعيشية خلال فترة الأربع أشهر التالية لاتفاق ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن الانسحاب أو وضع الأسلحة الثقيلة تحت سيطرة قوة الحماية، والاتفاق اللاحق المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن حرية الحركة. وزاد إلى حد كبير توافر المرافق داخل سراييفو وحولها خلال هذه الفترة". وأشار إلى أن الحالة قد تدهورت بعد ذلك من جديد إلى حد ما بعد شهر آب/أغسطس.

١٦٧ - وفيما يتعلق بالحالة في بيهاتش، لاحظ الأمين العام أن قوة الحماية قد خططت بوضوح حدود المنطقة الآمنة، بيد أن القوات الصربية قامت مع ذلك بالعبور إلى المنطقة. وقال إن قوة الحماية تصب جهودها على ثلاثة مجالات: التفاوض مع الأطراف بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الوقف الفوري للأعمال العدائية وإخلاء منطقة بيهاتش الآمنة من الأسلحة؛ والتدابير اللازمة لتثبيت الحالة على أرض الواقع. بما في ذلك الأعمال التحضيرية لتنفيذ أحد الاتفاقات؛ وبذل المحاولات لتأمين طريق وصول لإعادة تزويد قوة الحماية بالإمدادات فضلا عن قوافل المعونة الإنسانية. وأضاف قائلا: "أظهرت التجربة الأخيرة في بيهاتش مرة أخرى... جوانب القصور الكامنة في المفهوم الراهن للمناطق الآمنة، على حساب السكان المدنيين، الذين وجدوا أنفسهم في محنة يرثى لها".

١٦٨ - وفي سياق تحليله لتجربة قوة الأمم المتحدة للحماية في المناطق الآمنة، توسع الأمين العام في شرح ثلاثة مواضيع: محدودية قدرة الردع ونتائج استخدام القوة الجوية؛ واستعمال المناطق الآمنة للأغراض العسكرية؛ وتعيين حدود المناطق الآمنة. فبالنسبة إلى الموضوع الأول، ذكر الأمين العام بأن "التجربتين في غوراجده وبيهاش تقدمان دليلاً قاطعاً على أنه في حالة عدم وجود الموافقة والتعاون، لا يمكن أن يتوقع من "الخيار"، الذي اعتمد كتدبير أولي ودُعِمَ بالقوة الجوية وحدها، أن يكون فعالاً في حماية المناطق الآمنة". ثم لاحظ وجود عدد من "القيود التقنية" التي تحد من فعالية استخدام القوة الجوية. فأشار إلى صعوبة تحديد أهداف مناسبة للعمليات الجوية، وإلى ازدياد وجود صواريخ أرض - جو صربية (لم تكن قوة الأمم المتحدة للحماية مستعدة لإسكاتهما لأن ذلك قد يستفز الصرب إلى مهاجمة أفراد القوة، وإلى مشاكل أخرى. "وهذا الضعف الشديد والمحتوم الذي يعاني منه جنود قوة الأمم المتحدة للحماية والذي يعرضهم لأن يؤخذوا رهائن ولأشكال أخرى من المضايقة، مقرونا بالقيود السياسية على العمليات الجوية الأوسع نطاقاً، يحد إلى درجة كبيرة من قدرة التهديد باستعمال القوة الجوية على ردع مقاتل مصمم".

١٦٩ - وبالنسبة إلى استعمال المناطق الآمنة من قبل قوات حكومة البوسنة لأغراض عسكرية، ذكر الأمين العام ما يلي: "لم تكن معظم الأنشطة الهجومية التي قامت بها قوات الحكومة من جيب بيهاش منطلقاً من داخل المنطقة الآمنة كما حددتها قوة الأمم المتحدة للحماية. غير أن كون هذا الهجوم الواسع النطاق أدير من قيادة الفيلق الخامس في مدينة بيهاش أسهم، في رأي قوة الأمم المتحدة للحماية، في استثارة هجوم الصرب البوسنيين على المدينة".

١٧٠ - وبالنسبة إلى تحديد المناطق الآمنة، ذكر الأمين العام ما يلي: "أدى وجود حدود واضحة التحديد، فيما يبدو، إلى بعض اللبس بشأن حجم منطقة بيهاش الآمنة ومعالمها، وأثار آمالاً كاذبة لدى حكومة البوسنة والهرسك فيما يتعلق بنطاق مسؤوليات قوة الأمم المتحدة للحماية".

١٧١ - وعرض الأمين العام اقتراحاته لنظام معدل للمناطق الآمنة على النحو التالي:

"تدعو الدروس التي تقدم ذكرها أعلاه إلى إعادة النظر في مفهوم المناطق الآمنة ... كما أن استخدام القوة، وبوجه خاص القوة الجوية، على النحو المبين أعلاه، لحماية المناطق الآمنة لا يمكن أن يكون فعالاً إذا أصبح عاملاً مزعزعا للاستقرار وأعاق المهمة الإنسانية الأساسية لقوة الأمم المتحدة للحماية ... واستعمال القوة إلى ما بعد حد معين من شأنه أن يؤدي إلى تردي حالة السكان في المناطق الآمنة، وزيادة الأخطار التي يتعرض لها أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، ومنع توصيل المساعدة الإنسانية، وزيادة شدة النزاع في جميع أنحاء البوسنة والهرسك ... على أنه من المهم أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بنظام للمناطق الآمنة حتى وإن لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق، وأن يواصل طلب الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتسلم قوة الأمم المتحدة للحماية بأن حماية سكان المناطق الآمنة لا يمكن أن يتوقف فقط على اتفاق الأطراف. ولكن يجب التسليم أيضاً بأن قدرة قوة لحفظ السلم من قبيل قوة الأمم المتحدة للحماية على إنفاذ احترام المناطق الآمنة

من جانب أطراف معاندة هي قدرة محدودة جدا، ما لم يتم توفير قوات إضافية والأسلحة والمعدات اللازمة".

١٧٢ - ثم أعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن تحقيق الهدف الأساسي من المناطق الآمنة، ألا وهو حماية السكان المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية، يتطلب تعديل النظام الحالي لكي يشمل القواعد التالية:

"(أ) تعيين حدود المناطق الآمنة؛

"(ب) تجريد المناطق الآمنة من السلاح ووقف الأعمال العدائية والأعمال الاستفزازية في المناطق الآمنة وفيما حولها؛

"(ج) اتخاذ تدابير مؤقتة تفضي إلى التجريد الكامل من السلاح؛

"(د) كفالة حرية التنقل الكاملة".

١٧٣ - وذكر الأمين العام في ملاحظاته الختامية أنه لن يكون في مقدور قوة الأمم المتحدة للحماية القيام بهذه المهام دون توافر "موارد إضافية كافية". وذكر أيضا أنه لا يعتقد "أنه ينبغي أن توكل إلى قوة الأمم المتحدة للحماية ولاية إنفاذ الامتثال لنظام المناطق الآمنة ... فإن مثل هذه الولاية لن تكون متفقة مع دور قوة الأمم المتحدة للحماية كقوة لحفظ السلم".

١٧٤ - وذهب الممثل الدائم للبوسنة والهرسك إلى أن "تجريد المناطق الآمنة من السلاح كإجراء وحيد قد يكون له أثر عكسي من حيث أنه سيعرض المناطق الآمنة وسكانها إلى المزيد من الخطر"، وإلى أن أي إعادة نظر في مفهوم المناطق الآمنة يجب أن تستند بالدرجة الأولى على "تعزيز الإرادة والقدرة، ولا سيما لدى قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على الدفاع عن المناطق الآمنة وردع الاعتداءات عليها". وانتقد الأمين العام لأنه دعا إلى نزع سلاح البوسنيين دون أن يقترن ذلك بتعهد بحماية السكان بعد نزع سلاحهم. وذكر أنه بالرغم من أن حكومته قد أبدت الرغبة بتجريد مناطق معينة من السلاح، "فإن استجابات قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي في السابق على الهجمات التي تعرضت لها المناطق الآمنة لا يوحى بالثقة". وأضاف أن "الدول الأعضاء التي تدعو إلى تجريد قوات حكومة البوسنة من السلاح هي نفس الدول التي تمنع التوصل إلى توافق الآراء على زيادة قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية وفعالية وتصميم منظمة حلف شمال الأطلسي". وتعليقا على الحجج التي تقدمت بها البوسنة، رأى الممثل الخاص للأمين العام أن تجريد المناطق الآمنة من السلاح سيصعبه وقف هجمات أو الأعمال العدائية أو غيرها من الأعمال الاستفزازية الموجهة ضد المناطق الآمنة أو سكانها.

خريطة

خطة اتحاد
الجمهوريات الثلاث

خريطة

اقتراح من فريق الاتصال
في تموز/يوليه ١٩٩٤

خامسا - أحداث فترة كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى
حزيران/يونيه ١٩٩٥

ألف - اتفاق وقف الأعمال العدائية وانتهائه

١٧٥ - خلال الأيام الأخيرة من عام ١٩٩٤، بذلت جهود دولية دؤوبة لتوطيد الحالة ميدانيا. وضم رئيس الولايات المتحدة الأسبق كارتر جهوده لفترة وجيزة إلى جهود الممثل الخاص للأمين العام التي تكلفت باتفاقين أبرمهما ممثلون عن حكومة البوسنة وعن صرب البوسنة: اتفاق على وقف إطلاق النار، وقّع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، واتفاق أشمل على وقف الأعمال العدائية وقع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ومدته أربعة أشهر. وبعد يومين من التوقيع على هذا الاتفاق، عرّض النص الذي تفاوضت عليه حكومة البوسنة وصرب البوسنة على كروات البوسنة في موستار، فوق هؤلاء عليه دون طلب أي تعديل. كما بذلت جهود لحمل القوات الموالية لفكرت عبديتش على الانضمام إلى الاتفاق، ولكنها باءت بالفشل.

١٧٦ - وبتوقيع هذين الاتفاقين، شهدت الحالة في عدة مناطق من البوسنة والهرسك تحسنا ملحوظا لفترة معينة. وتمكنت القوافل الإنسانية من أن تنتقل بحرية نسبية بعد فترة خضعت تنقلاتها فيها لتقييدات شديدة. واستطاعت قوة الأمم المتحدة للحماية أن تتوصل بالتفاوض إلى إعادة فتح "الطرق الزرقاء" في سراييفو في شباط/فبراير ١٩٩٥، مما سمح لآلاف المدنيين بالتنقل بحرية نسبية كل يوم فيما بين مختلف أجزاء المدينة. واستطاعت القوة أيضا أن تتوصل بالتفاوض إلى اتفاقات أفضل لتزويد المدينة بكميات محدودة من البنزين والكهرباء والماء.

١٧٧ - وبالرغم من تحسن الحالة ميدانيا، استمر انعدام الاستقرار في بعض المناطق. فقد شنت القوات الكرواتية، التي حافظت لمدة طويلة على علاقة مستقرة نسبيا مع صرب البوسنة، هجوما استهدف الصرب في منطقة وادي ليفنو الواقع في جنوب غرب البوسنة والهرسك. وتواصل هذا الهجوم بشكل منهجي على مدى الشهور اللاحقة، وانتهى في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ بالاستيلاء على غلاموتش وغراهوفو. والمنطقة الأخرى التي استمر انعدام الاستقرار فيها بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار واتفاق وقف الأعمال العدائية هي بيهاتش. فقد عمد صرب كرواتيا في هذه المنطقة إلى تعزيز القوات الموالية لفكرت عبديتش التي تمكنت من انتزاع الأراضي على حساب الفيلق الخامس لجيش جمهورية البوسنة والهرسك.

١٧٨ - كما أن الحالة في سريبرينيتسا لم تكن مستقرة أيضا. فأثناء تسليم كتيبة هولندية مهامها لكتيبة هولندية ثانية ثم لكتيبة هولندية ثالثة، وقد حدث هذا رسميا في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قامت قوات الصرب المتمركزة غرب الجيب بدخول الجيب وإقامة مواقع جديدة على الخط الذي كانت الكتيبة الهولندية الثانية تسيّر عليه الدوريات. وحث البوسنيون قوة الأمم المتحدة للحماية على إعادة الحالة إلى ما كانت عليه في السابق. وعندما أخفقت الوحدات الهولندية الوافدة في أن تفعل ذلك، رد قادة قوات البوسنة بتقييد إمكانية وصول قوة الأمم المتحدة للحماية إلى المنطقة المعنية التي أصبحت تسمى مثلث بانديرا.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، دخلت عناصر من الكتيبة الهولندية الجديدة المنطقة بالرغم من تحذير الطرف البوسني لها الذي احتجز على أثر ذلك حوالي ١٠٠ من أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية كرهائن لمدة أربعة أيام. وبعد ذلك، لم تسيّر الكتيبة الهولندية الثالثة دوريات في مثلث بانديرا إلا نادرا.

١٧٩ - وظهر دليل آخر على عدم استقرار الحالة في سربيرينيتسا في ٣ شباط/فبراير، عندما زارها قائد قوة الأمم المتحدة للحماية. وقد التقى بناصر أوريتش، قائد قوات البوسنة في الجيب، الذي أبدى رغبته في العودة إلى سراييفو بصحبة القائد في طائرته المروحية. وبسؤاله عن السبب، قال أوريتش إنه يرغب في التحدث إلى الرئيس عزت بيغوفيتش وقادة حكومة البوسنة الذين رأى أنهم يستعدون للتنازل عن السيطرة على سربيرينيتسا في إطار صفقة سلام. ولم يستطع قائد قوة الأمم المتحدة للحماية أن يقبل بذلك. وغادر أوريتش الجيب إلى غير رجعة في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

١٨٠ - ومن وقت مبكر يعود إلى شباط/فبراير ١٩٩٥، أخذ الصرب في فرض المزيد من القيود على حركة القوافل الدولية المتوجهة إلى الجيوب الشرقية، ولا سيما منها سربيرينيتسا. وقد تناول ذلك القوافل الإنسانية وقوافل تبادل جنود قوة الأمم المتحدة للحماية وإعادة تزويدهم بالإمدادات. وإذا اعتبر الصرب على ما يبدو أن سير القوافل البرية الدولية، التي تخضع لعمليات التفتيش من قبل القوات الصربية، يفضل على عمليات الإمداد من طريق الجو، فإنهم وافقوا على السماح بذهاب بعض القوافل إلى سربيرينيتسا. وتوجه قائد قوة الأمم المتحدة للحماية الجديد في البوسنة والهرسك إلى سربيرينيتسا في ٧ آذار/مارس، واجتمع بالجنرال ملاديتش في فلاسينيكا في رحلة العودة. وخلال الاجتماع، أشار الجنرال ملاديتش إلى عدم رضاه عن نظام المناطق الآمنة وإلى أنه قد يقوم بعمليات عسكرية ضد الجيوب الشرقية. وأضاف أنه في حال شن هجمات، فإنه يضمن مع ذلك سلامة السكان البوسنيين في هذه المناطق. وحذره قائد قوة الأمم المتحدة للحماية من مهاجمة الجيوب لأن ذلك لا بد أن يؤدي إلى تدخل عسكري دولي ضد الصرب. ولم يعر الجنرال ملاديتش اهتماما لتحذيره.

١٨١ - وبدأت الحالة تتدهور في سراييفو أيضا من جديد في هذا الوقت. وازدادت عمليات إطلاق النيران بعد أن كان الطرفان قد قللا منها. وقام أحد القناصة البوسنيين في آذار/مارس ١٩٩٥ بإطلاق النار على فتاتين صربيتين وقتلتهما في حي غرابافيك في سراييفو، مما حمل الصرب على إغلاق الطرق الزرقاء. كما أوقف الصرب الجسر الجوي الإنساني إلى سراييفو في ٨ نيسان/أبريل، زاعمين أن قوة الأمم المتحدة للحماية تنتهك اتفاق الخامس من حزيران/يونيه ١٩٩٢، الذي وافق الصرب به على التخلي عن السيطرة على المطار لقوة الأمم المتحدة للحماية. ومع تدهور الحالة في سراييفو، بدأ عدد الإصابات في صفوف قوة الأمم المتحدة للحماية أيضا في الارتفاع، ولا سيما في صفوف القوات الفرنسية التي كانت تشكل أكبر وحدة في سراييفو.

١٨٢ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، قرر مجلس الأمن إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة للحماية واستبدالها بثلاث بعثات منفصلة لكنها مترابطة في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

السابقة مع منح كل منها ولاية تمتد إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد عرفت هذه العمليات الثلاث جماعيا باسم قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، جعل مقرها زغرب، وضعت تحت القيادة والسيطرة العامتين للممثل الخاص للأمين العام (ياسوشي أكاشي). وتحت سلطة الممثل الخاص، مارس قائد القوة في مسرح العمليات (والمشار إليه فيما يلي بـ "قائد القوة") القيادة العامة للعناصر العسكرية للعمليات الثلاث، وكان لكل منها قائدها الخاص. واحتفظت العملية في البوسنة والهرسك، ومقرها سراييفو، باسم قوة الأمم المتحدة للحماية وظل القائد العسكري لقوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (والمشار إليه فيما يلي بـ "قائد قوة الأمم المتحدة للحماية")، مسؤولا مباشرة أمام قائد القوة في زغرب.

١٨٣ - وبحلول شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، عادت الحالة في سراييفو وفي معظم أنحاء البلد إلى حالة حرب عامة وسعى الممثل الخاص للأمين العام، خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، إلى التوصل بالتفاوض إلى تمديد العمل بوقف إطلاق النار وباتفاق وقف الأعمال العدائية. إلا أنه بدا أن الأطراف الثلاثة قد اعتمدت الخيارات العسكرية، فضلت المفاوضات وشنت قوات حكومة كرواتيا "عملية الويض" في ١ أيار/مايو ١٩٩٥، مما عجل بطرد وهروب عدة آلاف من صرب كرواتيا عبر الحدود إلى أراض يسيطر عليها الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك، وانطلاق موجة جديدة من "التطهير العرقي" في غربي البوسنة، حيث طرد البوسنيون والكروات لإفساح المجال لتدفق المشردين الصرب.

١٨٤ - وبتدهور الحالة العسكرية، فرض الصرب المزيد من القيود على إمكانية وصول قوة الأمم المتحدة للحماية والمنظمات الإنسانية الدولية على السواء إلى الجيوب الشرقية. وبالنسبة لوحدة قوة الأمم المتحدة للحماية المتواجدة داخل الجيوب، تسبب ذلك بتدني قدراتها العسكرية، في حين أن الظروف المعيشية للسكان المحليين ازدادت سوءا. واقترح قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك إمداد الجيوب بواسطة المروحيات وللجوء إلى القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي إذا حاول الصرب اعتراض المروحيات. وقدر رئيسه في زغرب، وهو قائد القوة، أن من المرجح كثيرا أن يعتمد الصرب على إطلاق النار بالفعل على المروحيات، وعلى هذا فإنه استطاع آراء الدول الأعضاء التي سيقوم جنودها أو قواتها الجوية بالعملية. ولم تؤيد هذه الدول العملية.

باء - الضربات الجوية حوالي سراييفو

١٨٥ - أصبحت الحالة في سراييفو مصدرا للقلق الشديد. فقد تسببت قذيفة هاون أطلقتها صرب البوسنة على حي بوتمير في سراييفو في ٧ أيار/مايو ١٩٩٥ بمقتل أحد عشر شخصا من الأفراد المدنيين والعسكريين. وسقطت القذيفة عند مدخل نفق ضيق يجتازه البوسنيون للخروج من سراييفو إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في جبل إيغمان وما وراءه. وتواصل القصف خلال ليلة ٧-٨ أيار/مايو وامتد إلى المناطق المدنية في سراييفو. وطلب قائد قوة الأمم المتحدة للحماية توجيه ضربات جوية إلى مواقع الصرب المحيطة بسراييفو، ولكن الممثل الخاص للأمين العام رفض هذا الطلب.

١٨٦ - وأصبح الاختلاف في تقييم الحالة بين قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، الذي كان يدعو إلى رد أكثر صرامة على انتهاكات الصرب للمناطق الآمنة، وبين الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة، اللذين كانا يدعوان كلاهما إلى اعتماد نهج أكثر حذرا، مصدرا للقلق، تصدى له الأمين العام في اجتماع معهم كلهم عقد في باريس في ١٢ أيار/ مايو. وأبلغهم الأمين العام أنه يعتمد دائما في القرارات التي يتخذها بشأن استخدام القوة على قادة الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، إلا أنه يتوقع منهم موقفا وطيدا وموحدا. وشدد الممثل الخاص على "أن تكاليف استخدام القوة بمزيد من الصرامة مرتفعة"، واقترح عوضا عن ذلك النظر في "تخفيض جذري" لحجم قوة الأمم المتحدة للحماية وولايتها. وعبر قائد القوة عن قلقه عن إمكانية جر قوة الأمم المتحدة للحماية في أي وقت إلى "مغامرة عسكرية تصعيدية - فقد تضطر إحدى طائرات حلف شمال الأطلسي إلى الرد بإطلاق النار على موقع رادار، أو قد يستدعي الأمر توجيه ضربات جوية في منطقة آمنة، مما قد يؤدي إلى احتجاز رهائن وخسائر معينة". وقال إنه سيكون من "الخطأ" تقديم دعم جوي إلى البعثة في الظروف السائدة.

١٨٧ - وتناول قائد القوة بعض هذه القضايا أثناء إطلاعه لمجلس الأمن في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٥. ونقل اقتراحين عمليين إلى المجلس كان الهدف منهما، حسب رأيه، هو تعليق تعرض قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لأخذ الرهائن، وكان أحد هذين الاقتراحين يتمثل في سحب كتائب قوة الحماية من الجيوب الشرقية، وترك مراقبي الأمم المتحدة العسكريين فقط في تلك الأماكن، والآخر هو سحب نقاط تجميع الأسلحة الثقيلة في منطقة الحظر الشامل في المنطقة المحيطة بسراييفو لأن مراقبتها صعبة ومشكوك في فائدتها، وترك جنود قوة الحماية عرضة للخطر عبر منطقة الحظر الشامل في الإقليم الواقع تحت سيطرة جيش قوات البوسنة والهرسك. وفسر عدد من أعضاء مجلس الأمن هذين الاقتراحين بطرق مختلفة. وأعربوا عن قلقهم البالغ لأن قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة لا تؤيد فيما يبدو، من حيث المبدأ، استخدام قوتها الجوية ضد الصرب إلا في حالة الدفاع عن النفس. كما أنها لا تعتقد أن بعثة حفظ السلام ترغب في استخدام قوتها الجوية ردا على هجمات الصرب على المناطق الآمنة؛ وفي ظل عدم وجود دعم جوي من هذا القبيل، فإن انسحاب قوات الحماية من الجيوب سيعرض هذه المناطق لخطر أكبر.

١٨٨ - وازدادت الحالة حول سراييفو سوءا عندما قامت قوات صرب البوسنة في ٢٢ أيار/ مايو بإزالة سلاحين ثقيلين من نقاط تجميع الأسلحة بالقرب من المدينة. ومن ثم قامت قوات حكومة البوسنة بسحب أسلحة من نقاط التجميع التابعة لها، فتصاعد القتال. وقام الصرب بسحب ثلاثة أسلحة ثقيلة أخرى، وأدلى الممثل الخاص، في ٢٤ أيار/ مايو، ببيان أكد فيه خطورة الحالة. وتلا ذلك إنذار وجهه قائد قوة الحماية لكلا الجانبين بأنهما سيتعرضان لهجوم جوي إذا لم تتوقف جميع الأسلحة الثقيلة عن إطلاق النار بحلول الساعة ١٢٠٠ بالتوقيت المحلي في اليوم التالي. وحدد موعد نهائي ثان، بعد مرور ٢٤ ساعة، اضطر الطرفان بأن يقوموا، قبل انقضاءه، إما بنقل أسلحتهم الثقيلة من منطقة حظر الأسلحة الثقيلة أو وضعها في نقاط التجميع. ولم تمثل القوات الصربية لتلك التوجيهات، رغم أن بعض ممثليها ادعوا في وقت لاحق بأنهم يقومون بذلك.

١٨٩ - وأذن الممثل الخاص بتوجيه ضربات الجووية في الساعة ١٦٢٠ بالتوقيت المحلي في ٢٥ أيار/ مايو، وفي الساعة ١٦٢٣، أبلغ موظف اتصال من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الممثل الخاص بأن ست من طائرات الناتو قامت بمهاجمة مستودعين للذخيرة في المناطق المجاورة لبالي. ولم يمثل الصرب مرة أخرى وواصلوا قصف سراييفو. وأخذوا أيضا في الانتقام من المناطق الآمنة، ولا سيما من الأهداف المدنية الضعيفة في أجزاء أخرى من البوسنة والهرسك. وفي توزلا، وقع انفجار جوي في منطقة مكتظة في وسط المدينة أدى إلى مقتل ٧١ شخصا معظمهم من الشباب من الرجال والنساء، وجرح حوالي ٢٠٠ شخص آخرين (الفقرة ١٢). (S/1995/444).

جيم - أزمة الرهائن التي تعرضت لها قوة الأمم المتحدة للحماية

١٩٠ - أذن الممثل الخاص بشن جولة ثانية من الضربات الجووية في اليوم التالي، وجهت نحو ستة مستودعات للذخيرة في نفس المجمع الذي تمت مهاجمته في اليوم السابق. وفي هذه المرحلة أخذ الصرب عدة مئات من الرهائن من الأمم المتحدة -- وبخاصة المراقبين العسكريين والأفراد العسكريين التابعين لقوة الحماية المتمركزين في نقاط تجميع الأسلحة الثقيلة حول سراييفو. وبحلول عصر يوم ٢٦ أيار/ مايو، كان ٤٠٠ من موظفي الأمم المتحدة إما رهائن، أو موضوعين في مواقع في الإقليم الواقع تحت السيطرة الصربية لا يستطيعون الانتقال منها ولا يسمح بالوصول إليها. واستخدم الصرب أفراد الأمم المتحدة دروعا بشرية لمنع وقوع مزيد من الهجمات على الأهداف المحتملة. وعرض بعض الذين تم أسرهم على التلفزيون الصربي، مكبلين أيديهم على أهداف محتملة. كذلك قام الصرب بقطع إمدادات الكهرباء عن سراييفو التي كانوا يسيطرون عليها بدرجة كبيرة.

١٩١ - وعندما بلغ نبأ أخذ الرهائن نيويورك، أوصت الأمانة العامة بألا يتخذ الممثل الخاص أي إجراءات أخرى لتوجيه ضربات جووية بموجب الموعد النهائي الذي حدده قائد قوة الحماية، ما لم يتضح أن انتهاكا رئيسيا حدث في مناطق الحظر، بما لا يترك أي خيار آخر.

١٩٢ - وفي صبيحة اليوم التالي، ٢٧ أيار/ مايو، قامت قوات صرب البوسنة التي كان أفرادها يرتدون الزي العسكري الفرنسي ويحملون معدات فرنسية، بالاستيلاء على نقطة تفتيش تابعة لقوة الحماية تسيطر على جسر فربانيا وسط سراييفو. وتم أسر أحد عشرة من أفراد حفظ السلام الفرنسيين. وبعد ثلاث ساعات، أصر قائد قوة الحماية على أن "يتم وضع حد فاصل" وقرر أن يرد بشكل حاسم. وقامت القوات الفرنسية التابعة لقوة الحماية بصد الهجوم، فاستردت الجسر وقتلت أحد الجنود الصرب وأسرت ثلاثة منهم. وقتل جنديان فرنسيان وجرح اثنان آخران.

١٩٣ - وأبلغ الممثل الخاص المقر بأن هناك حاجة ماسة إلى عدم زيادة تعقيد الحالة الأمنية في قوة الحماية. وإزاء الخطر الذي يتعرض له المحتجزون التابعون للأمم المتحدة والحالة النفسية المتقدمة للصرب البوسنيين، قال إنه أصدر توجيهات إلى قائد قوة الحماية تشير إلى أن تنفيذ الولاية سيكون، في الوقت

الراهن، أمرا ثانويا بالنسبة لأمن أفراد الأمم المتحدة. وأحال القائد هذا التوجيه إلى معاونيه، وأمرهم، في الوقت نفسه، بتدعيم مواقع قوة الحماية في الأماكن التي يمكن الدفاع عنها والتنازل عن المواقع المعرضة للخطر في الإقليم الواقع تحت سيطرة الصرب حيث لا يمكن دعم هذه المواقع.

١٩٤ - وأجريت سلسلة من المحادثات خلال هذه الفترة التي تكتنفها الشكوك بين الجنرال ملاديتش وقائد قوة الحماية. وأصر الجنرال ملاديتش على أن ترجع قوة الحماية إلى "مبادئ الأمم المتحدة لإحلال السلام". ووصف رغبة قائد قوة الحماية في دعوة القوة الجوية للناو بأنها "مجنونة وغير معقولة". وبعث السيد كارادجيتش رسالة إلى الأمين العام يطلب فيها "ضمانات من الأمم المتحدة وبلدان الناو بأن استعمال القوة لم يعد أحد الخيارات". ولم تعط مثل هذه الضمانات لكارادجيتش. غير أن قائد القوة أكد مجددا لقائد قوة الحماية أن أولوياتها القصوى تتمثل في الإفراج عن الرهائن التابعين لقوة الحماية، وكفالة الأمن لجميع قوات قوة الحماية بوجه عام. وحيث أن الأمم المتحدة ستدخل أو تشارك قريبا في مفاوضات بشأن الإفراج عن الرهائن، فقد أكد قائد القوة أن على قوة الحماية أن تتحاشى حتما القيام بأي عمل من شأنه أن يتحول إلى مواجهة، أو زيادة تصاعد التوتر، أو الاستعمال المحتمل للقوة الجوية، وكان هدفه هو الاحتفاظ بالحرية السياسية في المناورة، متيحا بذلك الفرصة للقيادة السياسية لإجراء مفاوضات تفضي إلى الإفراج عن الرهائن والتوقيع على اتفاقات الحدود.

١٩٥ - وتم الإفراج عن رهائن الأمم المتحدة في مجموعات متعددة في الفترة من ٢ إلى ١٨ حزيران/يونيه. وعلى الرغم من الكلام الدعائي الصادر عن الصرب، فقد استمرت عملية إطلاق سراح الرهائن، وربما كان ذلك بسبب تدخل الرئيس ميلوسوفيتش، الذي توسط لديه عدد من الجهات الفاعلة الدولية، بمن فيها الرئيس المشارك للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ومع سير عملية الإفراج، وبعدها مباشرة، عقد عدد من الاجتماعات بين كبار أعضاء المجتمع الدولي والجنرال ملاديتش. وضم الاجتماع الأول من هذه الاجتماعات قائد قوة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي زفورنيك بصربيا، في ٤ حزيران/يونيه. وقام بعقد الاجتماعات الأخرى مع الجنرال ملاديتش قائد سابق لقوة الحماية (كان يعمل حينذاك مستشارا للمفاوض عن الاتحاد الأوروبي ليوغوسلافيا السابقة) بالقرب من بالي في ٦ حزيران/يونيه، ومرة أخرى قائد قوات السلام في ١٧ و ٢٩ حزيران/يونيه.

١٩٦ - وعندما أصبحت أخبار هذه الاجتماعات، التي لم تعلن لوسائل الإعلام، معروفة، انتشرت تقارير تضيد بأن قائد القوة قد دخل في التزام مع الصرب. كما أفادت التقارير بأن الرهائن تم الإفراج عنهم مقابل التزام بعدم استعمال القوة الجوية للناو ضد الصرب مرة أخرى. وأشارت التقارير أيضا إلى أن الرئيس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي، قال في وقت لاحق إن الرئيس الفرنسي شيراك أكد له أن استخدام الضربات الجوية في البوسنة والهرسك قد انتهى^(٢٢). وبعث الأمين العام للناو، فيلي كلايس رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢١ حزيران/يونيه، يشير فيها إلى الرأي العام الذي يرى أن تحرير الرهائن لم يكن مشروطا، وقد يكون مصحوبا بتعهدات أو تأكيدات تتعلق باستخدام القوة الجوية للناو في وقت لاحق.

وطلب فيلي كلايس توضيحا لهذه المسألة. وتشاور الأمين العام للأمم المتحدة مع ممثله الخاص، الذي رد بأنه أو قائد القوة لم يتقدما بتأكيدات من هذا القبيل.

١٩٧ - واستنادا إلى مقابلات أجريت أثناء إعداد هذا التقرير، تؤكد أن قائد القوة اجتمع مع الجنرال ملاديتش بهذه المناسبات الثلاث في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماعات هو الاحتفاظ بقناة للاتصال مع جيش صرب البوسنة، لأن قائد قوة الحماية في البوسنة والهرسك كان قد قطع الاتصال مع ملاديتش، لعدم رغبته في أن يرى وهو يتعامل مع المسؤولين عن أخذ القوات رهائن تحت قيادته. ووافق الممثل الخاص للأمين العام على هذا النهج، وكان يعلم كل مناسبة يذهب فيها قائد قوات السلام للاجتماع مع الجنرال ملاديتش. ولم يسفر البحث الذي أجري أثناء إعداد هذا التقرير عن أي حقائق تشير إلى أن قائد القوة دخل في اتقاق مع الجنرال ملاديتش بشأن الإفراج عن الرهائن أو بشأن وقف استخدام القوة الجوية ضد الصرب.

١٩٨ - وقد بحث الجنرال ملاديتش وقائد قوات السلام مسألة الإفراج عن الرهائن في اجتماعهما الأول في مالي زفورنيك، غير أن الجنرال ملاديتش هو الذي كان أثار هذه المسألة. وكان الجنرال ملاديتش قد أعد اتفقا ليوثق عليه قائد القوة، يربط بين الإفراج عن الرهائن وعدم استخدام القوة الجوية ضد الصرب. وبعث قائد القوة رسالة خطية إلى مقر الأمم المتحدة بعد ١١ يوما من انعقاد الاجتماع، ردا على استفسار من الأمانة العامة، يشير فيها إلى أنه رفض التوقيع على الاتفاق، وأنه أبلغ الجنرال ملاديتش، بدلا من ذلك، بأن التصرف الصربي (أخذ الرهائن) أمر غير مقبول، وطالب بالإفراج عن الرهائن فورا.

١٩٩ - وكان الهدفان المتوخى تحقيقهما من الاجتماعات مع الجنرال ملاديتش، من منظور قائد القوة، هما إبلاغه بأربع نقاط رئيسية والتوصل إلى اتفاق بشأنهما. أولا، يرى قائد القوة أن سماح الصرب بإيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق الآمنة أمر أساسي. وثانيا، يريد أن يقوم الجنرال ملاديتش بفتح مطار سراييفو. وثالثا، يريد أن يضمن موافقة الجنرال ملاديتش على أن يتم عن طريق البر إعادة إمداد القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية المرابطة في المناطق المحصورة. ورابعا، أخبر الجنرال ملاديتش بأن جيش الصرب البوسنيين يجب أن يكف عن مهاجمة الأهداف المدنية في المناطق الآمنة.

٢٠٠ - والتقى قائد القوة بالجنرال ملاديتش مرتين أخريين في ١٧ و ٢٩ حزيران/يونيه. وبعد الاجتماع الأخير منهما، اتصل قائد القوة برئيس بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وشجع المفوضية بشدة على أن تقبل ترتيبا اقترحه الجنرال ملاديتش ويسمح بمقتضاه بدخول القوافل إلى سراييفو شريطة أن تُوزَّع كميات مماثلة من الأغذية على المجتمعات المحلية الصربية في شرق البوسنة. وكان من رأي قائد القوة، حسبما ذكرته المفوضية، أن قبول ذلك الترتيب، الذي اعتبرته المفوضية غير منصف، سيفتح فرصة أمام المفاوضات السياسية التي كان يجريها عندئذ المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى يوغوسلافيا السابقة (كارل بيلدت -- خليفة للورد أوين). ورفض رئيس بعثة المفوضية ذلك، وذكرت المفوضية فيما بعد أنها "تتعرض للطغيان" من جانب قوة السلام التابعة للأمم المتحدة^(٢٣).

دال - تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٥ (S/1995/444)

٢٠١ - عندما أخذت معالم أزمة الرهائن تتضح، قدم الأمين العام تقريراً رئيسياً إلى مجلس الأمن، تطرق فيه إلى المواضيع العامة المتعلقة بـ "الولاية، وموقف الأطراف، وأمن قوة الأمم المتحدة للحماية وسلامتها". (S/1995/444، الفقرة ٣). وتضمن التقرير المطول مناقشة مستفيضة للأسباب التي تدعو الأمم المتحدة إلى عدم استخدام القوة في البوسنة والهرسك. واعترض الأمين العام على استخدام القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس، لأسباب ثلاثة هي: الناحية العملية، والتقييدات الواردة في الولاية، ومن ناحية المبدأ.

٢٠٢ - وفي معرض الإشارة إلى المشاكل العملية التي تمنع استخدام القوة من قبل قوة الأمم المتحدة للحماية، ساق الأمين العام الحجج التالية:

"والسؤال عما إذا كانت قوة الأمم المتحدة للحماية تتعلق بحفظ السلام أو بالإفناذ ليس سؤالاً يمكن تجنبه ... وليس هناك ما هو أخطر على أي عملية لحفظ السلام من أن يطلب إليها استخدام القوة في وقت لا تستطيع فيه ذلك بسبب تكوينها وتسليحها وما يتوافر لها من دعم سوقي وطريقة انتشارها. وينطلق منطق حفظ السلام من مقدمات سياسية وعسكرية تختلف تماماً عن المقدمات التي يستند إليها الإفناذ؛ وديناميات الإفناذ لا تتماشى مع العملية السياسية التي يراد بحفظ السلام تيسيرها. وطمس الفرق بين الأمرين يمكن أن يقوض إمكانية استمرار عملية حفظ السلام وأن يعرض أفرادها للخطر. فحفظ السلام واستخدام القوة (في غير الدفاع عن النفس) ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما أسلوبان بديلان لا على أنهما نقطتان متجاورتان على خط متصل يتاح الانتقال عليه بسهولة من نقطة إلى أخرى" (الفقرة ٦٢).

٢٠٣ - ولاحظ الأمين العام أنه حين استخدمت قوة الأمم المتحدة للحماية القوة ضد الصرب لغير الدفاع عن النفس، "سرعان ما أدرك جانب صرب البوسنة أن لديه القدرة على أن يجعل قوة الحماية تدفع ثمنها غالباً بصورة غير مقبولة"، خصوصاً بأخذ الرهائن. وذكر الأمين العام أنه يرى أن الحالات التي استخدمت فيها قوة الحماية الجوية قد "أظهرت المخاطر التي ينطوي عليها عبور الخط من حفظ السلام إلى إفناذ السلام دون القيام أولاً بتزويد القوة بالقوى البشرية والتسليح والقدرة في مجالي السوقيات والاستخبارات وترتيبات القيادة والتحكم، التي من شأنها أن تعطي المصدقية اللازمة لتهديدها باستخدام القوة عن طريق إظهار أنها قادرة على الرد بحسم على أي عمل عدائي" (الفقرة ٦٣).

٢٠٤ - وانتقل الأمين العام من الأسباب العملية لعدم استخدام القوة إلى الأسباب القانونية، فأعطى تفسيره للجزء ذي الصلة من قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣). وقد "أشار القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) إلى الفصل السابع، ولكن الفقرة ٩ تعين محددات استخدام القوة بأنها "الدفاع عن النفس" والولاية الموكلة إلى قوة الأمم المتحدة للحماية لا تتضمن أي حكم يتعلق بالإفناذ" (الفقرة ٣٣). ويبدو هذا الرأي مخالفاً للتوجيهات الصادرة من قبل من الأمانة العامة إلى قوة الأمم المتحدة للحماية بأن القوة الجوية يمكن أن تستخدم دفاعاً عن النفس،

وأيضاً للرد على الغارات التي تشن على المناطق الآمنة، وللرد على عمليات التغلغل المسلح إلى داخل المناطق الآمنة، وإفشال المحاولات الرامية إلى إعاقة حرية حركة القوات التابعة لقوة الحماية أو القوافل الإنسانية (انظر الفقرة ١١١ أعلاه). ولم يؤيد مجلس الأمن هذا التفسير الأوسع نطاقاً تأييداً صريحاً.

٢٠٥ - واختتم الأمين العام حججه ضد استخدام القوة ببيان مبدئي أشار فيه إلى "ثلاثة أهداف مترابطة تمثل جوهر الأمم المتحدة ذاته: وهي السعي إلى تحقيق السلام، وحماية الحياة الإنسانية، ورفض ثقافة الموت. وسيستغرق تحقيق هذه الأهداف بعض الوقت، وهي لن تتحقق إلا عن طريق استخدام الأساليب غير العسكرية استخداماً ناجحاً" (الفقرة ٨٠).

٢٠٦ - وقدم الأمين العام إلى المجلس أربعة خيارات للمستقبل:

الخيار ألف: سحب قوة الأمم المتحدة للحماية، وترك بعثة سياسية صغيرة على الأكثر إذا كانت تلك هي رغبة الأطراف؛

الخيار باء: الإبقاء على المهام الراهنة المسندة إلى قوة الأمم المتحدة للحماية وعلى الطرق المستخدمة لتنفيذها؛

الخيار جيم: تغيير الولاية الراهنة بما يسمح لقوة الأمم المتحدة للحماية باستخدام القوة بقدر أكبر؛

الخيار دال: تنقيح الولاية بحيث لا تشمل إلا المهام التي يمكن واقعياً أن ينتظر من أي عملية لحفظ السلام أن تؤديها في الظروف السائدة في البوسنة والهرسك.

٢٠٧ - وأوضح الأمين العام أنه يعارض الخيارات ألف وباء وجيم، ويفضل بدلاً منها ترتيباً تتخلى بموجبه قوة الأمم المتحدة للحماية عن "أي التزام فعلي أو ضمني باستخدام القوة لردع الهجمات التي تشن" على المناطق الآمنة، ولا يجوز بموجبه استخدام القوة، بما في ذلك القوة الجوية، إلا للدفاع عن النفس.

٢٠٨ - وأقر الأمين العام بأن المناطق الآمنة كثيراً ما تنتهك، ولكنه دفع بأن "الطريقة الفعالة الوحيدة لجعل المناطق الآمنة، وكذلك مناطق البوسنة والهرسك الأخرى، آمنة حقاً، ريثما يتحقق حل سياسي شامل عن طريق المفاوضات، تتمثل في تحديد نظام مقبول من الطرفين..." (الفقرة ٤١). وكرر الإعراب عن آرائه التي وردت بشكل كامل في تقرير قدم قبل ذلك بستة أشهر، والتي مؤداها أن المناطق الآمنة ينبغي أن تجرد من الأسلحة. غير أنه لم يتطرق إلى القلق الذي أبداه الكثيرون، ومنهم مفاوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، والذي مبعثه أن المناطق المحصورة الشرقية لن تكون في مأمن من هجمات الصرب أيما كانت الظروف، لأن احتلال هذه الأراضي هدف رئيسي من الأهداف الحربية الصربية.

٢٠٩ - ومرة أخرى انقسم مجلس الأمن حول كيفية الرد على تقييم الأمين العام لأوجه القصور في سياسة المناطق الآمنة وبشأن التعديلات التي اقترح إدخالها عليها. ونتيجة لذلك، لم يرد المجلس على الإطلاق.

هاء - محاولة البوشناق فك الحصار عن سراييفو ونتائجها على الأمم المتحدة

٢١٠ - أجرى جيش جمهورية البوسنة والهرسك عملية مهمة لإعادة الهيكلة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥. وقد ظل جيش جمهورية البوسنة والهرسك، الذي يبلغ قوامه نحو ٢٠٠ ٠٠٠ جندي نظامي، يتمتع منذ فترة طويلة بميزة عددية على جيش صرب البوسنة، ولا سيما في قوات المشاة الخفيفة. غير أن قوة الأمم المتحدة للحماية ومراقبين آخرين قدروا أن هذه الميزة قد عادلتها الميزات التي يتمتع بها جيش الصرب البوسنيين لا في الأسلحة الثقيلة والعتاد الثقيل فحسب بل أيضا في مجالات القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات والانضباط والسوقيات والمجالات الأخرى التي يمكن أن يعتمد فيها صرب البوسنة على كادر كبير من الضباط العسكريين المحترفين. وقد أدت إعادة تنظيم جيش جمهورية البوسنة والهرسك في أوائل عام ١٩٩٥ إلى قطع شوط ما صوب معالجة ضعف تلك القوة.

٢١١ - وفي ربيع عام ١٩٩٥، أدلى القادة البوشناق بعدد من البيانات العامة تفيد بأن سراييفو لن تتحمل شتاء آخر تحت الحصار. وبدأ جيش جمهورية البوسنة والهرسك الذي أعيد تنظيمه في شن هجمات في ١٦ حزيران/يونيه، بغرض اختراق الحصار المفروض على سراييفو عبر الحزام الضيق المحيط بها من الأراضي الذي يسيطر عليه الصرب، بهدف توصيل المدينة بالقطاع الرئيسي من الأراضي الذي تسيطر عليه الحكومة في الشمال والغرب. وانضمت إلى الوحدات المهاجمة من داخل سراييفو للخروج من الحصار قوات من وسط البوسنة شرعت في مهاجمة الحزام الصربي من الخارج. واستولت القوات الحكومية على بعض المواقع في المراحل الأولى من الهجوم، ولكن الصرب أجلوها عنها بسهولة نسبية، وكبدوها خسائر فادحة.

٢١٢ - وردا على محاولة البوشناق الرامية إلى فك الحصار المضروب على سراييفو، الذي ينتهك قرار مجلس الأمن ٩١٣ (١٩٩٤)، أوقف الصرب الحركة من المدينة وإليها إيقافا تاما تقريبا، بما في ذلك المساعدة الإنسانية. وخشية حدوث كارثة إنسانية في المدينة، شرعت قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تنفيذ خطة ترمي إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى داخل سراييفو دون موافقة الصرب. وكان قائد قوة الحماية قد عرض خطة هذه العملية على قائد القوة في أيار/مايو، عندما كانت الحالة أقل سوءا. غير أن قائد القوة رفض الخطة في مطلع حزيران/يونيه، بدعوى أنها تستدعي قدرا مفرطا من المواجهة. وفي مواجهة تفاقم الحالة الإنسانية، تمت الموافقة على الخطة في وقت لاحق. ومنذ ٢ تموز/يوليه، بدأت قوافل الأمم المتحدة التي تحمل الإغاثة من الساحل الكرواتي تمر عبر جبل إغمان، وعبر مطار سراييفو إلى داخل المدينة. وكانت القوافل تتعرض للنيران المباشرة من المواقع الصربية على مدى عدة كيلومترات، وتضطر، في مراحل الاقتراب الأخيرة من المدينة، إلى المرور على بعد عدة مئات من الأمتار من الخطوط الصربية الأمامية. وأطلقت القوات الصربية النار على القوافل، مما دفع قوة الحماية إلى الرد عليها بالأسلحة الخفيفة والثقيلة.

واو - قوة الرد السريع

٢١٣ - إدراكا من حكومتي فرنسا والمملكة المتحدة، في أعقاب أزمة الرهائن، للحاجة إلى توفير قدر أكبر من الحماية لقواتهما العاملة في الميدان، أعلنتا عزمهما على تقديم قوات لتكوين "احتياطي ميداني" دولي أو "قوة رد سريع" دولية، لتزويد قوة الأمم المتحدة للحماية بالقدرة على القيام بأعمال أشد قوة. وتعزز الشعور بالحاجة إلى توافر خيار القوة الأرضية في ٢ حزيران/يونيه عندما أسقط صاروخ صربي مضاد للطائرات طائرة تابعة للولايات المتحدة من طراز ف-١٦ كانت تقوم بدورية عادية في المجال الجوي للبوسنة والهرسك. واجتمع وزراء الدفاع الأوروبيون ومن منظمة حلف شمال الأطلسي في باريس في ٣ حزيران/يونيه لمناقشة تكوين هذه القوة ونشرها وولايتها. واتفق على أن تضم القوة الجديدة لواءين مزودين بالأسلحة الثقيلة، تقدمهما أساسا فرنسا والمملكة المتحدة، ولكنهما يضمن أيضا عناصر كبيرة من هولندا.

٢١٤ - وشدد ممثلو الأمم المتحدة وأحد رئيسي المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة (السيد ثورفالد شتولتبرغ) وقائد القوة، لدى اجتماعهم في باريس، على أن القوة الجديدة ينبغي أن تعمل طبقا لقواعد الاشتباك الخاصة بحفظ السلام. وأعرب عن القلق من أن قوة الأمم المتحدة للحماية، بعد دعمها بالقوة الجديدة، يمكن أن تجد نفسها وقد "جذبت إلى ساحة الحرب"، أو أن تنزلق إلى ممارسة إنفاذ السلام. وشدد قائد القوة على أنه لا ينبغي أن ينتظر من قوة الحماية، حتى بعد إضافة القوة الجديدة، أن تفتح وتؤمن مسالك تؤدي إلى المناطق الآمنة. وأرسل الممثل الخاص للأمين العام مكتوبا إلى مقر الأمم المتحدة معربا هو الآخر عن شكوكه بشأن القوة الجديدة، وقال إن "الاحتياطي الميداني" رغم أنه سيحسن كثيرا قدرة قوة الحماية على الاستجابة للحوادث المحلية، لن يغير النسب العامة للقوات في الميدان. ودفع الممثل الخاص بأن العقوبات العسكرية، فضلا عن الولاية وقواعد الاشتباك، تقتضي أن تواصل قوة الحماية الاعتماد على المفاوضات بوصفها الاستجابة الأولية والأساسية للحوادث التي تقع في الميدان. وقال إن القوة الجديدة ينبغي أن تتجنب القيام بأنشطة تعارضها الأطراف من منطلق السياسة العامة. وأبدى اهتماما خاصا بالأشخاص الذين يستخدمون الاحتياطي الميداني، دون أن تكون هناك موافقة أساسية، في الاحتفاظ بطرق مفتوحة إلى سراييفو والمناطق المحصورة الأخرى، أو كفالة السلامة في مطار سراييفو، أو توصيل المساعدة عنوة عبر مسافات طويلة، أو إجبار الأطراف على التقيد بمناطق الاستبعاد أو الاتفاقات الأخرى. وشاطرت الأمانة العامة الممثل الخاص فيما أبداه من شواغل وفي رأيه بشأن الطريقة التي ينبغي أن تستخدم بها قوة الرد السريع.

٢١٥ - غير أن قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك نظر إلى الأمور نظرة مختلفة، محبذا استخدام القوة الجديدة للمساعدة في تنفيذ ولاية قوة الحماية. أما إذا لم يكن لدى رؤسائه أي استعداد لاستخدام القوة في القتال وفي التنفيذ المباشر للولاية، فإنه يفضل حسب ما قال ألا تكون لديه هذه القوة على الإطلاق. وكان يسعى، في الوقت نفسه، إلى تفادي قيام الصرب بأخذ رهائن في المستقبل، بإجلاء أكبر عدد مستطاع من جنود قوة الحماية من الأراضي التي يسيطر عليها الصرب.

٢١٦ - وقد غدت الخلافات بين قائد القوة في زغرب وقائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك علنية أكثر فأكثر، ويوم ٩ حزيران/يونيه عقد الممثل الخاص للأمين العام اجتماعا في سبليت مع كليهما. وحسب ما ورد في محضر الاجتماع، صرح قائد القوة بأن المجابهاة مع الصرب ينبغي تفاديها، وأعرب عن اعتقاده بأن الصرب لم يبدوا كأنهم يريدون خلق أزمة، بل كانوا يحاولون تغيير سلوكهم لكي يصبحوا محاورين أكثر قبولا. وقال إن الصرب يسعون لشيين، هما الاعتراف الدولي وتخفيف الحصار على درينا. وأشار إلى قوة الرد السريع قائلا إن بوسعها مساعدة قوة الأمم المتحدة للحماية في الدفاع عن نفسها ولكنها لا تستطيع فتح ممرات إلى سربرينيتسا وغوراجده أو حتى سراييفو. وقد اتفق الممثل الخاص مع قائد القوة في تقييمه للوضع، مؤكدا على أن قوة الرد السريع ينبغي أن تُستخدم وفقا لمبادئ حفظ السلام وألا تُستخدم القوة إلا للدفاع عن النفس. واعترض كذلك على مسمى "قوة الرد السريع" الذي شعر بأنه ينطوي على استفزاز لا مبرر له، مفضلا عليه اسم "الاحتياطي الميداني". ولم توافق الأمانة العامة على اقتراح تغيير الاسم ولكنها شاركت الممثل الخاص قلقه بشأن عدم استخدامها كسلاح هجومي.

٢١٧ - ورد قائد قوة الأمم المتحدة للحماية على ذلك بقوله إن الاستخدام الوحيد لقوة الرد السريع هو فتح ممرات إلى الجيوب الخاضعة لسيطرة البوسنيين، ولا يقتصر ذلك على سراييفو بل يشمل أيضا سربرينيتسا وجيبا وغوراجده، وكرر القول بأنه في حالة غياب الدعم السياسي لاستخدام قوة الرد السريع لفتح أمثال هذه الممرات فإنه يفضل ألا تكون هناك قوة رد سريع على الإطلاق. وأكد قائد القوة أن الأمم المتحدة لا تستطيع فرض حل من قبيل الممر، وأن قوة الأمم المتحدة للحماية يمكنها تحقيق ذلك فقط عن طريق التفاوض السياسي. وأجاب قائد القوة بالحماية بأنه لا يرى أي احتمال لاتفاق الأطراف على مثل هذه الطرق وأن مجرد محاولة التفاوض على مثل هذه الصفقة تبديد للوقت. وقال إن قوة الحماية لا بد لها من التأهب للقتال، وإلا فإن الصرب سوف ينظرون إليها باستخفاف. ولم يكن قائد القوة مخالفا في الرأي من حيث المبدأ ولكنه كان يرى أن قوة الحماية لا تملك الوسائل الضرورية لذلك.

٢١٨ - واستمر النقاش حول استخدام قوة الرد السريع طوال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأبلغت الأمانة العامة ممثلي البلدان المساهمة بقوات يوم ١٢ حزيران/يونيه بأن قائد القوة "على وعي كامل بالخط الفاصل بين حفظ السلام وفرض السلام وأنه لا ينوي تجاوز ذلك الخط" وأبلغ الممثل الخاص نيويورك بأن قائد قوات السلام لا يزال يؤمن بأن إضافة بطارية هاون أخرى على جبل إغمان وتوفير كتيبة مشاة آلية مزودة ببطاريتي مدفعية لا يوفر التفوق التكتيكي الكافي في منطقة سراييفو للحفاظ على ممر مفتوح.

٢١٩ - وكتب الممثل الخاص إلى السيد كارادجيتش يوم ١٩ حزيران/يونيه معبرا عما اعتبره الرأي المشترك لقائد القوات والأمين العام، قائلا:

"أود أن أؤكد لكم أن قوات الاحتياطي الميداني هذه سوف تعمل وفقا لقواعد الاشتباك التي حددتها الأمم المتحدة، وأنها لن تغير بحال من الأحوال طبيعة حفظ السلام الجوهرية لبعثة قوة الأمم المتحدة للحماية. وبينما يوفر الاحتياطي المزيد من الأمن لقوة الأمم المتحدة للحماية، فإن تضاهم وتعاون الأطراف المعنية ذاتها سيكون أفضل ضمان لفعالية القوة كقوة محايدة".

وأصدر الممثل الدائم للولايات المتحدة احتجاجا على هذه الرسالة قال فيه: "إن هذه الرسالة غير ملائمة تماما في أسلوبها وتوقيتها ومحتواها"^(٢٤).

٢٢٠ - وفي ٦ تموز/يوليه، وهو اليوم الذي بدأ فيه الهجوم الصربي على سريبرينيتسا، اجتمعت الأمانة العامة مرة أخرى مع الدول المساهمة بقوات وكررت القول بأن قوة الرد السريع لن تستخدم لفرض السلام. وأن القوة سوف تستخدم "لمساعدة قوة الأمم المتحدة للحماية على أداء مهامها في حفظ السلام. ولن يكون للقوة أية وظيفة خارج هذا الدور".

زاي - القتال حول سريبرينيتسا

٢٢١ - كان الوضع العسكري في سريبرينيتسا وحولها هادئا منذ اتفاق ١٨ نيسان/أبريل و ٨ أيار/ مايو ١٩٩٣. وخلال فترة السنتين بين أيار/ مايو ١٩٩٣ وأيار/ مايو ١٩٩٥ لم يقم أي من الطرفين بمحاولة ملموسة للاستيلاء على الأراضي، إلا أنه جرت احتكاكات مستمرة بين البوسنيين وصرب البوسنة بخصوص التعيين الدقيق لحدود الجيب. وزاد من خطورة هذه الاحتكاكات تضييع قوة الأمم المتحدة للحماية، كما يبدو، خريطة كان الطرفان قد اتفقا عليها يوم ٨ أيار/ مايو ١٩٩٣. وكان هناك تبادل متكرر لإطلاق النار من الأسلحة الصغيرة في المناطق المتنازع عليها ومحاولات من طرف الصرب من وقت لآخر لدفع خط السيطرة الفعلية إلى الداخل، مثلما حدث في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أثناء تغيير نوبة القوات الهولندية. واتهم البوسنيون بقوة قوة الحماية بالتخلي عن أراض استراتيجية للصرب.

٢٢٢ - وقد ارتبطت حركة البوسنيين بين جيب سريبرينيتسا وجيبا بقتال محدود حول جيب سريبرينيتسا وكثيرا ما كان البوسنيون يعبرون الحزام الأرضي الضيق الذي كان يفصل بين الجيبين، وكانت الدوريات الصربية تعترض أحيانا سبيل هذه المجموعات من البوسنيين وتبادل معها إطلاق النار. وكان هناك تبادل لإطلاق النار كذلك بسبب رحلات هليكوبتر التي تقوم بها السلطات البوسنية بين جيبا والقطاع الرئيسي من الأرض الواقعة تحت السيطرة البوسنية على بعد حوالي ٥٠ كم إلى الغرب. وفي واقعة حدثت في أيار/ مايو ١٩٩٥، نجحت قوات الصرب في إسقاط طائرة هليكوبتر بوسنية قرب جيبا، وقد أوقفت الرحلات بعد ذلك.

٢٢٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، انتهت فترة الركود العسكري النسبي. ففي ١ حزيران/يونيه شنت مجموعة من الصرب غارة على الجيب، ونصبت كمينا للمدنيين البوسنيين وقتلت عددا منهم حسب ما ورد في التقارير. وفي نفس اليوم أمر جيش صرب البوسنة قوة الأمم المتحدة للحماية بنقل موقع المراقبة المسمى "Echo"، وهو موقع لقوة الحماية يقع على الحدود الجنوبية للجيب، لتمكين الصرب من استخدام طريق استراتيجي يقع مباشرة إلى جنوب الجيب، دون قيد. ورفضت قوة الحماية الانتقال، ويوم ٣ حزيران/يونيه هاجم الصرب الموقع بالأسلحة اليدوية ومدافع الهاون والأسلحة المضادة للدبابات. وتم التخلي عن موقع المراقبة "Echo" بالرغم من طلب قائد الكتيبة الهولندية دعما جويا قريبا للدفاع عنه. إذ لم يصل

الطلب إلى مركز قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في زغرب، بل يبدو أنه لقي مقاومة عند المستويات الأدنى في تسلسل القيادة، نظرا لكون مئات من أعضاء قوة الحماية لا يزالون قيد الاحتجاز كرهائن. ومع ذلك، أنشأت الكتيبة الهولندية موقعين آخرين عرفا باسمي "Sierra" و "Uniform"، قريبا من مكان الموقع السابق "Echo". وقد فوجئ الصرب بهذا الإجراء. فضلا عن ذلك، بعد استيلاء الصرب على موقع "Echo" وافقت الكتيبة الهولندية على عدد من الترتيبات التي بدت وكأنها اعتراف بأن اتفاق التجريد من السلاح المبرمين عام ١٩٩٣ لم يعودا ساري المفعول. فقد وافقت الكتيبة الهولندية على أن البوسنيين يحق لهم حمل السلاح علنا كما يحق لهم شغل مواضع بين مواقع مراقبة قوة الحماية، ولكن ليس أمامها أو وراءها مباشرة، لأن ذلك قد يعرض أعضاء قوة الحماية للخطر. ويبدو أن هذه القرارات اتخذت محليا دون علم مركز قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة.

٢٢٤ - وكانت القيادة البوسنية داخل المنطقة الآمنة في سربرينيتسا منقسمة حول كيفية الرد على الهجوم الصربي على الموقع Echo، وحول ما اعتبرته دليلا على عجز قوة الحماية أو عدم رغبتها في الحفاظ على حدود الجيب. ويبدو أن أغلبية أعضاء رئاسة الحرب في سربرينيتسا (وكانت تتكون من زعمائها المدنيين والعسكريين) كانوا يميلون إلى اتخاذ موقف سلبي نسبيا. غير أنه خلال اجتماع استثنائي لرئاسة الحرب صرح الراحل رامز بشيروفتش، رئيس هيئة أركان الفرقة الثامنة والعشرين بأنه تلقى أمرا من مركز قيادة جيش جمهورية البوسنة والهرسك، عن طريق مركز قيادة الضيق الثاني لذلك الجيش في توزلا، بالقيام بهجمات تضليلية خارج جيب سربرينيتسا لإبعاد القوات الصربية عن جبهة سرايفو. وعرض نسخة من الأمر على الحاضرين الذين استطاعوا التحقق من صحة محتواه في وقت لاحق. وأعرب عدد من أعضاء رئاسة الحرب في سربرينيتسا عن قناعتهم بأن من الخطأ القيام بأية أنشطة عسكرية، حيث يمكن للصرب اتخاذها كذريعة للقيام بهجمات أخرى من جانبهم.

٢٢٥ - واستجابة لذلك الأمر شنت مجموعة من البوسنيين، بقيادة زولفو تورسونوفتش، هجوما على قرية فيشنييتسا، على بعد ٥ كم إلى الغرب من الطرف الغربي لجيب سربرينيتسا. وخلال ذلك الهجوم الذي وقع في الصباح الباكر من يوم ٢٦ حزيران/يونيه، أحرقت عدة بيوت وقتل شخصان حسب المصادر البوسنية أو أربعة أشخاص حسب مصادر الصرب. (وسرق ما يقرب من ١٠٠ رأس من الغنم وسيقت إلى سربرينيتسا حيث أكلت فيما بعد). ورغم أن الهجوم كان صغيرا نسبيا بالمقارنة مع الهجمات الصربية التي سبقتها، فقد أعقبته تنديدات شديدة من الصرب. وصرح الناطق باسم الجيش الصربي ميلوتينوفتش بأن مهمة قوة الأمم المتحدة للحماية هي الحيلولة دون مثل هذه العمليات، وأن الهجوم بالتالي دليل على أن "قوات الأمم المتحدة قد انحازت إلى جانب الجيش المسلم^(٢٥)". وصرح الجنرال ملاديتش لقوة الأمم المتحدة للحماية بأن الهجمات البوسنية من سربرينيتسا "تنتهك بصورة وحشية وضع سربرينيتسا كمنطقة آمنة. وبناء على ذلك فإنني أحتج بشدة وأحذركم من أننا لن نتسامح مع مثل هذه الحالات في المستقبل^(٢٦)". ولم يذكر ملاديتش ما أوردته قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في تقريرها إلى مقر الأمم المتحدة قبل الغارة على فيشنييتسا بثلاثة أيام، وهو أن جيش صرب البوسنة قد أطلق على ما يبدو ٢٠ دابة مدفعية على مدينة سربرينيتسا مما أدى إلى مقتل امرأة وجرح مدنيين اثنين آخرين.

سادسا - عرض عام للانتشار في سريبرينيتسا: شباط/فبراير -
تموز/يوليه ١٩٩٥

٢٢٦ - نابت الكتيبة الهولندية - ٣ (يشار إليها من الآن فصاعدا بعبارة "الكتيبة الهولندية") عن الكتيبة الهولندية - ٢ في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وكانت الكتيبة الجديدة تتألف من نحو ٧٨٠ فردا من جميع الرتب، نشر نحو ٦٠٠ منهم في "المنطقة الآمنة" لسريبرينيتسا. وكانت الكتيبة الهولندية في الجيب تتألف من مقر الكتيبة، ومن سريتي مشاة (السريتان باء وجيم)، ومن فصيلة استطلاع (مجهزة بمغاوير)، ومن فصيلتي أمن، ومن فصيلة هندسية، ومفرزة من قيادة إبطال مفعول القذائف المتفجرة، وفريقي مراقبة جوية متقدمين. وبعبارة بسيطة، فإن نحو ٣٠٠ من هؤلاء الأفراد البالغ عددهم ٦٠٠ فرد هم من جنود المشاة، أما الباقون فيخدمون بصفات دعم مختلفة.

٢٢٧ - واتخذت الكتيبة من بوتوشاري مقرا لها، وهي قرية تقع على بعد ٦ إلى ٧ كيلومترات شمال مدينة سريبرينيتسا، وعلى بعد أقل من كيلو مترين جنوب "خط موريلون" (الذي يشكل حدود المنطقة الآمنة، الذي تم التفاوض عليه في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣). وتمركزت السرية جيم في المكان نفسه الذي أقيم فيه مقر الكتيبة في بوتوشاري، وأنشأت خمسة مراكز مراقبة (أسمائها الفاو نوفمبر وبابا وكويوبيك وروميو) في الجزء الشمالي من الجيب. وتمركزت السرية باء في مدينة سريبرينيتسا، وأنشأت ثلاثة مراكز مراقبة (أسمائها تشارلي وإكو وفوكستروت) في الجزء الجنوبي من الجيب. وأصبحت مراكز المراقبة الثمانية هذه النقاط الرئيسية التي كانت تُراقب منها عملية التسلل إلى الجيب ومنه على طول حدود يبلغ طولها نحو ٥٠ كيلو مترا. وكان من المتعذر فرض مراقبة كاملة على جميع حدود الجيب، ويعود سبب ذلك جزئيا إلى نقص عدد الأفراد. وكانت هناك أماكن مهمة غير خاضعة للمراقبة في عدد من المناطق، ولا سيما على طول الأجزاء الغربية من الحدود. (انظر الخريطة في نهاية هذا الفصل).

٢٢٨ - ويتمركز في كل من نقاط المراقبة الثمانية سبعة جنود في المتوسط، مجهزون بوجه عام بناقلة أفراد مدرعة مزودة على سطحها بمدفع رشاش ثقيل من عيار ٠,٥٠. إضافة إلى ذلك، فإن مراكز المراقبة مجهزة عادة بمدفع مضاد للدبابات من طراز TOW مركب على سطح مركز المراقبة، وعدد من الصواريخ المضادة للدبابات التي تطلق من الكتف من طراز AT-4، فضلا عن المسدسات والبنادق الرشاشة التي يحملها كل جندي. ولم تشيد مراكز المراقبة كمواقع دفاعية لوقف أو صد هجوم على الجيب، بل كمواقع تستخدم لمراقبة التحركات في المنطقة. وطلّبت المراكز باللون الأبيض ونصبت فيها أعلام الأمم المتحدة لتشاهد بوضوح. وكانت المراكز تزود بوجه عام بمراقبين على مدار الساعة وكانت تستخدم كنقطة لتسيير دوريات منتظمة في المنطقة.

٢٢٩ - وأول أزمة واجهتها الكتيبة الهولندية عند انتشارها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، كانت خلال الأزمة التي وقعت في مثلث بانديرا (ورد وصفها في الفقرة ١٧٨ أعلاه). وأنشأوا عقب الأزمة مركز مراقبة تاسعا أطلق عليه اسم مركز مراقبة مايك، بقرب سميتشي. والأزمة الثانية التي واجهوها وقعت في منتصف

شباط/فبراير ١٩٩٥ واستمرت تزداد سوءاً إلى أن غادرت الكتيبة في أواخر تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي أثناء ذلك الوقت شددت قوات صرب البوسنة المحيطة بالمكان من ضغوطها على الجيب الذي انقطعت عنه إمدادات الوقود في ١٨ شباط/فبراير. ولما تعذر على الكتيبة الهولندية تأمين الوقود لتشغيل مركباتها، فإنها أضافت ثلاثة مراكز مراقبة أخرى (دلتا وهوتيل وكيلو) وسيرت منها دوريات راجلة.

٢٣٠ - وعلى عكس قوات حفظ السلام الهولندية المسلحة تسليحاً خفيفاً، كانت القوات الصربية جاهزة للحرب. فقد استخدمت عدداً يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ٢ ٠٠٠ جندي مجهزين تجهيزاً جيداً من ثلاثة ألوية من فيلق "درينا" الخامس لجيش صرب البوسنة لمواصلة الحصار حول الجيب. وكان بإمكانهم استقدام وحدات إضافية، بما في ذلك قوات الاستطلاع والقوات الخاصة من مناطق أخرى إذا لزم الأمر. وكان الصربيون مسلحون بالدبابات والمركبات المدرعة المجنزرة وبالمدفعية ومدافع الهاون. وكان لديهم نظام قيادة وتحكم واتصالات متقدم، فضلاً عن إمكانيات فائقة في مجال الاستخبارات الأساسية والإعلام والعمليات النفسية. وكان الصربيون مجهزين تجهيزاً حسناً، كما كان ضباطهم يتلقون مرتباتهم من الجيش اليوغوسلافي. وإضافة إلى سيطرة جيش صرب البوسنة على أهم المواقع الاستراتيجية، فإنه كان يتمتع، بناءً على التقديرات، بتفوق عسكري طاغ على قوات الحكومة البوسنية في الجيب. ورغم أن البوشناق كانوا متفوقين عليهم من الناحية العددية (٣ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ رجل في الفرقة، الثامنة والعشرين)، فإنهم لم يكونوا مزودين بأسلحة ثقيلة، باستثناء عدد صغير من الصواريخ المضادة للدبابات التي هُرِّبَت إلى الجيب (ولكن تبين فيما بعد أنهم لم يكونوا يعرفون كيف يستعملونها). وبعض مدافع الهاون الخفيفة. وكان تدريب البوشناق ضعيفاً ولم يقوموا سوى بعمليات أو تدريبات قليلة وذلك بسبب اتفاقات التجريد من السلاح لعام ١٩٩٣. وكانت القيادة مجزأة والاضباط ضعيفاً والمعنويات منخفضة والاتصالات والسوقيات معدومة إلى حد كبير. وزادت قوة الأمم المتحدة للحماية من ضعف جاهزيته للقتال بمحاولتها تجريد أي بوشناقي مسلح كانت تعثر عليه من سلاحه، رغم أنها صادفت نجاحاً محدوداً في ذلك.

٢٣١ - وتتعترف السلطات العسكرية والمدنية البوسنية على أعلى المستويات اعترافاً صريحاً الآن بأن البوشناق، على غرار الصرب، لا يمثلون امتثالاً كاملاً لاتفاقات التجريد من السلاح لعام ١٩٩٣. بيد أن عدداً من الخبراء العسكريين الذين جرت مقابلات معهم من أجل إعداد هذا التقرير، بما في ذلك أعضاء الكتيبة الهولندية، يقدرّون بأن جيش جمهورية البوسنة والهرسك في سريبرينيتسا لا يشكل أي تهديد عسكري هام على جيش صرب البوسنة. وأشار أفراد الكتيبة الهولندية إلى أنهم غالباً ما يسمعون تبادل إطلاق النار بالأسلحة الخفيفة ويبلغون عنه، ولكنهم نادراً ما يتمكنون من تحديد أي من الجانبين بدأ بإطلاق النار، وقلما استطاعوا التثبت من وقوع إصابات. وزعم الصربيون وقتئذٍ أن عدداً يتراوح بين العشرات والمئات من جنود جيش صرب البوسنة قتلوا خلال غارات البوشناق التي انطلقت من الجيب في عام ١٩٩٥. بيد أنهم لم يكونوا يسمحون لأفراد الكتيبة الهولندية بالذهاب إلى المناطق التي جرت فيها الهجمات المزعومة للتأكد من وقوع إصابات. ويبدو أن أهم عملية عسكرية قام بها بوشناق سريبرينيتسا خلال فترة وجود المنطقة الآمنة كانت الغارة على فيشنكا (التي ورد وصفها في الفقرة ٢٢٥ أعلاه).

٢٣٢ - وباستثناء تواجد الكتيبة الهولندية، فإن التواجد الدولي في الجيب كان محدودا. وكانت قوة الحماية للأمم المتحدة قد نشرت ثلاثة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وثلاثة ضباط من اللجنة المشتركة. وكان لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مكتب، ولكن بحلول منتصف عام ١٩٩٥ لم يكن يعمل في المكتب سوى أفراد معينين محليا، فضلا عن تواجد منظمة الصليب الأحمر الدولية. والمنظمة غير الحكومية الوحيدة التي كان لها نشاط في سريبرينيتسا، أي منظمة أطباء بلا حدود، كان لها كادر صغير من موظفي الصحة الدوليين. وأخيرا، قدمت حكومة السويد المساعدة من خلال توفير السكن لنحو ٣٠٠٠ من الأشخاص المشردين في مكان يقع في الجزء الجنوبي من الجيب ويعرف باسم "مشروع الملجأ السويدي"؛ بيد أن الملجأ لم يكن يديره موظفون دوليون في ذلك الحين.

٢٣٣ - وواصل جيش صرب البوسنة تشديد قبضته على المنطقة الآمنة اعتبارا من منتصف شباط/فبراير فصاعدا، وكان يحد بصورة تدريجية من تدفق المعونات الإنسانية إلى الجيب التي هي محدودة أصلا، وكان يفرض قيودا على عملية إعادة تموين الكتيبة الهولندية بالإمدادات. وفي اليوم التالي لسقوط مركز مراقبة إكو، في ٣ حزيران/يونيه، أعرب قائد الكتيبة الهولندية لرؤسائه عن مشاعر إحباطه. فقد كتب قائلا: "إن الكتيبة الهولندية غير قادرة على تنفيذ أي عمل كما لا تستطيع التصدي لأي حالة متدهورة ... وهي لا تزال رهينة لجيش صرب البوسنة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، ولذلك ينبغي أن نفضل شيئا". وأعرب عن أسفه للقرار الذي اتخذ بالانسحاب من مركز مراقبة إكو، واعتبر أن القرار يفتح الطريق أمام جيش صرب البوسنة "للمضي بعملياته الهجومية لتحقيق هدف واحد فقط ... وادي يادار". وشرح قائلا إن استيلاء جيش صرب البوسنة على وادي يادار في ملتقى الطرق الجنوبي من الجيب سيعرض نحو ٣٠٠٠ لاجئ في مشروع الملجأ السويدي القريب إلى الطرد الحتمي. وبهذا برر اتخاذ خطوة لإنشاء مركزي مراقبة جديدين (اسمهما سييرا ويونيفورم) بجوار المكان الذي كان يتواجد فيه مركز مراقبة إكو، رغم أنه قال إنه يدرك أن هذا الفعل قد يشكل استفزازا لجيش صرب البوسنة.

٢٣٤ - وأعرب قائد الكتيبة الهولندية عن استيائه من الحالة الإنسانية. فقد ذكر أن المخازن الموجودة في الجيب ستفرغ في غضون أيام. وتابع قائلا: "لقد أغلقت المدارس منذ قصف سريبرينيتسا مؤخرا. وأغلقت طرق التهريب. والكثير من السكان غادروا منازلهم وانتقلوا إلى المدينة. ولهذا فإن هذه التطورات بالغة الأهمية وازدادت حدة التوتر فبلغت أقصاها. وكل من السلطات المدنية والعسكرية تشعر باليأس ولا تتوقع التوصل إلى أي حل مناسب ... وبوصفي ضابطا أمرا للكتيبة الهولندية، فإنني أود، باسم سكان جيب سريبرينيتسا، أن أطلب إلى القيادات العليا وإلى الأمم المتحدة أن توجه نداء لوقف الحالة المتدهورة بأي طريقة وأن تعطي الكتيبة كل الإمكانيات اللازمة لخلق ظروف معيشية أفضل".

٢٣٥ - وبعد ثلاثة أسابيع، وجه قائد الكتيبة الهولندية نداء آخر. فقد اشتكى من أن جيش صرب البوسنة، لم يسمح منذ ٢٦ نيسان/أبريل لأي عضو من أعضاء كتيبته بمغادرة الجيب أو بدخوله. (ولهذا فإن الأفراد الذين ذهبوا في إجازة من قبل لم يتمكنوا من العودة - مما خفض قوام الكتيبة بنحو ١٥٠ جنديا). وأضاف بأنه لم يتم إيصال أي أغذية في شهر آذار/مارس. ولم تجلب أي أغذية أو منتجات ألبان أو معجنات أو

لحوم طازجة إلى الجيب منذ أيار/ مايو. وواصل جيش صرب البوسنة فرض قيود دخلت شهرها الرابع الآن على ما يصل الكتيبة من قطع غيار ومعدات هندسية. كما منعوا قوة الحماية للأمم المتحدة من استلام إمدادات الوقود، فاضطرت إلى استدانة الوقود من مفضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وإلى الاستعاضة عن الدوريات المحمولة بمركبات بدوريات راجلة. وهذه الأوضاع أفضت بقائد الكتيبة الهولندية إلى الاستنتاج التالي: "إن كتيبتي لم تعد راغبة ولا قادرة ولا هي في وضع يسمح لها باعتبار نفسها على الحياذ وذلك بسبب سياسة الحكومة البوسنية - الصربية وجيش صرب البوسنة. وهذا الوضع الشاق الذي طال أمده لم يعد الجنود يقبلون به. ولهذا فإنني أرى بشدة ضرورة تحميل الحكومة البوسنية - الصربية المسؤولية عن هذا الوضع إلى أقصى حد وعن النتائج التي ستمخض عنه في المستقبل". ولا يبدو أن أي من هذين التقريرين قد وصل إلى قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، ومع ذلك كان القلق يساور قوات السلام التابعة للأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة فعلا مما يبدو أنه حالة ميؤوس منها وجدت قوة الحماية للأمم المتحدة نفسها فيها في القسم الشرقي من الجيب. إضافة إلى ذلك، فإن الأمانة العامة تواجه مرة أخرى مهمة صعبة تتمثل في العثور على بلد آخر يساهم بقوات كي يرسل كتيبة إلى سربيرينيتسا، إذ أن هولندا أعربت عن رغبتها في عدم استبدال الكتيبة الهولندية - ٣ عندما تنهي مهمتها في سربيرينيتسا في الشهر المقبل. كما أن المملكة المتحدة أعطت مؤشرات تدل على أنها تعترم قريبا سحب قواتها من غوراجده وأن تدمجها مع غيرها في أنحاء أخرى من البوسنة.

٢٣٦ - ورغم اشتداد حدة القلق من الحالة في سربيرينيتسا في المدى البعيد، فقد أعربت قوة الحماية للأمم المتحدة عن اعتقادها بأن النشاط العسكري الهام سيكون موجهة جهة أخرى في الأجل المتوسط المدى. وأبلغ مراقبو الأمم المتحدة العسكريون من القطاع الشمالي الشرقي أنه خلال الأسبوع الممتد من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، كانت الحالة العسكرية في المناطق المحيطة بجيب سربيرينيتسا أقل توترا مما كانت عليه خلال الأسابيع السابقة. وشوهد خمسون فردا من أفراد وحدة الاستطلاع التابعة لجيش صرب البوسنة، التي يطلق عليها اسم "ذئاب درينا" تتحرك في المنطقة المحيطة بالجزء الجنوبي الشرقي من خط المواجهة في منطقة مركز المراقبة إكو وذلك في اتجاه ياسينوفا. ولم يعتبر هذا التحرك مؤشرا على عمل هجومي وشيك، بل ربما محاولة من قبل جيش صرب البوسنة لتخويف اللاجئين اليوشناق في مشروع الملجأ السويدي. وكان التقييم السائد وقتئذ هو أن أي مواجهة عسكرية محتملة في القطاع ستنشأ على الأغلب في منطقة بوسافينا وتلال مايفيتشا في الجزء الغربي من القطاع ولن تنشأ في المنطقة المحيطة بسربيرينيتسا.

٢٣٧ - وقد صح هذا التقييم في البداية. ففي ٤ تموز/يوليه، سجلت قوات الحماية للأمم المتحدة ما مجموعه ٤٩١ انفجارا في القطاع الشمالي الشرقي، وقع منها ٤٧ انفجارا فقط في المنطقة المحيطة بسربيرينيتسا بالمقارنة مع ١١١ انفجارا في إصبع دوبوي و ٩٢ انفجارا في تلال مايفيتشا. وفي ٥ تموز/ يوليه، تناقص عدد الانفجارات إلى ٢٥٤ انفجارا، وكانت تتركز بصورة رئيسية في دوبوي ونيسيتشي وتلال مايفيتشا. وأبلغ عن ٦ انفجارات فقط في المنطقة المحيطة بسربيرينيتسا. وبنهاية نهار ٥ تموز/ يوليه، لم يبلغ أي من عناصر قوة الحماية للأمم المتحدة، بمختلف رتبهم، عن أي نشاط في المنطقة المحيطة بسربيرينيتسا مما كان قد يوحي بإمكانية القيام بعمل هجومي وشيك. وذكر جميع أفراد الأمم المتحدة الذين

جرت مقابلات معهم من أجل إعداد هذا التقرير أنهم لم يتلقوا أي معلومات استخباراتية جمعها الناتو أو الحكومات الوطنية عن إمكانية قيام جيش صرب البوسنة بهجوم وشيك على سريبرينيتسا. وأشار الممثل الخاص للأمين العام في تقريره اليومي إلى الأمانة العامة إلى أن أهم حدث عسكري في منطقة البعثة في ٥ تموز/يوليه كان الهجوم الجوي الذي شنته طائرات لم تعرف هويتها ضد محطة كهرباء كوستيلا في جيب بيهاتش. بيد أن الممثل الخاص أثار مسألة الحالة الأمنية غير المستقرة في سريبرينيتسا. وقدرت هيئة العمليات المدنية - العسكرية لقوة الحماية للأمم المتحدة أن القافلة الإنسانية الوحيدة التي تمكنت من دخول سريبرينيتسا خلال الأسبوع الأول من تموز/يوليه لن توفر سوى إمدادات محدودة للغاية وأنه يلزم أن تقوم القوافل المنتظمة بتخفيف حدة الحالة الإنسانية. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنها لم تتمكن من توفير سوى ٣٠ في المائة من كمية المواد الغذائية المستهدفة لسريبرينيتسا في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وذلك بسبب القيود التي فرضها جيش صرب البوسنة على القوافل الإنسانية في الجيب.

٢٣٨ - وخلال فترة الإعداد لهذا التقرير، تمكن مصدران فقط من الإشارة إلى أي دلائل محتملة على هجوم وشيك على سريبرينيتسا، ولم يتم ذلك إلا في الأيام التي سبقت الهجوم مباشرة. ويذكر أحد ضباط قوة الأمم المتحدة للحماية في القطاع الشمالي الشرقي أن جيش جمهورية البوسنة والهرسك كان قد أبلغ موظفيه بوجود بعض التحركات غير المعتادة لقوات صرب البوسنة في منطقة سريبرينيتسا، رغم أنهم لم يتمكنوا من معرفة ما غرضها. وبناء على هذه المعلومات، طلب إلى عناصر في قوة الأمم المتحدة للحماية تحري الأمر، ولكنهم لم يتمكنوا من التحقق من صحة التقارير. وفي مرة أخرى، أشار أحد عمال الإغاثة الإنسانية الدوليين (مقره ليس في سريبرينيتسا) إلى أنه سمع إشاعات قبل مدة قريبة مفادها أن الصربيين ربما كانوا يخططون لـ "تصغير حجم الجيب". وقد نقل ما سمعه إلى أحد زملائه الذين يعملون في سريبرينيتسا، وأضاف أنه إذا رأى أي شيء قد يؤكد صحة الشائعات فإنه سوف يرسل إليه رسالة رمزية قصيرة مفادها: "سلم لي على إبراهيم". وفي ٤ تموز/يوليه، شاهد أثناء مرافقته لإحدى قوافل الإغاثة الإنسانية ما بدا له استعدادات عسكرية تنطلق من كاراكاوي (حيث قام بالعبور من صربيا إلى الأراضي التي يسيطر عليها صرب البوسنة) ثم إلى براتوناتش. وشاهد بعض الأسلحة الثقيلة والدبابات كما شاهد آثار مرور الدبابات قرب براتوناتش. وبناء على هذا اتصل بزميله في سريبرينيتسا في ذلك اليوم وقال له: "سلم لي على إبراهيم". فأبلغت الكتيبة الهولندية بهذه الإشارة المعبرة عن القلق.

الخريطة

وزع الكتبية الهولندية اعتبارا من شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥
موقع مراقبة

منطقة احتلها جيش صرب البوسنة يوم ٣ حزيران/يونيه

الحدود والأسماء الواردة في هذه الخريطة لا تنطوي على موافقة أو قبول رسمي من الأمم المتحدة

سابعا - سقوط سربيرينيتسا: ٦-١١ تموز/يوليه ١٩٩٥

لم تعلن الأمم المتحدة حتى اليوم التفاصيل الكاملة للهجوم الذي وقع على سربيرينيتسا في الفترة من ٦ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، وقد تمت إعادة صياغة السرد التالي للأحداث بالدرجة الأولى من التقارير التي وردت في ذلك الوقت من الكتيبة الهولندية ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين. كما استكملت السرد بمعلومات وردت في تقرير هولندا عما ورد في افادات الكتيبة الهولندية، التي تمت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وبمعلومات أدلت بها مصادر بوسنية وصربية بوسنية ودولية. واستدعى الفحص المستقل للمعلومات الواردة من مصادر ثانوية مختلفة والتي نشرت خلال السنوات الأربع الماضية، وكذلك تأكيد المعلومات الأساسية التي تضمنها تقرير الاستجواب الهولندي، إجراء مقابلات، خلال فترة إعداد هذا التقرير، مع عدد من كبار الموظفين الذين كانوا في سربيرينيتسا حينها، أو الذين شاركوا في صنع القرار على مستويات أعلى في سلسلة قيادة الأمم المتحدة.

ألف - ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥: هجوم على نقطة المراقبة "فوكستروت"
وقصف سربيرينيتسا؛ وعدم تشجيع طلب دعم جوي مباشر؛
رفض طلب جيش جمهورية البوسنة والهرسك للحصول
على الأسلحة

٢٣٩ - شن جيش صرب البوسنة، هجومه على سربيرينيتسا في الساعات الأولى من صباح ٦ تموز/يوليه. وقد اندلع القتال في عدد من النقاط على محيط المنطقة المحصورة، وانفجرت القذائف في مواقع مختلفة داخلها. غير أن المحور الرئيسي للهجوم كان من جهة الجنوب. إذ انفجرت خمسة صواريخ على مسافة ٣٠٠ متر من مقر الكتيبة الهولندية في بوتوكاري بعد الساعة ٠٣:٠٠ بقليل. وبعد ساعة أبلغت السرية 'باء' عن تبادل كثيف للنيران بين الصرب والبوشناق في مثلث بانديرا. وفي الساعة ٠٤:٣٤، شن جيش الصرب البوسنيين هجمات بالمدفعية على عدة مواقع للبوشناق داخل المنطقة المحصورة، أعقبها تبادل للنيران من الأسلحة الصغيرة. وبحلول الساعة ٠٥:٠٠ أبلغت نقطة المراقبة هوتيل عن وجود دبابات لجيش الصرب البوسنيين في الجنوب الشرقي من موقعها. بعد ذلك بقليل أبلغت نقطة المراقبة "فوكستروت"، على الحدود الجنوبية الشرقية للمنطقة المحصورة، على إطلاق جيش الصرب البوسنيين لقذائف من دباباته على موقع لجيش جمهورية البوسنة والهرسك مجاور وقد سقطت قذائف الدبابات على مسافة ١٠٠ متر من الموقع الهولندي. واستمر إطلاق النار وانفجرت قذيفتان أخريان للدبابات بين موقعي نقطة المراقبة وجيش جمهورية البوسنة والهرسك. وفي صباح ٦ تموز/يوليه، كانت الكتيبة الهولندية تواجه أسوأ هجوم على المنطقة المحصورة خلال فترة انتشارها هناك.

٢٤٠ - طلب رامز بشيروفيتش، قائد قوات البوسنيين المسلمين في سربيرينيتسا بالإجابة، إلى قائد كتيبة قوة الأمم المتحدة للحماية، أن يعيد إلى البوسنيين المسلمين أسلحتهم التي كانوا قد سلموها كجزء من اتفاقات التجريد من السلاح لعام ١٩٩٣، غير أن هذا الطلب رفض. وذكر أحد رؤساء قائد الكتيبة الهولندية،

الذي كان القائد قد تشاور معه بشأن هذا القرار، بعد ذلك، أنه أيد قرار عدم إعادة الأسلحة لأن "الدفاع عن الجيب كان مسؤولية قوة الأمم المتحدة للحماية وليس مسؤوليتهم... وإننا لم نرد تصعيد الموقف أكثر بإدخال جيش الصرب البوسنيين وجيش جمهورية البوسنة والهرسك في قتال مباشر". وواصل الصرب إطلاق النار. وفي الساعة ٠٨٠٠ أبلغت نقطة المراقبة "دلتا" عن إطلاق عدد من القذائف عيار م - ٣٠ إلى الشمال الشرقي من موقعها، برغم عدم تمكنها من تأكيد مكان سقوط القذائف. وسجلت الكتيبة الهولندية، خلال الساعات الأربع التالية، سقوط قذائف جيش الصرب البوسنيين على مواقع مختلفة لكنها سقطت بصورة رئيسية في الأجزاء الجنوبية الشرقية والشرقية والشمالية من المنطقة المحصورة.

٢٤١ - وفي الساعة ١٢٥٥ كانت نقطة المراقبة "فوكستروت" هدفا مباشرا لإحدى الدبابات الصربية، حيث سقطت قذيفة واحدة على الجدار الواقي لنقطة المراقبة. كما أبلغت الكتيبة الهولندية، في نفس الوقت تقريبا، أن أحد المدنيين قد قتل وأصيب آخر بجروح خطيرة حينما انفجرت قذيفتان صربيتان على مقربة من الطريق الذي يربط بوتوكاري وسريبرينيتسا. ولدى تكشف هذه الأحداث، أبلغ قائد الكتيبة الهولندية تقاريره هاتفيا إلى قيادة القطاع الشمالي الشرقي في توزلا، وإلى قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، في مقرها في سراييفو.

٢٤٢ - أبلغت قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو، قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في زغرب، عن وقوع قصف وإطلاق للنيران بصورة متقطعة في الجزء الجنوبي من المنطقة المحصورة، وأن عدة قذائف قد انفجرت قرب مركز لتجمع اللاجئين. وأعلنت قيادة الكتيبة الهولندية حالة التأهب "الحمراء" بعد الساعة ١٣٠٠ بقليل، حيث صدرت الأوامر بنزول الأفراد إلى الملاجئ الحصينة. وفي الساعة ١٣٢٠، أصابت قذيفة دبابة لجيش الصرب البوسنيين برج مراقبة نقطة المراقبة "فوكستروت" وألحقت به أضرارا جسيمة. وفي الساعة ١٣٤٠، أخطأت قذيفتان لدبابات جيش صرب البوسنة أطلقتا مباشرة على نقطة المراقبة "فوكستروت"، هدفهما بمسافة قليلة.

٢٤٣ - وفيما بين الساعة ١٣٠٠ و ١٤٠٠ طلب قائد الكتيبة الهولندية شفويا إلى قائده المباشر، قائد القطاع الشمالي الشرقي (توزلا) بالإنابة، (الذي تصادف أن كان من هولندا) بغرض مده بدعم جوي مباشر ردا على الهجوم المباشر الذي تعرضت له نقطة المراقبة "فوكستروت" وقد وافق القطاع الشمالي الشرقي على الطلب وأبلغه شفويا إلى قيادة قوات الأمم المتحدة للحماية في سراييفو، التي تمثل المستوى التالي في تسلسل القيادة. ونظرا لتغيب قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في عطلة أثناء هذه الأحداث، فقد كان نائبه، قائد قطاع سراييفو (من فرنسا)، هو أعلى رتبة في قوة الحماية في البوسنة والهرسك. وغير أن معظم الاتصالات بين قيادة قوة الحماية في البوسنة والهرسك والكتيبة الهولندية خلال الأزمة كان يقوم بها رئيس أركان قائد القوة (من هولندا). ولم يشجع رئيس الأركان الطلب، بسبب عدم اقتناعه، كما أوضح بعد ذلك، بأن الشروط التي وضعها قائد قوة الحماية لاستخدام القوة الجوية، والتي كانت في رأيه بالغة التقييد (بحيث تستخدم بوصفها الخيار الأخير). وقد توافرت. ويبدو أن رؤساءه في زغرب، قائد العمليات البرية ورئيس أركان قائد القوة (وكلاهما كان من هولندا أيضا)، قد اتفقا في الرأي مع هذا التقييم خلال تلك المرحلة من الهجوم.

٢٤٤ - واستمر موقف قوة الأمم المتحدة للحماية في المنطقة المحصورة في التدهور خلال الساعات الأولى من بعد الظهر. وفي الساعة ١٤١٠ أطلق جيش الصرب البوسنيين مرة أخرى قذيفتين من قذائف الدبابات على نقطة المراقبة، أخطأتاها بمسافة قصيرة. وفي الساعة ١٤٣٢، وجه مدفعان ثقيلان، كانا في موقع قرب نقطة المراقبة "بابا"، فوهتبهما باتجاه مقر الكتيبة الهولندية في بوتوكاري. وفي الساعة ١٤٤٢ انفجرت ثلاث قذائف أطلقتها دبابة لجيش الصرب البوسنيين، على مسافة ٥٠ مترا من نقطة المراقبة "فوكستروت". غير أن قصف جيش صرب البوسنة للمنطقة الآمنة واستهدافه المباشر لأفراد قوة الأمم المتحدة توقف بعد ذلك بقليل. ولم يتم توفير الدعم الجوي المباشر، كما لم ترد قوة الأمم المتحدة للحماية بإطلاق النار على جيش الصرب البوسنيين. وقد تبادلت وحدات بوسنية مسلحة نيران الأسلحة الصغيرة مع جيش الصرب البوسنيين برغم تعذر تحديد نطاق ذلك التبادل.

٢٤٥ - وبحلول الليل في سريبرينيتسا، كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك تعقد اجتماعا محددا موعده من قبل في نيويورك، مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات. وقد تركز النقاش بصفة رئيسية على الدور الذي يمكن أن تقوم به قوة الرد السريع، والصعوبات التي واجهت ادخالها في العمليات حتى ذلك الوقت. ولم تكن أنباء هجوم جيش الصرب البوسنيين على "المنطقة الآمنة" قد وصلت إلى نيويورك بعد. وكانت النتيجة أنه لم تجر الإشارة إليه سواء من قبل ممثلي الأمانة العامة أو ممثلي البلدان المساهمة بقوات.

باء - ٧ تموز/يوليه: توقف الهجوم الصربي

٢٤٦ - لاحظ الممثل الخاص للأمين العام في تقريره عن الأحداث المؤرخ ٧ تموز/يوليه المقدم إلى الأمانة العامة أن القائد البوسني المسلم في سريبرينيتسا، ناشد قوة الأمم المتحدة للحماية، أن تعيد الأسلحة التي تحتجزها كجزء من اتفاق التجريد من السلاح. وأضاف الممثل الخاص أن "هذه مسألة قد تحتاج إلى حل فعلا في المستقبل القريب، في ضوء استحالة [تمكن] قوة الحماية من الدفاع عن المنطقة الآمنة. ويثير هجوم سريبرينيتسا، بما اشتمل عليه من الاستهداف المباشر لمواقع قوة الحماية، التساؤل عن جدوى الإبقاء على القوات في حالات لا تستطيع فيها أيضا الدفاع عن نفسها، على الأقل إلى حين انتشار قوة الرد السريع". (لم يكن قد بدأ تشغيل قوة الرد السريع في ذلك الوقت، بسبب القيود المفروضة على انتشارها من قبل الاتحاد البوسني - الكرواتي).

٢٤٧ - وتزامن ظهور أزمة سريبرينيتسا مع مضي كارل بيلدت في جهوده لإعادة تحريك العملية السياسية. وقد اجتمع في هذا الصدد في بلغراد في ٧ تموز/يوليه مع الرئيس ميلوسوفيتش والجنرال ملاديتش. وأشار السيد بيلدت، في سياق هذا التقرير، إلى أنه قد أبلغ الرجلين بدواعي قلقه لتدهور الحالة حول سراييفو، والحالة اليائسة للإمدادات في المناطق المحصورة الشرقية. وحث الصرب على ممارسة ضبط النفس في أنشطتهم ومنح فرصة للعملية السياسية. بيد أن السيد بيلدت لم يتناول الهجوم الصربي على سريبرينيتسا بصفة خاصة، بسبب عدم إدراكه في ذلك الوقت لخطورة ما حدث.

٢٤٨ - يضاف إلى ذلك أن الحالة في الميدان في سريبرينيتسا، كانت هادئة نسبياً، خلال معظم يوم ٧ تموز/يوليه، لأسباب منها سوء الأحوال الجوية. غير أن جيش الصرب البوسنيين أطلق ١٦ قذيفة مدفعية حوالي الساعة ١٨٠٠ على السكان المدنيين في وسط سريبرينيتسا، بالقرب من مقر السرية باء، وبعد ساعات قليلة أبلغ القطاع الشمالي الشرقي قوة الأمم المتحدة للحماية، ورئاسة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، باستمرار توتر الحالة في سريبرينيتسا. كما أبلغ عن إطلاق دبابات جيش الصرب البوسنيين عشر قذائف على محطة توليد الطاقة الكهربائية التي تقع على مسافة ٢٠٠ متر جنوب غرب مجمع الكتيبة الهولندية في بوتوكاري. وأشارت التقديرات إلى أن قصف جيش الصرب البوسنيين داخل المنطقة المحصورة، قد أدى إلى مقتل ٤ مدنيين وجرح ١٧ آخرين حتى ذلك الوقت. وسُجل ما مجموعه ٢٨٧ انفجاراً (يُفترض أنها نيران آتية من جهة جيش الصرب البوسنيين) و ٢١ انفجاراً لنيران صادرة عن جيش جمهورية البوسنة والهرسك.

٢٤٩ - وفي نهاية اليوم أبلغ قائد الكتيبة الهولندية تقييمه للحالة إلى القطاع الشمالي الشرقي. فقد شعر أن الأوامر صدرت إلى فيلق درينا بتعزيز مواقعه حول المنطقة المحصورة، ربما بهدف التعجيل بتخفيض عدد قوات الأمم المتحدة في سريبرينيتسا. وقدّر أيضاً أن فيلق درينا كان يسعى إلى زيادة قدرته إما بغرض "القضاء على" القوات البوسنية المسلمة في المنطقة المحصورة أو "تحييدها". وأضاف أن جيش الصرب البوسنيين لن يتمكن من "الانتصار" على المنطقة المحصورة، في الأجل القصير، بسبب محدودية عدد قواته، لكنه سيتمكن بالفعل، في الأجل الطويل، من "تحييد" جيش جمهورية البوسنة والهرسك. ولخص الأمر فقال إن جيش الصرب البوسنيين قد بدأ، في الأيام الماضية، قصف المناطق الحضرية، وأنه قام بهجوم مكشوف ومدبر على قوة الأمم المتحدة للحماية ومواقع جيش جمهورية البوسنة والهرسك. وكرر أيضاً الإعراب عن دواعي قلقه من نقص الإمدادات التي تدخل المنطقة المحصورة سواء إلى الكتيبة الهولندية أو السكان المدنيين. وقدّر أن جيش الصرب البوسنيين سيرفض آنذاك التناوب المقرر لأفراد الكتيبة الهولندية بخروجهم من المنطقة المحصورة. وفي الختام وجه "نداء" باسم سكان منطقة سريبرينيتسا، يطلب فيه "المساعدة بكل الوسائل: الأرضية والجوية". ولا يبدو أن النص أو ملخصه قد أبلغ إلى قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة.

جيم - ٨ تموز/يوليه: عدم تشجيع طلب الدعم الجوي المباشر مرة أخرى؛ جيش الصرب البوسنيين يكتسح نقطة المراقبة "فوكستروت": جيش جمهورية البوسنة والهرسك يقتل أحد جنود الكتيبة الهولندية؛ جيش الصرب البوسنيين يحيط بنقطتي مراقبة أخريين

٢٥٠ - تقدم الصرب مسافة كبيرة داخل منطقة سريبرينيتسا الآمنة، في ٨ تموز/يوليه. وبعد الساعة ١١٠٠ بقليل بدأت النيران تتركز على نقطة المراقبة "فوكستروت". وفي الساعة ١١٢٦، أبلغت السرية "باء" عن إطلاق الصرب للنيران من دبابة طراز T-54/55، وعن إصابة قذيفتين لمواقع البوسنيين المسلمين الواقعة بعد مائتي متر تقريبا أمام نقطة المراقبة "فوكستروت". وفي الساعة ١٢٢٦، أطلق جيش الصرب البوسنيين قذيفة دبابة وعدداً من قذائف الهاوتزر على مواقع البوسنيين المسلمين الكائنة أمام نقطة

المراقبة "فوكستروت". وفي الساعة ١٣٢٥، أبلغت نقطة المراقبة "فوكستروت" أن القتال بين البوسنيين المسلمين والصرب الدائر على تخومها محتدم على أشده، وأنها لا تستطيع الاستمرار في تنفيذ واجبات المراقبة التي تضطلع بها، نظرا للمخاطر الأمنية. وبعد أقل من ١٠ دقائق، أبلغت نقطة المراقبة أن حدة القتال قد بلغت ذروتها، وأسفرت عن إصابة الجدار الواقي للنقطة إصابة مباشرة بقذيفة دبابة وثلاث قذائف مدفعية، تسببت في حدوث أضرار جسيمة.

٢٥١ - وفي غضون ذلك، استمر القصف المتقطع لبقية أجزاء المنطقة المحصورة. وفي الساعة ٠٨٤٢، سقطت قذيفتان وسط مدينة سربيرينيتسا. وفي الساعة ١٢٤٢ انفجرت قذيفتا هاون أو مدفعية على مسافة ١٠٠ متر من قيادة السرية "برافو" في سربيرينيتسا، مما دفع قائد السرية إلى إصدار "إنذار لدخول الملاجئ". وعلى امتداد الفترة من الساعة ١٢٤٥ إلى الساعة ١٣٠٧، أطلق جيش الصرب البوسنيين ثانية عددا كبيرا من قذائف المدفعية والهاون، على عدة مواقع في مختلف أنحاء المنطقة المحصورة. وأعقب ذلك، وبصورة فورية تقريبا، تبادل لإطلاق النار بين جيش الصرب البوسنيين وجيش جمهورية البوسنة والهرسك. وفي الساعة ١٣١٣، أبلغت نقطة المراقبة "هوتيل" عن إطلاق صاروخين على الأقل من بطارية صواريخ متعددة الفوهات باتجاه سربيرينيتسا، سقط أحدهما بالقرب من المدينة. وبين الساعة ١٣١٥ والساعة ١٣٢٥ تواصل قصف جيش الصرب البوسنيين للأجزاء الشمالية والشرقية والجنوبية من المنطقة المحصورة.

٢٥٢ - ويبدو أن قائد الكتيبة الهولندية قد خاطب رئيس أركان قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو في الساعات الأولى من بعد الظهر، طالبا مرة أخرى، الدعم الجوي المباشر، ردا على الهجوم على نقطة المراقبة "فوكستروت". وكما حدث من قبل، لم يشجع رئيس الأركان الطلب، وفضل بدلا عن ذلك سحب الأفراد من نقطة المراقبة. ويبدو أن رؤساء المباشرين في مقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في زغرب قد وافقوا على هذا القرار. ويبدو أن التقييم الذي خرجت به كل من سراييفو وزغرب، في ذلك الوقت، أنه برغم عبور جيش الصرب البوسنيين "خط موريلون" (الحد الفاصل الذي جرى التوصل إليه عن طريق المفاوضات) إلى داخل المنطقة الآمنة، فإنهم لم يكونوا يعتزمون اكتساح المنطقة المحصورة بأكملها، وإنما السيطرة على مواقع استراتيجية في الجزء الجنوبي من المنطقة المحصورة فقط.

٢٥٣ - في الساعة ١٣٥٩، عبرت دبابة صربية الخنادق البوسنية القريبة من نقطة المراقبة فوكستروت. وقبل ذلك، كان المقاتلون البوسنيون قد أجلوا خط الخنادق، واحتلوا مواقع جديدة تبعد ١٠٠ متر تقريبا خلف نقطة المراقبة. وتوقفت الدبابة الصربية على بعد ١٠٠ متر أمام نقطة المراقبة. وأطلقت نيرانها إلى الغرب من هذه النقطة. وفي الساعة ١٤٠٧، أطلق جيش صرب البوسنة نيران أسلحته الصغيرة وألقى قنابل يدوية وقذائف هاون على مواقع جيش جمهورية البوسنة والهرسك، ورد هذا الأخير بنيران الأسلحة الصغيرة. وكانت القذيفة الأنبوبية الضوئية التعاقب الموجهة سلكيا فوق نقطة المراقبة فوكستروت معطلة، وأصيب بأضرار جديدة نتيجة القصف الذي حدث في الأيام السابقة. ولكن لدى العاملين في نقطة المراقبة هذه صاروخ منكمي مضاد للدبابات، كان يمكن استخدامه لإطلاق النيران على دبابة الجيش الصربي البوسني

الموجودة أمامهم. ولكن تقدير قائد السرية باء هو أنه لو فتحت نقطة المراقبة النيران على جيش صرب البوسنة، لتساعد التوتر ولربما حال دون انسحابه من المنطقة، ناهيك عن المخاطرة بأرواح رجاله، الذين لم يكن لديهم أي مكان آخر ليستتروا به في مواجهة النيران المباشرة للدبابة. وبناء على ذلك، فقد أمر قائد السرية، بموافقة قائد الكتيبة الهولندية، العاملين في نقطة المراقبة فوكستروت بعدم الرد على النيران والانسحاب بدلا من ذلك.

٢٥٤ - وفي الساعة ١٤٢٦، دخل جنديان صربيان إلى نقطة المراقبة فوكستروت دون مقاومة، وبعد بضعة دقائق انضم إليهم عدة جنود آخرين. وأمر جيش صرب البوسنة الطاقم الموجود في نقطة المراقبة بمغادرة الموقع، وترك أسلحتهم وستراتهم الواقية خلفهم. وفي نهاية الأمر، سمح لقوات الأمم المتحدة للحماية بالاحتفاظ بستراتهم الواقية، ولم يسمح لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم. وفي الساعة ١٤٤٥، سمح الصرب للطاقم بمغادرة المنطقة في ناقلة الأفراد المصفحة الخاصة بالطاقم. وفي الساعة ١٤٥٠، وأثناء انسحاب الناقلة اعترضها ثلاثة جنود من جيش جمهورية البوسنة والهرسك كانوا يقطعون الطريق، فاتصلت الناقلة بالراديو بقائد السرية باء للحصول على تعليمات جديدة. فأمر القائد الناقلة بالمضي في طريقها متخطية هذه العقبة، بشرط أن يتضح أن البوسنيين ليس لديهم أسلحة مضادة للدبابات. ومع تحرك الناقلة إلى الأمام، أطلق أحد البوسنيين نيرانه عليها، فأصاب واحد من الطاقم كان ما زال في مرمى النيران في رأسه. وتبين أن الإصابة كانت قاتلة.

٢٥٥ - وبعد أن احتل الصرب نقطة المراقبة فوكستروت، بدأوا في تركيز نيرانهم حول نقطتي المراقبة سييرا ويونيفورم، وهما النقطتان التاليتان في خط التقدم. وأطلقت النيران بصورة متقطعة على الجزء الجنوبي من الجيب من الساعة ١٦٠٠ إلى الساعة ١٧٠٠، وتبادل البوسنيون والصربيون النيران لمدة تزيد على سبع ساعات على التلال المطلة على نقطة المراقبة يونيفورم. وانفجرت قذائف الهاون بالقرب من نقطة المراقبة يونيفورم في عدة مناسبات. وأمرت السرية باء طاقم النقطة بالانسحاب. واحتل جيش صرب البوسنة قمة التل الواقع خلف نقطة المراقبة يونيفورم في الساعة ١٨٣٠ تقريبا، وبعد ذلك بقليل استولى عدد يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ جنديا من جيش صرب البوسنة نقطة المراقبة. وأرغم أفراد الكتيبة الهولندية على تسليم كل معداتهم، وخيروا بين العودة إلى سربيرينيتسا أو مرافقة أفراد جيش صرب البوسنة إلى المنطقة التي يسيطر عليها. وأوضح أفراد نقطة المراقبة فيما بعد أنه عند أول منعطف في طريق انسحابهم، رأوا خمسة جنود بوسنيين، كان يبدو أن كل واحد منهم يملك أسلحة مضادة للدبابات. فاختاروا ألا يعودوا إلى سربيرينيتسا، خوفا من تكرار القصة التي حدثت منذ عدة ساعات عندما انسحبت نقطة المراقبة فوكستروت.

٢٥٦ - وأثناء اقتياد جيش صرب البوسنة لطاقم الموقع إلى المنطقة التي يسيطر عليها، بعث طاقم نقطة المراقبة يونيفورم برسالة من جيش صرب البوسنة إلى الكتيبة باء وإلى نقطة المراقبة سييرا: "من الأفضل أن تبقى نقطة المراقبة سييرا في موقعها، فمن الخطر الشديد التحرك الآن لأن البوسنيين لم يغادروا المكان كلهم". وفي هذه الليلة، أرغم جيش صرب البوسنة طاقم نقطة المراقبة يونيفورم على الرحيل إلى

براتوناتش. وقيل لهم إنهم سيقومون ليلة في أحد الفنادق، وأن جيش صرب البوسنة سيسمح لهم بالرحيل إلى هولندا. وأبلغوا مساء ذلك اليوم أنهم قد وصلوا إلى براتوناتش وأنهم يعاملون معاملة طيبة.

٢٥٧ - وفي نهاية يوم ٨ تموز/يوليه، بعث مقر قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو تقريراً مفصلاً إلى مقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في زغرب عن أحداث ذلك اليوم في سربرينيتسا، وجاء في التقرير أن نقطة مراقبة فوكستروت قد سقطت، وأن جندياً من الكتيبة الهولندية قد مات نتيجة إطلاق البوسنيين للنيران على ناقلة أفراد مصفحة، وأن جيش صرب البوسنة قد استولى على نقطة المراقبة يونيفورم، وأخذ أفرادها إلى مدينة براتوناتش في المنطقة التي يسيطر عليها الصربيون، وأن نقطة المراقبة سييرا محاصرة. كما أشار التقرير إلى أنه يبدو أن جيش صرب البوسنة قد قطع المنعطف الجنوبي للجيب، وإن لم يكن واضحاً إلى أي مدى استطاع الصربيون التغلغل في المنطقة الآمنة. وسرد التقرير الأنباء غير المؤكدة التي تقول أن هدف جيش صرب البوسنة هو تقليل حجم الجيب حتى يستطيع السيطرة عليه بصورة أفضل، وأن ذلك يأتي رداً على الخسائر في الأرواح التي تكبدها الجيش في الشهور الأخيرة نتيجة الهجمات البوسنية. كما أن هناك تقارير تشير إلى أن أفراداً عسكريين ومدنيين داخل الجيب بدأوا في التجمع حول معسكر السرية باء في سربرينيتسا. وخلص التقرير إلى أنه من المنتظر أن تظل الحالة شديدة التوتر.

٢٥٨ - ومع استمرار الهجوم على سربرينيتسا، ظلت الحالة حول المناطق الأخرى الآمنة غير مستقرة. فقد ذكر مقر قوات الأمم المتحدة للحماية في سراييفو أن جيش صرب البوسنة استهدف أحد مواقعها للمراقبة في جيبا بنيران الدبابات والهاون أثناء النهار، فدمر إحدى ناقلات الأفراد المصفحة دون أن يحدث خسائر في الأرواح. كما أشار التقرير إلى أن ٤ طائرات غير معروفة الهوية حلقت فوق المنطقة. وبناءً على القائد البوسني المحلي، قامت السرية الأوكرانية بتسليم أسلحتها للبوسنيين تنفيذاً لاتفاقيات نزع السلاح لعام ١٩٩٢. وأشار التقرير إلى أن تهديدات جيش صرب البوسنة لمدينة جيبا "أمر يدعو إلى القلق" وأنه يبدو أن الحالة تتدهور. كما جاء في تقرير قوات الأمم المتحدة للحماية أن جيش صرب البوسنة قد شن ما يعتقد أنه هجمات لجس النبض بالقرب من بيهاتش، وأن هناك زيادة طفيفة في النشاط العسكري في غوراجده. وأضاف التقرير أن استهداف مركبات الأمم المتحدة على طريق جبل إغمان بالقرب من سراييفو مازال مستمراً، وأن جيش صرب البوسنة استخدم مراراً مدافع عيار ٣٠ ملم وغيرها من الأسلحة ضد قوات الأمم المتحدة للحماية. كما يبدو أن جيش جمهورية البوسنة والهرسك استهدف مركبات الأمم المتحدة على طريق جبل إغمان ثلاث مرات يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه. ولم تحدث أي خسائر في الأرواح نتيجة هذه الهجمات، ولم ترد قوات الأمم المتحدة للحماية على النيران بالمثل.

اجتماع الأمين العام في جنيف يوم ٨ تموز/يوليه

٢٥٩ - عندما بدأت أحداث يوم ٨ تموز/يوليه تتكشف تدريجياً في الميدان، عقد الأمين العام الاجتماع المقرر من قبل في جنيف مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والممثل الخاص ليوغوسلافيا السابقة، والرئيس المشارك عن الأمم المتحدة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وقائد قوات

السلام التابعة للأمم المتحدة وقائد قوات الأمم المتحدة للحماية (الذي استدعي من إجازته لحضور الاجتماع) ومستشاره السياسي الخاص، ووكيلا الأمين العام لعمليات حفظ السلام وللشؤون السياسية.

٢٦٠ - ولم تشر في أي وقت خلال الاجتماع مسألة الهجوم المستمر لجيش صرب البوسنة على سريبرينيتسا، ولم يحدث أي تقدير بأن هذا الجيش يخطط للاستيلاء على الجيوب. وناقش الاجتماع المسائل التي عقد من أجلها، وهي إعطاء الأمين العام تقريرا استراتيجيا شاملا عن الحالة في الواقع وتوقعات المستقبل. وكان تقدير قائد القوات أن الصرب "يملكون جميع الأوراق في أيديهم" وأن انتشار قوات الأمم المتحدة في الجيوب معناه احتمال أخذ ٩٠٠ "رهينة". وأعرب عن خشيته من أن الأمم المتحدة مقيدة بشدة في الجيوب. وقال إن نقاط المراقبة الموجودة في غوراجده لم يعد بها أي أفراد. وأكد على ضرورة فتح الطريق فوق جبل إغمان حتى يمكن إعادة توصيل الإمدادات إلى سراييفو، وضرورة أن تقوم قوات الرد السريع، عندما تعمل، بحماية القوافل الإنسانية، وإن كان قد حذر من التطبيق الصارم لذلك بغرض الحد من تصاعد الخطر، مركزا على الجهود الجارية التي يبذلها السيد بلديت لصنع السلام.

٢٦١ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقديرا قاتما للغاية إلى الأمين العام عن الحالة من الناحية الإنسانية. وأشارت إلى أنه خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥، لم تلب سوى ٢٠ في المائة من الاحتياجات المقدرة للبوسنة والهرسك، باستثناء المناطق الاتحادية المتاخمة. ولم تحصل سراييفو على أكثر من ٨ في المائة من احتياجاتها المقدرة. وما زالت الشحنات الجوية موقوفة منذ ٨ نيسان/أبريل، وبدأ الجنود يقودون بأنفسهم شاحنات الإغاثة الإنسانية فوق جبل إغمان إلى سراييفو، حيث أن هذا الطريق أصبح خطرا للغاية بالنسبة للمدنيين. وأكدت على ضرورة زيادة مشاركة العسكريين في تقديم المساعدات الإنسانية في ضوء الحالة الأمنية المتدهورة. وانتهى الاجتماع بإحساس بأنه ما لم يحدث تقدم على جبهة صنع السلام في المستقبل الوشيك، فإن على الأمم المتحدة أن تنظر في الانسحاب من البوسنة.

دال - يوم ٩ تموز/يوليه: الأحداث التي أدت إلى تجمد الموقف وتحذير الصربيين

٢٦٢ - لم يبلغ أي من كبار قادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة الذين اجتمعوا في جنيف يوم ٨ تموز/يوليه حتى ذلك الحين بخطورة الأحداث التي وقعت في سريبرينيتسا. وتأسيسا على البحث الذي أجري في إطار التقرير الحالي، يبدو أن القيادة علمت للمرة الأولى بمدى تدهور الحالة في مقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة بالهاتف في الساعة ٠٨٤٠ يوم ٩ تموز/يوليه، وكان التقرير الذي وصل إليهم من وحدة المعلومات العسكرية يشير إلى أن جيش صرب البوسنة ربما كان يسعى إلى "تحجيم الجيب". وبمجرد استلام هذا التقرير، فوض الممثل الخاص للأمين العام سلطاته باستخدام الدعم الجوي إلى قائد القوات، الذي سافر إلى زغرب فوراً. كما عاد الممثل الخاص إلى زغرب بعد ذلك في نفس اليوم، حيث أبلغه نائب قائد القوات بأن الحالة قد استقرت. كما أكد أحد المعاونين بأن زغرب لم تتلق حتى ذلك الحين أي طلب للدعم المباشر بالطيران (وهو أمر صحيح من الناحية الفنية، حيث أن الطلبات التي قدمت لذلك الغرض رفضت في سراييفو).

٢٦٣ - وبعد ظهر يوم ٩ تموز/يوليه، قدم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون في القطاع الشمالي الشرقي تقريرهم للحالة في سريبرينيتسا. وجاء في تقريرهم أن نقاط المراقبة التابعة للكتيبة الهولندية وأفرادها كانوا مستهدفين بصورة مباشرة، وأن قائد الكتيبة الهولندية رفض الإفراج عن الأسلحة إلى جيش جمهورية البوسنة والهرسك عندما طلب منه ذلك، وأن جنود الكتيبة الهولندية لم تكن لديهم القدرة على السيطرة على الحالة ومنع التقدم إلى الجيب، مضيفاً أن ذلك "قد ترك السكان المدنيين، وجيش البوسنة والهرسك، والكتيبة الهولندية تحت رحمة جيش صرب البوسنة مباشرة". وأعطى التقرير خمسة تفسيرات محتملة لهجوم جيش صرب البوسنة على سريبرينيتسا:

- (١) السيطرة على الطرق الموصلة بين الجيوب وزفورنيك؛
- (٢) ضمان السيطرة على الموارد الطبيعية في المنطقة، أي البوكسايت؛
- (٣) السيطرة على شبكة السوق السوداء في المنطقة؛
- (٤) جعل المنطقة بأكملها تحت سيطرة جيش صرب البوسنة؛
- (٥) إجهاد الأعمال التي يقوم بها جيش جمهورية البوسنة والهرسك حول سراييفو.

٢٦٤ - وكان تقدير مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في ختام تقريرهم أن "هجوم جيش صرب البوسنة سيستمر حتى يحقق الجيش أغراضه. وأن هذه الأغراض قد تتسع طالما أن رد الأمم المتحدة يكاد يكون معدوماً، وأن جيش صرب البوسنة أصبح الآن في موقف يسمح له بالاستيلاء على الجيب إذا أراد ذلك". وتوحي الوثائق التي تم الحصول عليها فيما بعد من مصادر صربية بأن هذا التقدير كان صحيحاً. فقد أشارت هذه الوثائق إلى أن الهجوم الصربي على سريبرينيتسا كانت له أهداف محدودة في البداية. ولم يقرر الصربون الاستيلاء على الجيب بأكمله، إلا بعد أن تقدموا بسهولة غير متوقعة. وذكر المسؤولون المدنيون والعسكريون الصرب من منطقة سريبرينيتسا نفس الشيء، وأضافوا أنه أثناء المناقشات التي دارت مع المسؤولين في الأمم المتحدة، قرروا التقدم نحو مدينة سريبرينيتسا عندما قدروا أن قوات الأمم المتحدة للحماية ليست راغبة، أو ليست قادرة، على إيقافهم.

الهجوم على خمس نقاط مراقبة أخرى للكتيبة الهولندية

٢٦٥ - دخل الجنود صرب البوسنة نقطة المراقبة يونيفورم في الساعة التاسعة تقريباً من صباح يوم ٩ تموز/يوليه، ونزعوا سلاح طاقمها. وبعدها بنصف ساعة تقريباً، أرغم جيش صرب البوسنة أفراد الطاقم على التوجه بالسيارات إلى نقطة المراقبة السابقة ايكو، التي كان جيش صرب البوسنة قد استولى عليها في أوائل حزيران/يونيه. وعلى طول الطريق، استطاع الطاقم أن يلاحظ وأن يبلغ بأن التلال الموجودة على الجانب الشرقي من الجيب تسيطر عليها مواقع مدفعية جيش صرب البوسنة، وعندئذ أمر جيش صرب

البوسنة طاقم قوات الأمم المتحدة للحماية بالتوجه بالسيارات إلى براتوناتش، حيث وصلوا إلى هناك قرابة الساعة ١٢٠٠. واتصل الطاقم بالراديو بالكتيبة الهولندية في سريبرينيتسا، حيث أبلغهم بأن الصرب قالوا لهم إنه سيتم إجلاؤهم إلى هولندا.

٢٦٦ - وفي نفس الوقت تقريبا، استدعى رئيس أركان قوات الأمم المتحدة للحماية الجنرال توليمير في المقر الرئيسي لجيش صرب البوسنة. واعترف الأول بأن جنود الكتيبة الهولندية يعاملون معاملة طيبة، ولكنه أصر أيضا على أن يسمح للجنود المحتجزين في براتوناتش بالعودة إلى بوتاشاري بأسرع ما يمكن. ورد الجنرال توليمير بأنه سينقل هذا "الاقتراح" إلى مرؤوسيه في الميدان، وأعرب عن تعازيه لوفاة أحد أعضاء طاقم الكتيبة الهولندية في اليوم السابق. كما أشار توليمير إلى أنه سيصدر تعليماته إلى مرؤوسيه بشأن كيفية نقل الجثمان بأسرع ما يمكن عبر المنطقة التي يسيطر عليها الصربيون.

٢٦٧ - وأثناء هذه الأحداث، كان ٣٠ ٠٠٠ شخص تقريبا من المقيمين في مشروع الإيواء السويدي، الذي يقع بالقرب من الطريق الجنوبي للجيب، قد بدأوا يفرون باتجاه مدينة سريبرينيتسا. وأمر قائد الكتيبة الهولندية السرية باء بإقامة نقطة مراقبة مؤقتة بالقرب من مجمع اللاجئين، لتكون بذلك أقصى موقع للكتيبة الهولندية في الجنوب. وأرسلت السرية باء ناقلة أفراد مصفحة إلى المنطقة، حيث وصلت إليها عند الساعة ١١٠٠ تقريبا، مارة بطابور من اللاجئين يتدفق نحو الشمال. وأبلغ طاقم الناقلة المكون من خمسة أفراد عند وصوله إلى المجمع، أن المجمع كان خاليا بالفعل. وفي الساعة ١٢٤٨، أبلغ الطاقم أنه أوقف وأخذ على غرة بواسطة مجموعة من جنود جيش صرب البوسنة يتراوح عددها بين ١٥ و ٢٠ جنديا. ونزع الصربيون أسلحة الطاقم، واستولوا على الناقلة، وأرغموه على السير على أقدامهم إلى المنطقة التي يسيطر عليها الصربيون.

٢٦٨ - وفي نفس الوقت تقريبا، بدأ الصرب هجومهم على نقطة المراقبة كيلو، جنوب المنطقة المحصورة. وفي الساعة ١٣٠٠، أبلغت نقطة المراقبة كيلو بأن قتالا عنيفا كان يدور بين البوسنيين والصرب إلى جنوب موقعهم. وبعد مضي أقل من ساعتين، أبلغت نقطة المراقبة مايك، التي كانت في الجانب المواجه للجيب في الشمال الغربي، أن جيش صرب البوسنة فتح النار عليهم أيضا، وأن ثلاث قذائف هاون سقطت أمام موقعهم. وعندئذ غادروا نقطة المراقبة وتوجهوا إلى منطقة توفر حماية أكبر، تبعد حوالي كيلومتر تقريبا. وبين الساعة ١٦٠٠ والساعة ١٧٠٠، أبلغت نقطة مراقبة أخرى، وهي نقطة المراقبة دلتا، أنها كانت هي أيضا تتعرض للهجوم.

٢٦٩ - وقد اتصل لاسلكيا أفراد الكتيبة الهولندية الخمسة الذين أسروا قرب مجمع اللاجئين بالكتيبة في الساعة ١٧٠٠ للإبلاغ بأنهم قد وصلوا إلى براتوناك. وقد قام الصرب بنقلهم، بعد أن شرعوا في السير على الأقدام. وقد أبلغوا، كما فعل أفراد الكتيبة الهولندية الآخرين من نقطتي المراقبة سييرا ويونيفورم، أن جيش صرب البوسنة قد أخبرهم بأن بإمكانهم العودة إلى هولندا في اليوم التالي، عن طريق بلغراد.

٢٧٠ - وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الأحداث، أصدر قائد القوة، الذي كان قد أحيط علما طوال اليوم بالتطورات في سربيرينيتسا، تعليماته إلى قوة الأمم المتحدة للحماية بتجميع المعلومات الخاصة بالأهداف من أجل الحصول على دعم جوي مكثف، إذا اقتضت الحاجة. وقد نفذ ذلك فوراً. كما اتصل هاتفياً بالجنرال توليمير في جيش صرب البوسنة. وقد زعم توليمير أن الأفراد الهولنديين لم يكونوا أسرى حرب ولكنهم طلبوا مجرد المساعدة من جيش صرب البوسنة، وكان بوسعهم أن يغادروا.

٢٧١ - وبعد وقت قصير، اتصل رئيس أركان قوة الأمم المتحدة للحماية ثانية بالهاتف بتوليمير، معرباً عن قلقه حيال الوضع المتطور في سربيرينيتسا. وأخبر توليمير أن قوات جيش صرب البوسنة قد توغلت ٤ كيلومترات داخل الجيب وأنها كانت حينئذ في موقع يبعد كيلومتراً واحداً من مدينة سربيرينيتسا. واعتبر رئيس الأركان ذلك هجوماً على "المنطقة الآمنة" وقال إن قوة الأمم المتحدة للحماية ستضطر للدفاع عنها بجميع الوسائل. وطلب تفسيراً لأعمال جيش صرب البوسنة، كما طلب أن ينسحبوا إلى مسافة ٤ كيلومترات على الأقل جنوب موقعهم الحالي، بحيث يعودون إلى خط المواجهة السابق المعترف به. لكن توليمير تحجج بأن الوضع في الميدان لم يكن بالسوء الذي صور به وحاول أن يركز على المناقشات المتعلقة بعودة أفراد الكتيبة الهولندية المحتجزين. وقد عاد رئيس أركان قوة الأمم المتحدة للحماية إلى النقطة الرئيسية وهي أن قوة الأمم المتحدة للحماية ستكون مضطرة للدفاع عن "المنطقة الآمنة"، وخاصة أنها لم تُرجع إلى جيش جمهورية البوسنة والهرسك الأسلحة التي كان الجيش قد أودعها بنقطة التجميع بموجب شروط اتفاقات نزع السلاح لسنة ١٩٩٣. وقد زعم توليمير بأنه سيقوم بفضح الوضع وسيصل ثانية خلال ٣٠ دقيقة، لكنه لم يفعل ذلك.

٢٧٢ - وأثناء هذه المحادثة، كان جيش صرب البوسنة قد استولى على نقطة مراقبة دلتا وجرى طاقمها من السلاح. وقد خيروهم جيش صرب البوسنة بين العودة إلى سربيرينيتسا أو اقتيادهم إلى مدينة مليتشي القريبة التي يسيطر عليها الصرب. وبعد نقاش مع قائد النقطة، جنحوا إلى الاختيار الثاني. وهكذا، وبحلول مساء ٩ تموز/يوليه، كان هناك ٣٠ جندياً هولندياً محتجزين في إقليم يسيطر عليه الصرب وكان جيش صرب البوسنة قد تقدم لمسافة ٤ كيلومترات داخل "المنطقة الآمنة"، والتي تبعد كيلومتراً واحداً فقط جنوب مدينة سربيرينيتسا.

قائد القوة يصدر تحذيراً إلى جيش صرب البوسنة ويعطي الأوامر إلى الكتيبة الهولندية بإنشاء موقع حاجز

٢٧٣ - تباحث قائد القوة مع الممثل الخاص للأمين العام في زغرب في الساعة ١٨٠٠. وبناءً على مشورة ضباطهم، قررا أن الكتيبة الهولندية يجب أن تنشئ موقعاً حاجزاً ضد زحف صرب البوسنة على المدينة من الجنوب. وقد توقع قائد القوة أن "موقع وقف الهجوم" سيطلق النار على الصرب إذا هوجم، وأن دعماً جويًا مكثفاً سيطلب أيضاً في حالة وقوع هذا الهجوم. وفي هذا الصدد، أرسل قائد قوة الأمم المتحدة للحماية بالنيابة في سراييفو طلباً كتابياً إلى قائد القوة لتوفير دعم جوي مكثف، مع ما يتصل بذلك من معلومات بشأن الأهداف. وقد بقي هذا الطلب، وهو الطلب الوحيد الذي استلم في زغرب حتى ذلك الوقت، طلباً معلقاً طوال الفترة المتبقية من الهجوم الصربي على سربيرينيتسا. وقد قرر الممثل الخاص للأمين العام

وقائد القوة أن يطلبوا إيقاف الهجوم الصربي على سريبرينيتسا، وانسحاب جيش صرب البوسنة إلى حدود الجيب، وقيام جيش صرب البوسنة أيضا بالإفراج فورا عن أفراد الكتيبة الهولندية وعتادهم.

٢٧٤ - وقد قام كل من قائد القوة ورئيس أركان قائد قوة الأمم المتحدة للحماية بإبلاغ الجنرال توليمير بهذه القرارات هاتفيا. وخلال هذه المحادثة مع توليمير، أضاف رئيس أركان قائد قوة الأمم المتحدة للحماية بأنه سيبحث قريبا بنفس ذلك الإنذار كتابيا. وأكد توليمير أنه فهم الرسالة، لكنه رفض الاعتراف بأن الصرب قد هاجموا قوة الأمم المتحدة للحماية أو الجيب. وزعم أن القوات الصربية لم تقم بأكثر من أخذ جزء في جنوب الجيب كان البوسنيون بحسب زعمه يشنون هجمات منه في محاولة لإقامة خط رابط مع جيبا. وأصر أن جيش جمهورية البوسنة والهرسك انتهك اتفاقية التجرد من السلاح. ولكن رئيس أركان قائد قوة الأمم المتحدة للحماية ذكر أن الطرف الوحيد الذي يستخدم الأسلحة الثقيلة هو جيش صرب البوسنة، وأنه قد قام فعلا بهجوم مباشر على "المنطقة الآمنة" وموظفي الأمم المتحدة، كما هدد السكان المدنيين في سريبرينيتسا. وأنهى رئيس الأركان محادثته بأن ذكر أنه إذا لم تنسحب قوات صرب البوسنة إلى خط المواجهة السابق خلال ساعتين، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية ستضطر إلى الرد بجميع الوسائل المتاحة.

٢٧٥ - وقد أرسلت الصيغة الخطية للإنذار بالفاكس إلى توليمير بعد وقت قصير من ذلك. وقد وصفت تلك الصيغة أعمال جيش صرب البوسنة بأنها هجوم على "المنطقة الآمنة" ولخصت نطاق الهجوم بشيء من التفصيل. واختتمت الصيغة بالقول "إن الأوامر قد صدرت إلى الكتيبة الهولندية بإنشاء موقع حاجز إلى جنوب المدينة. وقد قرر الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة أنه في حالة قيام قوات جيش صرب البوسنة بمهاجمة موقع وقف الهجوم، فإن الدعم الجوي المكثف للناو سيستخدم. وفي ضوء محاولة الصرب اللاحقة لتجاوز موقع وقف الهجوم لقوة الأمم المتحدة للحماية في طريقهم نحو سريبرينيتسا، فمن الممكن أن هذه الرسالة قد أعطت الصرب الانطباع بأن القوة الجوية ستستخدم فقط لحماية قوة الأمم المتحدة للحماية، وبالتالي يمكنهم مهاجمة البوسنيين دون خوف من العقاب.

٢٧٦ - نقل قائد القوة تفاصيل ما حدث إلى نظيره في الناو، وتم الاتفاق على أن تكون طائرات الناو متاحة عند الساعة السادسة صباحا من صبيحة اليوم التالي للاستجابة إلى أي طلب قد يرد للحصول على دعم جوي سريع. وأثناء ذلك، وحينما كانت الترتيبات تتخذ لتقديم دعم جوي سريع، عمد قائد الكتيبة الهولندية في سريبرينيتسا، الذي كان قبل ذلك من المحبذين لاستخدام الدعم الجوي، إلى تغيير تقييمه في ضوء المدى الذي وصل إليه تقدم جيش البوسنة في ذلك الحين. وأبلغ بأن "تقديم الدعم الجوي بجميع الطرق الممكنة ليس في رأبي أمرا ملاما". وأعرب عن اعتقاده بأن جيش صرب البوسنة سيرد بوابل من نيران المدفعية من الشمال، ولن يتسنى إيقافه إلا إذا أمكن تعطيل كافة منظوماتهم من الأسلحة في نفس الوقت، وهو أمر بعيد الاحتمال. وفيما يخص نوايا جيش صرب البوسنة، أشار إلى أنه لم يكن متأكدا مما إذا كان الصرب ينوون اجتياح الجيب بأكمله، أو أنهم كانوا يريدون تأمين الجزء الجنوبي منه فقط، وهو ما كانوا قد أنجزوه تقريبا. وقد صرح قائد الكتيبة الهولندية بعد ذلك بأنه أعرب أيضا عن تحفظاته

القوية حول قرار إنشاء موقع وقف هجوم، لأن ذلك الموقع، من وجهة نظره، لا يمكنه إيقاف هجوم صربي منظم. ولكنه رغم ذلك قام بتنفيذ التعليمات الصادرة إليه.

هاء - ١٠ تموز/يوليه: جيش صرب البوسنة ينتهك
الإنداز: تأجيل اللجوء إلى الدعم الجوي المكثف

٢٧٧ - بدأت السرية باء في اتخاذ موقع وقف الهجوم في الساعات الأولى من صباح يوم ١٠ تموز/يوليه. وقد ضمت ٥٠ جنديا تقريبا، و ٦ ناقلات جنود مدرعة، بالإضافة إلى الأسلحة المتوفرة لهم، بغرض إقامة مواقع ثابتة على كل من الطرق الأربعة المؤدية إلى المدينة. (انظر الخريطة في نهاية هذا الفصل)، وقد أطلق عليها (B1 و B2 و B3 و B4). وتقرر إغلاق الطريقين الواسعين بوضع حاملتي جنود مدرعتين في كل منهما (B1 و B3)؛ أما الطريقان الضيقان فقد تقرر إغلاقهما بوضع حاملتي جنود مدرعة واحدة في كل منهما (B2 و B4). وكان مجموع الأسلحة التي بحوزتهم صاروخين متوسطي المدى من نوع "دراغو" المضاد للدبابات وعددا من الصواريخ القصيرة المدى من طراز AT4 المضاد للدبابات، بالإضافة إلى رشاشات ثقيلة عيار ٠,٥٠ موضوعة على كل حاملتي جنود مدرعة. وقد أصدر قائد السرية باء تعليماته إلى كل من قادة هذه الوحدات الأربع أنه، في حالة تعرضهم للهجوم، يجب ألا يطلقوا النار مباشرة على جيش صرب البوسنة، وأن يطلقوا فقط طلقات تحذيرية حول الأهداف. ولكن، إذا استمر جيش صرب البوسنة في الهجوم، فإن عليهم أن يشتبكوا معهم في قتال مباشر إذا كان ذلك ضروريا. ومع ذلك، فقد ادركت هذه الوحدات أن ناقلة جنود واحدة مدرعة أو ناقلتين توضع على الطريق لن تستطيع إيقاف هجوم متزامن من جميع الجهات. وقد تم نشر مجموعات متقدمة من المراقبين الجويين في أحد مواقع وقف الهجوم، باء ٨، وبنقطة المراقبة هوتل، التي كانت تقع على أرض مرتفعة قرب مدينة سريبرينيتسا، يتيح لهؤلاء المراقبين مجال رؤية واضحة معقولة للمنطقة.

٢٧٨ - حوالي الساعة ٠٥٠٠ تقريبا، استطاعت السرية باء أن تعد ثلاثة من مواقع وقف الهجوم الأربعة (B1 و B3 و B4)، ولكنها لم تتمكن حتى ذلك الحين من إعداد الموقع B2، الذي كان يفترض أن يكون الموقع الأقرب للمدينة. ويبدو أن البوسنيين في المنطقة اعتقدوا أن حاملتي الجنود المدرعة التي كانت في طريقها لاتخاذ موقعها، إنما كانت في واقع الأمر منسحبة، ولذا فقد تحرشوا بطاقمها. وعليه فقد اتخذت السرية باء ٢ موقعا بعيدا عن المدينة فيما بين الساعة ٠٥٠٠ والساعة ٠٧٠٠. وبعيد الساعة السابعة صباحا، قام نائب قائد السرية باء، الذي كان مسؤولا عن الموقع الحاجز B4، بجولة استطلاعية لكل موقع من مواقعهم. وقد هز المنطقة انفجار قوي أثناء توجه حاملتي الجنود المدرعة نحو الموقع B2، مما أدى إلى انحراف السائق وخروج العربة من الطريق. وإثر ذلك، غادر الطاقم العربة، وعادوا سيرا على الأقدام إلى الموقع السابق حيث الموقع B4. وعند الساعة ٠٧١٢، قام نائب قائد السرية باء بالإبلاغ عما حدث، وقد كان الانفجار في تقييمه ناجما عن قنبلة يدوية ألقى بها البوسنيون، حيث أن هؤلاء كانوا في المنطقة. وقد قدم هذا التقرير في قوة الأمم المتحدة للحماية عبر التسلسل القيادي وصولا في النهاية إلى مجلس الأمن.

٢٧٩ - وقد عقدت الجلسة الإعلامية الصباحية للممثل الخاص للأمين العام في نفس الوقت، ووفقا لتقييم قائد القوة فإن البوسنيين كانوا في وضع يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم في سريبرينيتسا، ولكنهم بدلا من ذلك كانوا يطلقون النار على موقع وقف الهجوم التابع للكتيبة الهولندية، وعلى مجموعة المراقبين الجويين المتقدمة. وأعرب الممثل الخاص عن اتفائه مع التقييم السلبي لسلوك البوسنيين. ثم تحدث قائد القوة مع الجنرال توليمير، الذي أصرَّ ثانية على أن أفراد الكتيبة الهولندية لم يؤخذوا رهائن. وطلب قائد القوة أيضا أن يتحدث مع الجنرال ملادتش، ولكنه أخبر بأن الجنرال قد ذهب إلى منطقة سريبرينيتسا من أجل إيجاد حل للمشكلة.

٢٨٠ - وفي هذه الأثناء، تبين في سريبرينيتسا أن البوسنيين لم يكونوا هم الذين أطلقوا النار على حاملة الجنود المدرعة التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، ولكن صرب البوسنة هم الذين فعلوا ذلك. وفي الساعة ٠٨١٥، أرسلت السرية باء عربة لاسترداد حاملة الجنود المدرعة التي جنحت عن الطريق، وقد وصلت هذه العربة إلى الموقع دون أن تتعرض لإطلاق النار. ولكنها لم تفلح في جذب حاملة الجنود المدرعة لوضعها على الطريق، وحوالي الساعة ١١٠٠، أرسلت قيادة الكتيبة عربة استرداد خاصة إلى الموقع. وعند اقتراب عربة الاسترداد من الموقع، أطلقت عليها النار بالأسلحة الثقيلة. وفي تقييم نائب قائد السرية باء فإن دبابه صربية أطلقت النار عليها مباشرة من الشمال الشرقي. وقد استطاع المراقبون المتمركزون في نقطة المراقبة هوتيل، والواقعة على أرض مرتفعة، التأكيد بأن الأمر كان ذلك. ثم غير نائب قائد السرية باء تقييمه لما حدث في الساعة السابعة. ولدعم هذا التغيير في تقييمه، أشار أيضا إلى أن الركاب المتخلف عن الانفجار السابق يدل على أثر أشد قوة من ذلك الذي تحدثه قنبلة يدوية. وفي الساعة ١٣٠٠، بعث برسالة لاسلكية تنقل تصحيحه للتقييم. وكان ثلاثة من مواقع وقف الهجوم لا تزال في مكانها، ولكن الموقع الأقرب إلى المدينة ظل خاليا. وقد أشارت بعض المصادر التي جرى الاتصال بها في سياق هذا التقرير إلى أن الكتيبة الهولندية طلبت دعما جويا مكثفا في ذلك الوقت، أو قبل ذلك في الصباح، لأن الإنذار الموجه إلى الصرب قد انتهك. بيد أن هذا الطلب، إن كان قد قدم بالفعل، لم يُستجب له. ولم يتسن التحقق من المستوى القيادي الذي رفض الطلب المذكور، إن كان ذلك قد وقع فعلا، نظرا لعدم وجود دليل خطي على ذلك، فضلا عن أن عددا من كبار الموظفين على المستويات الأعلى للقيادة لا يتذكرون أن أي طلب قد ورد في ذلك الوقت.

٢٨١ - كان التقرير الذي أرسل به الممثل الخاص حول آخر تطورات الوضع في سريبرينيتسا، والذي أرسل لبضع ساعات قبل ذلك، قد وصل حينئذ إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ويبدو أن ذلك كان في وقت سمح للممثل الخاص للأمين العام أن يقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن حول آخر التطورات. وقد بين تقرير الممثل الخاص أن الصرب استأنفوا قصفهم للمدينة في الساعة ٠٧٤٠، وقد سجل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أكثر من ١٠٠ انفجار. كما أن النيران الصربية، والتي يظن أنها كانت قذائف مدفعية، قد وقعت قرب المستشفى في الساعة ١١٠٠ وأدت إلى تحطم نوافذ المستشفى. وأكد التقرير أن قوة الأمم المتحدة للحماية لم تقم حتى ذلك الوقت بإعادة أي من الأسلحة إلى جيش جمهورية البوسنة والهرسك في نقاط التجميع. كما أشار التقرير خطأ، بناء على التقييم الأولي من الميدان، أن جيش جمهورية البوسنة والهرسك، لا جيش صرب البوسنة، هو الذي أطلق النار على موقع وقف الهجوم.

٢٨٢ - وقام ممثل الأمين العام عندئذ بإحاطة مجلس الأمن علما بذلك، ناقلا معلومات اتضح عدم دقتها في معظمها. فقد أشار إلى أن تقدم الصرب نحو المدينة قد أوقف، ويبدو أن ذلك ما كان عليه الوضع حينئذ. ولكنه أعلم المجلس بأن جيش صرب البوسنة قد أوقفوا قصفهم للمدينة، في حين أشار تقرير الممثل الخاص إلى أن القصف قد استؤنف في ذلك الصباح. وقد أعلم المجلس بأن البوسنيين أطلقوا النار على حاملة جنود مدرعة تابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، وهو ما كان الممثل الخاص للأمين العام قد نقله استنادا إلى معلومات خاطئة من الميدان. وعندما سئل عن التسلسل الزمني لطلبات الدعم الجوي المكثف، لم يعط إجابة واضحة. ولم يذكر أن سلسلة من الطلبات وردت من الكتيبة الهولندية من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه، وأن هذه الطلبات قد رفضت في سراييفو. ويبدو أنه لم يكن لا هو ولا أي واحد غيره في الأمانة العامة على علم بتلك الطلبات. كما أنه لم يشير إلى أن طلبا رسميا لمساعدة جوية مباشرة قدّم لمقر قوة الأمم المتحدة للحماية في زغرب قبل يوم، رغم أن نسخة من الطلب أرسلت إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وطلب عضو في مجلس الأمن أن يتحرى في المعلومات القائلة بوقوع هجوم بوسني على ناقلة أفراد مصفحة تابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، غير أن ذلك لم ينفذ على ما يبدو. وليس من الواضح ما إذا أُجريت مكالمات هاتفية أو تم تبادل معلومات بين المقر وزغرب، وهو ما يُفسر بعض الاختلافات الواردة في التقارير الشفوية المقدمة إلى مجلس الأمن.

٢٨٣ - واستمر جيش البوسنة الصربي في قصف القرية طيلة ذلك اليوم. وأبلغت السرية باء أيضا عن عدد من عمليات تبادل إطلاق النار بين جيش جمهورية البوسنة والهرسك وجيش البوسنة الصربي في العديد من الأماكن قرب المواقع الحاجزة. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن زهاء ٢ ٠٠٠ مدني بدأوا يتجمعون حول المستشفى، أملين أن يقيهم "المركز الخاص" الذي يتمتع به المستشفى من نيران الصرب. وأبلغت المفوضية أيضا أنه حوالي الساعة ١٣:٠٠، قُتل ٦ مدنيين وجرح ٢٣ نتيجة القصف. غير أن جيش البوسنة الصربي لم يطلق النار مباشرة بين الساعة ١١:٠٠ والساعة ١٨:٠٠ على المواقع الحاجزة لقوة الحماية.

٢٨٤ - وحوالي الساعة ١٨:٣٠، أبلغت السرية باء أن جنود المشاة الصرب ظهروا فوق التلال المشرفة على القرية من الجنوب. وكان بإمكان مراقبي قوة الحماية في فندق نقطة المراقبة أن يشاهدوا ذلك التحرك، مبلغين عما كان يتراءى لهم أنه تشكيل قوامه سرية من المشاة الصرب تتقدم في اتجاه خط التقاطع حيث حاولت الكتيبة الهولندية إقامة موقعها باء ٢. وأمر قائد الكتيبة بإطلاق قنابل مضيفة تحذيرية من مدفع عيار ٨١ ملم في قاعدة السرية باء. ووقعت القنابل الأولى بعيدا عن هدفها، ولكن القنابل التالية أصابت هدفها. وشرعت الكتيبة الهولندية إثر ذلك في إطلاق النار من رشاشات محمولة على أبراج ناقلات أفراد مصفحة. وأعطيت الأوامر لإطلاق النار فوق رؤوس الصرب. فنفذت الأوامر، ولم يرد الصرب على إطلاق النار. وبينما كان هذا العمل جاريا، اتصل قائد الكتيبة الهولندية في سربيرينيتسا بمقر القطاع الشمالي الشرقي لقوة الحماية في توزلا، طالبا مجددا حماية جوية مباشرة. وتمت الموافقة على ذلك في توزلا وسراييفو، ونقل الأمر إلى مقر قوة الحماية في زغرب. واستمرت قوة الأمم المتحدة للحماية في إطلاق القنابل المضيفة ضد الصرب، وتوجيه نيران الرشاشات فوق رؤوسهم، لحوالي ساعة، حتى الساعة ١٩:٣٥.

عندما تراجع قوات جيش البوسنة الصربي المتقدمة إلى خط التقاطع في اتجاه جنوبي غربي. وعند هذا الحد أمر قائد السرية بقاء مواقعه الحاجزة بالرجوع إلى مواقع أقرب إلى القرية، خشية أن يسعى جيش البوسنة الصربي إلى تجاوزهم من الجناح ليلاً.

٢٨٥ - وحوالي الساعة ١٩٠٠، أخبر قائد عمليات مقر قوة الحماية في زغرب قائد القوة أن الطائرات المعدة للمساعدة الجوية المباشرة في الانتظار، وبإمكانها أن تكون جاهزة خلال ساعة واحدة إذا دعت. وأضاف أن الطائرات قادرة على الطيران ليلاً، غير أن هذه القدرة لن تكون لازمة قبل الساعة ٢٠٣٠ بالتوقيت المحلي. وفي الساعة ١٩٣٠، وردت رسالة مفادها أن موقعا آخر لقوة الحماية في سريبرينيتسا، وهو نقطة مراقبة ليما، يتعرض لهجوم.

٢٨٦ - وفي الساعة ١٩١٠، سعى الممثل الخاص للأمين العام (الذي كان في دوبروفنيك لحضور اجتماع مع حكومة كرواتيا في ذلك الوقت، ولكنه كان على اتصال دائم بمقر قوة الحماية، وكان يتوقع أن يعود إلى زغرب قبل منتصف الليل) للاتصال بالرئيس ميلوسوفيتش، دون جدوى. وفي الساعة ١٩٤٥، أبلغ رئيس أركان قائد القوة (هولندا) مكتب الممثل الخاص أن الصرب شنوا هجوما للمشاة، بقوة يقدر قوامها بحوالي ١٥٠ جندياً وأن الموقع الحاجز الهولندي أطلق نيراناً تحذيرية على الصرب. ودعا قائد القوة فريق عمل الأزمات للاجتماع في الساعة ١٩٥٥. وطلب خلال الاجتماع من طياري منظمة حلف شمال الأطلسي أن يكونوا جاهزين في "قمرة القيادة" حيث أن من الواضح أن الصرب انتهكوا التحذير السابق. ولاحظ أيضاً أنه لن تَقْصَف أهداف، الأمر الذي عارضه أحد ضباط أركانه، مدعياً أنه حُدِّدت دبابتان ومدافع، وأن مراقبي الحركة الجوية في الخطوط الأمامية كانوا في أماكنهم. وفي الوقت نفسه، يقال إن رئيس أركان قائد القوة أضاف أن حكومة هولندا تركز على تفادي سقوط ضحايا في صفوف جنودها وأن عدداً من مراكز المراقبة لا تزال تعمل.

٢٨٧ - ثم طلب قائد القوة من رئيس أركانه الاتصال بوزارة الدفاع الهولندية لمعرفة نوع الرد الذي تؤيده حكومته. ويبدو أن موقف حكومة هولندا المبلغ وقتئذ هو أنها تلتزم بأي قرار يعتقد قائد القوة أنه القرار المناسب، حتى ولو أدى ذلك إلى الانتقام من أفراد حفظ السلام الهولنديين المحتجزين كرهائن. واعتماداً على المقابلات التي أجريت خلال الإعداد لهذا التقرير، يبدو أن قائد القوة لم يسع للحصول على آراء أية حكومة أخرى بما فيها حكومته في ذلك الوقت.

٢٨٨ - واتصل المبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمكتب الممثل الخاص في الساعة ٢١٠٠، وأبلغ أن حوالي ٤٠٠٠ لاجئ يوجدون في الوقت الحاضر في القرية، وأن السكان ينتابهم الهلع. فقد شرع سكان سريبرينيتسا من المنطقة الجنوبية للقرية في الفرار نحو الشمال متجهين إلى مركز القرية. ويذكر الناجون منهم أن أعداداً كبيرة من الناس تجمعت حول المواقع الهولندية، في ساحة السوق المركزية وحول قاعدة السرية بقاء. ويبدو أن النظام العام قد تقوض بشكل كبير عند هذا الحد. وفي مقابلة أجريت في سياق إعداد هذا التقرير، يذكر الرئيس عزت بيغوفيتش أنه اتصل برئيس المجلس التنفيذي

لسريبرينيتسا، عثمان سولجيش، حول ذلك الوقت. وتذكر أنه أشار على سولجيش باستخدام الأسلحة المضادة للدبابات التي زود بها المدافعون خلال الأشهر الماضية. وكان شعوره أنه لو تمكن المدافعون من تدمير دبابة أو اثنتين صربيتين، فإن الهجوم سيتوقف. وتبين في مرحلة لاحقة أن البوسنيين في سريبرينيتسا لم يكونوا قادرين على استعمال تلك الأسلحة.

٢٨٩ - وفي الساعة ٢١١٥، تحدث قائد القوة مع الجنرال توليمير الذي ادعى أن الصرب لم يطلقوا النار على الجنود الهولنديين وعرض تمكين موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسكان المحليين من الخروج آمنين من القرية. فرد قائد القوة على توليمير أن الأمم المتحدة لن تغادر المقاطعة وطلب من جيش البوسنة الصربي وضع حد لهجومه. وفي الساعة ٢١٢٠، أبلغ مقر قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو أن الصرب قد تجاوزوا المواقع الحاجزة الهولندية، وأن الكتيبة الهولندية والبوشناق يقومون في الوقت الراهن بتنسيق دفاع مشترك. واتصل قائد القوة بمقر الجنرال ملاديتش مجددا في الساعة ٢١٢٥ ليعلمهم أن الحالة لا تطاق، وأنه سيبذل قصارى جهده لتفادي اللجوء إلى القوة، بيد أن هناك حدودا لسلوكهم. فرد موظفو ملاديتش أن كل ذلك مجرد "دعاية مسلمين" وأنه يجب عليهم أن يتأكدوا من الحالة بأنفسهم.

٣٩٠ - وقدم قائد القوة إحاطة إعلامية إلى الضباط عن محادثته مع مكتب ملاديتش في الساعة ٢١٣٥. وفي ذلك الوقت أرسلت تقارير إلى زغرب تفيد أن المعارك في سريبرينيتسا قد توقفت الآن. وخلص قائد القوة إلى أن قوة الأمم المتحدة للحماية تواجهها ثلاثة سيناريوهات:

(١) الامتناع عن إتيان أي عمل. وفي هذه الحالة فإن الصرب سيعملون إما على وقف تقدمهم أو تجاوز المواقع الحاجزة تماما؛

(٢) الدعوة فورا إلى مساندة جوية مباشرة، لكن بسبب الظلام وارتباك الحالة، فإن المسألة قد تنطوي على مخاطر؛

(٣) الانتظار حتى الصباح لاستخدام المساندة الجوية المباشرة، من أجل تفادي خطر التعرض لنيران الأصدقاء وتوضيح الأهداف.

٢٩١ - ثم أرسل ضابط رسالة تلقاها لتوه من قائد الكتيبة الهولندية في سريبرينيتسا، يعرب فيها عن اعتقاد هذا الأخير بأن المواقع الحاجزة ما زالت قادرة على الصمود، وعن الأمل في أن تظل الأمور هادئة خلال الليل؛ ولم يكن قائد الكتيبة الهولندية يرى أن المساندة الجوية المباشرة ستكون مفيدة في ذلك الوقت، لكنه أعرب عن رغبته في أن تكون جاهزة في الساعة ٠٦٠٠ من الصباح التالي. ورد ضابط الاتصال لمنظمة حلف شمال الأطلسي أن طياري المنظمة يمكن أن يكونوا في حالة تأهب فورا لكنه لا يمكنهم أن يظلوا يحلقون كامل الليل. ولخص قائد القوة موقفه، موضحا أنه لم يلجأ إلى المساندة الجوية المباشرة ذلك المساء

لأن الوقت كان ليلا ولأن المشاة الهولنديين تمكنوا من وقف المشاة الصرب بصفة أفضل على الميدان. وذكر أن من الغريب أن يتصرف الصرب بالطريقة التي تصرفوا بها في خضم عملية تفاوض.

٢٩٢ - واتصل مندوب الممثل الخاص للأمين العام في بلغراد هاتفيا بمكتب الممثل الخاص في الساعة ٢٢٤٥ ذاكرا أنه التقى بالرئيس ميلوسوفيتش، الذي رد بأنه ينبغي ألا يتوقع منه الكثير لأن صرب البوسنة "لا يصغون إليه". وفي الساعة ٢٣٠٠، طلب قائد القوة، وقد تحدث مع الجنرال تولومير، الذي ذكر له أن العمل الهجومى قد توقف، من فريقه أن يجتمع مجددا في الساعة ٠٦٠٠ من صباح اليوم التالي.

٢٩٣ - وبعد ذلك، أرسل قائد القوة تقريرا إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك يغطي الأحداث التي جرت إلى حد الساعة ٢٣٠٠ يوم ١٠ تموز/يوليه. وسرد الحد الذي بلغه قصف جيش صرب البوسنة للقرية خلال كامل اليوم وتقديرات الضحايا التي حُصل عليها. وذكر أنه خلال تقدم جيش البوسنة الصربي، بُعيد الساعة ١٨٠٠، خاضت الكتيبة الهولندية معارك مباشرة مع جيش البوسنة الصربي، مستخدمة الأسلحة الشخصية ورشاشات من عيار ٥٠ مم. (يبدو أن هذه المعلومات تستند إلى تقارير أولية ثبت في وقت لاحق أنها غير صحيحة - لم تخض الكتيبة الهولندية معارك مباشرة مع جيش صرب البوسنة، ولكنها أطلقت فقط قنابل مضيئة عليه، وأطلقت نيران الرشاشات فوق رؤوس الصرب). ولاحظ مع القلق أن دبابتين تابعتين لجيش صرب البوسنة، سُمِعتا وهما تتحركان وراء خطوط المشاة التابعة لجيش صرب البوسنة، قد تكون تقدمت لخوض معركة مع المواقع الحاجزة. وأبلغ أن جيش جمهورية البوسنة والهرسك أقام في المساء على ما يبدو مواقع دفاعية قرب المواقع الحاجزة التابعة للكتيبة الهولندية، يُفترض أنها كانت ضمن جهود ترمي إلى وقف تقدم جيش البوسنة الصربي، الذي تم فعلا في حدود الساعة ٢٣٠٠. غير أنه اُضيف أن تقارير أخرى أفادت أن مركز المراقبة الهولندي على الحدود الغربية من الجيب طوقه جيش البوسنة الصربي وقد يكون استهدف مباشرة.

٢٩٤ - وفي تقريره، شرح قائد القوة أيضا سبب اتخاذ قرارا ضد استخدام الدعم الجوي المباشر في ذلك المساء. وأضاف أنه اعتبارا من الساعة ٠٦٠٠ من اليوم التالي، ستكون طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي محلقة في الجو ومستعدة للقيام بمهمة الدعم الجوي المباشر في غضون مهلة قصيرة، وضد قوات المشاة عند الاقتضاء، إذا طلب منها القيام بذلك. كما صرح أن مقر قوة السلام التابعة للأمم المتحدة اعتبر أن عرض "وقف إطلاق النار" الذي قدمه الصرب غير مقبول (وهو العرض الذي تم تسليمه إلى قائد الكتيبة الهولندية من جانب قائد جيش صرب البوسنة)، وهو يقضي بأن تنسحب قوات الكتيبة الهولندية بدون أسلحتها ومعداتها، كما ينسحب أفراد المنظمات غير الحكومية. وكل المدنيين الراغبين في مغادرة توزلا يمكنهم القيام بذلك في غضون ٤٨ ساعة.

٢٩٥ - وفي حوالي منتصف الليل، عقد قائد الكتيبة الهولندية اجتماعا مع القيادة البوسنية في سربيرينيتسا. ولخص مراقبو الأمم المتحدة العسكريون نتائج اللقاء في تقريرهم إلى القطاع الشمالي الشرقي بعد مرور ساعات قليلة على ذلك. وأشاروا إلى أن قائد الكتيبة الهولندية قد أخبر القيادة البوسنية

في سربيرينيتسا وهي مؤلفة من المحافظ ونائب المحافظ ورئيس المجلس التنفيذي ورئيس أركان جيش جمهورية البوسنة والهرسك بأن جيش صرب البوسنة قدم إنذارا نهائيا بـ "الاستسلام" ورفضته قوة الأمم المتحدة للحماية رفضا باتا. كما أبلغ قائد الكتيبة الهولندية إلى تلك القيادة أنه اعتبارا من الساعة ٠٦٠٠ من ١١ تموز/يوليه (أي ٥ - ٦ ساعات لاحقا)، ستقوم منظمة حلف شمال الأطلسي بتوجيه ضربات جوية مكثفة ضد مواقع جيش صرب البوسنة في المناطق المحيطة بالجيب إن لم ينسحب إلى الحدود الأصلية للمنطقة الآمنة. وأضاف أنه إذا انسحب جيش صرب البوسنة، عندئذ ستقوم الكتيبة الهولندية بإعادة احتلال مراكز المراقبة التي تم اجتياحها. وأعرب المحافظ عن عدم تصديقه باللجوء إلى الضربات الجوية. وطلب رئيس أركان جيش جمهورية البوسنة والهرسك من قائد الكتيبة الهولندية أن يرشده إلى الإجراءات التي ينبغي لقواته أن تتخذها استعدادا للضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، إن كان سيتم بالفعل اللجوء إليها. وردا على ذلك، صرح قائد الكتيبة الهولندية أن على البوسنيين أن يظلوا بعيدين قدر الإمكان عن خط المواجهة الحالي والاحتماء في منازلهم. ويبدو أن رئيس أركان جيش جمهورية البوسنة والهرسك قد نقل هذه المعلومات إلى المقاتلين البوسنيين في مواقعهم جنوب المدينة.

٢٩٦ - وفي أثناء الليل، لاحظت قوة الأمم المتحدة للحماية في موقع لها غرب المدينة أن حشودا من الناس، كان الكثيرون منهم من المقاتلين المسلحين، يغادرون المدينة متوغلين في الناحية الغربية. وقدر المراقبون أن عدد المقاتلين الذين كانوا بين هؤلاء الناس يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ مقاتل.

واو - ١١ تموز/يوليه: الارتباك الأول بشأن "الدعم الجوي";

نشر الدعم الجوي المكثف؛ سقوط سربيرينيتسا

٢٩٧ - اتصلت الكتيبة الهولندية بالقطاع الشمالي الشرقي في حوالي الساعة ٠٤٠٠ من يوم ١١ تموز/يوليه، وقيل لها إن ٤٠ هدفا قد تم تعيينها وإن طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي ستكون فوق أهدافها في الساعة ٠٦٥٠. وهكذا، وفي حوالي الساعة ٠٧٠٠، كان أفراد الكتيبة الهولندية في مخابئهم الحصينة يتربصون بدء الضربات الجوية، خلافا للدعم الجوي المباشر. وعندما لم تحصل الضربات، اتصل نائب قائد الكتيبة هاتفيا، على ما يبدو، برئيس العمليات في القطاع الشمالي الشرقي الذي أفيد أنه قد أجاب أنه لا يوجد ثمة أي طلب مسجل لتوجيه أية ضربات جوية، كما لم يتم تلقي أي طلبات للحصول على الدعم الجوي المباشر. وهكذا، بينما كانت الكتيبة الهولندية في الميدان تنتظر موجات الضربات الجوية، كانت المستويات الرفيعة من القيادة تنتظر أن يتم إشعارها باستئناف هجوم الصرب وبالحاجة إلى الدعم الجوي المباشر. وفي الساعة ٠٧٥٥، أفاد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون في سربيرينيتسا أن الحالة في الجيب "هادئة وساكنة على نحو غير عادي ولكن مريب" كما أفادوا أنهم كانوا آمنين في مخابئهم الحصينة، نظرا إلى أنهم يتوقعون أن تشن منظمة حلف شمال الأطلسي ضربات جوية واسعة النطاق "في الخمس عشرة دقيقة التالية".

٢٩٨ - ويظل من غير الواضح لماذا كان أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في سريبرينيتسا يتوقعون توجيه ضربات الجوية بشكل تلقائي. ويبدو أن التعليمات المتعلقة بهذا الموضوع قد وجهت عن طريق الهاتف، ولا يوجد ثمة أية سجل رسمي مكتوب بشأنها. ورغم قيام بعض الأفراد ذوي العلاقة بتسجيل تسلسل الأحداث في يومياتهم الشخصية، فإن ثمة أوجه تضارب في تلك الروايات. ولا تشير التقارير الرسمية المكتوبة الموجودة، المتبادلة بين قوة السلام التابعة للأمم المتحدة في زغرب ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، إلا إلى أن قوة السلام التابعة للأمم المتحدة كانت تتوقع أن تكون طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي متاحة لتقديم الدعم الجوي المباشر، عند الضرورة. ويبدو أن مقر قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو كان له نفس الفهم للأمر، الشيء الذي يوحي بأنه في مكان ما بين سراييفو وتوزلا وسريبرينيتسا، لم يتم نقل الرسالة بالهاتف على الوجه الصحيح من قبل سراييفو، أو أنها أسيء فهمها لدى تلقيها من قبل القطاع الشمالي الشرقي والكتيبة الهولندية في سريبرينيتسا.

٢٩٩ - ويبدو أن الكتيبة الهولندية وجهت طلبا للحصول على الدعم الجوي المباشر في الساعة ٠٧٤٥، عندما بلغها أن الضربات الجوية ليست آتية. وقد تذكر أحد كبار موظفي القطاع الشمالي الشرقي في ذلك الوقت انطلاقا من سجله الشخصي أنه قد اتصل بالكتيبة الهولندية بالهاتف في الساعة ٠٨٣٩ لتأكيد تسلم الطلب في سراييفو. ولكن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو، الذين تم استجوابهم في سياق هذا التقرير، لم يتذكروا وصول طلب في ذلك الوقت. ووجهت الكتيبة الهولندية ما قد يكون طلبها الصباحي الثاني. (جاء في نشرة صحفية صدرت عن القطاع الشمالي الشرقي في وقت لاحق من ذلك اليوم أنه قد وجه طلبان للحصول على الدعم الجوي المباشر في صبيحة يوم ١١ تموز/يوليه). وتوحي روايات متضاربة إلى احتمال وقوع تأخير بحوالي ٣٠ دقيقة في إعادة توجيه هذا الطلب إلى سراييفو إما لأن الطلب اعتبر ناقصا من قبل أحد الموظفين في القطاع الشمالي الشرقي أو لأنه ملىء في غير الاستمارة المطلوبة، أو لأن خطوط الفاكس الرابطة بين سريبرينيتسا وتوزلا كانت معطلة. ووصل الطلب في نهاية المطاف إلى سراييفو في حوالي الساعة ١٠٠٠. ويبدو أن قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك طلبت بعدئذ استكمال قائمة الأهداف من جديد لتشمل أهدافا في شمالي الجيب. وقد تم تقديم المعلومات، وفي حوالي الساعة ١٠٤٥ أكدت قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك للقطاع الشمالي الشرقي أنها تلقت كامل المعلومات وأنها بصدد إحالتها إلى مقر قوة السلام التابعة للأمم المتحدة في زغرب.

٣٠٠ - ويبدو أن الارتباك فيما يتعلق بتوفير الدعم الجوي والطريقة التي كان يتعين أن يطلب بها قد استمر حوالي ثلاث ساعات، أي فيما بين الساعة ٠٧٠٠ والساعة ١٠٠٠. ومع ذلك، ورغم أن الصرب لم يسحبوا قواتهم بحلول الساعة ١٠٠٠، فإنهم أيضا لم يستأنفوا هجومهم على المدينة أو على المواقع الحাজرة. وخلال هذه الفترة، يبدو أن رئيس أركان قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية قد تحدث مع ممثلي منظمة حلف شمال الأطلسي الذين أفيد أنهم أشاروا إلى أن الطائرات التي كانت، بناء على طلب قوة السلام التابعة للأمم المتحدة، محلقة في الجو منذ الساعة ٠٦٠٠، ستضطر عما قريب إلى العودة إلى إيطاليا من أجل التزود بالوقود من جديد. ووافق رئيس أركان قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية على ذلك لأن الهجوم

الصربي لم يستأنف. وفي الوقت ذاته، طلب أن تعود الطائرات في أسرع وقت ممكن ويبدو أنه قد قيل له إن الطائرات ستكون متاحة للاستجابة لطلب للدعم الجوي المباشر في حوالي الساعة ١٤٠٠.

٣٠١ - وقبل الساعة ١٠٠٠ بوقت ما، أخبر الممثل الخاص للأمين العام موظفيه بأنه قد تحدث مع الأمين العام. وأضاف الممثل الخاص أنه رفض عرض الأمين العام بتفويض السلطة إليه فيما يتعلق بطلب الضربات الجوية. وبعد حوالي ساعة من ذلك، تسلم مقر قوة السلام التابعة للأمم المتحدة في زغرب طلبا من قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك للحصول على الدعم الجوي المباشر لصالح الكتيبة الهولندية في سريبرينيتسا.

٣٠٢ - وقد استأنف صرب البوسنة هجومهم في حوالي الساعة ١١٠٠، حيث أطلقت الدبابات النار مباشرة على مواقع الكتيبة الهولندية. وبحلول الساعة ١١٣٠، أفادت السرية بآء أن جيش صرب البوسنة كان يطلق النار على مجمعها. كما بدأ جيش صرب البوسنة في قصف مركزي مايك ونوفمبر للمراقبة في الجزء الشمالي من الجيب. وفي الساعة ١٢٠٠، أشار قائد القوة على الممثل الخاص بالموافقة على طلب استخدام الدعم الجوي المباشر ضد أي من القوات سواء منها التي تهاجم المواقع الحاجزة أو التي تطلق النار بالأسلحة الثقيلة على مواقع أخرى للأمم المتحدة في مدينة سريبرينيتسا. ووافق الممثل الخاص على الطلب في الساعة ١٢١٧، فقدم إذنا إضافيا باستخدام الدعم الجوي المباشر ضد أي من القوات المهاجمة لمراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة على امتداد محيط الجيب. والجدير بالذكر أن الاستمارة التي وقعها قائد القوة والممثل الخاص للأمين العام يوم ١١ تموز/يوليه كانت هي نفس التي تم تقديمها إلى زغرب في ٩ تموز/يوليه. ففي نظرهما، كان ذلك يمثل طلبا دائما يتم التصرف بشأنه بالاستناد إلى تلقي معلومات مستكملة بشأن الأهداف والإشعار، المبلغ شفويا عند الضرورة، بعدم احترام إنذار يوم ٩ تموز/يوليه الموجه إلى الصرب. وعلى هذا، يبدو أن الارتباك الذي وقع في صبيحة يوم ١١ تموز/يوليه بين سريبرينيتسا وتوزلا بشأن الاستمارات كان، من منظور زغرب، غير ذي صلة بقرار الموافقة على الدعم الجوي المباشر.

٣٠٣ - وفي الساعة ١٢١٠، أفاد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون في سريبرينيتسا أن طاقم مركز مراقبة نوفمبر قد انسحب، تحت نيران الصرب، إلى موقع جديد على بُعد حوالي ٤٠٠ متر وراء مركز المراقبة. وفي الوقت ذاته تقريبا، أطلقت دبابة صربية نيرانها على أحد مواقع الكتيبة الهولندية في الموقع الحاجز بآء - ١. وفي الساعة ١٢٣٠، بدأ جيش صرب البوسنة إطلاق النار على فندق مركز المراقبة الذي كان يقع في مكان مرتفع يشرف على مدينة سريبرينيتسا والمواقع في اتجاه الجنوب. وفي غضون نصف ساعة، كان الصرب يقصفون المدينة انطلاقا من مواقع باتجاه الجنوب والشرق. وفي حوالي الساعة ١٢٣٠، أطلق جيش صرب البوسنة قذيفتين ضربتا مجمع السرية بآء، الذي لاذ به ما يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ مدني بوسني؛ وقد جرح عدد غير محدد منهم.

٣٠٤ - وأنداك دخلت القوات الصربية الزاحفة المدينة دون أن تواجه مقاومة تذكر لا من قوة الأمم المتحدة للحماية ولا من جيش جمهورية البوسنة والهرسك. ورفع العلم الصربي فوق مخبز واقع في الطرف الجنوبي

من المدينة في الساعة ١٤٠٧ على ما أفاد شخص كان هناك في ذلك الوقت. وبدأ سكان مدينة سربيرينيتسا، بمن فيهم من لا ذوا بقاعدة السرية باء، يفرون شمالا باتجاه بوتوشاري بحلول الساعة ١٤٣٠ تقريبا. وسقطت سربيرينيتسا. وحتى تلك المرحلة، تم رفض ما لا يقل عن ٣ (بل ربما ما يصل إلى ٥) طلبات للدعم الجوي من قبل الكتيبة الهولندية في مختلف مستويات سلسلة القيادة. كما أن الكتيبة الهولندية لم تطلق ولو طلقة واحدة إلى القوات الصربية الزاحفة مباشرة.

٣٠٥ - وفي تلك الأثناء، كانت ثماني عشرة طائرة تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي شقت طريقها إلى سربيرينيتسا. وخصصت ست منها لمهاجمة الأهداف، في حين أن الأخريات خصصت لقمع نظم الدفاع الجوي المعادية عند اللزوم. وفي حوالي الساعة ١٤٤٠، أسقطت طائرتان تابعتان لمنظمة حلف شمال الأطلسي ما مجموعه قنبلتان على ما كان يعتقد أنها مركبات صربية تزحف نحو المدينة من جهة الجنوب. ولم يكن من الواضح في ذلك الوقت ماهية الضرر الحاصل، إن حصل ضرر أصلا. كما أن طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي حلقت فوق الجزء بين الجنوبي والشمالي الجنوبي من الجيب، على التوالي، ولكن لم يكن في مقدورها أن تحدد مواقع الأهداف.

٣٠٦ - وعلى إثر هذا الازع الأول للدعم الجوي المباشر لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بعث جيش صرب البوسنة برسالة لاسلكية إلى الكتيبة الهولندية، هدد فيها بقصف المدينة والمجمع الذي بدأ يحتشد فيه آلاف السكان، وقتل جنود الكتيبة الهولندية المحتجزين كرهائن، إذا واصلت منظمة حلف شمال الأطلسي استخدام القوة الجوية. وذكر الممثل الخاص للأمين العام بأنه جاءته مكالمة هاتفية من وزير الدفاع الهولندي في ذلك الوقت، يطلب فيها وقف عمليات الدعم الجوي المباشر لأن الجنود الصرب في الساحة قريبون جدا من القوات الهولندية مما يعرض سلامتهم للخطر. وشعر الممثل الخاص للأمين العام أنه لم يكن له خيار آخر غير الامتنال لهذا الطلب. وعلى هذا فقد نقلت الرسالة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وتم وقف العمليات الجوية. وقام الوزير في الوقت نفسه بمكالمات مماثلة مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في نيويورك ومع مستشاره العسكري (هولندي برتبة ميجر - جنرال)، وهي مكالمات انعكست في مذكرات قدمها الممثل الدائم لهولندا.

٣٠٧ - واتصل الرئيس ميلوسيفيتش بالهاتف بالممثل الخاص للأمين العام في الساعة ١٥٠٠، وأعلن أن جنود الكتيبة الهولندية في المناطق الواقعة تحت قبضة الصرب قد احتفظوا بأسلحتهم ومعداتهم وهم أحرار في التنقل. ولم يكن هذا صحيحا.

٣٠٨ - وفي الساعة ١٦٠٠، أفاد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أن ما يزيد عن ٢٠٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، أخذوا يتوافدون على مجمع مقر الكتيبة الهولندية في بوتوشاري. وأضافوا أن "... قصف المدينة [قد استمر] رغم الضربات الجوية ... قد سقطت المدينة في أيدي جيش صرب البوسنة ... وغادرت السرية باء - كوي مجمعها في سربيرينيتسا وهي تتجه نحو بوتوشاري ... ولم تحصل بعد ضربات جوية على الجزء الشمالي من الجيب حتى الآن ... وهذا يعني أن المجمع هو هدف سهل جدا

بالنسبة إلى جميع الأسلحة الموجودة في الطرف الشمالي من الجيب". وجاء في المذكرة التي أحيل بها التقريب هذا أنه "يبدو أن ما حصل هو أقل بكثير مما يجب وجاء متأخرا بكثير عن الوقت الذي كان يجب أن يحصل فيه".

٣٠٩ - وقبل ساعة من ذلك، كانت الكتيبة الهولندية قد كلفت الموظف المسؤول عن السوقيات في الكتيبة وما يقرب من ٣٠ جنديا بتنسيق استقبال السكان الفارين من سربيرينيتسا. وقدر الموظف المسؤول أن البوابة الرئيسية للمجمع غير قادرة على الصمود أمام نيران الصرب، ولذلك فقد أمر بفتح منفذ في السياج على الجهة الأخرى من المجمع. ودخل ما يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ لاجئ إلى المجمع من هذا المنفذ حتى الساعات الأولى من المساء. وقدرت الكتيبة الهولندية عندئذ أنه ليس في حوزتها المؤن أو المساحة اللازمة لإيواء مزيد من اللاجئين، فمنعت دخول المجمع بالنسبة إلى الأعداد الإضافية من اللاجئين الذين كانوا يحاولون الدخول. وكان هؤلاء اللاجئين، المقدر عددهم بما بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠، يتألفون أساسا من النساء والأطفال والشيوخ. وقد مكثوا خارج المجمع، في المنطقة المجاورة له مباشرة طوال الليل.

٣١٠ - ولم تلتمس أغلبية رجال سربيرينيتسا ممن هم في سن الجندية اللجوء في بوتوشاري. بل بدلا من ذلك، قررت أغليبيتهم الساحقة، وبضمنها السلطات المدنية والعسكرية، فضلا عن بعض من أفراد أسرهم، المجازفة بالتوجه سيرا على الأقدام إلى توزلا، الواقعة على بعد ٥٠ كيلومترا، عبر الخطوط الصربية وعبر أراض مكسوة بالأحراج وملغومة جزئيا. وقرروا شق طريقهم بالقتال لو اضطرروا لذلك. وبحلول منتصف عصر يوم ١١ تموز/يوليه، شرع الرجال الذين كانوا يستعدون للقيام بالرحلة في التجمع في قرية شوشنياري، الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من الجيب.

٣١١ - وبالإضافة إلى ذلك تحدث نائب قائد القوة مع الجنرال غفيرو، نائب قائد الجيش الصربي البوسني، في الساعة ١٨١٠. وينهم من مفكرة المحادثة أنه قال لغفيرو صحيح أن طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي سحبت من المنطقة ولكن يمكن استدعاؤها في أي لحظة. وأبلغه كذلك بأنه صدرت توجيهات لقائد الكتيبة الهولندية للاتصال بالجيش الصربي البوسني بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأكد أيضا أنه في حالة، ولحظة، الهجوم على جنوده فإنه سوف يدافع عنهم وطالب بإطلاق سراح جنود الكتيبة الهولندية المحتجزين حاليا من قبل الجيش الصربي البوسني فورا. وتعهد الجنرال غفيرو بأن "ينظر في هذه المسألة" ويدلي برأيه فيها صبيحة اليوم التالي.

٣١٢ - وبناء على طلب قائد القوة، قام نائب قائد قوة الأمم المتحدة للحماية بإصدار توجيهات لقائد الكتيبة الهولندية يأمره فيها بإجراء مفاوضات مع الجيش الصربي البوسني للتوصل إلى وقف لإطلاق النار فورا. وأضاف أن "التخلي عن أي أسلحة ومعدات عسكرية مسألة غير مسموح بها وغير خاضعة للنقاش". وأمر الكتيبة الهولندية بحصر قواتها في ثكنات بوتوكاري والانسحاب من نقاط المراقبة المتبقية. كما أمرها "باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية اللاجئين والمدنيين في عهدها". وأضاف أنه ينبغي للكتيبة "أن تواصل بكل السبل الممكنة صد أي هجوم على قواتها ومنشآتها". على أن "يشمل ذلك استخدام المساعدة الجوية

المباشرة إذا دعا الحال". ورغم وضوح هذه التوجيهات إلا أن قواد الكتيبة الهولندية بتوا ببساطة بأنه لم يعد بإمكانهم تنفيذها.

٣١٣ - وحوالي الساعة ٢٠٠٠ اتصل الصرب بالكتيبة الهولندية عن طريق معدات الاتصال الموجودة في إحدى المركبات التي كانوا قد استولوا عليها في الأيام السابقة. ووجهوا قائد الكتيبة الهولندية بأن يأتي لاجتماع يعقد بفندق فونتانا في براتوناتش. ووصل القائد إلى الفندق المذكور حوالي الساعة ٢٠٣٠ وفوجئ بوجود الجنرال ملاديتش وفي صحبته الجنرال زيفانوفيتش، قائد فرقة درينا التابعة للجيش الصربي البوسني. وكذلك قام الجيش الصربي البوسني بحشد عدد كبير من وسائل الإعلام. ودام الاجتماع قرابة ٤٥ دقيقة قيل إن ملاديتش استغل معظمها في توجيه اتهامات إلى قائد الكتيبة الهولندية، حيث وجه إليه وإلى الأمم المتحدة أصعب الاتهام باستخدام القوة الجوية ضد الجيش الصربي البوسني دون وجه حق. ونحى باللائمة على الأمم المتحدة بدعوى أنها لم تقم بتجريد البوسنيين من السلاح في سريبرينيتسا. وحاول قائد الكتيبة الهولندية شرح الحالة الحرجة التي تواجه آلاف المدنيين المحتشدين في بوتوكاري. ورد ملاديتش بأنه ينبغي لقائد الكتيبة الهولندية أن يعود لاجتماع آخر في الساعة ٢٣٣٠ وأن يحضر معه ممثلين للاجئين، وإذا أمكن، أحد المسؤولين من السلطات المدنية.

٣١٤ - وعاد قائد الكتيبة الهولندية إلى فندق فونتانا في الساعة ٢٣٣٠ بصحبة مدير المدرسة العليا لسريبرينيتسا، الذي كان قد طلب منه أن يقوم بدور ممثل للاجئين (أما من جانب القادة المدنيين الرسميين، فإنه لم ينضم إلى البوسنيين الذين يطلبون الحماية من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في بوتوكاري إلا إبران مصطفيتش، ممثل سريبرينيتسا في برلمان البوسنة والهرسك. وأعرب سائر القادة الآخرين عن شكوك بشأن رغبة، أو قدرة قوة الحماية على حمايتهم. لذلك انضموا إلى المجموعة التي كانت تريد أن تشق طريقها إلى توزلا). وخلال الاجتماع الثاني الذي عقد مع الجنرال ملاديتش حاول قائد الكتيبة الهولندية مرة أخرى شرح حالة اللاجئين في بوتوكاري وقرابة ١٠٠ من الجنود المصابين بجراح في المبنى. وتعهد الجنرال ملاديتش بإجلاء الجرحى وضمان علاجهم وفقا لأحكام اتفاقات جنيف. وطالب جيش البوسنة والهرسك بتسليم أسلحته للجيش الصربي البوسني، وإلا فإنه سوف يقوم بقصف ثكنات الكتيبة الهولندية في توبوكاري والتزم ملاديتش بوقف إطلاق النار حتى الساعة ١٠٠٠ صباح يوم ١٢ تموز/يوليه، وأكد أنه سوف يقوم في ذلك الحين بعقد اجتماع ثالث مع قائد الكتيبة الهولندية وممثلي اللاجئين. وطلب أيضا مقابلة ناصر أوريثش، ورد قائد الكتيبة الهولندية بأنه لم يشاهد أوريثش في الجيب منذ نيسان/أبريل. وانفض الاجتماع حوالي الساعة ٠١٠٠ ظهر يوم ١٢ تموز/يوليه.

٣١٥ - وبعد أن عاد قائد الكتيبة الهولندية إلى الثكنات في بوتوكاري، قام بإرسال تقرير إلى زغرب وسراييفو وتوزلا وإلى الموظفين المعنيين بالأزمات في لاهاي، يصف فيه الاجتماعين اللذين عقدهما مع ملاديتش. واختتم تقريره قائلا إن "يوجد حاليا أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص ضمن حدود كيلومتر مربع واحد، بما في ذلك الكتيبة، وهم في حالة خطيرة للغاية: "حالة من لا حول ولا قوة له، وإنما لا أستطيع توفير أي

قدر من الحماية لهؤلاء الناس" (كذا). وقدم وصفا دقيقا لمواقع مدافع ودبابات جيش الصرب البوسني على مرمى حجر من الثكنات. واختتم رسالته بالمناشدة التالية:

"إنني مسؤول عن هؤلاء الناس [ولكنني] لا أستطيع حمايتهم بل ولا أستطيع حماية سرיתי نفسها؛ ولا أستطيع العثور على ممثلين مناسبين في أوساط المدنيين لأن السلطات الرسمية غير موجودة لأسباب معينة؛ ولا أستطيع العثور على ممثلين للسلطات العسكرية لأنها تحاول شق طريقها إلى منطقة توزلا، ولن يحضر هؤلاء على أي حال لأسباب شخصية بحتة؛ ولا أستطيع حمل قوات جيش البوسنة والهرسك على تسليم أسلحتها. وفي رأيي أن المخرج الوحيد هو التفاوض اليوم على أعلى المستويات بين الأمين العام للأمم المتحدة والسلطات الوطنية العليا، والصرب البوسنيين وحكومة البوسنة معا."

٣١٦ - وبدأ الرجال البوسنيون الذين تجمعوا في سوسنياري مغادرة الجيب إلى إقليم الصرب المجاور فترة وجيزة من منتصف ليلة ١٢ تموز/يوليه. وقسم هؤلاء الرجال، الذين قد يصل عددهم إلى ١٥ ٠٠٠ شخص، إلى فرقتين متساويتين تقريبا، وقرَّ الرأي على أن تبادر الوحدات الأقوى أولا لكي تشق الطريق للوحدات التي تليها. وربما كان ثلث المجموعة من المسلحين. وكانت مغادرة الجيب بطيئة في البداية، حيث تعين أن يصطف الرجال خلف البعض لتجنب حقول الألغام التي بثها الصرب خارج الجيب. وكانت آخر وحدة تغادر قد تركت سوسنياري في وقت مبكر من ظهر يوم ١٢ تموز/يوليه، أي بعد أكثر من ١٢ ساعة من مغادرة الوحدة الأولى.

٣١٧ - ورغم هذه الحركة البطيئة، فإن الصرب لم يشتبكوا مع مجموعة البوسنيين في الحال ويعود الفضل في ذلك للتغطية التي وفرها الظلام وحزام من الغابات وعنصر المباغته خلال الساعات الأولى. ولكن قبيل الفجر أخذ الصرب يهاجمون المجموعة بالأسلحة الثقيلة. وخلال المقابلات التي أجريت مع بعض الناجين من هذا الهجوم لأغراض هذا التقرير قدم هؤلاء معلومات عما وصفوه بأنه هجمات بالأسلحة الكيماوية. فلقد تحدثوا عن آثار تركتها قذائف مدفعية كانت تخلف وراءها سحابة من الدخان أو الغاز الأبيض. وذكروا أن من كانوا أقرب إلى موقع القذائف نجوا من الموت ولكنهم أصيبوا بدوار وצל البعض طريقهم إلى إقليم الصرب. وذكر طبيبان كانا ضمن المجموعة التي تعرضت لهذه الهجمات أن المتأثرين كانوا يعانون من مفعول عوامل كيماوية غير فتاكة.

خريطة هنا

مواقع تنفيذ الإعدام والقبور الجماعية

ثامنا - آثار سقوط سربرينيتسا: ١٢-٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥

يتضمن الجزء التالي محاولات تصف بطريقة سردية مطردة كيف هلك آلاف الرجال والصبيان عن طريق الإعدام بدون محاكمة وجرى دفنهم في مقابر جماعية في أيام معدودة بينما كان المجتمع الدولي يجري مفاوضات بشأن إمكانية الوصول إليهم. وهو يصف بالتفصيل كيفية ظهور الأدلة على هذه الجرائم البشعة بطريقة تدريجية، ولكن بعد فوات الأوان لمنع المأساة أثناء حدوثها. ففي عام ١٩٩٥ جرى الكشف عن تفاصيل هذه المأساة شيئا فشيئا، نتيجة قيام الناجين من عمليات الإعدام الجماعي بتقديم تفاصيل تصف الرعب الذي عاشوه، وإضفاء مصداقية على أقوالهم في ضوء صور فوتوغرافية التقطت فيما بعد.

وكان أول تقرير رسمي للأمم المتحدة يشير إلى احتمال ارتكاب هذه الجرائم التي تقوم على الإعدام الجماعي هو تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/9). وبعد تقديم هذا التقرير قدم الأمين العام تقريرين إلى مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٠١٠ (١٩٩٥)، تقرير مؤرخ ٣٠ آب/أغسطس (S/1995/755) وآخر مؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/988). وكان هذان التقريران يتضمنان معلومات تم الحصول عليها من منظمات حكومية وغير حكومية وأخرى نشرت في الصحف الدولية والمحلية. ولكن حتى نهاية عام ١٩٩٥ لم تكن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد تمكنت من الحصول على إذن بزيارة منطقة الإعدام الجماعي لكي تدعم تلك الأقوال بالأدلة الطبية.

وكانت المرة الأولى التي حصلت فيها المحكمة الجنائية على إمكانية الوصول إلى مسرح الجريمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وجرى نشر الكثير من الاستنتاجات التي توصلت إليها في تموز/يوليه ١٩٩٦. خلال جلسات الاستماع للشهادات التي أدلى بها بموجب المادة ٦٠ من النظام الداخلي للمحكمة، وذلك في القضية المرفوعة ضد راتكو ملاديتش ورادوفان كارازيتش. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن تمكنت المحكمة من إجراء تحقيقات إضافية في المناطق التي ارتكبت فيها جرائم الإعدام المزعومة وحددت فيها أماكن القبور الجماعية الأساسية والثانوية. وعلى أساس الأدلة الطبية التي تم الحصول عليها أثناء هذه التحقيقات، صار بوسع المحكمة الآن توفير المزيد من الأدلة التي تؤيد الكثير من الشهادات التي أدلى بها من نجوا من تلك المذابح. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، نشرت المحكمة عريضة اتهامات ضد براديسلاف كرستيتش، قائد فرقة درينا التابعة للجيش الصربي البوسني، لضلوعه المزعوم في المذابح المشار إليها. ويتضمن نص عريضة الاتهام عرضا موجزا للمعلومات التي تم الحصول عليها حتى اليوم بشأن أماكن وتواريخ ارتكاب جرائم الإعدام الجماعي.

وعلى أساس المعلومات المذكورة آنفا، بالإضافة إلى بعض المعلومات السرية الإضافية التي تم الحصول عليها أثناء إعداد التقرير، جرى إعداد التقرير الوصفي التالي. وتم إغفال المصادر بشكل متعمد في الحالات التي ينطوي فيها الكشف عن مثل هذه المصادر على احتمال الإخلال بعمل المحكمة.

ألف - ١٢ تموز/يوليه: الاجتماعات التي عقدت مع
ملاديتش: بدء عمليات الطرد

٣١٨ - في ١٢ تموز/يوليه، قام الممثل الخاص للأمين العام بإحالة نص تقرير الكتيبة الهولندية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وإحالة هذا التقرير قام الممثل الخاص أيضا، بتوفير تقرير مستكمل عن الحالة التي كانت سائدة آنذاك. وذكر الممثل أن الجيش الصربي البوسني لا يزال يقوم باحتجاز ٣١ من جنود الكتيبة الهولندية كرهائن، بما في ذلك قائد السرية باء الذي كان قد ألقى القبض عليه من جانب هذا الجيش في اليوم السابق. وأضاف أن ٣ من نقاط المراقبة التي كانت مأهولة تقع الآن خلف خطوط الصرب؛ وأن الكتيبة الهولندية لا تستطيع أن توفر لكل واحد من اللاجئين في بوتوكاري أكثر من وجبتين، وبذلك تكون مخزوناتهما قد نفذت. وشدد على أن سلطات حكومة البوسنة تعارض خطة الأمم المتحدة الرامية إلى إجلاء جميع المحتشد في بوتوكاري الذين يرغبون في مغادرة سربيرينيتسا. وذكر أن الوزير حسن موراتوفيتش أبلغ ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باسم حكومة البوسنة، أن حكومته لا توافق على إجلاء المدنيين من بوتوكاري، إلا في حالات الطوارئ الطبية. ويبدو أن السيد موراتوفيتش أضاف أنه لما كانت سربيرينيتسا "من مناطق الأمم المتحدة المأمونة"، فينبغي إيواء المشردين الجدد فيها. وأشار ممثل الأمين العام في تقريره إلى وجود "قلق حقيقي" من أن تصبح جيبا الهدف المقبل للصرب مشيرا إلى أن الجنرال ملاديتش أعلن من إذاعة صرب البوسنة أن على جميع الصرب في جيبا تسليم أسلحتهم، وأنهم لن يتعرضوا لأي أذى إذا ما فعلوا ذلك. فضلا عن ذلك قام جيش صرب البوسنة بقصف نقاط المراقبة التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية في جيبا وازدادت حدة القتال حول هذا الجيب. وفي ختام التقرير قال "إنه لما كان الوجود العسكري في جيبا لا يتجاوز ١٢٠ جنديا، فلن تستطيع القوات الأوكرانية أن تبدي أي قدر من المقاومة في حالة مهاجمة الجيب".

٣١٩ - وبالإضافة إلى ذلك لم يف الجنرال ملاديتش بوعد قطعه على نفسه في سربيرينيتسا وهو وقف الهجوم على الجيب. ففي الساعات الأولى من صباح يوم ١٢ تموز/يوليه، قام الجيش الصربي البوسني بإطلاق مجموعة من قذائف المدفعية والهاون على نقطة بابا للمراقبة وهي تقع على الطريق الممتد من بوتوكاري إلى براتوناتش إلى الشمال من الجيب. وحوالي الساعة ٠٨٠٠ تكلم ممثل الجيش الصربي البوسني مع مجموعة نقطة بابا للمراقبة وذكر أن دباباتهم ومدفيعتهم متجهة إلى الجيب، وأنهم سوف يطلقون النار على المجموعة إذا أبدت مقاومة. وفي الساعة ٠٩٣٠ دخل الجيش الصربي البوسني نقطة بابا للمراقبة وقام بتجريد المجموعة من الأسلحة ولكنه سمح لأفرادها بالعودة إلى بوتوكاري. وبعد حوالي ساعة كانت دبابات وجنود الجيش الصربي البوسني يواصلون الزحف على الطريق المفضي إلى بوتوكاري.

٣٢٠ - وحوالي هذه الفترة كان قائد الكتيبة الهولندية قد وصل إلى براتوناتش لحضور الاجتماع الثالث مع الجنرال ملاديتش؛ وكان بصحبته ٣ من المدنيين بوصفهم ممثلين للاجئين. واستمر الاجتماع لمدة ساعة ونصف الساعة وجرى تسجيله بالفيديو من قبل الصرب. وحاول ممثلو اللاجئين أن يصوروا لملاديتش قسوة الحالة الإنسانية للمدنيين في سربيرينيتسا. وكان رد ملاديتش هو ما وصفه قائد الكتيبة الهولندية منذ ذلك

الحين (خلال جلسات الاستماع للشهادات التي أدلى بها في المحكمة خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩٦) بالمونولوج التاريخي الطويل الذي ركز فيه على الهجمات التي شنت من قبل البوسنيين على الصرب بقيادة أرويتش في منطقة سربيرينيتسا خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وزعم ملاديتش أنه يريد مساعدة ٠٠٠ ٢٥ من المحتشدين في منطقة بوتوكاري شريطة تعاون السلطات المحلية المدنية والعسكرية في سربيرينيتسا. ومرة أخرى أصر على تجريد البوسنيين من السلاح؛ وأكد أنه سوف يسمح بإقامة المدنيين المحتشدين في بوتوكاري في سربيرينيتسا إذا كانوا يرغبون في ذلك، أو بإجلائهم إلى المنطقة التي تسيطر الحكومة حول توزلا، أو المنطقة التي يسيطر عليها صرب البوسنة، أو أي بلدان ثالثة. بيد أنه أضاف أنه لن يساعد أولئك الناس طالما ظل يتلقى تقارير مفاها أن البوسنيين لا يزالون يشنون هجمات على الجيب، حسبما نما إلى علمه. وأكد ملاديتش مرة أخرى على تهديده السابق وهو أنه في حالة استخدام القوة الجوية ضد الجيش الصربي البوسني فسيكون الرد هو قصف ثكنات الكتيبة الهولندية. كذلك أصر ملاديتش على استعراض طابور للرجال الذين تتراوح أعمارهم من ١٧ إلى ٦٠ بدعوة أن هنالك "مجرمين في أوساط المحتشدين في بوتوكاري، وعلى ضرورة استجواب كل واحد منهم. وطلب ملاديتش من قائد الكتيبة الهولندية تزويد الجيش الصربي البوسني بغاز الديزل من أجل تيسير عملية الإجلاء. ورد قائد الكتيبة الهولندية بأنه لا يملك من الديزل ما يعطيه للجيش الصربي البوسني وطلب أن يسمح له بوضع أحد جنوده في كل واحدة من الحافلات التي تقوم بإجلاء المدنيين. ويبدو أن ملاديتش وافق على هذا الطلب وأعلن أن عملية إجلاء المدنيين إلى كرادانيا، وهي أقرب منطقة تسيطر عليها الحكومة، سيبدأ في الساعة ١٣٠٠.

٣٢١ - وعاد قائد الكتيبة الهولندية وثلاثة من الممثلين المدنيين البوسنيين إلى بوتوكاري في الساعة ١٢٣٠. وحال عودته، طلب قائد الكتيبة الهولندية من الممثلين المدنيين إعداد خطة للإخلاء. وقرر الممثلون أنهم سيحاولون إركاب عدد قليل من الرجال الذين يوجدون داخل الثكنة وخارجها في كل حافلة من الحافلات التي افترضوا أن المجتمع الدولي سيقدمها، لضمان إجلائهم بصورة آمنة. وأثناء اجتماع قائد الكتيبة الهولندية مع ميلاديتش، دخل خمسة من الجنود الصرب ثكنة الكتيبة الهولندية في بوتوكاري. وقد أذن لهم بذلك نائب قائد الكتيبة، لإثبات عدم وجود جنود بوسنيين مسلحين في الثكنة. وفتش الجنود المكان وغادروا الثكنة بعد فترة وجيزة. واتضح أنها كانت المرة الأولى والأخيرة التي يدخل فيها الجيش الصربي البوسني فعلا إلى الثكنة حتى اكتمال إبعاد المدنيين.

٣٢٢ - وفي الساعة ١٢٤٠، أفاد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أن جنودا من صرب البوسنة قد دخلوا بوتوكاري واتخذوا مواقع تحيط بثكنة الكتيبة الهولندية. وأفادوا أيضا أن الجيش الصربي البوسني حاصر المصنع الذي يقع خارج الثكنة حيث تجمع آلاف اللاجئين في اليوم السابق. وبين الساعة ١٣٠٠ و ١٥٠٠، وصل الجيش الصربي البوسني إلى بوتوكاري بمركبات يتراوح عددها بين ٤٠ و ٥٠ مركبة، تشمل السيارات الكبيرة والشاحنات والمركبات العسكرية الصغيرة. ووصل ميلاديتش بنفسه إلى المكان أثناء تلك الفترة، برفقة رهط كبير من الصحفيين وكاميرات التلفزيون. وصورت كاميرات التلفزيون مشاهد للجيش الصربي البوسني وهو يقدم الخبز والماء للاجئين، وينثر الحلوى على الأطفال. وترجم أحد شهود الاتهام، أثناء إدلائه

بشهادته في المحكمة في تموز/يوليه ١٩٩٦، مقتطفات من خطاب ميلاديتش للمدنيين، الذي سجله التلفزيون الصربي. وقال لهم ميلاديتش:

"لا تخافوا. هونوا عليكم. دعوا النساء والأطفال يذهبون أولاً. ستأتي حافلات كثيرة. وسننقلكم صوب قلاداني. ومن هناك ستعبرون إلى الأقاليم التي تسيطر عليها قوات علي. لا تجزعوا. دعوا النساء والأطفال يمرون أولاً. لا تتركوا أي أطفال يضيعون. لا تخافوا. لن يؤذيكم أحد."

٣٢٣ - وواصل ميلاديتش قائلاً وهو يتحدث إلى مخبر صحفي:

"استقبلتُ اليوم وفداً من السكان وسألوني عما إذا كنت سأزودهم بالوسائل التي تساعدكم على مغادرة الإقليم. كانوا يريدون الذهاب والعبور إلى الأقاليم التي يسيطر عليها المسلمون والكروات. ولا يريد جيشنا القيام بأنشطة قتالية ضد المدنيين أو ضد قوات قوة الأمم المتحدة للحماية. وليس القصد محاربة السكان المدنيين. ولا نكن عداءاً للسكان هنا ولا لقوة الأمم المتحدة للحماية. وقد زدناهم بوسائل النقل والغذاء والماء والدواء. وسنقوم أثناء النهار بإجلاء النساء والأطفال والمسنين وكل الأشخاص الآخرين الذين يرغبون في مغادرة منطقة الأنشطة القتالية دون إرغامهم على ذلك."

٣٢٤ - وعلى أثر التعليقات التي أباها ميلاديتش للصحافة، بدأ إبعاد نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص خارج ثكنة الكتيبة الهولندية. وشرع الجيش الصربي البوسني فوراً في عزل الرجال (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً على وجه التقريب) عن النساء، والأطفال والمسنين عند اقترابهم من الحافلات. ولم يتمكن إلا عدد ضئيل من الرجال من الركوب في الحافلات القليلة الأولى، ولم يُسمح لأي منهم بعد ذلك بالركوب فيها. وتختلف التقديرات بشأن عدد الرجال من هذه الفئة العمرية الذين كانوا خارج الثكنة وقتذاك. ويبلغ بعض هذه التقديرات ٣ ٠٠٠ شخص بينما تشير تقديرات أخرى إلى أعداد أقل من ذلك بكثير. وقد وجه الرجال الذين كانوا خارج الثكنة بصفة منتظمة بعيداً عن الحافلات المتوجهة إلى كلاداني وصوب ما صار يعرف بـ "البيت الأبيض" الواقع مباشرة أمام ثكنة الكتيبة الهولندية في بوتوكاري.

٣٢٥ - وأثناء حدوث ذلك، أمر نائب قائد الكتيبة الهولندية الممثلين المدنيين بوضع قائمة تضم جميع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً داخل الثكنة وخارجها. واعترض الممثلون واحتجوا بأن خطة الإجلاء التي وضعوها قد تم تجاهلها. بيد أن مدنياً آخر بدأ في إعداد قائمة تضم ٢٣٩ رجلاً داخل الثكنة. ويبدو أن ٦٠ رجلاً على الأقل رفضوا السماح بإدراج أسمائهم في القائمة. ولم تُعد قائمة مماثلة للرجال الذين كانوا خارج الثكنة. وأوضح نائب قائد الكتيبة فيما بعد أنه أصر على إعداد القائمة بغية تقديم المعلومات إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإلى السلطات الأخرى، حتى يمكن تتبع أثر الرجال. وأوضح أيضاً أنه احتج في البداية لدى الجيش الصربي البوسني على عزل الرجال، ولكنه عدل عن رأيه

عندما ادعى الجيش أن الرجال لن يصابوا بأذى وأنهم سيُستجوبون كأسرى حرب فقط وفقا لاتفاقيات جنيف.

٣٢٦ - وعند انقضاء نهار يوم ١٢ تموز/يوليه، أبعده الجيش الصربي البوسني قرابة ٥٠٠٠ من النساء والأطفال والمسنين إلى كلاداني عبر براتوناتش - نوفا سافا كازابا - ميليشي - فالانسيا - تيشكا ولوكا، حيث أُجبروا على السير مسافة ٦ كيلومترات إلى خط المواجهة قرب كلاداني. ويبدو أن الرحلة البرية قد استغرقت نحو ٦ ساعات. ولم يتمكن أفراد الكتيبة الهولندية من وضع جندي في كل حافلة من الحافلات، كما كانت تعتزم، بسبب الأعداد غير المتوقعة من الحافلات والسرعة التي وصلت بها. ولذلك قررت الكتيبة تقديم مركبة حراسة واحدة لكل قافلة. وذكر أفراد الكتيبة الهولندية الذين شاركوا في حراسة القوافل، في إفاداتهم، أنهم لم يشاهدوا تعرض ركاب القوافل لأي ضرب من سوء المعاملة، وإن سلّموا بأنهم لم يكونوا قادرين بالضرورة على اكتشاف تحويل أية حافلة من الحافلات التي تتكون منها القوافل إلى مكان آخر؛ ويبدو أن بعض القوافل كانت من الطول بحيث يتعذر إبقاء جميع الحافلات في مرمى النظر. وفي نهاية اليوم، استولى جيش صرب البوسنة على ١٣ أو ١٤ مركبة من مركبات الكتيبة الهولندية التي كانت تحرس القوافل وعلى أسلحتها ومعداتها.

٣٢٧ - وعلم بعد ذلك أن العدد القليل من الرجال الذين تمكنوا من ركوب تلك الحافلات في بوتوكاري قد اكتُشف أمرهم وعزلوا عن القوافل بين تيشكا ولوكا ووضعوا في مدرسة ابتدائية تقع في لوكا. وبعد يوم أو يومين من ذلك، أركب الجيش الصربي البوسني ٢٥ منهم في شاحنة نقلتهم إلى مرعى معزول على مقربة من فالنسيا حيث قُتلوا رميا بالرصاص.

٣٢٨ - وأثناء ذلك اليوم، بعث قائد القوة برسالة إلى الجنرال ميلاديتش ذكر فيها ما يلي: "من المحتمل أن يكون الوضع الإنساني في بوتوكاري أسوأ من أي وقت مضى في هذه الحرب الكئيبة والتي لا مبرر لها، وسيتحول دون ريب إلى كارثة لا مثيل لها إذا لم تتخذ تدابير عاجلة فورا. وقصدي من الكتابة إليكم عن هذا الموضوع هو السعي إلى الحصول على دعمكم لإنقاذ الأرواح على نطاق واسع". واقترح قائد القوة بأن يسمح ميلاديتش لمروحيات الأمم المتحدة ذات الحمولات الثقيلة بنقل الأغذية والأدوية إلى بوتوكاري، وبإخلاء الجرحى طبيا إلى وسط البوسنة. واقترح أيضا إرسال فريق للتفاوض إلى بوتوكاري يقوم أفراده بمهمة مبعوثيه الشخصيين ويجري مفاوضات "بغرض إنقاذ مزيد من الأرواح". واستطرد قائلا: "... سيكون سماحكم لهم بالدخول إلى بوتوكاري ومن ثم حركتهم دون عوائق بادرة لإظهار حسن نيتكم في هذه المفاوضات". وبعد ذلك رفض ميلاديتش أي اقتراح من قائد القوة أو كبار ضباط قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو بالسفر إلى سريبرينيتسا للتفاوض معه. وفي الحقيقة أخبر الجنرال غيفيرو رئيس هيئة أركان قوة الأمم المتحدة للحماية، بعد ظهر يوم ١٢ تموز/يوليه، أن الجيش الصربي البوسني سيتعامل فقط مع قائد الكتيبة الهولندية وأنهم يرفضون السماح بطيران المروحيات داخل سريبرينيتسا، لأنهم "لن يكون بوسعهم ضمان سلامتها".

باء - ١٢ تموز/يوليه: قرار مجلس الأمن ١٠٠٤ (١٩٩٥)

٣٢٩ - وفي منتصف ظهيرة يوم ١٢ تموز/يوليه بتوقيت البوسنة، عقد مجلس الأمن في نيويورك جلسة طارئة واعتمد بالإجماع القرار ١٠٠٤ (١٩٩٥)، الذي طالب فيه، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، "قوات صرب البوسنة بأن توقف هجومها وتنسحب فوراً من منطقة سربيرينيتسا الآمنة". وطالب أيضاً بالسماح بوصول مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالات المساعدة الإنسانية الدولية الأخرى، بلا عائق، إلى منطقة سربيرينيتسا الآمنة "بغرض التخفيف من محنة السكان المدنيين". وطلب المجلس إلى الأمين العام "أن يستخدم جميع الموارد المتاحة له لإعادة مركز منطقة سربيرينيتسا الآمنة على النحو المحدد في اتفاق ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وفقاً لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية و [يدعو] الأطراف إلى التعاون تحقيقاً لهذا الغرض" (الفقرة ٦).

٣٣٠ - وخلال مناقشة ذلك القرار (انظر الوثيقة S/PV.3553)، أوضح بعض أعضاء المجلس مواقفهم. وقبل إجراء التصويت، أعطيت الكلمة لممثل البوسنة والهرسك، فتلى بياناً من الرئيس عزت يكوفيتش. وطالب الرئيس في ذلك البيان بأن "تقوم الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بإعادة إقامة منطقة سربيرينيتسا الآمنة المنتهكة، بالقوة، ضمن الحدود التي كانت تحتلها قبل الهجوم، أي حدود أيار/مايو ١٩٩٣"، وأضاف: "إذا كانتا لا تستطيعان أو لا تريدان القيام بذلك، فإننا نطالبهما بإعلان ذلك على الملأ".

٣٣١ - وبعد ذلك ذكر ممثل فرنسا أن حكومته لا تود "فرض استخدام أية وسيلة خاصة". وأضاف: "كل ما نقوله ببساطة هو أننا على استعداد لتقديم قوات، إذا ما رأت السلطات المدنية والعسكرية وقوة الأمم المتحدة ذلك ملائماً، لكي تقوم بأية عمليات تعتبرها واقعية وقابلة للتنفيذ".

٣٣٢ - وبالإشارة إلى الفقرة ٦ من القرار، قال ممثل إيطاليا إن حكومته "تأمل بقوة في أن يتحقق هذا الهدف بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض والإقناع".

٣٣٣ - وقال ممثل نيجيريا: "اليوم لا يوجد سلم في البوسنة للمحافظة عليه ولا إرادة سياسية لفرض السلم. وهنا تكمن الورطة المتمثلة في استمرار تدخل الأمم المتحدة في الحالة في البوسنة والهرسك ... ويفاقم سقوط منطقة سربيرينيتسا الآمنة من الورطة ويعزز ما نعرفه جميعاً - ألا وهو أن عبارة "المناطق الآمنة" أصبحت استعمالاً محزناً لاسم مغلوط ... ومشروع القرار المعروض علينا يستهدف تلافى النكسات الأخيرة التي ابتلى بها المجتمع الدولي في محاولته التصدي لمعتدي يتسم بالعناد والإصرار. ولم يتبين بعد ما إذا كان مشروع القرار يحتوي على عناصر قوية بما فيه الكفاية وما إذا كان ينطوي على أية إرادة سياسية إضافية تقنع المعتدي في النهاية بتصميمنا المشترك على وضع حد فاصل في هذا الأمر".

٣٣٤ - وقال ممثل الاتحاد الروسي "ينبغي أن نشير مرة أخرى إلى أن استخدام القوة الجوية ليس السبيل إلى الحل. كذلك لا يمثل حلاً في رأينا انسحاب قوات الأمم المتحدة من البوسنة أو تصعيد الضغط

باستخدام القوة، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه نتائج عكسية حقا، بل نرى أن الحل يتمثل في كفالة عمل قوة الأمم المتحدة للحماية على نحو آمن وفعال. ونلاحظ أن مشروع القرار يفوض الأمين العام باستخدام جميع الموارد المتاحة له لإعادة مركز منطقة سربرينيتسا الآمنة، على النحو الذي حدده اتفاق ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وفقا لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. ومن الواضح أن هذا النص يستبعد خيار استخدام القوة الذي من شأنه أن يتجاوز سياق الولاية الحالية لعملية حفظ السلام".

٣٣٥ - وبعد التصويت على القرار، قال ممثل الولايات المتحدة "من الواضح أننا نفضل جميعا الوسائل السلمية ولكن عندما تستخدم القوة الوحشية فيجب أن يكون للأمين العام الحق في استخدام الموارد المتاحة له بالتشاور مع الدول المختصة المساهمة بقوات، على النحو المذكور في هذا القرار، وفي الاستفادة من مواردنا بأفضل وسيلة فعالة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية لكثير من المواطنين البوسنيين البائسين، ولتحقيق سلم دائم. وللمساعدة على تحقيق هذه الأهداف تؤمن حكومتي إيمانا راسخا بأن قوة الأمم المتحدة للحماية يجب أن تبقى في البوسنة تساندها قوة الرد السريع ...".

٣٣٦ - وقال ممثل المملكة المتحدة "لقد طلب المجلس من الأمين العام استخدام كل الموارد المتاحة له للعمل على استعادة مركز سربرينيتسا كمنطقة آمنة حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف في نيسان/أبريل ١٩٩٣. ولا يستطيع السكان المدنيون في المنطقة ممن يرغبون في البقاء بها من دون خوف تحقيق رغبتهم هذه إلا من خلال تجريد المنطقة من السلاح. وقد أكد المجلس مجددا هذا الهدف. ونحن نأمل أن تتمكن قوة الأمم المتحدة للحماية - في حدود ولايتها - من حمل الأطراف مرة أخرى على قبول الرأي القائل بأن التنفيذ الكامل لاتفاق نيسان/أبريل ١٩٩٣ يمثل أفضل السبل للمضي إلى الأمام".

٣٣٧ - ثم تحدث ممثل الصين قائلا إن لحكومته "تحفظات إزاء اتخاذ إجراءات قسرية بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق كما هو منصوص عليه في القرار". ومضى قائلا إن حكومته أيضا "تشعر بالقلق والانشغال البالغين إزاء العواقب السياسية والعسكرية التي يمكن أن تنجم عن الأعمال التي يأذن بها القرار وخاصة احتمال أن تصبح قوة حفظ السلام طرفا في الصراع وأن تفقد نتيجة لذلك أساس وجودها المستمر".

٣٣٨ - وقال ممثل الجمهورية التشيكية "إن المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن [هذا] ... مطالب عادلة وينبغي تلبيتها. إلا أن تجربة الماضي أثبتت، وليس في حالة البوسنة والهرسك وحدها، أنه ما لم تكن مطالبنا مدعومة بعزيمة صادقة وتصميم على تحقيقها فإنها ستظل حبرا على ورق. والطرف الذي يستهدفه قرار اليوم بصفة خاصة يعلم هذا، وإنني واثق بأن قادته سيتوخون الحرص الشديد في تقييم ردنا على تحديهم. وإذا كنا اليوم قد اتخذنا قرارا آخر مليئا بمطالب لن تعزز بتصميمنا على تحقيقها، فإننا بذلك نضر أكثر مما ننتفع الحالة في البوسنة والهرسك، بل ووضع مجلس الأمن أيضا. فذلك سيجعل صرب البوسنة يتمادون في اعتقادهم بأن قرارات مجلس الأمن ليست سوى نمور من ورق، وسيغريهم أن يكرروا، في جيبا

وغورازدي وغيرهما من المناطق التي تسمى آمنة، ما فعلوه في سربيرينيتسا، عالمين أن بوسعهم أن يفعلوا ذلك ويفلتوا من العقاب".

٣٣٩ - وكانت الأمانة العامة للأمم المتحدة قد أرسلت نسخة من مشروع القرار إلى الممثل الخاص للأمين العام في اليوم السابق لتقديم تعليقاته. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه بشأن الآثار المترتبة على الفقرة ٦ من القرار باستخدام القوة لاستعادة مركز المنطقة الآمنة. وخلص إلى أن القرار "سيشير توقعات غير واقعية" ويمكن تفسيره بأنه يأذن باستخدام القوة من قبل قوة الرد السريع لاستعادة سربيرينيتسا، الأمر الذي يشوش ثمانية "التمييز بين حفظ السلام وإنفاذ السلام". وبدأ قائد القوة على الفور إعداد تقييم جدوى إعادة إقامة منطقة آمنة بالقوة، كما طلبت الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأبلغ أفكاره المبدئية بأن ذلك ليس خيارا يمكن تحقيقه بالموارد المتاحة حاليا لدى قوة الأمم المتحدة للحماية. ووافق وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والشؤون السياسية على تقييم الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة وقال إنه، في إطار الظروف الحالية، فإن المفاوضات هي الأمل الوحيد لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن، ولهذا الغرض، سيكون من الضروري فتح حوار مع صرب البوسنة. واقترحوا أن يعين الأمين العام مبعوثا خاصا للاضطلاع بهذا الدور، واقترح في هذا المجال. أن يكون السيد ستولدنبرج مستعدا فورا للقيام بذلك. ووافق الأمين العام، الذي كان في رحلة في أفريقيا خلال هذه الأحداث، على ذلك.

جيم - ليلة ١٢ تموز/يوليه: بدء أعمال القتل المتفرقة

٣٤٠ - مع حلول الظلام في بوتوتشاري في ١٢ تموز/يوليه، بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ١٠٠٤ (١٩٩٥)، بدأ "البيت الأبيض" الواقع أمام مجمع الكتيبة الهولندية ممتلئ بالرجال البوشناق، وبدأ جيش صرب البوسنة بنقلهم إلى براتوناتش، ولدى وصولهم حشروا في إحدى الحظائر. ولم يسمح لأفراد الكتيبة الهولندية بمرافقتهم، أو حتى مرافقة الحافلات التي تقلهم. وأدلى أحد الأفراد الذين نقلوا إلى براتوناتش من بوتوتشاري، الذي يُعرف "بالشاهد ألف"، شهادته فيما بعد أمام المحكمة في تموز/يوليه ١٩٩٦ أنه خلال ليلة ١٢ تموز/يوليه، أخذ جيش صرب البوسنة في سحب الرجال خارج الحظيرة واحدا واحدا، وضربهم بأدوات مثلمة. وعلى أساس هذه الشهادة، يبدو أنه كان يوجد ما لا يقل عن بضعة مئات من الرجال في الحظيرة آنذاك. وقدر المصدر نفسه أن جيش صرب البوسنة قتل حوالي ٥٠ رجلا منهم خلال الليل.

٣٤١ - وفي حوالي منتصف ليلة ١٢ تموز/يوليه، وصلت قافلة كانت قد غادرت بوتوتشاري قبل ست ساعات، قرب نقطة التفريغ على الطريق إلى كلادانش. وتمكن أفراد الكتيبة الهولندية من مرافقة هذه القافلة المؤلفة من سبع مركبات وتحمل ٥٤ جريحا وعشرة من موظفي منظمة أطباء بلا حدود المعينين محليا. وخلال استجوابهم، أفاد أفراد الكتيبة الهولندية أن جيش صرب البوسنة أصبح عدائيا عندما شاهدوا أن ٢٠ من الجرحى هم من الرجال المسنين العسكريين. وسحب جيش صرب البوسنة الجرحى من المركبات وأرغمهم على التقدم سيرا على الأقدام إلى كلاداني. وتعين على العديد منهم، حسب تقدير أفراد الكتيبة الهولندية الزحف ٦ أو ٧ كيلومترات إلى كلاداني لعدم قدرتهم على السير. كما أفاد أفراد الكتيبة الهولندية

بأن جيش صرب البوسنة احتجز ما لا يقل عن موظفتين أو ثلاث موظفات من منظمة أطباء بلا حدود، وأنهم لا يعرفون شيئاً عن مصيرهن. وفي حين واصل الجرحى الذين كان بوسعهم السير أو الزحف باتجاه كراداني، كان لا يزال هناك ٣٤ جريحاً لم يتمكنوا حتى من الزحف. ورفض جيش صرب البوسنة طلب الكتيبة الهولندية تقديم المساعدة لهم. وترك الرجال الـ ٣٤ في المركبات، التي أعيدت إلى براتوناتش. وأرغمت تلك القافلة على الانتظار حتى الصباح، عند حدود الجيب بين بوتوتشاري وبراتوناتش، حيث توفي أحد الجرحى في ذلك الوقت.

٣٤٢ - وأشار تقرير استخلاص المعلومات الذي قدمته الكتيبة الهولندية أيضاً إلى أنه خلال ليلة ١٢-١٣ تموز/يوليه، إلى أنه يحتمل أن يكون جيش صرب البوسنة قد ارتكب مزيداً من الإساءات ضد الرجال في بوتوتشاري. ولاحظ التقرير أنه خلال الفترة الأولى من مساء ١٢ تموز/يوليه، شاهد جندي من الكتيبة الهولندية حوالي ١٠ أشخاص يقودهم جنديان مسلحان من جيش صرب البوسنة باتجاه الغرب من مجمع الكتيبة الهولندية في اتجاه طريق غير معبد. وتوجه العديد من جنود الكتيبة الهولندية إلى المنطقة في ١٣ تموز/يوليه ووجدوا جثث ٩ رجال بالقرب من جدول. وكان جميع المتوفين مصابين بجروح في ظهورهم عند مستوى القلب نتيجة طلقات نارية. وفي حادث آخر، شاهد أفراد الكتيبة الهولندية جنود جيش صرب البوسنة وهم يرغمون ما لا يقل عن خمسة رجال بالدخول إلى مصنع ضخم أمام مجمع بوتوتشاري. وبعد قليل، سمعوا خمس أو ست طلقات. ثم خرج جندي صربي من المصنع، وهو مسلح بمسدس، إلا أن جنود الكتيبة الهولندية لم يتمكنوا من التأكد مما حدث. ووصف جندي آخر من جنود الكتيبة الهولندية حادثاً شاهد فيه رجلاً جاثماً أو جالساً في وسط مجموعة من الصرب. واقترب عدد من جنود الصرب من المجموعة، وأخذوا الرجل وسحبوه إلى منطقة خلف أحد المنازل. وسمعت أصوات صرخات ثم صوت طلقة نارية، وعاد الجنود وحدهم وصافحوا الصرب الآخرين وغادروا؛ ولم يتمكن جنود الكتيبة الهولندية من التأكيد في ذلك الوقت ما إذا كانت قد حدثت عملية إعدام. وفي رواية أخرى، شاهد جندي من الكتيبة الهولندية خمسة لاجئين ذكور يهبطون من حافلة صغيرة بالقرب من مدخل مجمع بوتوتشاري. وحاول اثنان منهم الهرب، إلا أنهم ووجهوا بجنود من صرب البوسنة، وسمع الجندي الهولندي طلقتين وشاهد الرجلين وهما يسقطان على الأرض.

٣٤٣ - وفي ليلة ١٢ تموز/يوليه، عندما كانت مقدمة رتل مؤلف من ما يقرب من ١٥٠٠٠ رجل تتجه شمالاً ومن ثم غرباً من سريبرينتسا، بدأ المقاتلون الصرب يطبقون عليهم ليس باستخدام الأسلحة الثقيلة الأبعد مدى فقط بل مدافع الهاون، والبازوكا والأسلحة الصغيرة أيضاً. وضرب الصرب نطاقاً على طول الطريق المعبد الذي يمر عبر كونجيفيتش بولي ونوفا كاسابا التي كان سيعبرها البوسنيون. وعبرت الوحدات البوسنية الأولى الطريق قبل أن يتم إحكام الطوق، جنوب كونجيفيتش بولي مباشرة. وسمع البوسنيون وهم يعبرون الطريق دوريات الصرب وهي تناديهم بمكبرات الصوت، وتحثهم على الاستسلام. كما شاهدوا مركبات قوة الأمم المتحدة للحماية (التي كان يقودها الصرب)، وجنود يرتدون خوذة زرقاء.

٣٤٤ - ووراء هذه المجموعة من البوشناق، وقع الجزء الأوسط من الرتل في الكمين. وتوقف جزء كبير من الرتل للاستراحة في مساحة خالية من الأرض بالقرب من كامينيتشا، تعرف محليا باسم كامانيكوبريدو. ويذكر الناجون أن مجموعة لا يقل عددها عن ١٠٠٠ من البوشناق تعرضوا لنيران أسلحة صغيرة على مسافة قصيرة. ويبدو أن المئات قتلوا بينما كانوا يلوذون بالفرار من المنطقة. وما زالت بقايا الهياكل العظمية للذين قتلوا في هذا الكمين واضحة للعيان لمحققي المحكمة الدولية وموظفي الأمم المتحدة الذين مروا فيها في عام ١٩٩٦. ويتذكر الناجون عدد الجرحى الذين بقوا في المنطقة، حيث أطلق بعضهم النار على أنفسهم أو فجرروا قنابل يدوية للإفلات من الأسر. وحمل الناجون بعض الجرحى واستسلموا فيما بعد.

٣٤٥ - وإجمالاً، توجد وثائق قوية تشير إلى وجود عمليات إعدام فورية حدثت في ١٢ تموز/يوليه ليلا وفي ساعات الصباح المبكرة من ١٣ تموز/يوليه. إلا أنه لا يبدو أن عمليات الإعدام على نطاق واسع قد تمت بعد. ويبدو أن المعلومات الواردة من المصادر الصربية تشير إلى أن قرار قتل رجال سربيرينيتسا لم يتخذ إلا بعد سقوط سربيرينيتسا. ويبدو أن قرار تجميع عدد كبير من المركبات المدنية والعسكرية لعملية الترحيل قد اتخذ بشكل منفرد. ولا تشير المعلومات المتاحة حاليا إلى أن المركبات القادمة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد شاركت في هذه المرحلة.

دال - ١٣ تموز/يوليه: بدء قتل المئات من الرجال والأطفال العزل

٣٤٦ - أفاد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون في سربيرينيتسا بأن صرب البوسنة استأنفوا عمليات ترحيل السكان إلى خارج مجمع بوتوتشاري في حوالي الساعة ٠٧:٠٠ من صباح ١٣ تموز/يوليه. وواصل الصرب ثانية فصل الرجال عن النساء والأطفال، ونقلوا الرجال باتجاه براتوناتش. وكما حدث من قبل، فقد منع جيش صرب البوسنة الكتيبة الهولندية من اللحاق بالمجموعة الأخيرة، أو التأكد من الجهة التي سيأخذ إليها الرجال. كما أبلغ مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بأنهم سيتحققون من مدى صحة إشاعة مفادها بأن الصرب قتلوا العديد من الرجال الذين أخرجوا من الحشد في اليوم السابق وأنهم سيجرون تحقيقا في ذلك. ولم يذكر مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أو الكتيبة الهولندية بأنهم لاحظوا أو كانت لديهم أسباب للاعتقاد بحدوث أية انتهاكات أخرى حتى الآن، علما بأن قدرة الكتيبة الهولندية على رصد الحالة قد تدنت كثيرا. إذ لم تعد تمتلك المركبات المطلوبة لمرافقة كل قافلة، وأقامت أربع نقاط تفتيش ثابتة على طول الطريق إلى كلاداني الذي نقل عليه جيش صرب البوسنة السكان في اليوم السابق.

٣٤٧ - وفي صباح ١٣ تموز/يوليه، واصلت المجموعة الأولى من الرجال البوسنيين الموجودين في الأجرار الذين تمكنوا من عبور الأطواق التي ضربها الصرب والذين نجوا من الكمين في كامانيكوبريدو، إلى منطقة مرتفعة في أودريتش في بلدية فلانزينيتشا، حيث كانوا يطلقون النار بشكل متقطع على الصرب الذين كانوا يلاحقونهم. وتوقفوا هناك للاستراحة، وانتظروا حتى حلول الظلام قبل الخروج من ستار الغابة شمالا وخلال الأيام الثلاثة التالية تحرك الرتل شمالا. وكان ذلك يتم في الليل في معظم الأوقات، وحيثما أمكن تحت ستار الغابة. وبدأت مجموعات الرجال الموجودة في خلف الرتل بالاستسلام إلى جيش صرب البوسنة بأعداد

كبيرة في هذا الوقت، في منطقتين رئيسيتين: فقد استسلمت المجموعة الأولى في "مرج سانديتشي"، غرب كرافيكا، والثانية شمال نوفاكاسابا بالقرب من ملعب لكرة القدم. وأخذت أعداد كبيرة من المجموعتين اللتين استسلمتا إلى براتوناتش. إلا أنه لم يؤخذ عدة مئات منهم إلى براتوناتش. ويبدو أنه تم إيداعهم في مستودع زراعي في كرافيكا وقتلهم بالأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية. ولدى زيارة مستودع كرافيكا بعد عدة أشهر، تمكن أفراد الأمم المتحدة من رؤية شعر ودماء وأنسجة بشرية ملتصقة على الجدران الداخلية للمبنى. كما كانت تبدو على الجدران الداخلية والأرضية والسقف علامات من آثار الطلقات والتفجيرات. كما كان جزء من أحد الجدران محطما لتسهيل عملية تعبئة بقايا الأجساد في المركبات التي كانت في انتظارهم. ويبدو أن مجموعة أصغر يقارب عددها ٧٠ فردا أُخذت إلى مرج بالقرب من كرافيكا وأطلق النار عليها على طول ضفاف النهر. ولم يعرف الأشخاص من خارج المنطقة ذلك آنذاك، حتى تمكن أحد الناجين من مذبح كرافيكا، الذي اختبأ تحت كومة من جثث الموتى حوالي تسع ساعات وتمكن من الهرب بعدها وأخبر الصحفيين وأفراد المنظمات الدولية بما شاهده. وتمكنت المحكمة الدولية من التحقق من هذه الرواية من خلال أدلة الطب الشرعي التي تم الحصول عليها خلال إخراج الجثث في عام ١٩٩٦.

٣٤٨ - ذكر مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أن الصرب كانوا قد أكملوا في تمام الساعة ١٧١٥ مساءً نقل جميع المدنيين الموجودين خارج مجمع بوتوكاري وبدأوا بعد ذلك في ترحيل الموجودين داخل المجمع. وقدروا أن جيش صرب البوسنة سيكمل العملية في خلال ساعة واحدة. وكان معظم من وردت أسماءهم في القائمة التي شملت ٢٣٩ شخصا والتي تم إعدادها في اليوم السابق إضافة إلى مجموعة تتألف من ٦٠ رجلا كانوا قد رفضوا تسجيل أسمائهم في القائمة، لا يزالون موجودين داخل المجمع حتى تلك اللحظة. ويؤكد أحد الشهود الذي كان قد تحدث مع هؤلاء الأشخاص أنهم كانوا يرون أنهم سوف يتعرضون للقتل في حالة تسليمهم لجيش صرب البوسنة. ويضيف هذا الشاهد بأن تلك المخاوف قد أبلغت إلى نائب قائد الكتيبة الهولندية الذي ذكره أيضا بأن جثثا يتراوح عددها بين ٩ أو ١٠ جثة قد وجدت ملقاة بالقرب من أحد الأنهر بالمنطقة بعد أن تعرضت لإعدام جماعي. وطالبوا بعدم تسليمهم إلى الصرب ولكن دون جدوى. فقد أمرتهم الكتيبة الهولندية بعد ذلك بترك المجمع وتسليم أنفسهم للصرب المنتظرين. وذكر أفراد الكتيبة الهولندية المعنيون بعد ذلك أنهم ما كانوا يظنون أنهم كانوا يسوقون أولئك الرجال إلى موت محقق وأنهم كانوا يعتقدون أن أولئك الرجال سيعاملون من جانب الصرب وفقا لاتفاقيات جنيف. وكانوا يعتقدون أنهم ونتيجة لإعداد قائمة بأسماء الأشخاص الذين تم تسليمهم فإن أولئك الأشخاص سوف يتمتعون بقدر من الأمان. ولا يزال جميع الأشخاص وعددهم ٢٣٩ شخصا من المسجلين على القائمة مفقودين.

٣٤٩ - وعندما كانت عملية الترحيل تقترب من نهايتها استطاع أول فريق تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوصول إلى ما تبقى من جيب سربيرينيتسا، وكانت قافلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد تركت بلغراد في ١٢ تموز/يوليه ولكنها أوقفت عند الحدود الدولية ولم يسمح لها بمواصلة السير إلا بعد الظهر من يوم ١٣ تموز/يوليه. ومرت القافلة بمنطقة براتوناتش حيث أمكن رؤية كثير من الجنود الصرب وهم في حالة سكر يحتفلون في الشوارع. ثم انتقلت القافلة إلى بوتوكاري حيث وجدت

أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والجنود الصرب يعملون معا لإحضار آخر مجموعات من البوشناق من مجمع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة إلى باصات الصرب المنتظرة. وبعد اكتمال هذه العملية ومحاولة تأمين ممر آمن من بوتوكاري للموظفين المحليين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عادت قافلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى براتوناتش، وهناك سمع موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الصرب المحليين بوجود أعداد كبيرة من البوشناق المحتجزين في ملعب لكرة القدم. وبعد أن خيّم الليل كان فريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يستطيع أن يسمع من داخل غرف الفندق الذي يقيم فيه صوت إطلاق نار متقطع باتجاه ملعب كرة القدم.

٣٥٠ - بنهاية يوم ١٣ تموز/يوليه لم يبق فرد من الذكور البوشناق في منطقة سريبرينيتسا الآمنة سابقا وكانوا كلهم تقريبا ينتمون إلى إحدى الفئات الأربع التالية:

(١) الأحياء منهم والذين اتخذوا طريقهم عبر الغابات باتجاه المنطقة الخاضعة للحكومة؛

(٢) أولئك الذين قُتلوا أثناء هذه الرحلة؛

(٣) أولئك الذين استسلموا للصرب في بوتوكاري أو أثناء رحلتهم باتجاه المنطقة الخاضعة للحكومة والذين قتلوا بالفعل؛

(٤) أولئك الذين استسلموا للصرب في بوتوكاري أو أثناء رحلتهم باتجاه المنطقة الخاضعة للحكومة والذين تم نقلهم إلى براتوناتش ريثما يتم نقلهم إلى مواقع الإعدام أو مواقع الدفن.

٣٥١ - كان مراقبو الأمم المتحدة العسكريون وأفراد الكتيبة الهولندية يعلمون بوجود أفراد من البوشناق محتجزين في براتوناتش لكنهم ما كانوا يعرفون عددهم الفعلي أو تلك المواقع. ويوجد دليل قوي الآن على أن عددا يتراوح بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ من الذكور البوشناق كانوا محتجزين في أماكن مختلفة حول المدينة في أحد المستودعات وفي إحدى المدارس القديمة وفي ثلاثة صفوف من الشاحنات والباصات وملعب لكرة القدم. وكان جنود الكتيبة الهولندية المحتجزين في براتوناتش في ذلك الوقت موزعين على مواقع مختلفة (فندق فونتانا ومدرسة فنية) وكان كلاهما قريبا من ملعب كرة القدم.

٣٥٢ - بالرغم من أن التفاصيل الدقيقة لما حدث بالفعل للرجال في سريبرينيتسا في ١٣ تموز/يوليه قد تم تجميعها بعد تحريات لاحقة فقط على مدى السنوات الأربع الماضية، فقد كانت هنالك مخاوف في ذلك الوقت وأرسلت خمس رسائل خطية في ذلك اليوم تعرب عن القلق إزاء احتمال حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أو إمكانية حدوثها.

٣٥٣ - بعد الظهر من يوم ١٣ تموز/يوليه ذكر مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أن الجنرال ملاديتش قد أخبرهم بوجود "عدة مئات من جثث" الجنود البوشناق الموتى في مثلث بانديرا من الجيب. وطلب ملاديتش من الكتيبة الهولندية أن تخطر جيش جمهورية البوسنة والهرسك أنه "لا ينوي قتل مزيد من الجنود وأن كل ما عليهم هو تسليم أسلحتهم"، بيد أن جيش صرب البوسنة لم يسمح لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين أو لأفراد الكتيبة الهولندية بزيارة المنطقة للتحقق من وجود الجثث بالفعل. وتم نقل هذا التقرير بعد ذلك عبر سلسلة قيادة الأمم المتحدة ليصل إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك في صباح اليوم التالي. وطلب الممثل الخاص للأمين العام عدم إعلان التقرير لئلا يتعرض مراقبو الأمم المتحدة العسكريون في سربيرينيتسا لمزيد من الخطر.

٣٥٤ - أبلغ فريق تابع لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين في القطاع الشمالي الشرقي على نحو منفصل، بأنهم تحدثوا إلى بعض اللاجئين الواصلين إلى كلابانج من بوتوكاري. وذكر اللاجئون أنهم شاهدوا "بعض الرجال يتم فصلهم عن الباقين وقد ضربوا ضربا شديدا وتعرضوا للقفز بالحجارة وللطعن في بعض الحالات". وأضافوا أن عددا يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ من الأشخاص المجروحين قد نقلوا إلى براتوناتش. وأن مركبة أخرى قد "اختضت" في طريقها إلى نقطة الدفن. وفي تقرير آخر صدر في ١٣ تموز/يوليه، أخطر قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة (الذي تم استدعاؤه من إجازته). أخطر الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة، أن "بعض التقارير المتعلقة بحالات الاختطاف والقتل والتي لم يتسن تأكيدها بعد بدأت تُسمع في منطقة سربيرينيتسا".

٣٥٥ - أعرب القائم بالأعمال بالإناابة للبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك رسميا أيضا عن قلق حكومته في ١٣ تموز/يوليه، في رسالة وجَّهها إلى الأمين العام، (A/50/285-S/1995/573). ونقل التقارير التي تلقتها حكومته ومفادها أن رجالا تتراوح أعمارهم بين ١٣ سنة فما فوق قد تم فصلهم من الأشخاص المنقولين إلى كلابانج ولا يعرف مكان تواجدهم. وأضاف أن تقارير إضافية تتعلق بنساء تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة لم تعرف أماكن تواجدهن. ولاحظ أن مصير هؤلاء المحتجزين غير معروف وهناك مخاوف كبيرة من إعدامهم، بالرغم من أن تلك التقارير لم يتسن تأكيدها بعد. وختم رسالته بالقول "ونظرا لأن الأمم المتحدة قد أخفقت في الدفاع عن سكان سربيرينيتسا في إحدى مناطقها المجردة من السلاح، فهي ليست في حل من التزاماتها بالتكفل بهم الآن وهم في أراض خاضعة للحكومة بعد أن عرضتهم لأخطار مهددة لحياتهم بسبب عدم اتخاذها إجراء في الوقت المناسب".

٣٥٦ - علمت الأمانة العامة أيضا من مصدر آخر في ١٣ تموز/يوليه أن الصرب قد فصلوا الذكور ممن كانوا في سن التجنيد من بين المشردين وأحضرهم إلى براتوناتش. وأعربت الأمانة العامة في اليوم ذاته عن القلق للممثل الخاص للأمين العام أنه وبدون وجود للمنظمات غير الحكومية وللجنة الصليب الأحمر الدولية أو لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، فإن مصير أولئك المشردين يظل مجهولا. وشددت الأمانة العامة على أن من الضروري في أي مفاوضات تجري مع الصرب منح الأولوية للوصول إلى هؤلاء الأشخاص.

٣٥٧ - وفضلا عن ذلك يشير تقرير الإحاطة الهولندي إلى أن عددا من أفراد الكتيبة الهولندية كانوا قد شاهدوا بشكل مستقل بعض الجثث أو شهدوا أحداثا في ١٣ تموز/يوليه تدعو إلى الاعتقاد بأن انتهاكات جسيمة قد تم ارتكابها. وبالإضافة إلى الـ ٩ أو ١٠ جثث التي وجدت بالقرب من أحد الأنهر، فقد شاهد أحد جنود الكتيبة الهولندية من مسافة لا تزيد عن ٢٠٠ متر تقريبا، أربعة جنود تابعين لجيش صرب البوسنة يقومون بإعدام أحد الضحايا الذكور بتوجيه طلق ناري إلى مؤخرة رأسه. وحدثت هذه الواقعة بالقرب من مجمع بوتوكاري. وذكر جندي آخر في الكتيبة الهولندية أنه ربما شاهد جيش صرب البوسنة يقوم بإعدام لاجئين بالقرب من البوابة الرئيسية لمجمع بوتوكاري. وذكر شاهدان إضافيان من الكتيبة الهولندية أنهما قاما بزيارة "البيت الأبيض" في بوتوكاري في ١٣ تموز/يوليه لتقديم الماء لرجال كان جيش صرب البوسنة يحتجزهم هناك. وذكر هذان الجنديان التابعان للكتيبة الهولندية أن اللاجئيين "كانوا خائفين للغاية". وأنهما استطاعا أخذ صور لهؤلاء اللاجئيين، ولكن تقرير الإحاطة الهولندي يشير إلى أن الفيلم الذي يشتمل على هذه الصور قد "تلف تماما بعد طبعه". (ولم يقدم تفسير في هذا الصدد). ويبدو أن الفيلم ذاته قد اشتمل على صور للجثث الميتة التي وجدت قرب النهر. وذكر عدد من أفراد الكتيبة الهولندية أنهم شاهدوا جثثا لعدد يتراوح بين رجل وخمسة رجال تقع على الطريق الممتد بين براتوناتش وكونجوفيشي في ١٣ تموز/يوليه أثناء مرافقتهم للقوافل. وكشف جندي آخر تابع للكتيبة الهولندية أنه لاحظ في ١٣ تموز/يوليه عددا يقدر بـ ١٠٠٠ من الجنود البوشناق المحتجزين في ملعب لكرة القدم إلى الشمال من نوبا كاسابا. وذكر أنه سمع أثناء تلك الليلة أثناء وجوده في نوبا كاسابا "إطلاقا كثيفا للنيران من أسلحة يدوية باتجاه الشمال".

٣٥٨ - ويبدو أن عددا من أفراد الكتيبة الهولندية قد نقلوا بعض التفاصيل الوارد وصفها أعلاه إلى أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة عند وصولهم إلى زغرب بنهاية تموز/يوليه، وكذلك أثناء الإحاطات التي قدموها بعد عودتهم إلى هولندا. وكما تمت ملاحظته في بداية هذا الفصل فقد أدرجت هذه التفاصيل في تقرير المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/9) وكذلك في تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن بموجب القرار ١٠١٠ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس (S/1995/755) و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/988). إلا أنه يبدو أن عددا محدودا للغاية من التفاصيل المذكورة في الفقرة ٣٥٧ أعلاه قد نقلت بشكل رسمي إلى سلسلة قيادة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في ١٣ تموز/يوليه، أو في اليوم التالي رغم أنه يبدو أن بعض أفراد الكتيبة الهولندية الذين لم يكونوا محتجزين من قبل الصرب قد توفرت لهم الوسائل للقيام بذلك في ذلك الوقت.

٣٥٩ - وبالتالي فقد كانت هناك مخاوف كبيرة في ١٣ تموز/يوليه وعلى مختلف الأصعدة من احتمال ارتكاب انتهاكات ضد الرجال في سربيرينيتسا ولكن لم يتم تأكيد حدوثها في ذلك الوقت. وقد تركزت الجهود بالرغم من ذلك على أعلى المستويات على كيفية معالجة الحالة.

٣٦٠ - وفي ١٣ تموز/يوليه زودت الأمانة العامة المبعوث الخاص للأمين العام، ثورفالد ستولنبيرغ، بتعليمات عن كيفية إجراء المفاوضات الرفيعة المستوى مع صرب البوسنة ومع السلطات في بلغراد إذا دعت

الضرورة. وكان عليه أن يحاول التفاوض من أجل إعادة نظام المنطقة الآمنة في سريبرينيتسا وإذا كان ذلك مستحيلا كان عليه محاولة الإبقاء على وجود الأمم المتحدة على الأقل. كما كان عليه أن يتفاوض من أجل الإفراج عن أفراد الأمم المتحدة المحتجزين وإعادة حريتهم في التنقل. وكان مطلوبا منه أيضا الحصول على التزامات بتقديم معاملة إنسانية للاجئين والمشردين وفقا للأعراف الإنسانية الدولية وتوفير سبل وصول القوافل الإنسانية. وفيما يتعلق بالمناطق الآمنة بشكل عام فقد زود بتعليمات للتفاوض لإيجاد نهاية لجميع الاعتداءات التي يشنها جيش صرب البوسنة على المناطق الآمنة ووضع تعريف لحدود المناطق الآمنة على أساس الخرائط التي أعدتها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ونزع سلاح المناطق الآمنة وحرية التنقل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية وتأمين حرية الوصول للقوافل الإنسانية. وتم حث المبعوث الخاص على تنسيق عمله على نحو وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام ومفاوض الاتحاد الأوروبي السيد كارل بيلت الذي كان قد عاد لتوه من اجتماع لفريق الاتصال عقد بشأن المسألة في اليوم السابق في لندن والذي يعتقد أنه استطاع تقديم عرض بالمساعدة عن طريق الاتصال بسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

هاء - ١٤ تموز/يوليه: بدء الإعدامات الجماعية؛ مفاوض الاتحاد الأوروبي

يجتمع بميلوسوفيتش وملاديتش

٣٦١ - علم منذ ذلك الحين أن صرب البوسنة كانوا قد بدأوا في الإعدام المنظم لآلاف الذكور من البوشناق المحتجزين في براتوناتش في الساعات الأولى من صباح يوم ١٤ تموز/يوليه. وبدأوا في ذلك الوقت في تحميل البوشناق في مركبات نقلتهم إلى مواقع مختلفة في منطقة أوسع. واتضح أن تلك المواقع هي أماكن الإعدامات، حيث يوجد دليل قوي على إعدام جميع أولئك الرجال على مدى اليومين أو الثلاثة التالية (باستثناء مجموعة من الأفراد الذين نجوا نتيجة اختفائهم في أوساط جثث الموتى). وخمسة من تلك المواقع والتواريخ التي يعتقد أنه قد نفذ فيها الإعدام، كما يلي:

(١) أوراهاوفاك (لازيت) ١٤ تموز/يوليه

(٢) الجسر بالقرب من بيت كوفيشي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه

(٣) مزرعة برانجيفو ١٦ تموز/يوليه

(٤) مركز بليتشا الثقافي في أو نحو ١٦ تموز/يوليه

(٥) كوزلوك في أو نحو ١٦ و ١٧ تموز/يوليه

٣٦٢ - قام أحد أفراد الوحدات المشاركة في هذه الإعدامات وهو أدرانز إردمفيتش (وهو كرواتي صربي كان مسجلا في جيش صرب البوسنة) بتسليم نفسه إلى المحكمة وقدم في عام ١٩٩٦ شهادة مفصلة بحوادث القتل التي اشترك فيها هو نفسه أو كان ملما بها في موقعين للإعدامات هما مزرعة برانجيفو ومركز بليتشا الثقافي. وكان إردمفيتش ينتمي إلى "وحدة التخريب العاشرة" ومركزها في هان بيسيك المقر الرئيسي لجيش صرب البوسنة. وذكر الكيفية التي أمرت بها وحدته في ١٦ تموز/يوليه بالذهاب إلى إحدى المزارع (مزرعة برانجيفو في منطقة بليتشا) رغم أنهم لم يخبروا بالغرض من ذلك. ثم ذكر الكيفية التي وصلت بها الباصات وهي تحمل رجال البوشناق إلى المزرعة واحدا تلو الآخر وكيف أن أحد رؤسائه أمره ووحدته بعد ذلك بإعدام أولئك الأشخاص وإطلاق النار عليهم. وذكر أن ما مجموعه ١٥ و ٢٠ باصا قد نقلت الرجال الذين تراوحت أعمارهم بين ١٧ و ٧٠ عاما. وكان الرجال في الباص الأول مغمضي العينين وقد ربطت أيديهم أما الباقون فلم تغمض أعينهم ولم تربط أيديهم.

٣٦٣ - وذكر أن مجموعة أخرى من الجنود ذكر أنها من كتيبة براتوناتش قد انضمت إلى وحدة إردمفيتش لدى وصول الباصات. وبدأ هؤلاء الجنود في ضرب المدنيين بالقضبان وواصل إردمفيتش قائلا "ثم أجبروهم على الركوع والسجود على الطريقة الإسلامية وخفض رؤوسهم". واستنتج أنهم كانوا يحاولون إهانة أولئك الرجال قبل قتلهم. وأكد إردمفيتش أنه حاول إبعاد نفسه عن عمليات القتل التي كانت على وشك الوقوع لأنه كما ذكر كان يشعر بالأسى إزاء أولئك الأفراد لأنه وببساطة لا يجد سببا لإطلاق النار على أولئك الأشخاص لأنهم لم يسيئوا إليه بشيء. وذكر أنه قد واصل رغم ذلك عمليات القتل في مواجهة خيار الموت لنفسه. وأشار إلى أن سائقي الباصات أيضا قد أمروا بقتل شخص واحد على الأقل حتى لا يدلوا بشهادات. ويعتقد إردمفيتش أن أفراد وحدة التخريب العاشرة وعناصر ممن يعتبرهم كتيبة براتوناتش ومنهم هو نفسه قد جمعوا عددا يتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠ رجل في ذلك اليوم في مزرعة قريبة من بليتشا وقاموا بقتلهم بانتظام. وعندما سئل عن عدد الأفراد الذين قتلهم هو نفسه رد إردمفيتش "إنني لا أعرف عدد الأشخاص الذين قتلتهم". إلا أن حالات القتل لم تكن قد انتهت بعد.

٣٦٤ - ذكر إردمفيتش أن أحد الضباط القادة ذكر بعد تنفيذ الإعدامات في مزرعة برانجيفو أن هنالك مجموعة أخرى يقارب عددها ٥٠٠ رجل من البوشناق محتجزة في المركز الثقافي في بليتشا. وقد استطاع إردمفيتش هذه المرة تخليص نفسه من عمليات القتل والتي يبدو أنها قد تمت بواسطة أسلحة نارية صغيرة وقذائف يدوية أطلقت على القاعة.

٣٦٥ - وقال إردموفيتش للمحكمة: "لقد قررت أن أشهد بسبب ضميري، بسبب كل ما حدث لأنني لم أكن أريده. فقد كنت مرغما على ذلك، كنت مجبرا، لا غير، وكان يمكنني أن أختار بين حياتي وحياة أولئك الناس؛ ولو فقدت حياتي، فما كان ذلك ليغير من مصيرهم شيئا. لقد حدد مصير هؤلاء الناس شخص في موقع أعلى كثيرا من موقعي. وكما سبق أن قلت، إن ما تمكن مني، أعني أن ذلك قد دمر حياتي تماما، وهو السبب في الإدلاء بشهادتي". ويجدر الأخذ في الاعتبار أن إردموفيتش، وهو كرواتي بوسني، يظل الشخص الوحيد الذي سلم نفسه من بين المشاركين في عمليات الإعدام التي حدثت خلال الفترة ١٤

إلى ١٧ تموز/يوليه، وقد قامت المحكمة الدولية بإعادة رسم مسرح الجريمة التي حدثت في تلك الفترة، بناءً على الأدلة القضائية، التي استخدمتها في تأييد القصص التي أدلت بها حفنة الرجال الذين نجوا من الإعدامات.

٣٦٦ - ولا تقل قصص الناجين من مواقع الإعدام الأخرى بشاعة عن هذه. فقد بدأ الرعب الذي أصاب المحتجزين في براتوناتش، قبل أيام قليلة من ذلك التاريخ، في ١٤ تموز/يوليه، حينما جرى تحميل مجموعة من الرجال في الحافلات، ثم أخذوا إلى مدرسة قرب ضيعة لازيتي، حيث زج بهم في أحد المخازن. وطوال صباح ذلك اليوم استمر ملء المخزن بالرجال، حتى جاء الوقت الذي أخرجوا فيه منه، وقدم إليهم شيء من الماء، وقيل لهم إنهم سيتم تبادلهم. ثم حُمّلوا على شاحنات أخذتهم إلى مسافة ٨٠٠ متر إلى الشمال من المدرسة، حيث أنزلوا منها وصفوا في أحد الحقول وأطلقت عليهم النيران.

٣٦٧ - وفي ١٤ تموز/يوليه أيضاً، أخذت مجموعة أخرى من براتوناتش مرورا بزفورتك إلى كاراكاوي ومصنع الألمنيوم، ثم أنزلت في مدرسة بتكوفسكي، حيث زج بهم في القاعة الرياضية وغرف الدراسة بالمدرسة. وتعرضوا خلال ذلك اليوم لضرب مميت. وبعد الظهر وفي المساء، وضع أشخاص على الشاحنات وأخذوا إلى هضبة سد مصنع الألمنيوم (السد الأحمر) حيث أُعدموا. ويعتقد أن جثث بعضهم أُلقيت في البحيرة، بينما كدست جثث آخرين في قبور جماعية.

٣٦٨ - وفي ١٥ تموز/يوليه، أو حوالي ذلك التاريخ، أخذت مجموعة من الأشخاص يقارب عددها ٤٥٠، من براتوناتش إلى كوزلك، التي تقع على نهر درينا، إلى الشمال من كاراكاوي. وقد أُعدموا جميعاً بلا محاكمة، وذلك على بعد ما لا يتجاوز عدة مئات من الأمتار من ثكنات "ذئاب درينا".

٣٦٩ - وفي ١٦ تموز/يوليه، كان فوج الرجال البوسنيين الذين غادرو سربيرينيتسا وشوشنياري، لا يزال يحاول الوصول إلى المنطقة التي يسيطر عليها جيش جمهورية البوسنة والهرسك. وقد استسلم الكثيرون من أولئك الرجال، ويبدو أنهم حُمّلوا على حافلات وشاحنات أخذتهم إلى وادي تسيرسكا. وقد تذكر أحد الناجين من أهالي سربيرينيتسا فيما بعد أنه لاحظ عند وصوله إلى هناك، أنه يسير على دماء وأن آخرين ممن مروا في وادي تسيرسكا بعد أسبوع من ذلك الحين أمكنهم أن يشموا رائحة الجثث. وقد عثر فيما بعد على جثث ١٥٠ شخصاً بأياد مقيدة في قبر جماعي قرب هذا الموقع.

٣٧٠ - وتمكنت المحكمة الدولية، عبر السنوات الأربع الماضية، من التوصل إلى أن الذين قتلوا بين ١٤ و ١٧ تموز/يوليه دفنوا خلال ٢٤-٤٨ ساعة في قبور جماعية قريبة جداً من مواقع الإعدام (انظر الخريطة في نهاية هذا الفصل). وقد أُجبر الضحايا، في بعض الحالات، على حفر قبورهم بأنفسهم. وفي حالات أخرى، أُطلقت عليهم النار وهم يقفون داخل القبور. ويبدو أن الجثث قد أُخرجت، على مدى بضعة الأشهر التي تلت ذلك، من القبور الجماعية الأصلية وأعيد دفنها في ٣٣ موقع مختلف من "المواقع الثانوية". ويعتقد أن كل موقع من هذه المواقع الثانوية يحتوي على بقايا ما بين ٨٠ و ١٨٠ جثة. وتمكنت المحكمة من سبر

كل موقع من تلك المواقع، وأخرجت كل الجثث المدفونة في سبعة منها. ووجدت المحكمة حتى الآن بقايا ٢٠٠٠ ضحية تقريبا في المواقع التي أخرجت الجثث منها، وجرى تحديد هوية زهاء ٣٠ منهم حتى الآن.

١٤ تموز/يوليه: اجتماع مع ميلوسيفيتش وملاديتش

٣٧١ - لا يبدو أن المجتمع الدولي كان يملك، في ذلك الوقت، أية أدلة على أن الإعدامات تحدث بمثل تلك الأعداد المهولة. والواقع أن ما يقرب من كل الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات في سياق هذا التقرير، أوضحوا أنهم، ببساطة، لا يتوقعون، لا بل لا يتخيلون، إمكانية حدوث أعمال بربرية مثل هذه. بيد أن تقرير استجواب الكتيبة الهولندية يكشف عن أن جنديين من الكتيبة الهولندية، كانا قد شاهدا، في طريق عودتهما من نوفا كاسابا إلى براتوناتش، في ١٤ تموز/يوليه، ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ جثة على جانب الطريق. غير أن التقرير نفسه يشير إلى أن فردين آخرين من أفراد الكتيبة الهولندية لم يشاهدا أثناء سفرهما في نفس المركبة غير بضع جثث. ولم يعثر على أي سجل كتابي يشير إلى أن الكتيبة الهولندية قد أتاحت أي من التبليغين إلى سلسلة قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية، في ١٤ تموز/يوليه، أو في الأيام التي أعقبت ذلك التاريخ مباشرة. وعليه فإنه لا يعرف عدد الجثث التي كانت موجودة في ذلك المكان في ذلك الوقت، ولا ما إذا كانت جثثا لجنود كانوا ضمن "الفوج" وقتلوا في معارك مع جيش صرب البوسنة، أم لأفراد عزل أعدموا بلا محاكمة.

٣٧٢ - وفي ١٤ تموز/يوليه، سافر السيد بيلت، مفاوض الاتحاد الأوروبي، إلى بلغراد، ليجتمع مع الرئيس ميلوسيفيتش. وجرى الاجتماع في دوبانوفيتش، وهي استراحة صيد تقع خارج بلغراد التقى فيها السيد بيلت مع الرئيس ميلوسيفيتش والجنرال ملاديتش قبل أسبوع من ذلك التاريخ. وجاء في حديث السيد بيلت المعلن عن ذلك الاجتماع الثاني^(٧٧)، أنه ألح على الرئيس أن يرتب أمر السماح فورا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمساعدة سكان سريبرينيتسا، والسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية ببدء تسجيل الذين يعاملهم جيش صرب البوسنة كأسرى حرب. وأصر أيضا على السماح للجنود الهولنديين بمغادرة مواقعهم متى شاءوا. وأضاف السيد بيلت أن المجتمع الدولي لن يقبل بوقوع هجوم على غوراجده، وأنه يتوجب إعطاء "ضوء أخضر" يكفل حرية الوصول دون عوائق إلى الجيوب. وطالب أيضا بفتح الطريق بين كيسلياك وسراييفو ("طريق البجع") أمام كل وسائل النقل غير العسكرية. ويبدو أن الرئيس ميلوسيفيتش وافق على هذه المطالب المختلفة، لكنه ادعى أيضا أنه لا يملك زمام السيطرة على الأمر. وشرح ميلوسيفيتش فيما يبدو أيضا، في أوائل الاجتماع، أن الحادثة برمتها وقعت بسبب تصاعد هجمات المسلمين من داخل الجيب خلافا لاتفاق عام ١٩٩٣ بشأن التجريد من السلاح.

٣٧٣ - ووصل الجنرال ملاديتش إلى دوبانوفيتش بعد ساعات قليلة من بدء الاجتماع. ولاحظ السيد بيلت أن الجنرال ملاديتش وافق بسهولة على معظم المطالب المتعلقة بسريبرينيتسا، لكنه بقي على معارضته لبعض الترتيبات المتعلقة بالجيوب الأخرى، وبسراييفو على وجه الخصوص. ويبدو أن اتفاقا من حيث المبدأ جرى التوصل إليه في نهاية المطاف، بعد تدخل الرئيس ميلوسيفيتش. وتقرر عقد اجتماع آخر في اليوم التالي بغرض تأكيد الترتيبات. وكان السيد بيلت قد رتب من قبل إثر التحاق السيد ستولتنبيرغ والسيد

أكاشي به في بلغراد. وطلب أيضا إلى قائد قوة الأمم المتحدة للحماية أن يحضر إلى بلغراد كذلك بغرض الاتفاق النهائي على بعض التفاصيل العسكرية مع ملاديتش.

٣٧٤ - وأثناء ذلك، كان مجلس الأمن قد انعقد مرة أخرى لمناقشة الحالة في سربرينيتسا، واعتمد بيانا رئاسيا (S/PRST/1995/32) أشار فيه إلى قراره ١٠٠٤ (١٩٩٥)، وأعرب عن بالغ قلقه باستمرار صرب البوسنة في نقل عشرات الآلاف من المدنيين قسرا من منطقة سربرينيتسا الآمنة إلى إقليم توزلا. واعتبر المجلس أن هذا النقل القسري انتهاك واضح لحقوق الإنسان للسكان المدنيين. وأعرب المجلس عن "القلق بشكل خاص إزاء التقارير الواردة عن قيام الطرف الصربي البوسني بنقل عدد يصل إلى ٤٠٠٠ من الرجال والصبية قسرا من منطقة سربرينيتسا الآمنة". وطالب المجلس "بأن يقوم الطرف الصربي البوسني، وفقا لمعايير السلوك المعترف بها دوليا وللقانون الدولي، بأن يطلق سراحهم فورا، وبأن يولي الاحترام الكامل لحقوق السكان المدنيين في منطقة سربرينيتسا الآمنة وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي، وبأن يسمح بوصول لجنة الصليب الأحمر الدولي إليهم".

واو - ١٥ تموز/يوليه: استمرار المجازر؛ والتوصل إلى "اتفاق"

بين ملاديتش وقوة الأمم المتحدة للحماية

٣٧٥ - التقى الرئيس المشارك للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والممثل الخاص للأمين العام، قائد قوة الأمم المتحدة للحماية، في اجتماع انعقد صباح ١٥ تموز/يوليه، في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بلغراد. وأحاط السيد بيلت الاجتماع علما بنتائج اجتماعه مع ميلوسيفتش وملاديتش في اليوم السابق. وانضم تجمع كبار المسؤولين الدوليين بعد ذلك إلى ميلوسيفتش في اجتماع على الغداء غلب عليه الطابع المراسيمي دون أن يدركوا أن الإعدادات الجماعية والمنهجية قد بدأت، برغم علمهم بالتقارير القائلة بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الرجال والصبية في سربرينيتسا. وأعقب ذلك اجتماع بين قائد قوة الأمم المتحدة للحماية وملاديتش للاتفاق النهائي على التفاصيل.

٣٧٦ - ويشرح السيد بيلت في سرده لوقائع هذين الاجتماعين^(٢٨)، أن المشاركين قرروا مبدئيا عدم الكشف عن انعقادهما للجمهور، وعدم الإفصاح عن مضمون أي من الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وهو يشرح أن هذا القرار اتخذ لأن الاجتماع مع ملاديتش انعقد في الظاهر دون علم كراديتش، ولأنهم لم يكونوا يريدون أن يعلم هذا الأخير به. (ويشير السيد بيلت إلى أن استخدام ملاديتش لزعزعة موقف كراديتش أصبح جزءا من الجهود المتضافرة للأطراف). ويضيف السيد بيلت أنه تقرر، برغم ذلك، أن يبدأ نفاذ أحكام الاتفاق المتعلق بسربرينيتسا فورا، حتى وإن لم يتم التوقيع عليه رسميا، على أن يتم وضع الصيغة النهائية للأحكام المتعلقة بغوراجده وجيبا وسرايفو، والمسائل الأخرى بعد اجتماع آخر بين ملاديتش وقائد قوة الأمم المتحدة للحماية كان مقررا عقده في المنطقة التي يسيطر عليها الصرب خارج سرايفو، وذلك في الساعة ١٢٠٠ من يوم ١٩ تموز/يوليه. وتقرر ألا يجنب خبر الاجتماع الثاني، وأن يكشف بعد اختتامه عن جميع النقاط التي تم الاتفاق عليها، بما في ذلك ما يتعلق منها بسربرينيتسا.

٣٧٧ - وفيما يلي نقاط الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن سربيرينيتسا، كما أبلغت إلى مقر الأمم المتحدة في حينه:

تزويد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية بالإمكانية الكاملة للوصول إلى المنطقة؛

تزويد لجنة الصليب الأحمر الدولية، بإمكانية الوصول الفورية إلى "أسرى الحرب" بغرض تقييم ما يحصلون عليه من رعاية، وتسجيلهم، واستعراض الإجراءات المتبعة في مراكز الاستقبال الصربية البوسنية وفقا لاتفاقيات جنيف؛

تقديم طلبات قوة الأمم المتحدة للحماية الخاصة لإعادة إمداد سربيرينيتسا عبر بلغراد وليوبوفيا وبراتوناتش، في ١٧ تموز/يوليه؛

السماح لقوات الكتيبة الهولندية في سربيرينيتسا بالمغادرة، مع أسلحتها، في ٢١ تموز/ يوليه، أو بعد ذلك بقليل، عبر براتوناتش (على أن يراقب كل من قائد قوة الأمم المتحدة للحماية وملاديتش تحركهم)؛

قيام قوة الأمم المتحدة للحماية بعمليات فورية لإخلاء الجرحى من بوتوكاري وبراتوناتش، مع توفير سيارات الإسعاف؛ وتم الاتفاق على تواجد قوة الأمم المتحدة للحماية "بصورة أو بأخرى" في "مناطق أساسية".

٣٧٨ - وفيما يختص بالمسائل الأخرى، تم الاتفاق من حيث المبدأ على منح مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وقوات الأمم المتحدة للحماية حرية التنقل إلى غوراجدة وجيبا ومنها عن طريق بلغراد وفيسغراد، وعلى أن تتم حركة المرور العادية إلى سراييفو عبر الممر البري بين كيسلياك - و "سييرا واحد" وإليدزا. وذهب قائد قوة الأمم المتحدة للحماية إلى أنه سيستمر في استخدام الطريق التي تعبر جبل إغمان، كلما رأى ان الأحوال على الطريق التي تمر عبر كيسلياك غير مرضية. واقترح الصرب دعوة جميع الجنرالات الذين يقودون أطرافا متحاربة، بحضور السيد بيلت، إلى مناقشات بشأن اتفاق لوقف الأعمال العدائية، على أن تنظم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعا مع الجنرال غفيرو، يعقد ظهر يوم ١٦ تموز/يوليه في ياهورينا.

٣٧٩ - وبعد الاجتماع بقليل، تلقى موظفو الممثل الخاص السيد أكاشي في زغرب، ما يفيد أن جيش صرب البوسنة قد أخلى سبيل جنود الكتيبة الهولندية المحتجزين كرهائن، وأنه سيجري التقاطهم في اليوم التالي في بلغراد. كما أعد موظفو الممثل الخاص، استكمالا للمعلومات المتعلقة بالحالة بحسب ما نما إلى علمهم حتى تلك اللحظة. فكتبوا أنه يُشاع أن ١٠ ٠٠٠ شخص يشقون طريقهم عبر الغابات، يقال أن نسبة

المسلحين منهم تقل عن الثلث. وأضافوا قائلين: "ما زلنا لا نملك فكرة واضحة عن مكان تواجد الذكور البوسنيين في سربرينيتسا. وقد سمعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شائعات تقول إن هؤلاء الرجال قد يكونون الآن في بيلينا. كما أن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين سمعوا أصوات طلقات نارية في الغابة القريبة من براتوناتش، مما قد يدل على أن بعضهم رمي بالرصاص. وتفيد تقارير منظمة أطباء بلا حدود عن وقوع مجازر على الطريق بين براتوناتش وكلاذاني، مما قد يفسر اختفاء الحافلات الأربع". وأكد التقرير عدم تمكن لجنة الصليب الأحمر الدولية، حتى ذلك الحين، من الوصول إلى أي من الرجال والصبية المفقودين.

٢٨٠ - وبحلول ١٥ تموز/يوليه أيضا، كانت قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد بدأت في تسوية مصاعبهما مع حكومة البوسنة والهرسك فيما يختص بتوطين الأشخاص المشردين من سربرينيتسا. وأبلغ الممثل الخاص إلى المقر في نيويورك أن زهاء ٦٧٠ ٥ شخصا مشردا يعيشون في ٧٢٠ خيمة تقريبا في قاعدة توزلا الجوية. وبين أن سلطات الحكومة البوسنية شرعت في تجهيز أماكن السكن لإيواء ١١ ٠٠٠ مشرد آخر في أماكن مختلفة داخل كانتون توزلا. وقد تمكن العشرات من الأشخاص المشردين الآخرين، من إيجاد سكن لهم بطريقتهم الخاصة لدى أصدقائهم وأقاربهم. وبحلول ١٥ تموز/يوليه، كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية قد سجلت ما مجموعه ٧٠٠ ١٩ من النساء والأطفال وكبار السن (وعدد قليل جدا من الرجال الذين هم في سن التجنيد)، باعتبار أنهم قد عبروا كلاذاني قادمين من بوتوكاري. وقدرت قوة السلام التابعة للأمم المتحدة أن ما يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ شخص من سربرينيتسا، معظمهم رجال في سن التجنيد لا يزالون مجهولي المصير. (بيد أن قوة السلام للأمم المتحدة أضافت تحذيرا مفاده أن عدد المفقودين قد استنتج بالاستناد إلى مجموع سكان الجيب، الذي قدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بـ ٤٢ ٠٠٠ شخصا، وهو عدد يفترض أنه مبالغ فيه وإن لم يكن يُعرف إلى أي حد). وأشارت قوة السلام التابعة للأمم المتحدة أن التقارير الوحيدة المتلقاة حتى الآن، عن مكان تواجد هؤلاء الرجال، جاءت من منظمة أطباء بلا حدود، التي تعتقد بأن زهاء ٧٠٠ من الذكور محتجزون في استاد لكرة القدم في براتوناتش.

٢٨١ - وبدأ أعضاء من موظفي الشؤون المدنية في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وممثلان لكل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وممثلين من الصليب الأحمر الدولي ومنظمات غير حكومية متعددة ودول أعضاء وكذلك أعضاء من الصحافة، بدأوا جميعا إجراء مقابلات مع المشردين الذين تم تجميعهم في قاعدة توزلا الجوية والمناطق المجاورة عند وصولهم. وبدأ هؤلاء يحكون قصصا عن عمليات القتل التي شهدوها وعمليات الاختطاف والاعتصاب التي عرفوا بها. ومع ذلك لم يفد أحد من الأحياء من عمليات الإعدام الجماعية هذه إلى توزلا. وفي الوقت نفسه، أفاد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أن الجيش البوسني الصربي استولى حاليا على مقرهم السابق في مبنى البريد والبرق والهاتف في سربرينيتسا. كما أن المجموعة الأولى من الأسر الصربية تنتقل حاليا إلى المنازل التي تركها سكان المدينة السابقون شاغرة.

٣٨٢ - ووسط مشاعر القلق المتنامية حول مصير رجال سربرينيتسا، والهجوم الجاري على جييا ودواعي القلق إزاء الهجمات المحتملة على مناطق أخرى مأمونة، دعا رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى عقد مؤتمر دولي رئيسي في لندن في ٢١ تموز/يوليه من أجل البت في استراتيجية لمعالجة الأزمة.

زاي - ١٦-١٨ تموز/يوليه: ميلاديتش يواصل عدم احترامه للاتفاقات المتعلقة بسربرينيتسا: تقارير واسعة الانتشار عن مذابح تبدأ في الظهور

٣٨٣ - وصل إلى زغرب عصر ١٦ تموز/يوليه جنود الكتيبة الهولندية الذين احتجزوا في الماضي كرهائن في مناطق خاضعة لصرب البوسنة، ووصلوا إلى زغرب عصر ١٦ تموز/يوليه ثم عادوا إلى هولندا في اليوم التالي. وظل التالية بياناتهم في بوتوشاري بانتظار ترحيلهم: ٢٨٣ جنديا تابعين للكتيبة الهولندية؛ ٣ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين؛ ٦ مترجمين شفويين تابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية؛ اثنان من الموظفين المحليين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ ٨ من موظفي أطباء بلا حدود؛ ممثلان من اللاجئين (كانا يرافقان قائد الكتيبة الهولندية للتفاوض مع ميلاديتش - والثالث تم تسليمه إلى جيش صرب البوسنة في ١٣ تموز/يوليه، وما زال غيابه غير مبرر)؛ وما يقرب من ٨٨ من السكان المحليين الجرحى.

٣٨٤ - وفي ١٦ تموز/يوليه، حاولت قافلة من كتيبة الامدادات النرويجية في توزلا العبور عن طريق الأراضي التي يحتلها الصرب في طريقهم إلى بوتو شاري بغية نقل الجرحى المتبقين عند مجمع الكتيبة الهولندية. وقد أجبرت القافلة على العودة بعد أن أطلق جيش صرب البوسنة النار عليها. واختطف جيش صرب البوسنة أيضا قافلة تابعة للكتيبة الهولندية في المنطقة الواقعة بين راتوناك وزوفورنيك وصادروا المركبة وأسلحة معدات الطاقم. ولم يتمكن الصليب الأحمر الدولي من الحصول على إذن للوصول إلى الجرحى المحتجزين في بوتو شاري وبراتوناتش إلا يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه. وتمكن رجال الصليب الأحمر من إجلاء ٦٥ منهم إلى مكان آمن، ولكن جيش البوسنة الصربي احتجز الباقين وعددهم ٢٣ بوصفهم "سجناء حرب". وتمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية من معرفة هويتهم وأماكن تواجدهم. وفي الوقت نفسه ما زال الجيش البوسني الصربي يرفض الوصول إلى معرفة مصير آلاف من الرجال الذين ما زالت أماكن وجودهم غير مفسرة. كما ضغط على نائب قائد الكتيبة الهولندية وممثل المدنيين البوسنيين في سربرينيتسا للتوقيع على إعلان يشير إلى أن "إجلاء" سكان سربرينيتسا جرى وفقا للقانون الإنساني الدولي. وقد رفض ضابط الكتيبة الهولندية منذ ذلك الحين رفضا قاطعا صحة هذا "الإعلان". وأعلن أن توقيعه (وتوقيع ممثل البوسنيين) تم بالإكراه وأنه لا ينطبق بأية حال إلا على تلك القوافل التي كان يرافقها أفراد الأمم المتحدة، على النحو المبين في التدوين المكتوب بخط اليد الذي أصر على إدراجه في النص.

٣٨٥ - وفي وقت متأخر مساء ١٦ تموز/يوليه وفي الساعة الأولى من صباح ١٧ تموز/يوليه، عبرت مجموعة من الرجال والأطفال تضم نحو ٥٠٠ ٤ إلى ٦ ٠٠٠ شخص، من بين أفراد الطابور الذين هربوا من سربرينيتسا عن طريق الغابات، حيث دخلوا الأراضي التي تسيطر عليها جمهورية البوسنة والهرسك في المنطقة الجنوبية من سابنا.

٣٨٦ - وفي سياق هذا التقرير أجريت مقابلة مع بعض البوسنيين الناجين في هذه المسيرة التي استمرت ستة أيام عن طريق الغابات، حيث شرحوا كيف واجهوا، بعد عبورهم الكردون الصربي الأول، كردونا ثانيا بالقرب من قرية كريفزافيتشي. وقد جرى قتال عنيف استمر ساعات عديدة لكنهم تمكنوا من المضي في طريقهم. وقد وفر هطول المطر الشديد والبرد ساترا إضافيا إلى حد ما، حيث مر الطابور عن طريق بلدية زفورونيك. وعندما اقترب طابور الرجال البوسنيين من خط المواجهة الرئيسي للاتحاد الصربي، هاجم مركز قيادة التابعة للصرّب واستولى على دبابتين و ٢٠ بندقية من طراز براغا عيار ٢٠ ملليمتر. ومع استخدام الدبابات والبنادق التي استولوا عليها، عبروا البوسنيون بعد ذلك أول صف من صفوف الخنادق الثلاثة التابعة للصرّب. ثم أرسلوا إشارات متقدمة إلى جيش الاتحاد، على أمل أن يبدأ الفيلق الثاني التابع لجيش جمهورية البوسنة والهرسك عملية لإعاقة قوات الصرب أو تحويل أنظارها عندما كانوا يحاولون عبور خط المواجهة. لكن الفيلق الثاني لم يشن أية هجمات لتحويل الأنظار. ومع ذلك، قام القائد السابق لسربرينيتسا ناصر أورييتش بتجميع سرية من المتطوعين في أراضي الاتحاد. وعندما تأكد أورييتش ومن معه من الرجال من الموقع الذي سيعبر منه رجال سربرينيتسا خطوط الصرب، قاموا بمهاجمة المنطقة وجعلوا الصرب يخلون جزئيا خنادقهم المتقدمة. وبذلك لم تبق إلا مواقع محدودة بين طابور الرجال والمقاتلين التابعين لأورييتش. وصدرت الأوامر إلى الرجال في الطابور باستخدام جميع ما تبقى معهم من الذخائر في ضرب هذا الخط الأخير من دفاعات الصرب، بما في ذلك الطلقات التي كانوا يحتفظون بها كاحتياطي للانتحار في حالة وقوعهم في الأسر. واخترقوا خطوط الصرب ووصلوا إلى إقليم جمهورية البوسنة والهرسك.

٣٨٧ - وفي اليوم التالي، بدأ كثير من هؤلاء في الوصول إلى منطقة توزلا، للبحث عن أسرهم. ونزعت الحكومة البوسنية أسلحة اللاجئين ونقلتهم إلى ملاجئ جماعية في منطقة توزلا الأوسع مساحة. وتمكن أفراد من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة من مقابلة عدد منهم وكتبوا تقارير عما رواه هؤلاء الرجال إلى قيادة البعثة. وقدر الرجال الذين تمت مقابلتهم أن نحو ٣ ٠٠٠ رجل من بين ١٢ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ من الرجال في الطابور إما قد قتلوا خلال القتال مع جيش صرب البوسنة أو عند عبورهم حقول الألغام، بينما استسلم عدد غير محدد منهم لجيش البوسنة الصربي. وأضافوا أنهم لا يعرفون ما إذا كان هؤلاء الأخيرين ما زالوا أحياء أو الأماكن التي احتجزوا فيها. وقد انتحروا أيضا عدد منهم. وتوحي هذه التقديرات بأن ما يقرب من ٤ ٠٠٠ إلى ٧ ٠٠٠ من الرجال والأولاد في الطابور لا يعرف مصيرهم.

٣٨٨ - وحتى ١٧ تموز/يوليه وأصل جيش صرب البوسنة رفضه احترام الاتفاقات المتعلقة بسربرينيتسا التي وقع عليها ملاديتش في بلغراد قبل ذلك بيومين. وذكر الممثل الخاص للأمين العام في تقريره إلى

نيويورك في ذلك اليوم "أن أوضاع وأماكن تواجد الأشخاص المفقودين والمحتجزين المحتملين، لا سيما الذكور في سن التجنيد، لا تزال تشكل فجوة كبيرة في قاعدة بياناتنا. وتقدم تقارير غير مؤكدة روايات عن مراكز الاحتجاز والقتل بأسلوب الإعدام واغتصاب الشابات وغيرها من المذابح. ولما كان جيش صرب البوسنة لم يتح بعد فرصا أوسع للوصول إلى المنطقة، فقد يكون من المفيد مواصلة أو حتى تكثيف انتباه الرأي العام ووسائل الإعلام إلى هذه القضية. ومن المهم عدم السماح لقوة الدفع بتشتيت الأذهان عن هذه القضية، وإلا فإن آلاف كثيرة من الأرواح قد تكون معرضة تماما للخطر".

٣٨٩ - وفي اليوم نفسه، نُقِلَ عن أحد جنود الكتيبة الهولندية، خلال إقامته القصيرة في زغرب عند عودته من الإقليم الذي يسيطر عليه الصرب، أنه أبلغ أحد أعضاء الصحافة بأن "موسم الصيد على أشده حاليا ... فالرجال المفترض أنهم ينتمون إلى الحكومة البوسنية ليسوا وحدهم المستهدفين... بل لا يعنى من ذلك أيضا النساء بما في ذلك الحوامل والأطفال والمسنين. والبعض يُطلق عليه الرصاص ويصاب بجروح والآخرون تقطع آذانهم ويتم اغتصاب بعض النساء^(٢٩). وقد التقط عدد من محطات الإذاعة هذه القصة وأذاعها. وفي نفس اليوم تقريبا، بدأ الذين نجوا من عمليات الإعدام بالإدلاء بشهاداتهم للصحافة الدولية والمحلية.

٣٩٠ - وقد حفز ذلك الأمانة العامة أن تكتب إلى الممثل الخاص للأمين العام في اليوم التالي: "إنكم بلا شك قد قرأتم وسمعتم التقارير المستفيضة عن المذابح التي ارتكبتها الصرب البوسنيون خلال استيلائهم مؤخرا على سريبرينتسا. وعلى الرغم من أن كثيرا من هذه التقارير منبثقة عن اللاجئين، فإنها منتشرة على نطاق واسع ومتسقة وتحظى بقدر كبير من المصداقية من جانب مجموعة مختلفة من المراقبين الدوليين بما فيهم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. غير أننا لم نتلق شيئا عن الموضوع من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة". وحثت الأمانة العامة الممثل الخاص للأمين العام أن يكفل إجراء قوة الأمم المتحدة للحماية مقابلة مع الموظف الهولندي الذي عاد بالفعل من سريبرينتسا. واستمرت التعليمات إلى الممثل الخاص للأمين العام على النحو التالي: "إن عدم قدرتنا على التثبت (أو التكذيب رسميا) من أي من هذه الادعاءات التي تروج حاليا، والتي يتضمن كثير منها أحداثا ليس من الممكن أن تجهلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في بوتوشاري، يثير قلقا متصاعدا هنا". ورد الممثل الخاص للأمين العام بأنه قد تم على الفور استجواب الجنود التابعين للكتيبة الهولندية الذين كانوا في براتوناش عند وصولهم إلى زغرب. وأضاف قائلا ومع ذلك فإن هذه الاستجابات "لم تكشف عن أية روايات مباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان".

حاء - ١٩ تموز/يوليه: ملاديتش وقائد قوات الحماية التابعة
للأمم المتحدة يجتمعان ثانية ويبرمان اتفاقا

٣٩١ - استنادا إلى الاجتماع الأخير مع الرئيس ميلوسوفيتش والجنرال ملاديتش في بلغراد، أعرب الممثل الخاص للأمين العام عن أمله في أن يرى كلاهما بأن الفرصة سانحة لإظهار قدر من السماحة. وقد التمس آراء قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، الذي أجاب بأن "حفظ السلام قد انتهى" وأن سياسة المناطق المأمونة "فشلت بوضوح". وفي رأيه، أن الحرب ستستمر لبعض الوقت إلى أن يوجد هناك "تناسق" في الأراضي التي يحوزها المتحاربون. ويرى أن هذا التناسق قد يظهر، حيث أن الوقت ليس بجانب الصرب البوسنيين، الذين يتنبأ بأنهم سيصبحون أضعف نسبيا مع مرور الأشهر. وحذر من أن الصرب سيسعون إلى وقف إطلاق النار من شأنه أن "يقر مكاسبهم الإقليمية".

٣٩٢ - والتقى قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مع ملاديتش في ١٩ تموز/يوليه في "مطعم جيلا" في المنطقة التي يحتلها الصرب خارج سراييفو. وطوال الاجتماع، كان قائد القوة على اتصال مع السيد بيلد الذي كان بدوره يعقد مفاوضات موازية مع الرئيس ميلوسوفيتش في بلغراد. وأكد قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة من جديد لملاديتش أنه من الضروري منح لجنة الصليب الأحمر الدولية على الفور حرية الوصول إلى الرجال المحتجزين، وضرورة أن تستعيد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حرية الانتقال إلى الجيوب. وألح على ملاديتش أن يفسر سلوك جنوده في أعقاب سقوط سريبرينيتسا، والتي أجاب ملاديتش بأن جنوده قد "[أنهوها بطريقة صحيحة]". وأضاف ملاديتش أنه في ليلة ١٠ - ١١ تموز/يوليه، اخترق عدد كبير من جنود جمهورية البوسنة والهرسك خط المواجهة باتجاه توزلا. وواصل ملاديتش قوله بأنه كان قد فتح ممرا للسماح بمرور هؤلاء الجنود. واعترف بحدوث بعض "المناوشات" مع وقوع خسائر على كلا الجانبين. وأنه وقعت بعض "الحوادث الصغيرة المؤسفة". ثم وقّع قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وملاديتش الاتفاق الذي ينص على البنود التالية:

- وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جميع "مراكز الاستقبال" المحتجز فيها الرجال والأولاد من سريبرينيتسا، وذلك بحلول اليوم التالي؛
- السماح لقوافل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وقوافل المعونات الإنسانية بالوصول إلى سريبرينيتسا؛
- إجلاء الجرحى من بوتوشاري وكذلك من المستشفى في براتوناتش؛
- إعادة أسلحة الكتيبة الهولندية ومعداتها التي استولى عليها الجيش البوسني الصربي؛
- نقل الكتيبة الهولندية خارج الجيب بدءا من عصر يوم ٢١ تموز/يوليه، بعد إجلاء ما تبقى من النساء والأطفال والشيوخ الراغبين في المغادرة؛

وعقب التوقيع على هذا الاتفاق، كتب الممثل الخاص إلى الرئيس ميلوسوفيتش، يذكره بأنه لم يتم بعد احترام الاتفاق على السماح للجنة الصليب الأحمر بالوصول إلى سربيرينيتسا. واتصل الممثل الخاص فيما بعد بالرئيس ميلوسوفيتش لتكرار النقطة ذاتها.

٣٩٣ - وخلال الاجتماع، ادعى ملاديتش بزهو بأن جييا قد سقطت في يد القوات الصربية المتقدمة. غير أن هذه الرواية لم تكن صحيحة، فالموقف على الأرض في جييا معقدا.

مواقع تنفيذ الإعدام
والقبور الجماعية

تاسعا - سقوط جييا والسياسة "الجديدة" لخلق مناطق آمنة:

تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

ألف - الاستعدادات للهجوم على جييا: ١١ إلى ١٤ تموز/

يوليه ١٩٩٥

٣٩٤ - أعلنت وسائل الاعلام الصربية البوسنية في نشرة الأخبار المسائية في ١١ تموز/يوليه الاستيلاء على سربيرينيتسا "في هجوم مضاد عنيف". وأفادت النشرة نفسها بأن المقاتلين البوسنيين كانوا يلقون أسلحتهم وبأن اللواء ملاديتش يتوقع أن تقوم الوحدات البوسنية الموجودة في جييا بالشيء نفسه خلال ٤٨ ساعة. وأكدت قوة الأمم المتحدة للحماية أن القوات الصربية، بعد استيلائها على سربيرينيتسا، تحولت انتباهها إلى جييا. وأفادت الكتيبة الأوكرانية في جييا بأن القوات الصربية قد بدأت قصفها المتقطع للبلدة ولقريتين مجاورتين، مما يوحي بأن الاستعدادات جارية على قدم وساق لشن هجوم أوسع.

٣٩٥ - وخلال هذه المرحلة الأولى من العملية الصربية، يبدو أن قوة الأمم المتحدة للحماية لم تنظر جدياً في استخدام القوة لمنع الهجمات على جييا. وكانت القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية الموجودة داخل الجيب، التي تتألف من كتيبة واحدة في القوات الأوكرانية، عاجزة تماماً عن مقاومة أي هجوم صربي مركز. وأرسل قائد القوة إلى القائد الذي يليه رتبة في سراييفو مبادئ توجيهية في ١٤ تموز/يوليه، يخبره فيها أنه ليس بالإمكان التفكير بدعم جو وشيك نظراً للحالة السائدة حالياً. واقترح موظفان رسميان في قوة الأمم المتحدة للحماية من رتبة أدنى إبرام اتفاق جديد يجعل جييا منطقة منزوعة السلاح. وإذا ما رفض الصرب الاتفاق، أو واصلوا تقدمهم بعد أن يوافق عليه البوسنيون، اقترح الموظفان الرسميان أن تقصف طائرات حلف الإطلسي الأسلحة الصربية التي تستخدم في الاعتداء على جييا، أو أي معدات عسكرية، إلى جانب مرافق الدعم المباشر والأساسي التابعة لهم. ورُفض هذا الاقتراح، ولم تؤخذ في هذه المرحلة أي ترتيبات بديلة لمنع الهجمات الصربية على الجيب.

٣٩٦ - وبدا، في هذا الوقت تقريبا، أن القوات الموالية لحكومة البوسنة والهرسك قد فقدت ما تبقى من ثقتها في تعهد قوة الحماية بأمن الجيوب. وفي ليل ١٣-١٤ تموز/يوليه، طلب البوسنيون من أفراد السرية الأوكرانية في غوراجده تسليم أسلحتهم، ومركباتهم، وخوذاتهم وألبستهم الواقية. وقوبل ذلك بالرفض، وأعقبه تبادل قصير لإطلاق النيران يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه. ومن ثم امتثل الأوكرانيون للطلبات البوسنية، وقامت بعدها كتيبة بريطانية متمركزة في غوراجده بحماية الأوكرانيين المجردين من السلاح. وأبلغ قائد القوة الأمانة العامة أن أفعال البوسنيين كانت "مرفوضة البتة وينبغي استنكارها على أرفع المستويات". وقدمت إلى الرئيس عزت بيغوفيتش احتجاجات رسمية بهذا الشأن.

باء - الهجوم، والمقاومة والمفاوضات في جيبا: ٢٠-١٤

تموز/يوليه ١٩٩٥

٣٩٧ - أعلن الصرب بدء هجوم واسع النطاق على جيبا في رسالة بعثوا بها إلى قوة الحماية في ١٤ تموز/يوليه. وطلبت الرسالة من قوة الحماية إجلاء مواقع المراقبة التابعة لها الموجودة في المنطقة الآمنة، لأنهم سيشتنون هجوما بدءا من الساعة ١٤:٠٠ من اليوم نفسه. بقيت وحدات قوة الحماية في موقعها، وحوالي الساعة ١٥:٠٠، بدأت القوات الصربية قصفهم والقوات البوسنية الموجودة في محيط الجيب. وقبل هبوط الليل بقليل، أفيد بأن القوات الصربية تتقدم داخل الجيب من مواقعها إلى الغرب.

٣٩٨ - ونظرا لبعث جيبا ولرداءة الاتصالات، تلت ذلك فترة لفها الغموض الشديد، ازدادت حدة بفعل المعلومات المضللة التي كان ينشرها الجانب الصربي والمعلومات المضادة التي كانت ترد من مختلف المصادر البوسنية. وبدأ القادة المدنيون لسكان الجيب البوسنيين التفاوض مع الصرب حول ما أبلغ بأنه شروط الاستسلام. غير أن السلطات الحكومية في سراييفو أصرت على أن أولئك المفاوضين لم يكونوا مخولين التفاوض بشأن عقد اتفاق استسلام. وعلى الرغم من ذلك، وافق الرئيس عزت بيغوفيتش خلال لقاء عقده مع قائد قوة الحماية في ١٨ تموز/يوليه، على وضع ترتيبات للإجلاء عن جيبا. وأبلغ اللواء ملاديتش قوة الحماية أن جيبا قد سقطت فعليا الساعة ١٣:٣٠ من ١٩ تموز/يوليه، وأنه سيتولى تنظيم نقل السكان المدنيين المحليين إلى الأراضي التي يسيطر عليها الاتحاد غربا. لكن ملاديتش أصر على تسليم الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٥ عاما أنفسهم إلى قواته. وأعلن ذلك المساء، أن القادة البوسنيين المحليين قد قبلوا ما دعاه "شروط الاستسلام".

٣٩٩ - وبحلول اليوم التالي، اتضح أن الحالة كانت أكثر تعقيدا مما ذكره ملاديتش. إذ أن البوسنيين في جيبا وافقوا، مبدئيا، على أن ينقل السكان المدنيون علاوة على الجرحى إلى خارج الجيب، تحت إشراف قوة الحماية. غير أن القائد العسكري البوسني، العقيد أفدو باليتش، أعلن أنه لن ينفذ أي جزء من الاتفاق بدون الحصول على إذن من سراييفو. وعلاوة على ذلك، نشأ بعض الالتباس بشأن مصير الرجال الذين في سن القتال، الذين قدر عددهم بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ رجل. فقد أصر الصرب أولا على استسلامهم، ومن ثم بدا أنهم وافقوا على نقلهم إلى بر الأمان كجزء من التبادل الكامل للسجناء.

٤٠٠ - وبدأت بعدئذ، سلسلة من المفاوضات الرباعية التي ضمت السلطات الحكومية في سراييفو، والبوسنيين في جيبا، والصرب وقوة الحماية. وكان أحد العوامل المعقدة في هذا الشأن تصريح ملاديتش بأنه لا يمكن الموافقة على نقل سكان جيبا إلى منطقة آمنة إلا إذا وافقت الحكومة على تبادل كامل للسجناء في جميع أرجاء البوسنة والهرسك، وهذا ما كان يسعى إليه الصرب لفترة طويلة. وأصرت السلطات الحكومية على عدم تحقيق ذلك ما لم يكشف الصرب عن مآل ٨٠٠ رجل من سربرينيتسا قالت أنهم ما زالوا مفقودين. وهناك عامل معقد إضافي وهو استمرار تقدم الصرب داخل الجيب، والتهديدات التي يتعرض لها أفراد قوة الحماية من كلا الجانبين. وخلصت قوة الحماية إلى أن دورها سيتمثل في مراقبة

نقل المدنيين من جيبيا إلى بلدة كلاداني، الواقعة في القسم الرئيسي من الأراضي التي يسيطر عليها الاتحاد، وفي المساعدة مباشرة في نقل المدنيين الجرحى إلى سراييفو. كما انتهت قوة الحماية إلى أنه ينبغي لها المساعدة في المفاوضات المتعلقة باتفاق تبادل السجناء الذي اقترحه ملاديتش. ووضعت الترتيبات وفقا لذلك.

٤٠١ - وتبع ذلك أزمة دامت عدة أيام. وقدرت قوة الحماية الحالة السائدة على الشكل التالي:

"يريد الصرب أن تستسلم القوات البوسنية في جيبيا استسلاما كاملا، وهم غير مستعدين أن يعطوا في المقابل إلا القليل ... والقيادة البوسنية في سراييفو لا تميل إلى تكريس السيطرة الصربية بتوقيع اتفاق، وتريد أن يواصل شعبها القتال. ولكن الناس في جيبيا محاصرون من الطرفين، فهم على ما يبدو مستعدون من يأسهم لعقد صفقة - ولكن لم يبلغ بهم اليأس إلى درجة تحدي سراييفو.

ولا يُرجح حدوث أي إجلاء عن جيبيا في غضون يوم أو يومين. والأكثر احتمالا هو قيام الصرب الآن بتشديد الضغط العسكري على الجيب سعيا وراء إرغام القائد العسكري المحلي على قبول الشروط الصربية. وقد يستغرق هذا الأمر بضعة أيام، لأنهم يريدون ممانعين لتوريط قوات المشاة التابعة لهم ..."

٤٠٢ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا (S/PRST/1995/33) ذكر فيه أن المجلس "يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة في منطقة جيبيا الآمنة ومحيطها"، ويطالب المجلس فيه صرب البوسنة بالكف عن أي أعمال أخرى تهدد سكان الجيب المدنيين، وشجب جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي. كما طالب بإعطاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حرية الوصول إلى المنطقة دون إعاقة لكن البيان لم يحدد الطريقة التي ينبغي اتباعها لتنفيذ هذه الطلبات. وخلص إلى الإعراب عن إدانته الشديدة "لأعمال العنف والتخويف التي استهدفت مؤخرا" قوة الأمم المتحدة للحماية، الأمر الذي يوحي بأن كلا الطرفين مذنب في هذا الشأن.

جيم - التقارير الرسمية الأولى عن الفضائح التي يعتقد أنها ارتكبت في سربيرينيتسا: مغادرة الكتيبة الهولندية بوتوتشاري

٤٠٣ - ما زال مصير رجال سربيرينيتسا وفتيانها مجهولا حتى الآن، على الرغم من إشارة تقرير أولي ورد من محققين قوة الحماية في توزلا إلى احتمال وجود سبب ينذر بالأسوأ. وذكر هذا التقرير أنه استنادا إلى المقابلات التي تمكن المحققون من إجرائها حتى ٢٠ تموز/يوليه، ثمة "ما يدعو بشدة على الاعتقاد بحصول انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قبل مغادرة القافلة سربيرينيتسا وخلالها" وتابع التقرير: "وفي حين أن

عدد الأشخاص الذين قتلوا، وتعرضوا للضرب، ولربما للاعتداء الجنسي ما زال مجهولا، فمما لا ريب فيه أن بعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قد حصلت. ويمثل عزل المدنيين من الرجال والفتيان واستمرار احتجازهم الواضح، انتهاكا متواصلا لحقوق الإنسان ومثيرا للقلق الشديد"، كما أشار إلى أن "الأشخاص الذين شملتهم المقابلات والذين وصلوا من سربيرينيتسا سيرا على الأقدام أفادوا عن إصابات كثيرة بين المدنيين، جراء الاعتداءات العسكرية الصربية والألغام التي زرعت في الطريق التي سلكوها من سربيرينيتسا". وأضاف التقرير أن "بعض الروايات، التي لم تتأكد بعد، شملت اعتداءات عسكرية واسعة النطاق شنها جنود صرب يمكن أن تكون قد تسببت بعدد كبير من الوفيات. واستنادا إلى عدد الأشخاص الذين يعتقد أنهم في عداد المفقودين من هذه المجموعة، يتكهن البعض بأن ما يصل عددهم إلى ٣ ٠٠٠ شخص يحتمل أنهم لاقوا حتفهم في مكان ما أثناء رحلتهم بين سربيرينيتسا والأراضي التي يسيطر عليها البوسنيون. وأدلى بعض أفراد هذه المجموع بشهادات شبه مؤكدة عن اجتيازهم المناطق المغمومة في صف واحد طويل، يدا بيد، ولاحقا كل منهم خطوات الآخر، مخلفين الموتى والجرحى وراءهم". وأنهى التقرير، في أعقاب ما جرى من مباحثات مع المقرر الخاص للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (السيد مازوفيتسلي)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة "أطباء بلا حدود" وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية "أن الجهود اللازمة لتقدير انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت على إثر سقوط سربيرينيتسا تكاد تكون في بدايتها". وأحيل التقرير فورا وبالكامل إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٠٤ - وفي يوم ٣١ تموز/يوليه، تمكن في النهاية جميع موظفي الأمم المتحدة في بوتوتشاري من مغادرة المنطقة، ووصلوا إلى زغرب في اليوم التالي. وقد استجوب عددا منهم موظفون تابعون للأمم المتحدة، قدموا تقريرا شاملا إلى الممثل الخاص للأمين العام بعد مرور عشرة أيام. وأشار هذا التقرير إلى أن عدة أفراد من الكتيبة الهولندية كانوا قد شهدوا أو توفرت لهم أسباب مادية تبعث على الاعتقاد بأن جيش صرب البوسنة ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان في منطقة بوتوتشاري في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه، تشمل الضرب وعددا محدودا من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة. وأوضح التقرير كذلك أن أحد أفراد الكتيبة الهولندية شاهد عدة جثث على امتداد الطريق بين براتوناتش وكونيفيتش بولي وفي قسبة. كما رأى فرد آخر من الكتيبة الهولندية عددا يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص تقريبا احتجزوا في ملعب لكرة القدم. واختتم التقرير بما يلي:

"بينما يظل عدد الذين قتلوا وضربوا واحتجزوا وتعرضوا للاعتداء الجنسي غير معروف، فإن أنباء متطابقة أدلى بها مشردون وموظفون تابعون للأمم المتحدة تبين أن جنود صرب البوسنة ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا عقب سقوط مدينة سربيرينيتسا، بما فيها الاعتقال الجماعي التعسفي لرجال وصبية مدنيين وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة. ورغم أن سلطات صرب البوسنة مستمرة في إنكار ارتكاب هذه الانتهاكات، فإن عدم إتاحتها السبل المناسبة للوصول إلى المناطق المتضررة أو إلى الأشخاص المعتقلين لا يمكن إلا أن يعزز الاستنتاج الذي يضيف بوقوع تجاوزات كبيرة... ومن الواضح أن مزيدا من التحقيقات في هذه الحالة مطلوب،

خاصة في المزاغم عن وقوع عمليات إعدام جماعية في كاراكي وقصبة وفيما يتعلق بالمفقودين والمحتجزين.

دال - اجتماع لندن والتغيرات في نهج استخدام الضربات الجوية

٤٠٥ - اجتمع وزراء الخارجية والدفاع من ١٥ بلدا (الاتحاد الروسي واسبانيا وألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبلجيكا وبنغلاديش وتركيا والدانمرك والسويد وفرنسا وكندا والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية) في لندن يوم ٣١ تموز/يوليه. وقد حضر ممثلون للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية، فضلا عن أعضاء في مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وترأس هذا الاجتماع وزير خارجية البلد المضيف.

٤٠٦ - ويصف عدد من المشاركين هذا الاجتماع بأنه اجتماع مخصص، لم له تعد مسبقا أي وثائق خاصة ولم يتم التوصل في ختامه إلى أي توافق في الآراء. فقد اعترض الاتحاد الروسي، بصفة خاصة، على كون النتائج المعلنة التي تم التوصل إليها لم تعبر عن وجهات نظره كاملة. ومع ذلك تلى الرئيس بيانا بعد الاجتماع أكد فيه أن "هجمات صرب البوسنة الحالية وحالة الحصار المتواصل على سراييفو يجب أن تجابه بحزم وبسرعة. فهي تمثل تحديا للقانون والرأي العام الدوليين". وأوضح أن الاجتماع بناء على ذلك "حذر بأن أي هجوم على غورازده سيواجه برد كبير وحاسم، بما في ذلك استخدام القوة الجوية". وأن المشاركين أيضا قد "أكدوا العزم [عزمهم] على ضمان إمكانية الوصول إلى سراييفو من أجل توزيع المؤن على السكان المدنيين وإعادة تزويد قوات الأمم المتحدة، ودعم الاستخدام المبكر لقوة الرد السريع من أجل حماية قوة الأمم المتحدة للحماية في إتاحة السبل لوصول هذه المؤن". وقال الرئيس كذلك إن الاجتماع قد أصر على إتاحة سبل مباشرة لوصول مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية إلى المحتجزين الذكور من سريبرينيتسا. واستنادا إلى بيان لندن، اقترح بعد ذلك بوقت قصير ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مبادرة على القيادة العسكرية لصرب البوسنة، موضحين أن صرب البوسنة قد يتعرضون لإجراءات صارمة، تشمل إجراء من الجو، إذا هم استمروا في مهاجمة المناطق الآمنة، خاصة غورازده.

٤٠٧ - وأصدر فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد اجتماعا على المستوى الوزاري في جنيف يوم ٣١ تموز/يوليه، بلاغا (S/1995/612) "أحاط فيه علما" بالبيان الصادر في لندن، و"أعرب عن الأمل في أن تنفذ التعهدات الواردة فيه". وفي الوقت ذاته، أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي عددا من البيانات تساءلت فيها عن السبب الذي جعل اجتماع لندن لا يعرب عن تصميمه على الرد على الهجمات التي تشن على جيبا وبيهاتش. وأضافت المنظمة أنها ستسعى من أجل ضمان حق البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها بموجب المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة افتقار المجتمع الدولي إلى العزم على حماية هذه المناطق.

٤٠٨ - وقد اتسم رد فعل المقرر الخاص لحقوق الإنسان، السيد مازوفيفيكي، أيضا بالقلق، إذ لاحظ أثناء مؤتمر صحفي انعقد في اليوم ذاته أنه لم تذكر "أية كلمة" عن جيبي في اجتماع لندن. وأضاف إن التحقيق المتعلق بحقوق الإنسان بشأن سقوط سريبرينيتسا كان قد كشف حتى ذلك الوقت عن وقوع انتهاكات "ذات طابع وحشي عموماً". ثم استقال السيد مازوفيفيكي بعد ذلك بأسبوع. وكتب رسالة إلى الأمين العام قال فيها: "إن أحداث الأسابيع الأخيرة في البوسنة والهرسك، وقبل كل شيء كون الأمم المتحدة سمحت بسقوط سريبرينيتسا وجيبي، بالإضافة إلى المأساة المروعة التي طالت سكان تلك "المناطق الآمنة" التي تؤمنها اتفاقات دولية، تدفعني إلى القول بأنني لا أرى أية إمكانية لاستمرار ولاية المقرر الخاص التي عهدت بها إليّ لجنة حقوق الإنسان". وأضاف السيد مازوفيفيكي قائلاً: "إن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة بصورة سافرة. فثمة عمليات إعاقة مستمرة لوصول المعونة الإنسانية. ويتعرض السكان المدنيون لوابل القذائف دون رحمة، بينما يلاقي أصحاب "الخوذ الزرقاء" وممثلو المنظمات الإنسانية حتفهم. ولا تزال الجرائم ترتكب بسرعة وبوحشية، وعلى النقيض من ذلك لا يزال رد المجتمع الدولي يتسم بالبطء وعدم الفعالية".

٤٠٩ - ومما يجسد حالة الإحباط هذه أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تتح لها إمكانية الوصول إلى منطقة سريبرينيتسا للتأكد من مصير المفقودين إلا بعد مضي أيام على انعقاد اجتماع لندن. وبعد أن سمح جيش صرب البوسنة للجنة بالوصول إلى مخيم باتكوفيتش في شمال شرقي البوسنة، لم يكن بوسعها إلا تسجيل ١٦٤ سجيناً من سريبرينيتسا و٤٤ سجيناً من جيبي. وقيل لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه لا يوجد سجناء آخرون، وشاهدوا بناء على ذلك عدداً من مراكز الاعتقال الخالية في منطقة براتوناتش^(٣٠). وإلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لا يزال ٣٣٦ ٧ شخصاً من سريبرينيتسا في عداد المفقودين، استناداً إلى عدد من "طلبات اقتفاء الأثر" التي تلقتها لجنة الصليب الأحمر الدولية للعثور على أشخاص مفقودين.

٤١٠ - وما هي إلا أسابيع معدودة بعد ذلك حتى وردت معلومات إضافية تؤكد أسوأ المخاوف عن مصير الرجال في سريبرينيتسا. ففي ١٠ آب/أغسطس، أبلغت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة مجلس الأمن بأن صوراً سرية التقطتها حكومتها بواسطة الساتل أوضحت وجود تراب مبعثر حديثاً بالقرب من ملعب لكرة القدم يقع على بعد حوالي ٣٣ كيلومتراً شمال غربي براتوناتش. وأوضحت أن الجمع بين الصور الفوتوغرافية التي التقطت بواسطة الساتل وأقوال شهود العيان من الناجين، الذين كانوا قد وصفوا من قبل مشاهد القتل في هذه المنطقة، يشكل دليلاً مادياً دامغاً على حدوث فظائع، وأن الضحايا دفنوا في مقابل جماعية.

هاء - الترتيبات العملية المنبثقة عن اجتماع مؤتمر لندن

٤١١ - بسقوط سريبرينيتسا وتعرض جيبي للهجوم، كان اجتماع لندن قد رسم فيما يبدو "خطاً في الرمال" في غورازده، لكنه لم يبين بوضوح كيفية تحديد ما إذا كان هذا الخط قد تم تجاوزه. وتساءل أحد كبار الموظفين بالأمانة العامة في مذكرة موجهة إلى الأمين العام عما إذا كان إطلاق قذيفة واحدة على غورازده

سيشكل هجوما على هذه المنطقة الآمنة؟"، أو هل من المتعين أن يسيطر الصرب بالفعل على أجزاء من هذا الجيب قبل أن يواجهوا "برد حاسم"؟

٤١٢ - وقد وضع قراران اتخذهما مجلس شمال الأطلسي في ٢٥ تموز/ يوليه و ١ آب/أغسطس، على التوالي، بعضا من هذه المسائل، وعزز البيان الذي أدلى به الرئيس خلال اجتماع لندن، فقد سمح القرار الأول ببدء الضربات الجوية (خلافًا للدعم الجوي عن كثب) طالما اعتبر ذلك ضروريا في التقدير المشترك للقائدين العسكريين لمنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة لدعم الدفاع عن غورازده داخل منطقة جغرافية أوسع ("منطقة عمليات")، بما فيها العمليات التي تشن ضد أي تجمعات للقوات، إذا اعتبر قائدا الحلف والأمم المتحدة أنها تشكل تهديدا خطيرا للمنطقة الآمنة. وقد وسع مجلس شمال الأطلسي نطاق هذه الترتيبات لتشمل المناطق الآمنة الأخرى بسراييفو وتوزلا وبيهاتش في قراره المؤرخ ١ آب/أغسطس ١٩٩٥.

٤١٣ - وعقب إصدار القرار الأول لمجلس شمال الأطلسي مباشرة، أوضح الممثل الخاص للأمين العام للمقر في نيويورك بأنه، رغم تفهمه للضغوط الممارسة من أجل الرد بصورة أشد على الهجمات التي تشن على منطقة غورازده الآمنة، فإن القلق يعتريه بسبب الأحكام الواردة في القرار والتي تنص أساسا على الاستخدام التلقائي للضربات الجوية. ورد الأمين العام على الفور، بقوله لممثله الخاص إنه، بالرغم مما أثير من مخاوف، فقد قرر تأييد قرار مجلس شمال الأطلسي المتعلقة باستخدام القوة الجوية لحلف شمال الأطلسي من أجل ردع هجمات صرب البوسنة على غورازده. وقد وافق الأمين العام على الاستنتاج الذي توصل إليه مجلس شمال الأطلسي من أنه ينبغي الرد بحزم وحسم على أي هجوم من قبل صرب البوسنة، بما في ذلك عن طريق استخدام الضربات الجوية. وبناء عليه أوعز إلى ممثله الخاص أن يعمل مع الحلف من أجل تحديد 'منطقة العمليات' المشار إليها في قرار مجلس شمال الأطلسي، والاتفاق على المعايير التي تحدد العوامل التي ستشغل الآليات التي اقترحتها منظمة حلف شمال الأطلسي. وذكر ممثله الخاص باقتراح مجلس شمال الأطلسي القاضي بإسناد السلطة التنفيذية إلى القادة العسكريين التابعين للأمم المتحدة. وبغية تبسيط عملية اتخاذ القرار داخل سلسلة القيادة التابعة للأمم المتحدة عندما يرتأى أن استخدام القوة الجوية ضروري، قرر الأمين العام تفويض السلطة اللازمة في هذا الصدد إلى قائد قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، بأثر فوري.

٤١٤ - وطلب الأمين العام إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمستشار العسكري في إدارة عمليات حفظ السلام وقائد قوات السلام التابعة للأمم المتحدة الدخول في محادثات مع منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن التفاصيل العملية الناشئة عن قرار مجلس شمال الأطلسي المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه.

واو - سقوط جييا والفرار إلى صربيا

٤١٥ - فيما كان المجتمع الدولي يناقش كيفية معالجة إمكانية تعرض غوراجده لهجوم، كان الوزير مراتوفيتش يوضح موقف الحكومة البوسنية من جييا التي لم تكن قد سقطت بعد. ففي اجتماع عقده مع

قوة الأمم المتحدة للحماية في ٢٣ تموز/يوليه، ذكر أن القيادة البوسنية اجتمعت في سراييفو وتوصلت إلى القرارات التالية:

(أ) لا للاستسلام ولا للإجلاء الكلي للجيب؛

(ب) لا بد من الاتفاق على ترتيب يمكن الحكومة البوسنية من إجلاء عدد محدود من الأشخاص الذين تريد سحبهم؛

(ج) تبادل الطرفين كل ما لديهما من أسرى.

٤١٦ - ويبدو أن لتردد القيادة البوسنية في إجلاء الرجال ممن هم في سن القتال جانبان، هما: أولاً تريد من رجال جيبا مواصلة القتال؛ ثانياً، إذا تعذر مواصلة القتال، تريد ضمانات تكفل نقل الرجال المراد إجلاؤهم بأمان. وأشار في هذا الصدد إلى العدد الكبير من الرجال البوسنيين الذي كانوا قد نقلوا من سربيرينيتسا والذين اختفى أثرهم الآن. وأضاف أحد ممثلي الحكومة البوسنية تقييم سراييفو للحالة في جيبا بقوله إنها حالة "ميووس منها ولكنها لم تصل بعد إلى الحد الذي يجعل الناس تتقبل تكرار مأساة سربيرينيتسا" ونقل موقف الحكومة إلى الصرب، فرفضوه.

٤١٧ - وفي هذه الأثناء، عقدت داخل قوة الحماية اجتماعات للبت في كيفية العمل. ونوقش فيها من جديد اقتراح قوة الحماية الأسبق القائل بتجريد جيبا من السلاح ثم تهديد الصرب بضربات جوية فيما لو شنوا هجوماً عليها. ووافق قائد قوة الحماية في قطاع سراييفو (وهو القطاع الذي تقع فيه جيبا) على تجريب الاقتراح. ولكن قبل الشروع بتخطيط العمليات، أبلغه القائد العام للقوة أن اجتماع لندن لم يشر إلى أي التزام باستخدام القوة لردع الهجمات على جيبا، وأن من الصعب العثور على بلد يرغب في إرسال جنوده إلى جيبا. وبعدهُذ أجرت قوة الحماية مشاورات مع الحكومة البوسنية ومع الصرب.

٤١٨ - وخلال الفترة نفسها، أبدى صرب البوسنة ميولاً عدوانية أشد حول المناطق الآمنة الأخرى. فقد شنوا هجوماً كبيراً على جيب بيهاتش في ١٩ تموز/يوليه شاركت فيه القوات الصربية البوسنية إضافة إلى القوات الصربية الكرواتية والقوات المناصرة "للحكم الذاتي" الموالية لفكرت عبديتش. وحققت القوات المهاجمة، حسبما أفادت التقارير، نجاحات واسعة. ووجهت الحكومة البوسنية إلى الحكومة الكرواتية نداء ناشدتها فيه العون، فوقَّع الرئيسان عزت بيغوفيتش وتودجمان اتفاقاً في سبليت في ٢٣ تموز/يوليه تعهد فيه البلدان بالعمل معاً على مقاومة "العدوان الصربي".

٤١٩ - وخلال الفترة نفسها أيضاً، ازدادت حدة القصف المدفعي لمنطقة سراييفو، واستهدفت نيران المدافع الصربية مواقع تابعة لقوة الحماية فضلاً عن المناطق المدنية في المدينة. وفي يوم ٢٢ تموز/يوليه، وقعت حادثتان قُتل من جرائهما جنديان فرنسيان تابعان لقوة الحماية وأصيب أربعة أفراد آخرين تابعين

للقوة بأذى، مما اضطر القوة إلى القيام بالرد على ذلك. فأصدر قائد قوة الحماية في قطاع سراييفو الأمر بالرد العسكري على الهجمات، وتم بناءً على ذلك إطلاق ٩٠ قذيفة هاون على مواقع الصرب حول سراييفو. وهددت القوة بتصعيد القصف إذا لم يوقف الصرب الهجمات. وعقب ذلك خفت حدة الهجمات الصربية نوعاً ما، وبخاصة الهجمات الموجهة ضد الأهداف التابعة للقوة. لكن وزارة الصحة البوسنية أبلغت عن مقتل ٢٥ مدنياً بوسنياً في سراييفو في ذلك الأسبوع وإصابة ٧٥ بأذى من جراء زيادة القصف.

٤٢٠ - وفي ٢٤ تموز/يوليه قدم الصرب لقوة الحماية نص اتفاق استسلام مذيّل بتوقيع حمديا تولارك "رئيس أركان" القوات البوسنية في جيبا. ونص الاتفاق على إجلاء النساء والأطفال وكبار السن إلى الاتحاد، وعلى استسلام الرجال البوسنيين الذين سيتم تبادلهم فيما بعد وإعادتهم إلى الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة.

٤٢١ - وقامت قوة الحماية بنقل هذا الاتفاق إلى السيد مراتوفيتش الذي أنكر أي علم له به، وذكر أن تورلاك غير مخول بالتفاوض بالنيابة عن حكومته، وأن سراييفو، على أي حال لا تقبل الاتفاق ما لم تتول قوة الحماية عملية الإجلاء في جيبا. وقال "لن يتكرر ما حدث لسريبرينيتسا ولن يؤخذ أحد من الحافلات؛ ويجب على الأمم المتحدة أن تضبط العملية". وأضاف إذا لم يكن من الإجلاء الكلي بد، فمن الضروري إخراج المدنيين أولاً ثم العسكريين.

٤٢٢ - وفي اليوم التالي، عقد الجنرال ملاديتش اتفاقاً مع قوة الحماية تقوم القوة بموجبه بتنظيم عمليات إجلاء طبي من جيبا وتدخل إلى الجيب مؤقتاً قوات للإشراف على قيام الصرب بنقل المدنيين البوسنيين إلى كراداني. وهكذا كانت الحالة مشوشة تماماً: فمن ناحية، فهم البوسنيين الموجودين في جيبا أن بيدهم اتفاقاً مع الصرب؛ ومن ناحية أخرى، فهمت الحكومة البوسنية في سراييفو أن هناك اتفاقاً ولكنه اتفاق خاضع لشروط معينة؛ وكان بيد قوة الحماية من ناحية ثالثة الاتفاق الذي عقده مع الصرب؛ وكانت جميع هذه الاتفاقات مرتبطة، فيما يبدو، بنجاح عملية تفاوض مستقلة تشمل محصلتها إمكانية تبادل الطرفين كل ما لديهما من أسرى.

٤٢٣ - وفي رسالة بعثت بها قوة الحماية إلى المقر، ذكرت التقييم التالي:

"يبدو أن السلطات في سراييفو قبلت بالهزيمة في جيبا. ومن غير الواضح لغاية الآن ما إذا كان ذلك يعني إجلاء السكان بالكامل جلاءً حسن التنظيم. فبعض العناصر المحلية من السكان في جيبا قد تَوَثَّر القتال على أي حال. وقد يعجز المفاوضون في سراييفو عن الاتفاق على ما يمكن عمله حيال الأسرى المنتمين إلى سريبرينيتسا. وقد يتنصل أحد الجانبين أو كلاهما من أي اتفاق يعقدانه.

"ولا يزال "خيار سريبرينيتسا" -- أي اللجوء إلى حل عسكري تعقبه كارثة إنسانية -- إمكانية لا مرأء فيها"

٢٢٤ - وفي مساء ٢٥ تموز/يوليه، وردت تقارير تفيد أن المقاتلين التابعين للحكومة البوسنية بدأوا بالانسحاب من الخطوط الأمامية المحيطة بجيبا عملا بالاتفاق المحلي الذي وقعه تورلاك. وواصلت القوات الصربية تقدمها، فاحتلت مدينة جيبا نفسها والمراكز السكانية الأخرى الموجودة داخل الجيب. كما أفادت التقارير أن المدنيين البوسنيين، عملا بالاتفاق أيضا، نزلوا من الهضاب والمستوطنات النائية إلى مدينة جيبا والمناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة الصرب بانتظار الإجماع. ووافق القائد البوسني في جيبا، العقيد باليتش، على العمل مع قوة الحماية والصرب لضمان الاضطلاع بالإجماع على نحو منظم.

٤٢٥ - وبدأ على الفور إجماع المرضى والجرحى إلى سرايفو بواسطة حافلات صربية بوسنية نقلت كل منها حوالي ١٥٠ شخصا إلى لوكافكا، وهو حي قريب من سرايفو خاضع لسيطرة الصرب، ومن هناك نقلوا إلى سرايفو بقافلة تابعة لقوة الحماية. كما بدأ نقل المدنيين. وقبيل نهاية يوم ١٥ تموز/يوليه، غادرت المنطقة بالفعل ٢١ حافلة صربية مليئة بالمدنيين البوسنيين باتجاه منطقة كلاداني. وتوقفت تلك الحافلات على بُعد سبعة كيلومترات من الخط الأمامي وطلب إلى البوسنيين قطع المسافة المتبقية إلى بر أمان الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة سيرا على الأقدام. واستمر هذا الإجماع لمدة يومين آخرين، ورافق الحافلات المغادرة في أثنائهما جنود أوكرانيون تابعون لقوة الحماية. واضطلع بالإجماع على نحو منظم نسبيا، بالرغم من عدم وجود أي منظمة إنسانية دولية في جيبا، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم يلاحظ تعرض المبعدين لإيذاء عنيف حتى بعد ظهر يوم ٢٧ تموز/يوليه عندما أقدمت القوات الصربية على أخذ ٣٦ بوسنيا، بمن فيهم ١٢ من الجرحى المصابين بجروح طفيفة، من الحافلات (اعترف الصرب فيما بعد بهذا العمل لكنهم ادعوا أن الموقوفين كانوا رجالا من سن الخدمة العسكرية، وأنه جرى الاحتجاز بهم كأسرى حرب). وفي مساء ٢٧ تموز/يوليه، وصل ما يقارب ٥٠٠٠ شخص إلى بر الأمان في كلاداني.

٤٢٦ - لكنه بات من الواضح، مع بدء نقل المدنيين البوسنيين تقريبا، أن الاتفاق المحلي لن ينفذ بالكامل. إذ لم يقدم الرجال البوسنيون ممن هم في سن الخدمة العسكرية أنفسهم إلى الصرب، انتظارا منهم، فيما يبدو، لضمانات تكفل لهم أيضا النقل بأمان إلى الإقليم الخاضع لسيطرة الاتحاد. وأشارت التقارير إلى أن الرجال بعد أن غادروا الخطوط الأمامية انقسموا إلى مجموعات صغيرة واتجهوا صوب الجزء الداخلي الكثيف بالغابات من الجيب، حيث كانوا أقل تعرضا لأسلحة الصرب المصفحة والثقيلة.

٤٢٧ - واستؤنفت في اليوم التالي المفاوضات التي كانت ستتيح للرجال البوسنيين إمكانية مغادرة جيبا بأمان، ولكنها لم تحرز تقدما. ووافق المفاوضون بالنيابة عن الحكومة البوسنية على ضرورة إجراء تبادل الطرفين لكل ما لديهم من أسرى، غير أنهم لم يوافقوا على تسليم البوسنيين أنفسهم للصرب. وأفادت قوة الحماية أن المفاوضين بالنيابة عن الحكومة قبلوا بأن "تُسجل لجنة الصليب الأحمر الدولية مقاتليهم

في جيبا بصفة أسرى على أن يغادر هؤلاء الرجال الجيب، تنفيذًا لتبادل الطرفين كل ما لديهما من أسرى، قبل دخولهم بتاتا تحت الولاية الصربية". وقد رفض الصرب هذا الشرط.

٤٢٨ - وفي مساء ٢٧ تموز/يوليه، كان إجلاء البوسنيين غير المقاتلين من جيبا على وشك الانتهاء. وبدأ مع اقتراب عملية النقل من نهايتها، أن الصرب كانوا يستعدون لدخول المناطق التي انسحب منها البوسنيون. وبعد مغادرة آخر حافلة بوقت قصير، احتجز الجنود الصرب باليتش الذي كان آنذاك بحضرة شخصين مدنيين من قوة الحماية. واتصل الجنرال ملاديتش بقائد قوة الحماية ليقول إنه ضرب موعدًا محددًا للمقاتلين البوسنيين لتسليم أنفسهم، هو الساعة ١٨٠٠ من اليوم نفسه، وما لم يفعلوا ذلك لغايته فسوف يتعرضوا للهجوم. وأحيلت تلك الرسالة إلى سلطات الحكومة البوسنية في سراييفو. وعلى الرغم من أن السلطات في سراييفو كانت لا تزال تعارض أي ترتيبات للاستسلام تسمح بوقوع أولئك الرجال في قبضة الصرب، كان رجال جيبا أنفسهم ميالين، فيما يبدو، لعقد ترتيبات معينة، محليًا، قبل الهجوم الصربي النهائي. وفي صبيحة اليوم التالي، اتصل ممثلو قوة الحماية بملاديتش وسألوه عما حدث لباليتش الذي كان من المقرر أن يقود المفاوضات على المستوى المحلي. فأبلغ ملاديتش قوة الحماية أن باليتش قد مات. وفي اليوم التالي احتجز الصرب كبير المفاوضين البوسنيين وهو شخص مدني؛ واحتجزوا بعد ذلك بوقت قصير اثنين آخرين من المفاوضين البوسنيين.

٤٢٩ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، اجتمع قائد قوة الحماية في قطاع سراييفو مع الجنرال توليمير في جيبا. وذكر توليمير أن المجموعات العسكرية البوسنية المحلية عازمة فيما يبدو على الاستسلام شريطة أن تضمن قوة الحماية سلامتها. وأجاب قائد قوة الحماية أن القوة ليست في وضع يمكنها من إعطاء تلك الضمانات في الوقت الذي لا يوجد فيه بين الطرفين اتفاق لتبادل الأسرى. وعرض توليمير السماح للقوة بأن تبعث بمركبات لجمع الجنود البوسنيين وأي مدنيين متبقين، ولكن القوة رفضت العرض. وفي مساء ٢٨ تموز/يوليه، كان تقييم القوة أن الصرب لم يعودوا مهتمين بتبادل الطرفين كل ما لديهما من أسرى وأن من المرجح أن يشنوا هجومًا نهائيًا على بقية الجيب.

٤٣٠ - وقبل أن يحكم الصرب الطوق على الرجال في جيبا، وقعت في أماكن أخرى من البوسنة والهرسك أحداث استبدت بهم. ففي ٢٩ تموز/يوليه، استولت القوات الكرواتية بسرعة خاطفة على مدينتي غلاموتش وغرافوهو الواقعتين تحت السيطرة الصربية بعد أن كانت تلك القوات تتقدم ببطء شديد طيلة عدة أشهر إنطلاقًا من وادي ليفنو في جنوب غرب البوسنة والهرسك. وهذا العمل لم يؤد إلى حمل حوالي عشرة آلاف مدني صربي على الفرار فحسب، وإنما أدى أيضًا إلى ترك مدينة كينن، المركز الإداري للصرب الكرواتييين، عرضة للهجوم من ثلاث جهات. أما الجنرال ملاديتش الذي قضى شهر تموز/يوليه بأكمله في منطقة سربيرينيتسا - جيبا الواقعة في شرقي البوسنة، فقد انتقل إلى بانيا لوكا أخذًا بصحبته كبار ضباط أركانها، بمن فيهم الجنرال توليمير وبعض الموارد العسكرية. وفي اجتماع عقده الجنرال ملاديتش في ٣١ تموز/يوليه مع قائد قوة الحماية في بانيا لوكا، بدأ الجنرال غير مهتم نسبيًا بما يجري في جيبا، وركز عوضًا عن ذلك على العملية الكرواتية الجارية في الجنوب الغربي.

٤٣١ - وقد جرت في إطار قوة الحماية مناقشة حول ما يمكن عمله. فبعث قائد القوة في ٢٩ تموز/يوليه برسالة إلى رؤسائه في مقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في زغرب أبلغهم فيها أن القوات النظامية التابعة لجيش صرب البوسنة المرابطة حول جيبا انسحبت عموماً وأن غالبية القوات المتبقية هي من الجنود الاحتياطيين الذين لن يضطلعوا، حسب تقديره، بعمليات لتطهير المنطقة من البوسنيين المتبقين. واختتم رسالته بقوله "إن من واجب قوة الحماية -- الأخلاقي والمقرر والمذكور في البيان الرئاسي الأخير -- أن تبقى في الجيب طالما ظل مصير المدنيين فيه غير معروف. فالانسحاب منه يعني بالتأكيد التخلي عن أولئك الناس وزيادة فقدان الأمم المتحدة لمصداقيتها". ولكن بعد ذلك بيومين وبعد أن زال الضغط الصربي المباشر، بدأ البوسنيون الباقون في منطقة جيبا يلوذون بأنفسهم إلى بر الأمان. فقد اتجه بعضهم غرباً إلى الإقليم الخاضع لسيطرة الاتحاد، بينما عبرت غالبيتهم نهر درينا ثم دخلوا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلموا أنفسهم إلى القوات اليوغوسلافية. وقامت قوة الحماية بإجلاء أفرادها من منطقة جيبا في يومي ٢ و ٣ آب/أغسطس. وجرى نقل ٢٠٣ من أفراد القوة إلى سراييفو بثلاث قوافل دون أي حوادث. وبلغ عدد الأشخاص من منطقة جيبا الذين لم يعرف مصيرهم حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ما مجموعه ١١٨ شخصاً استناداً إلى عدد طلبات اقتفاء الأثر التي تلقتها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

زاي - عملية العاصفة ومبادرة السلام بقيادة الولايات المتحدة

٤٣٢ - اعتبرت القيادة المدنية للصر ب البوسنيين أن الهجوم على جيبا مني بهزيمة كاملة. وفي ٤ آب/أغسطس، أي اليوم الذي بدأت فيه الحكومة الكرواتية "عملية العاصفة"، أعلن السيد كراديتش فصل ملاديتش من قيادة جيش الصرب البوسنيين وتعيين نفسه "قائداً أعلى للقوات المسلحة لجمهورية صربسكا ورئيساً لهيئة أركان القيادة العليا". وفي بيان مرافق لذلك، انتقد كراديتش ملاديتش لكونه استغرق وقتاً طويلاً في جيبا لاستخدامه قوات كثيرة في تلك العملية، مشيراً إلى أن ملاديتش غفل عن الخطر الكرواتي المتزايد، وأنه مسؤول، بسبب إهماله، عن سقوط غلاموتش وغراهوفو. وانتقد كراديتش ملاديتش أيضاً لتفاوضه مع السيدين بيلدت وشتولتنبيرغ، قائلاً إن ذلك يرقى إلى درجة الخيانة. ووجه النقد أيضاً إلى الجنرال توليمير، الذي ساعد الجنرال ملاديتش في عملية جيبا.

٤٣٣ - وكان الهدف التالي للصر ب بعد جيبا هو منطقة بيهاتش الآمنة. وكانت القوات الموالية لفكرت عبديتش تتقدم من الشمال صوب بلدة كازين التي تسيطر عليها الحكومة. وكانت قوات الصرب البوسنيين تهاجم من مواقع في جنوب بلدة بيهاتش وشرقها. وعندما تدهور الموقف، دعت حكومة البوسنة والهرسك حكومة كرواتيا إلى التدخل بناء على اتفاق سبليت المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه. وفي ٤ آب/أغسطس، شنت الحكومة الكرواتية عملية العاصفة، وهي عملية هجوم رئيسية على الأراضي التي يسيطر عليها الصرب في منطقة كرايينا في كرواتيا. ومع أن الناطقين باسم الحكومة الكرواتية أشاروا إلى نداء الحكومة البوسنية للعمل على تخفيف وطأة الهجوم على منطقة بيهاتش الآمنة، فإن الهجوم كان أوسع نطاقاً من ذلك بكثير.

وفي غضون ثلاثة أيام، كان الكيان الذي سمي نفسه "جمهورية صربسكا كرايينا" قد دمر في معظمه؛ واستولت قوات الحكومة الكرواتية على المركز الإداري في كنين وعلى جميع مناطق الأمم المتحدة المحمية في الشمال والجنوب.

٤٣٤ - وفر قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ صربي من ديارهم في كرواتيا أثناء القتال وبعده مباشرة. وتعرضت الفئة القليلة التي بقيت لانتهاكات عنيفة من قبل الكروات المنتصرين. ومع أن معظم الصرب المشردين فروا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عبر البوسنة والهرسك أو كرواتيا، فإن فئة منهم تضم نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص التمسست الملجأ في المناطق التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك. وشملت تلك الفئة أعدادا كبيرة من أفراد ما يسمى "جيش جمهورية صربسكا كرايينا" الذي انسحب من كرواتيا دون أن يصاب بأضرار تقريباً. وأدى وصول هذه الأعداد إلى طرد من تبقى من السكان غير الصرب في منطقة بانيا لوكا. وطرد الكروات بصفة خاصة لإفساح المجال للقادمين من الصرب.

٤٣٥ - وبانهيار "جمهورية صربسكا كرايينا"، خضت وطأة الضغط على قوات الحكومة البوسنية في بيهاتش وكازين. وشرع الفيلق الخامس من جيش جمهورية البوسنة والهرسك في الهجوم على الضور، وهزم دون عناء دعاة الحكم الذاتي المواليين لفكرت عبديتش، واستعاد بلدة فليكا كالادوسا. وعبرت عناصر من الفيلق الخامس الحدود أيضاً ودخلت جمهورية كرواتيا حيث التقت بالوحدات الكرواتية المتقدمة.

٤٣٦ - وسعى فريق الولايات المتحدة للتفاوض بشأن السلام، بقيادة السيد ريتشارد هولبروك، مساعد وزير الخارجية آنذاك للشؤون الأوروبية والكندية، إلى استغلال هذه الأحداث في المضي قدماً بعملية السلام. وأوضح السيد هولبروك، في اجتماع مع أكاشي، الممثل الخاص للأمين العام، عقد في ١٦ آب/أغسطس، أن الوضع العسكري المتغير، بما في ذلك الدور الذي سيؤدي "الاستخدام الجدي للقوة الجوية" من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي، سيكون عنصراً أساسياً في صياغة "نهج عسكري ودبلوماسي مترابط لحل النزاع في البوسنة والهرسك". واستعداداً لاحتمال استخدام القوة الجوية، حث السيد هولبروك الأمم المتحدة على إجلاء جميع المراقبين العسكريين والموظفين الآخرين من المواقع التي يمكن للصرب أن يأخذوهم فيها ليكونوا رهائن لديهم. وأبدى قائد القوة شيئاً من الحذر في هذا الصدد، متعللاً بأن قوة السلام التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تستمر في أداء مهام ميدانية تستدعي قدراً من التعرض للخطر لا سبيل إلى تضاديه. وذكر الجنرال ويزلي كلارك، الذي كان مع الوفد الذي يرأسه السيد هولبروك، أن قوة السلام التابعة للأمم المتحدة باستمرارها في مناقشة خطر العمليات الانتقامية، تضعف القيمة الرادعة للقرارات التي اتخذت في اجتماع لندن.

٤٣٧ - وفي نهاية شهر آب/أغسطس، أخبر الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ممثلاً للأمانة العامة أنه يدرك الصلة بين الضربات الجوية والعملية السياسية التي يقوم بها السيد هولبروك. وفي اليوم نفسه، صدرت تعليمات إلى قائد القوة بأن يرسل بصفة منتظمة معلومات عن آخر تطورات الحالة في الميدان وعن الاتصالات مع الصرب، إلى الجنرال كلارك، الذي كان يرافق السيد هولبروك في رحلته. وقد تم ذلك،

وسرعان ما بدأت قوة الأمم المتحدة للحماية في إصدار خرائط يومية للحالة العسكرية في البوسنة والهرسك، توضح بدقة نسبة الأراضي التي يسيطر عليها كل طرف. وتوالى إصدار هذه الخرائط بتواتر أكبر عندما قاربت نسبة انقسام أراضي البلد ٤٩:٥١.

حاء - الهجوم على سوق ماركالي في سراييفو

٤٣٨ - سقطت خمس قذائف من قذائف الهاون في منطقة مزدحمة في وسط سراييفو بعيد الساعة ١١:٠٠ من يوم ٢٨ آب/أغسطس. ولم تحدث أربع من هذه القذائف سوى خسائر مادية طفيفة، غير أن قذيفة واحدة سقطت على سوق ماركالي، الذي تعرض لهجوم مماثل في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وقتل من جراء ذلك سبعة وثلاثون شخصا، أغلبهم من المدنيين، في السوق وحولها، وجرح نحو ٩٠ شخصا. وخلص تقرير سري مقدم إلى قائد قوة الأمم المتحدة للحماية، أن القذائف الخمس أطلقت من منطقة لوكافكا التي يسيطر عليها الصرب، وتقع غرب سراييفو. (أثارت السرية التي أحيط بها التحقيق الذي أجرته قوة الأمم المتحدة للحماية في هذا الحادث تكهنات غذاها الصرب ومؤداها أن ثمة شك يكتنف تحديد الجانب الذي أطلق قذائف الهاون. غير أن استعراض وثائق الأمم المتحدة يثبت أن قوة الأمم المتحدة للحماية اعتبرت كل الأدلة واضحة على أن صرب البوسنة هم الذين أطلقوا كل القذائف الخمس).

٤٣٩ - وفي اليوم الذي وقع فيه الهجوم، كان قائد القوة المقيم في زغرب، والذي يتحكم في "مفتاح" الأمم المتحدة لشن الهجمات الجوية، غائبا عن مقر عمله لإنجاز أعمال شخصية. ولذلك انتقل المفتاح بصفة مؤقتة إلى قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو، الذي قرر تقديم طلب إلى منظمة حلف شمال الأطلسي لتوجيه ضربات جوية إلى الصرب، مقدرا أن استخدام القوة سيكون مفيدا. وسيكون الهدف من "عملية الإنفاذ" هذه هو إبعاد الأسلحة الصربية بحيث تصبح منطقة سراييفو الآمنة خارج مرماها، وفك الحصار المضروب على المدينة. غير أن مشكلتين حالتا دون أن يدير قائد القوة المفتاح فورا. أولا أنه على الرغم من الجهود المستمرة طوال شهرين لإبعاد القوات التابعة لقوة الحماية من المواقع التي قد تأخذها القوات الصربية رهينة فيها، فإن مفرزة من قوة الحماية كانت تمر حينئذ عبر الأراضي التي يسيطر عليها الصرب في شرق البوسنة بعد خروجها من غوراجده. وثانيا، كانت مرافق قوة الحماية في سراييفو، كعهدا دائما، متفرقة في مختلف أنحاء الوادي الذي تقع فيه سراييفو، ومعرضة لنيران أسلحة الهاون والمدفعية الصربية المقامة على التلال المحيطة.

٤٤٠ - ودعا قائد قوة الأمم المتحدة للحماية ملاديتش إلى كفالة عدم إعاقة خروج القوات التابعة لقوة الحماية من الأراضي التي يسيطر عليها الصرب. وحتى لا يشير شكوك الصرب، وهو الأمر الذي كان من المحتمل أن يؤدي إلى احتجاز القوات المكشوفة التابعة لقوة الحماية، قرر قائد القوة ألا يخبر ملاديتش بأن خبراء القوة أكدوا أن القوات الصربية هي التي أطلقت قذائف الهاون، أو أنه يعتزم شن حملة جوية ضد الصرب ردا على ذلك. ويبدو أن ملاديتش قد قنع بذلك، وسمح للوحدة التابعة لقوة الحماية الموجودة في شرق البوسنة بالمرور على الحدود الدولية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقد اكتملت تلك العملية

في مساء ذلك اليوم نفسه. وحرصا من قائد القوة على ألا يشير شكوك الصرب أيضا، أدلى ببيان إلى وسائل الإعلام تعمد أن يكون ملتبسا فيما يتعلق بمن أطلق قذائف الهاون وبالطريقة التي تعتمز القوة الرد بها. واقتنعت وسائل الإعلام والسلطات الحكومية البوسنية، مثلها مثل ملاديتش، بأنه لن يحدث رد حاسم على تلك المذبحة. وقدمت الحكومة احتجاجا على ما وصفته بأنه آخر مثال لنمط التقاعس المعتاد من قوة الأمم المتحدة للحماية.

٤٤١ - وأدار قائد قوة الأمم المتحدة للحماية مفتاحه في حوالي الساعة ٢٠٠٠ من يوم ٢٨ آب/أغسطس، دون أن يستشير رؤسائه في الأمم المتحدة أو أي بلد من البلدان المساهمة بقوات. (وذكرت الأمانة العامة مع إبداء القلق أنها لم تعلم بذلك القرار إلا بعد مضي ست ساعات على اتخاذه، وأنها لم تتلق بعد أية معلومات تؤكد المسؤولية عن الهجوم بقذائف الهاون). غير أن قائد قوة الأمم المتحدة للحماية تحدث عدة مرات مع قائد القيادة الجنوبية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي كان مفتاح عمليات الحلف في يده. وبعث هذا القائد رسالة تفيد بأنه قد استوفيت، حسب تقدير قائد قوة الحماية وتقديره هو الشروط اللازمة لبدء ضربات جوية على مجموعة من الأهداف في منطقة سراييفو. وقال إنه وقائد قوة الحماية قد اتفقا على أن تبدأ الضربات الجوية حالما تسمح بذلك العوامل الجوية والتقنية. وأضاف أن الضربات الجوية ستستمر إلى أن يتحقق حسب التقدير المشترك بين القيادات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، توقف للهجمات على سراييفو أو التهديد بشنها.

طاء - عملية القوة المتروية

٤٤٢ - بدأت الهجمات الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي، والمشار إليها باسم "عملية القوة المتروية" في الساعة ٠٣٠٠ من يوم ٣٠ آب/أغسطس، وصاحبها إطلاق ٦٠٠ دفعة من نيران المدفعية الثقيلة لقوة الرد السريع. ثم بعث الممثل الخاص للأمين العام، وقائد القوة رسالتين متزامنتين إلى القيادتين المدنية والعسكرية للصرب البوسنيين. وتضمنت رسالة الممثل الخاص إلى كراديتش ما يلي:

"ترمي الأعمال الجوية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي في الوقت الراهن إلى منع حدوث قصف آخر لسراييفو، وهي لن تتوقف إلا بعد أن يزول خطر قيام الصرب البوسنيين بشن هجمات أخرى. وينبغي أن تعلموا أن تسيير العمليات الحالية هو بيد القيادات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وأن موظفي الأمم المتحدة ليس بوسعهم إيقاف تلك العمليات. والمفتاح الفعلي لإيقاف تلك العمليات الجوية هو الآن بأيديكم أنتم والجنرال ملاديتش.

"وأي هجمات أخرى من جانب الصرب البوسنيين على المناطق الآمنة، مثل القصف الذي تعرضت له بيهاتش أمس يترتب عليها احتمال قيام منظمة حلف شمال الأطلسي بعمليات أخرى. وأحثكم بشدة، وأحث من خلالكم قياداتكم العسكرية، على اتخاذ الخطوات اللازمة لاستيفاء الشروط المذكورة أعلاه حتى تتوقف الحملة الجوية بأسرع ما يمكن، ويتسنى مواصلة الجهود الدبلوماسية

المهمة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في البوسنة. وعدم استيفاء هذه الشروط على وجه السرعة، سيؤدي إلى تطور الأحداث على نحو يغير الحالة على أرض الواقع في البوسنة تغييرا جذريا. وأعتقد اعتقادا جازما أن ذلك لن يكون في مصلحة الطرف الصربي البوسني ولا في مصلحة السلام في المنطقة".

٤٤٣ - وأرسل قائد القوة رسالة إلى ملاديتش في اليوم نفسه، اقترح فيها ثلاثة شروط قائلا إن استيفاءها، إذا قبلها الصرب، سيمكنه من أن يوصي بأن توقف منظمة حلف شمال الأطلسي هجماتها الجوية. وهذه الشروط هي كما يلي:

(١) وقف جميع الهجمات والتهديدات بشن هجمات من قبل قوات الصرب البوسنيين على المناطق الآمنة في بيهاتش وغورازدة وسراييفو وتوزلا؛

(٢) السحب الكامل لجميع الأسلحة الثقيلة الصربية من منطقة الاستبعاد البالغ نطاقها ٢٠ كيلومترا حول سراييفو؛

(٣) الوقف الفوري والكامل للأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد.

٤٤٤ - وهاجمت طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي طائفة واسعة النطاق من الأهداف المرتبطة بنظام الدفاع الجوي الصربي، وبعض الأهداف "الأساسية"، بما في ذلك مرافق تخزين الذخائر وغيرها من الأهداف الأخرى المماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، اشتبكت المدفعية الثقيلة لقوة الرد السريع مع ١٩ هدفا، أغلبها مواقع للأسلحة الصربية الثقيلة، من مواقع قوة الأمم المتحدة للحماية في جبل إيغمان. واتصل ممثل للقيادة السياسية للصرب البوسنيين بمقر قوة الحماية في سراييفو، مهددا بشن "هجمات انتقامية ضخمة وبلا ضابط على سراييفو". بيد أن الرد العسكري الصربي كان في حقيقة الأمر خفيفا نسبيا: فقد أسقطت طائرة واحدة تابعة لحلف شمال الأطلسي، وطائرة هجومية فرنسية من طراز ميراج، وأطلق عدد محدود من دفعات النيران على مواقع قوة الحماية دون أن تحدث أي إصابات.

٤٤٥ - وكان لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة عدد من التحفظات بشأن منهاج العمل الذي بدأت تتبعه بعثة حفظ السلام. فقد رفعت رسالة قائد القوة عتبة الامتثال المطلوب، بأن وضعت شروطا قد يرفض ملاديتش الإذعان لها تحت ضغط الضربات الجوية. وبذا قد تكون الأمم المتحدة قد ألزمت نفسها بمواصلة الضربات الجوية إلى أن يتم هذا الإذعان. وساور القلق الأمانة العامة أيضا من أن قوة الرد السريع لا ترد على الهجمات بنيران المدفعية المضادة فحسب، بل تتخذ في عملها أيضا "نسقا هجوميا". وحثت الأمانة العامة قوة السلام التابعة للأمم المتحدة على ألا تتجاوز "نطاق المعقولية" الذي تحدده ولاية البعثة، والحياد الأساسي الذي لا بد أن تتوخاه الأمم المتحدة، والحاجة إلى مواصلة العمل مع جميع الأطراف للتوصل إلى تسوية دائمة.

ياء - تقييم الصرب لعملية القوة المتروية

٤٤٦ - كان الصرب يقيّمون، في ذلك الوقت نفسه، موقفهم هم أيضا. وأدلى الجنرال ملاديتش ببيان مسهب عن العملية في مساء يوم ٣٠ آب/أغسطس. واعترف بحدوث "أضرار بالغة" في مرافق الصرب البوسنيين، وزعم أنه مندهش من أن المجتمع الدولي يمسك غصن زيتون بيد، ويقدم ضربا من خيار السلام، سواء كان أمريكيا أو غيره، في حين يرسل إلينا بطائراته القاذفة للهجوم علينا وقصفنا دون هوادة". وادعى أنه لا البوشناق ولا الكروات يمكن أن يشكلوا تهديدا لجمهورية صربسكا بدون منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة الرد السريع التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، ولكنه أقر بأن عمليات حلف شمال الأطلسي وقوة الرد السريع جعلت جمهورية صربسكا معرضة للخطر، ولا سيما أمام هجمات الكروات. وكان بيانه مصطبغا بصبغة النزوع إلى الحرب ولكنه أضاف قائلا إنه "على الرغم من القصف المرير الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي فقد حان الوقت للحديث عن السلام". ورد أيضا على مقترحات قائد القوة الثلاثة، ولكن بشروط. ولم يكن هذا مقبولا لدى الأمم المتحدة ولا لدى منظمة حلف شمال الأطلسي.

٤٤٧ - وفي اليوم التالي أرسل السيد كراديتش مكتوبا مماثلا إلى الممثل الخاص للأمين العام، قال فيه: "أود أن أوضح لكم أيضا تماما أننا لا يمكن أن نقبل ما أقدمت عليه منظمة حلف شمال الأطلسي من إقحام نفسها في هذه الحرب الأهلية إلى جانب أعدائنا. ومن الواضح حاليا أن الهجمات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي لا صلة لها البتة بالقصف الذي تعرضت له سراييفو يوم الاثنين، والذي هو على كل حال ليس مسؤولية الصرب. وواقع الأمر أنه ليس هناك من يخفي الحقيقة المتمثلة في أن القصد من الهجوم الجوي الحالي علينا هو إضعاف قوتنا العسكرية بغرض تشبيط همتنا قبل مواصلة المفاوضات". وأضاف قائلا إن "الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا" قد "رحبت بمبادرة الولايات المتحدة للسلام وأبدت استعدادها للتوصل للسلام ... والأهم في هذا الصدد هو أن [الجانب الصربي البوسني] وقع في ٢٩ آب/أغسطس مع ممثلين لصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتفاقا لتكوين وفد مشترك في مفاوضات السلام. ومن كل ذلك [يمكن أن يستنتج] أنه، مثلما لم يكن هناك سبب لبدء الهجمات الجوية الوحشية، التي أحدثت حتى الآن أضرارا لا تحصى، فإنه ليس هناك من سبب لاستمرارها".

كاف - فترة التوقف: خريطة جديدة للسلام؛ فتح طريق

إلى سراييفو

٤٤٨ - لم تشن هجمات جوية في ٣١ آب/أغسطس بسبب سوء الأحوال الجوية. وأبلغت منظمة حلف شمال الأطلسي قوة الأمم المتحدة للحماية بأنه كان من الممكن شن هجمات في تلك الأحوال الجوية السيئة، غير أن قواعد الاشتباك المطبقة تقتضي أن يرى الطيارون الأهداف رأي العين، من أجل تقليل الأضرار الجانبية. ونفذ "توقف" رسمي بدءا من الساعة ٠٤:٠٠ من يوم ١ أيلول/سبتمبر لتيسير عقد اجتماع بين قائد القوة وملاديتش. وبعد إبداء بعض الاعتراضات الإجرائية من جانب ملاديتش، بدأ الاجتماع فعلا في زفورنيك في وقت متأخر من بعد ظهر يوم ١ أيلول/سبتمبر. واكتنفت الصعوبة ذلك الاجتماع الذي استمر لمدة ١٣

ساعة. ومع أن الجنرال ملاديتش قبل بعض الطلبات التي قدمها قائد القوة في رسالته المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس، فإنه جعل امتثال صرب البوسنة للعناصر الأخرى مرهونا بشروط لم تكن، في نهاية المطاف، مقبولة لدى الأمم المتحدة.

٤٤٩ - وأثناء توقف إطلاق النيران، التقى قائد قوة الأمم المتحدة للحماية مع الرئيس عزت بيجوفيتش، الذي أعرب عن تفاؤله الكبير بعملية القوة العمدية، وكيف أنها قد تؤثر على عملية السلام. وشرح الرئيس أنه في أعقاب سقوط سريبرينيتسا وجيبا، أصبحت سلطات الحكومة البوسنية تتطلع إلى إمكانية تبادل هذه المناطق مع الصرب. فمقابل التنازل عن سريبرينيتسا وجيبا للصرب في صفقة سلام، تتطلع سلطات حكومة البوسنة إلى التنازل لهم عن ذلك الجزء من سراييفو الذي خُصص للصرب بمقتضى خطة سلام فريق الاتصال. ومضى الرئيس عزت بيجوفيتش يشرح كيف أن المشكلة في أي اتفاق للسلام هي "جعل الواقع يتفق مع الخطوط المرسومة على الخريطة". وقال إنه يشعر بأن عملية القوة العمدية، التي تركز على الوجود العسكري الصربي حول سراييفو ستكون مفيدة في هذا الصدد. وقال قائد قوة الأمم المتحدة للحماية أنه يكاد يكون في حكم مؤكد أن أي عمل تقوم به قوات حكومة البوسنة في منطقة عمليات حلف شمال الأطلسي ستكون ضارة سياسيا بالحكومة. كما أعرب عن شعوره بأن العمليات العسكرية للبوسنيين في المناطق الأخرى قد "تسبب مشاكل". ورد الرئيس عزت بيجوفيتش بأنه يقبل هذا التبرير فيما يتعلق بسراييفو، ولكنه قال إن قواته ستواصل أهدافها العسكرية في الأماكن الأخرى "لخلق حقائق فوق الأرض".

٤٥٠ - وفي الوقت الذي استمرت فيه المحادثات في سراييفو، قرر قائد قوة الأمم المتحدة للحماية فتح طريق بري إلى سراييفو ليستخدمه المدنيون المحليون. وكتب إلى حكومة البوسنة وإلى الصرب في ٢ أيلول/سبتمبر، يبلغهم بأنه اعتبارا من اليوم التالي، سوف تفتح الطرق على امتداد مطار سراييفو أمام مرور المدنيين المحليين دون أي تصريح أو تفتيش من أي من الجانبين. وحذر مومشيلو كرايچنيك، نيابة عن قيادة الصرب البوسنيين من "النتائج الخطيرة" إذا فُتحت الطرق دون موافقة الجانب الصربي. ورد قائد قوة الأمم المتحدة للحماية بأن أي محاولة من جانب الصرب للتدخل في التنقل داخل المدينة سوف تواجه "بقوة غير متكافئة". وفي الساعة ١٥٠٠ يوم ٢ أيلول/سبتمبر، فُتح الطريق من بوتيمير إلى سراييفو. ورغم تهديدات القوات الصربية، فإنها لم تحاول إطلاق النار على حركة المرور عبر المطار. وللمرة الأولى منذ أيار/مايو ١٩٩٢، كانت المركبات المدنية تتحرك دون اعتراض بين سراييفو والعالم الخارجي. ولاحظ المعلقون المحليون أنه مع سكوت المدافع الصربية وفتح طريق بري مباشر إلى خارج المدينة، انتهى حصار مدينة سراييفو الذي استمر ثلاث سنوات ونصف.

لام - استئناف الهجمات الجوية والبرية

٤٥١ - في الاجتماع الذي عُقد في جنورنيك يوم ١ أيلول/سبتمبر، سلم قائد القوة الجنرال ملاديتش إنذارا ينتهي في الساعة ٢٣٠٠ بالتوقيت المحلي يوم ٤ أيلول/سبتمبر للامتثال بالكامل للشروط التي وضعها في خطابه السابق. وعند إبلاغ الأمانة العامة، أشارت إلى أن "الالتزام بهذه الطلبات هو شرط أساسي لقدرة

قوة الأمم المتحدة للحماية على أداء مهمتها الإنسانية والاضطلاع بمسؤوليتها عن ردع الهجمات على المناطق الآمنة". ويبدو من الخطاب الوارد من الجنرال ملاديتش، في ٤ أيلول/سبتمبر، أن هذه القوات لا تنوي الامتثال لشروط الأمم المتحدة. وخلال سلسلة من المكالمات الهاتفية مع قوة الأمم المتحدة للحماية، زعم كوليفيتش "نائب رئيس" صرب البوسنة أنه ليس من سلطة الجنرال ملاديتش أن يكتب مثل هذا الخطاب، وأن قيادة الجيش الصربي البوسني قد أمرت بالانسحاب. وتأسيسا على أنه لم يشاهد أي انسحاب حتى الساعة ٨٠٠ من صباح اليوم التالي، قرر قائد القوة ونظيره في قوات حلف شمال الأطلسي استئناف العملية الجوية. واشتركت ٩٠ طائرة تابعة للحلف في ضربات جوية جديدة عندما استؤنفت العملية في الساعة ١٣٠٥.

٤٥٢ - وقدمت الأمانة العامة معلومات موجزة إلى مجلس الأمن لتفسير استئناف الحملة الجوية والبرية. ورغم ما قيل من قبل من أن استخدام القوة بصورة عامة سيتطلب ولاية جديدة من المجلس، وأن القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) يُعطي قوة الأمم المتحدة للحماية ولاية لاستخدام القوة أساسا في الدفاع عن النفس فقط، فإن الأمانة العامة تتخذ الآن خطأ مختلفا يعكس التغيير الذي طرأ على الإرادة السياسية في المجتمع الدولي والتي اتضحت في - ومنذ - اجتماع لندن الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩٥. وقالت الأمانة العامة إن الجيش الصربي البوسني قد أُعطي موعدا نهائيا لتنفيذ ثلاثة طلبات، وأنذر بأنه إذا لم يفعل ذلك، فسوف تُستأنف العملية الجوية. وأكدت الأمانة العامة أن هذه الشروط تتسق وقرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣). وأضافت أن هذه الطلبات كانت شرطا أساسيا لقدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على القيام بولايتها الإنسانية وللاضطلاع بمسؤوليتها عن ردع الهجمات على المناطق الآمنة. وأضافت الأمانة العامة أن قواعد الاشتباك المطبقة هي أساسا تلك المعمول بها منذ عام ١٩٩٣، أي أنه يمكن استخدام القوة في الدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن الولاية نفسها. وأضافت الأمانة العامة أن الولاية تتضمن تقديم المساعدة الإنسانية وردع الهجمات على المناطق الآمنة. وخلصت الأمانة العامة إلى أن إطلاق النار من أسلحة الجيش الصربي البوسني أو إظهار نوايا عدوانية، تتعامل معها قوة الرد السريع. ولكن هذا التفسير للولاية لم يحظ بموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن، وأعرب أحد الأعضاء بالذات عن قلقه رسميا للأمين العام في هذا الشأن.

٤٥٣ - وعلى الرغم من هذه البيانات التي تدعم اتخاذ خط متشدد، والتي تنقل الآن تفسيرا أوسع كثيرا للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، فإن الأمانة العامة استثنت من ذلك البيان الصادر في المؤتمر الصحفي للمتحدث باسم قوة الأمم المتحدة للحماية قبيل استئناف الحملة الجوية مباشرة: "إن الهدف هو شل آلة الحرب لدى الجيش الصربي البوسني والنيل من قدرته العسكرية بحيث يضطر الجنرال ملاديتش إلى التفاوض". وأبلغت الأمانة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة أنه: "هالها صراحة" أن تقرأ بيان المتحدث باسم قوة الأمم المتحدة للحماية، وذكّرت البعثة بأن الأهداف المعلنة للعملية الجوية هي ضمان سلامة وأمن المناطق الآمنة، وعلى الأخص بإرغام الأسلحة الثقيلة للجيش الصربي البوسني على الانسحاب من حول سراييفو. وأكدت الأمانة العامة أن الأمم المتحدة ليست لها أية ولاية من مجلس الأمن بشأن آلة الحرب لدى الجيش الصربي البوسني، وأنها لن تحصل على مثل هذه الولاية لو طلبتها. ولم يكن هناك أي رد فوري من سراييفو، الأمر الذي عجل

برسالة ثانية تتضمن تعليمات إلى المتحدث باسم قوات الأمم المتحدة للحماية بالتوقف عن "تصريحاتهم المتعطشة للدماء". وقد ردت قوات السلام التابعة للأمم المتحدة بأن أعربت عن أملها في أن تدعم الأمانة العامة أهداف القوات من وراء العمليات الجوية والأرضية التي كانت قد دخلت فيها في ذلك الحين. وقد حددت قوات السلام التابعة للأمم المتحدة هذه الأهداف كما يلي:

(أ) الحصول على قبول الصرب البوسنيين الشروط التي حددها قائد القوات في رسالته المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر (وقف الهجمات على المناطق الآمنة، وسحب الأسلحة الثقيلة، وحرية التنقل بالكامل، واستخدام مطار سراييفو دون قيود)؛

(ب) وبصورة أعم، الحد من معاناة السكان، بوقف الهجمات على المناطق الآمنة أو تهديدها؛

(ج) مساندة أي عملية سلام قد تتيح فرصة لحل الصراع.

٤٥٤ - وحدث تبادل آخر للرسائل عندما نقلت وكالة أنباء رويتر عن نفس المتحدث باسم قوة الأمم المتحدة للحماية قوله: "إننا هنا لإقرار السلام. وإقرار السلام ليس معناه التفاوض ... لقد رأينا ذلك؛ ولقد فشل ذلك خلال السنوات الماضية هنا. إننا نقول 'إذا لم تفعلوا ذلك، دون أي شروط، سيتواصل قصفكم'". وطلبت الأمانة العامة إيضاحاً رسمياً لهذه الملاحظات. ولم يبعث قائد قوة الأمم المتحدة للحماية برد فوري، وإن كان قد قال فيما بعد: "نتيجة لعملنا التنفيذي، تخلت قوة الأمم المتحدة للحماية عن مهمتها في حفظ السلام - في منطقة سراييفو على الأقل. إننا سنظل في هذا الوقت في وضع المقاتلين، مكرهين الجيش الصربي البوسني ومرغمينه على تنفيذ طلباتنا". ثم اقترح بعض تعديلات في قواعد الاشتباك المتعلقة بقوة الأمم المتحدة للحماية رغم أن "التعديلات المقترحة تعتبر متعارضة مع طبيعة ولاياتنا لحفظ السلام".

٤٥٥ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، كانت أهداف "الخيار ٢" في منطقة سراييفو قد استنفذت جزئياً، وبدأت طائرات حلف شمال الأطلسي تقصف أهدافاً بعيدة مثل بوزانسكي برود في أقصى شمال البلاد. وأعربت الأمانة العامة عن قلقها لأنه يبدو أن الحملة دخلت في أعمال الخيار ٣ (عمليات موسعة وراء المناطق المحاصرة مباشرة) دون الحصول على تفويض من حلف شمال الأطلسي أو من مجلس الأمن للقيام بذلك. وطلبت الأمانة العامة من قوة السلام التابعة للأمم المتحدة أن تشرح إلى أي مدى توسعت منطقة العمل في سراييفو، وما إذا كان حلف شمال الأطلسي - مثلاً - يستطيع تبرير قصف مطار بنيلوكا طبقاً لتوزيع القوات الحالي.

ميم - مبادرة السلام تحت قيادة الولايات المتحدة،
وبوادر القلق بشأن الولاية

٤٥٦ - جاء أول انفراج عام في عملية السلام بقيادة الولايات المتحدة يوم ٨ أيلول/سبتمبر في جنيف بتوقيع وزراء خارجية جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على بيان مشترك ومبادئ أساسية متفق عليها. وأكدت هذه المبادئ على أن يستمر الوجود القانوني للبوسنة والهرسك ضمن حدودها الحالية، وأنها تتكون من كيانين هما اتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية صربسكا، وأن يكون أساس التسوية هو المعلم ٤٩:٥١ الوارد في اقتراح مجموعة الاتصال فيما يتعلق بالأراضي. وأعرب الرئيس عزت بيجوفيتش عن بعض القلق بالنسبة لهذه المبادئ، وعلى الأخص فيما يتصل باسم "جمهورية صربسكا" الذي قد يعرف منه أنه اسم الكيان الصربي البوسني. "إنه دواء مر ولكنه ليس ساما، ولا مضر من تعاطيه". وأضاف الرئيس بيجوفيتش أنه ليس على استعداد للدخول في نزاع مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلى إنهاء الأعمال الجوية لحلف شمال الأطلسي. أما قيادة الصرب البوسنيين ووسائل إعلامهم، فقد اتخذت موقفا إيجابيا للغاية من المبادئ.

٤٥٧ - ووصلت عملية القوة العمودية ذروتها، عندما أطلقت ١٣ قذيفة طراز توماهوك على عناصر من شبكة الدفاع الجوي للصرب البوسنيين في منطقة بنيالوكا، أثناء الاجتماع الذي عقد بين قائد القوة والجنرال ملاديتش يوم ١٠ أيلول/سبتمبر. وتلا ذلك ضربة لإسكات شبكة الدفاع الجوي في نفس المنطقة. وأدى هذا العمل إلى احتجاج من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي. وبعد ذلك بثلاثة أيام، وبعد مشاورات مطولة في بلغراد، استطاع السفير هولبروك وفريقه التوصل إلى "إطار لوقف الأعمال العدائية داخل منطقة الحظر الكلي في سراييفو". وهذا الإطار الذي وقعته قيادة الصرب البوسنيين، وشهد عليه قادة صربيا والجبل الأسود، يتفق وجميع الشروط التي وضعها قائد القوة في رسالته المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر، بل إنه يقطع شوطا نحو إرساء أساس اتفاقية للسلام الشامل.

٤٥٨ - ثم كتب قائد القوة إلى الرئيس ميلوسيفيتش يقول له إنه بعد التشاور مع نظيره في حلف شمال الأطلسي، أصبح في موقف يسمح له بإبلاغه بأن إطار وقف الأعمال العدائية يوفر أساسا كافيا للتوقف بصورة مؤقتة عن الغارات الجوية التي يشنها حلف شمال الأطلسي ضد الأهداف في جمهورية صربسكا. وقد أوقفت عمليات الهجوم الجوي لمدة ٧٢ ساعة بدأت من الساعة ٢٢٠٠ (بالتوقيت المحلي)، من يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، وكان من المقرر تمديد هذا التوقف لمدة ٧٢ ساعة أخرى في حالة وجود شواهد بينة على سحب أعداد ملموسة من الأسلحة الثقيلة وراء حدود منطقة الحظر الكلي في سراييفو. ولما كان التزام الصرب يعتبر مرضيا، فقد مدد وقف الغارات الجوية، ثم مدد مرة أخرى. وانتهت عملية القوة العمودية رسميا يوم ٢١ أيلول/سبتمبر. ومنذ بدايتها في ٣٠ آب/أغسطس حتى انتهائها، شهدت العملية أكثر من ٣٠٠٠ طلعة جوية، وقصف أكثر من ٦٠ هدفا من الجو.

٤٥٩ - ومع اقتراب الحرب في البوسنة والهرسك من نهايتها كما يبدو، كتب الأمين العام رسالة رسمية إلى رئيس مجلس الأمن يقترح فيها إنهاء مهمة قوة الأمم المتحدة للحماية. وجاء في رسالته ما يلي:

"إنني أعتزم بمجرد إبرام اتفاق سلام أن أوصي مجلس الأمن بأن يأذن بتكوين تحالف مخصص من الدول الأعضاء، يعمل حسب الاقتضاء، مع المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لدعم جميع جوانب تنفيذ الاتفاق، باستثناء تلك المتصلة بإغاثة وإعادة اللاجئين والمشردين التي ينبغي أن تبقى موكلة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

"كما أنه إذا لم تنجح مبادرة السلام الحالية وقرر مجلس الأمن اتخاذ المزيد من إجراءات الإنقاذ، فإنني أعتزم أن أوصي بأن تستبدل قوة الأمم المتحدة للحماية بقوة متعدد الجنسيات مخولة من مجلس الأمن بالاضطلاع بهذا الإجراء وتتولى المسؤولية عن تلك الجوانب من الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للحماية، التي ستظل سارية المفعول.

"وفي أي من الحالتين سيلزم اتخاذ إجراء عاجل للاستعداد لتسليم قوة الأمم المتحدة للحماية مهامها بسرعة إلى القوة المتعددة الجنسيات التي ستشكلها الدول الأعضاء التي يأذن لها المجلس بذلك" (S/1995/804).

نون - الهجوم الكرواتي وانتهاء الأعمال العدائية

٤٦٠ - بدأ صرب البوسنة في نقل أسلحتهم الثقيلة بعيدا عن سراييفو حسب المتفق عليه في إطار وقف الأعمال العدائية. وحسبما اتفق عليه في المناقشات التي دارت مع المجتمع الدولي، لم تدخل حكومة البوسنة إلى المناطق التي يسيطر عليها الصرب حول سراييفو بعد سحب الأسلحة منها. ولكن الأجزاء الغربية من البلاد، شهدت تقدما سريعا من جانب قوات حكومة البوسنة داخل المناطق التي يسيطر عليها الصرب، وعلى الأخص من جانب القوات الكرواتية. وسقطت دونييفاكوف في أيدي قوات الحكومة البوسنية يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، ودخلت القوات الكرواتية مدينة يايشي في نفس اليوم.

٤٦١ - وواصلت الولايات المتحدة جهودها لتعديل الموقف العسكري على الطبيعة. فقد كتب السفير هولبروك بعد هذا الحادث مشيرا إلى اجتماع كان قد عقده مع الرئيس تاديماي رئيس كرواتيا يوم ١٧ أيلول/سبتمبر:

"أبلغت تاديماي بأن الهجوم (الكرواتي) له قيمة كبيرة للمفاوضات" فالاحتفاظ على مائدة المفاوضات بما تم إحرازه في ميدان القتال، أيسر من إقناع الصرب بالتنازل عن مناطق سيطروا عليها لعدة سنوات. وحثت تاديماي على الاستيلاء على سانسكي موسط، وبرييدور، وبوسانسكي نوفي وكلها مدن مهمة أصبحت رموزا للتطهير العرقي في جميع أنحاء العالم. فإذا تم الاستيلاء

عليها قبل أن نبدأ المفاوضات بشأن الأراضي، ستظل تحت السيطرة الاتحادية - وإلا سيكون من الصعب استعادتها في المفاوضات.

"أما بنيالوكا، فقد قلت إنها مسألة مختلفة. ففي الوقت الذي كنا نتحدث فيه معا، كان الطريق إلى هذه المدينة، وهي أكبر مدينة لدى الصرب البوسنيين، يبدو مفتوحا أمام الهجوم الكرواتي، وإن لم يكن من المؤكد بصورة قاطعة ما إذا كان بالإمكان الاستيلاء على هذه المدينة. لقد كنا نعرف أن سوزاك (وزير دفاع كرواتيا) يريد أن يتوجه إليها بأسرع ما يمكن. ولكن من ناحية أخرى، أبلغت توديمان، بأن هذه المدينة تقع داخل الجزء الصربي من البوسنة بلا جدال. فحتى إذا تم الاستيلاء عليها، فسيتعين على الاتحاد إرجاعها إلى الصرب في أي مفاوضات للسلام. وأخيرا، فإن الاستيلاء على بنيالوكا سيسفر عن وجود أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي. ولا أعتقد أن الولايات المتحدة ينبغي أن تشجع عملا يؤدي إلى وجود مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين الجدد. واختتمت تعليقاتي بجملة قاطعة: "سيدي الرئيس إنني أحثكم على الذهاب إلى أقصى ما تستطيعون، ولكن لا تستولوا على بنيالوكا"^(٣).

٤٦٢ - وحتى نهاية شهر تموز/يوليه كان الصرب البوسنيون يسيطرون على ٧٠ في المائة تقريبا من أراضي البوسنة والهرسك. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، قدرت قوة الأمم المتحدة للحماية أن الصرب يسيطرون على ٤٩ في المائة تقريبا من البلاد، بينما يسيطر شركاؤهم الاتحاديون على ٥١ في المائة تقريبا فيما بينهم (٣٠ في المائة تقريبا للبوسنيين و ٢١ في المائة تقريبا للكروات). وكانت خارطة ميدان القتال تشبه بشكل عام الترتيبات الإقليمية التي اقترحتها فريق الولايات المتحدة.

٤٦٣ - وفي هذه المرحلة الأخيرة من الحرب، كان هناك ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ صربي، أغلبهم من غرب البوسنة، قد أصبحوا مشردين. كما سُرد ٢٥ ٠٠٠ من البوسنيين، أغلبهم من أنصار فكري عبديتش الذين هربوا بعد دخول قوات حكومة البوسنة إلى جيب بيهاتش. وفي ظل هذا الموقف العسكري، اتفق وزراء خارجية البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية كرواتيا، على مجموعة من المبادئ الأساسية الأخرى المتفق عليها التي تبين بالتفصيل المبادئ التي سيقوم عليها دستور البوسنة والهرسك الذي سيُتفق عليه كجزء من تسوية سلمية. وأعرب الرئيس عزت بيجوفيتش عن قدر من التأييد لهذه المبادئ. وأصدر السيد ترادجيتش بيانا يبلغ فيه شعب جمهورية صربسكا أنه على أساس هذه المبادئ الأساسية الأخرى المتفق عليها "يمكن إيجاد حل سياسي في المستقبل القريب".

٤٦٤ - ومع حسم القضايا المتعلقة بالأراضي إلى حد كبير في ميدان المعركة، تحول مفاوضو الولايات المتحدة إلى مسألة إنهاء الأعمال العدائية. وتم توقيع اتفاقية بمعرفة الرئيس عزت بيجوفيتش، والسيد كاراديتش، والسيد ترايينجنيك، والجنرال ملاديتش يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر، على أن تصبح سارية المفعول ابتداء من الساعة ١٠٠٠ يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، "شريطة أن تكون خدمة مرافق الغاز والكهرباء قد أُعيدت بالكامل في الوقت المذكور إلى مدينة سراييفو". وأتاح التأخير الذي استمر خمسة أيام، والشرط الخاص بمرافق سراييفو، بعض الوقت لقوات حكومة البوسنة والقوات الكرواتية الاستيلاء على المنطقة التي

أشار إليها السيد هولبروك في اجتماعه مع الرئيس تاديان. ومع اقتراب الموعد النهائي يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، كانت قوات حكومة البوسنة على استعداد للاستيلاء على مدينة سانسكي موست، بينما كانت القوات الكرواتية تستعد لدخول مدينة ميكرونييتش غراد، إلى الجنوب الغربي من بنياوكا. وفي محاولة لكسب الوقت لتأمين سانسكي موست والتحرك باتجاه برديتش، أشار السيد موراتوفيتش، مفاوض حكومة البوسنة، إلى أنه لم يتم بعد بالكامل إعادة خدمات المرافق إلى سراييفو حسب الموعد النهائي الأصلي. وبهذه الطريقة تحقق التأخير الذي استطاع خلاله جيش جمهورية البوسنة والهرسك الاستيلاء على سانسكي موست، بينما تمكنت القوات الكرواتية من تأمين ميكرونييتش غراد والمضي قدما باتجاه الشمال. وبالاستيلاء على هذه المناطق الأخيرة، أصبح الشركاء في الاتحاد يسيطرون على ٥٢ في المائة تقريبا من أراضي البوسنة والهرسك. ولكن حكومة البوسنة خلصت إلى أن قواتها لن تستطيع الاستيلاء على بيربيدور في المستقبل الوشيك. وبناء على ذلك، وباتفاق الطرفين، دخل الاتفاق حيز التنفيذ في الساعة ١٠٠٠ من صباح ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، واضعا بذلك نهاية لحرب استمرت ثلاث سنوات ونصف.

عاشرا

- حفظ السلام واتفاق السلام: تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

٤٦٥ - قامت قوة الأمم المتحدة للحماية، خلال الفترة من ١١ تشرين الأول/أكتوبر ولغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بمراقبة وقف إطلاق النار واتخذت خطوات لفك الاشتباك تدريجيا بين الأطراف المتحاربة. ولم تحدث هناك أي انتهاكات ذات شأن لوقف إطلاق النار، واستعاد البلد شيئا من الاستقرار. وأصبح في مقدور قوة الأمم المتحدة للحماية تحديد خطوط المواجهة ومراقبتها، وإنشاء آليات استشارية مع الأطراف تهدف إلى منع تصعيد الحوادث محليا، واتخاذ تدابير أخرى لتحقيق الاستقرار. وتتابع تقديم المساعدة الإنسانية للمرة الأولى منذ اندلاع الأعمال العدائية في عام ١٩٩٢ دون حدوث أي عائق تقريبا. وتوسع إلى حد بعيد نطاق حرية الحركة بالنسبة لممثلي المجتمع الدولي. كما تحسنت حرية حركة البوسنيين ولا سيما في منطقة سراييفو. وتمكنت قوة الأمم المتحدة للحماية للمرة الأولى منذ انتشارها في عام ١٩٩٢، من العمل كقوة لحفظ السلام.

٤٦٦ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بدأت محادثات السلام في قاعدة رايت - باتريسون للقوات الجوية في دايتون، أوهايو. وترأست الولايات المتحدة المفاوضات على الرغم من أن ممثلين عن أعضاء آخرين شاركوا أيضا فيها في فريق الاتصال، كما شارك ممثلون عن الاتحاد الأوروبي. ولم تؤد الأمم المتحدة دورا هاما في العملية، على الرغم من أن ممثلين عنها كانوا حاضرين كطرف مشارك في مفاوضات مماثلة جرت في كرواتيا بشأن سلوفينيا الشرقية. وتكللت مفاوضات دايتون بالنجاح في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عندما وقع بالأحرف الأولى ممثلو خمسة أطراف - جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واتحاد البوسنة والهرسك وصرب البوسنة - على اتفاق إطاري عام للسلام في البوسنة والهرسك وعلى ١١ مرفقا له. ومن ثم جرى، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في باريس، التوقيع رسميا على الاتفاق الموقع عليه بالأحرف الأولى (انظر الخريطة في نهاية هذا الفصل). ورحب مجلس الأمن في قراره ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بالاتفاق وأيده. وأنهى نقل السلطة إلى قوة للإنقاذ بقيادة حلف الناتو دور قوات الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك.

(صورة خريطة)

اتفاق دايتون للسلام

حادى عشر - سقوط سربيرينيتسا: تقييم

٤٦٧ - إن المأساة التي حدثت إثر سقوط سربيرينيتسا تشير الذعر لسببين. أولاً وقبل كل شيء بسبب حجم الجرائم المرتكبة. فلم تشهد أوروبا، منذ حدوث فظائع الحرب العالمية الثانية مجازر بهذا الشكل. فقد وجد رفات ما يقارب ٥٠٠ ٢ رجل وولد على سطح الأرض، في مقابر جماعية وفي مواقع دفن ثانوية. ولا تزال آلاف عديدة من الرجال في عداد المفقودين، وتتوفر كل الأسباب للاعتقاد بأن مواقع دفن إضافية، جرى تفتيش الكثير منها إلا أن الجثث لم تستخرج منها، ستكشف عن آلاف أخرى من جثث الرجال والأولاد. وإن الغالبية العظمى من هؤلاء الذين قتلوا لم يقتلوا أثناء القتال: وتبين جثث الضحايا المستخرجة بأن عددا كبيرا منهم كبلت أيديهم أو عصبت أعينهم أو أطلق الرصاص على ظهورهم أو رؤوسهم من الخلف. وتشهد روايات لشهود عيان عديدين بحدوث مذابح جماعية وقع ضحيتها أفراد غير مسلحين، وهي شهادات مؤيدة إلى حد بعيد بأدلة الطب الشرعي.

٤٦٨ - ويعد سقوط سربيرينيتسا أمرا مروعا أيضا لأن سكان الجيب كانوا يعتقدون أن سلطة مجلس الأمن للأمم المتحدة ووجود أفراد حفظ السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية والقدرة الكبيرة للقوة الجوية التابعة لحلف الناتو ستضمن سلامتهم. وعلى النقيض من ذلك، تجاهلت قوات صرب البوسنة مجلس الأمن ودفعت بالقوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية جانبا وقدرت تقديرا صحيحا أن القوة الجوية لن تستخدم لإيقافهم. فاجتاحت المنطقة الآمنة لسربيرينيتسا، ثم انتقلت لإخلاء الإقليم من السكان خلال ٤٨ ساعة. ثم شارك قادتها في مفاوضات رفيعة المستوى مع ممثلين عن المجتمع الدولي، في حين قامت قواتهم في الميدان بقتل ودفن آلاف الرجال والأولاد في غضون أيام.

٤٦٩ - وهنا يتعين الإجابة على أسئلة، وأولها ما يلي: كيف يمكن أن يسمح لذلك بأن يحدث؟ وكيف ستكفل الأمم المتحدة بالألا تشهد عملية حفظ للسلام في المستقبل كارثة من هذا القبيل أثناء فترة مراقبتها؟ وستبحث، في هذا التقييم مجموعة من العوامل تتراوح بين الأكثر مباشرة والأعم من أجل تقديم أشمل تحليل ممكن للرواية السابقة.

ألف - دور قوة الأمم المتحدة للحماية في سربيرينيتسا

٤٧٠ - وفي جهود بذلت لتحديد مسؤولية الأحداث المروعة التي جرت في سربيرينيتسا، سارع الكثير من المراقبين إلى اتهام جنود الكتيبة الهولندية التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية بأنهم أول الجناة. حيث وجه إليهم اللوم بعدم محاولة إيقاف هجمات الصرب، وبعدم توفير الحماية لآلاف الناس الذين طلبوا اللجوء إلى مجمعهم.

٤٧١ - وفيما يتعلق بالانتقاد الأول اعتقد قائد الكتيبة الهولندية، بأن البوسنيين لم يتمكنوا بأنفسهم من الدفاع عن سربيرينيتسا وبأن قواته لن تكون فعالة دون دعم جوي كبير. وكان يعتقد بأن الدعم الجوي

هو أكثر الوسائل الموجودة تحت تصرفه فعالية لصد هجمات الصرب. وطالب بالتالي، بدعم جوي في عدد من المرات، حتى بعد أن أسر الكثير من جنود قواته، وتعرض لعمليات انتقامية من جانب الصرب ولم يأبه رؤساؤه على مختلف المستويات بهذه الطلبات، وربما لم يتلقوا البعض منها على الإطلاق، مما يبين وجود مشاكل في القيادة والمراقبة عانت منها قوة الأمم المتحدة للحماية طوال فترة تاريخها. ومع ذلك، انسحبت الكتيبة من مراكز المراقبة التي تعرضت لهجوم مباشر، بعد أن أبلغت بضرورة تجنب مخاطر المواجهة مع الصربيين، وبأن تنفيذ الولاية كان أمرا ثانويا بالنسبة لأمن أفرادها.

٤٧٢ - وصحيح أن القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية في سربرينيتسا لم تطلق النار أبدا على الصرب المهاجمين. بل أطلقت طلقات تحذير فوق رؤوس الصرب وقذفت مدافعها مشاعل مضيئة، إلا أنها لم تطلق النار مباشرة على الإطلاق على أي وحدة من الوحدات الصربية. ولو أنها دخلت في اشتباك مباشر مع الصرب المهاجمين لاتخذت الأحداث مسارا مختلفا ولا بد في الوقت ذاته من التسليم بأن مقاتلي الكتيبة الهولندية البالغ عددهم ١٥٠ مقاتلا كانوا مسلحين بسلاح خفيف وكانت مواقعهم غير دفاعية، وكانوا يواجهون ٢٠٠٠ صربي يتقدمون بمساعدة العربات المدرعة وسلاح المدفعية.

٤٧٣ - وفيما يتعلق بالانتقاد الثاني، يسهل القول بعد أن تبينت ملابسات الحادث وما تلاه من أحداث بأن الكتيبة الهولندية لم تقم بما فيه الكفاية لحماية أولئك الذين لجأوا إلى معسكرها. وربما كان على الجنود أن يسمحوا لكل واحد من هؤلاء بالدخول إلى المعسكر وأن يضعوا أنفسهم دروعا بشرية من أجل حمايتهم. فربما أعاق ذلك تقدم الصرب وحقق كسبا في الوقت لإجراء مفاوضات على مستوى أعلى. وكان من المحتمل، في الوقت ذاته، أن تقوم القوات الصربية بقصف المعسكر وأن تقتل الآلاف في العملية على نحو ما كانت قد حددت بالقيام به. ولا يمكن، في نهاية المطاف، الجزم، بأنه لو اتخذ الهولنديون إجراءات أقوى ربما كانوا أنقذوا أرواحا، بل ربما أسفرت هذه الجهود عن أضرار تفوق ما كان ستسفر عنه من فوائد. أمام هذه الاحتمالات ولعدم إدراك أن الصرب سوف يقدمون على إعدام الآلاف من الرجال والأولاد، تجنب الهولنديون المواجهة المسلحة ووجهوا نداءاتهم أثناء الحادثة إلى أعلى المستويات من أجل الحصول على دعم.

٤٧٤ - والأصعب من ذلك هو تفسير عدم تقديم أفراد الكتيبة الهولندية تقريرا أوفى عن المشاهد التي باتت تتكشف للعيان من حولهم بعد سقوط الجيب. وعلى الرغم من أنهم لم يشهدوا عمليات قتل جماعي، كانوا على دراية ببعض المؤشرات بوقوع أعمال مشؤومة. ولو أن أعضاء الكتيبة أبلغوا قيادات قوات الأمم المتحدة فورا وبالتفصيل بتلك المؤشرات المشؤومة لربما اضطر المجتمع الدولي إلى الاستجابة بمزيد من القوة والسرعة، وربما أنقذت حينها بعض الأرواح. هذا الإخفاق في تبادل المعلومات لم يكن يقتصر على سقوط سربرينيتسا، بل كان ضعفا متأصلا ظل خلال الصراع بأكمله، ينخر في بعثة حفظ السلام وفي العلاقة القائمة بين البعثة والدول الأعضاء على حد سواء.

باء - الدور الفعلي لقوات البوسنة

٤٧٥ - وجهت الانتقادات أيضا إلى البوسنيين في سريبرينيتسا: من بينها أنهم لم يجردوا أنفسهم تماما من الأسلحة ولم يقوموا بما فيه الكفاية للدفاع عن الجيب. وتبدو تلك الانتقادات متناقضة إلى حد ما. أما فيها يتعلق بالانتقاد الأول، فصحيح أن الحكومة البوسنية أبرمت اتفاقات مع صرب البوسنة للتجريد من السلاح. وقد أبرموا هذه الاتفاقات بتشجيع من الأمم المتحدة. وفي حين أن المقاتلين البوشناق في سريبرينيتسا لم يجردوا في حقيقة الأمر أيضا من السلاح تماما، فقد جردوا منه بالقدر الذي يكفي لأن تصدر قوات الأمم المتحدة للحماية بيانا صحفيا في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ تقول فيه بأن العملية تكلفت بالنجاح. وأشارت تعليمات محددة صدرت عن مقر الأمم المتحدة في نيويورك إلى أن على قوة الأمم المتحدة للحماية ألا تبالغ في حماسها للبحث عن أسلحة البوسنيين وأشارت بعد ذلك إلى أن على الصرب أن يسحبوا أسلحتهم الثقيلة قبل أن يتخلى البوسنيون عن أسلحتهم. ولم يسحب الصرب أسلحتهم الثقيلة على الإطلاق.

٤٧٦ - وفيما يتعلق بالاتهام الذي يذهب إلى أن البوسنيين لم يقوموا بما فيه الكفاية للدفاع عن سريبرينيتسا، فإن الخبراء العسكريين الذين استشيروا فيما يتعلق بهذا التقرير وافقوا بصورة عامة على أن البوسنيين لم يكن بمقدورهم الدفاع عن سريبرينيتسا لفترة طويلة في مواجهة لهجوم منظم تدعمه المدرعات والمدفعية وكان المدافعون يشكلون قوة غير منظمة وغير مدربة وتفتقر إلى السلاح وكانت معزولة تماما وعرضة للهجوم في وادي سريبرينيتسا المزدحم بالسكان. ولم يكن لديهم المعدات الكافية حتى لتدريب أنفسهم على استخدام بعض الأسلحة الثقيلة التي قامت سلطاتهم بتهربها إليهم. وبعد حصار استمر أكثر من ثلاث سنوات، تدهورت معنويات السكان وباتوا خائفين وجائعين في أحيان كثيرة. وكان القائد الوحيد الذي كان يحظى بمكان لديهم غائبا عندما حدث الهجوم. وكان البوسنيون الصرب يحاصرونهم ويسيطرون على جميع الأماكن المرتفعة وكانوا مدججين جيدا بالأسلحة الثقيلة، ومزودين بإمدادات سوقيّة تابعة للجيش اليوغوسلافي ولم يواجهوا أي مقاومة.

٤٧٧ - على الرغم من أن الأمور لم تكن تجري لصالح البوسنيين فقد طلبوا إلى قوة الأمم المتحدة للحماية أن تعيد إليهم الأسلحة التي سلموها بموجب اتفاقات عام ١٩٩٣ للتجريد من السلاح. وقد طالبوا بتلك الأسلحة في بداية الهجوم الصربي، بيد أن قوة الأمم المتحدة للحماية رفضت الطلب بسبب ما فسره أحد القادة قائلا "كان الدفاع عن الجيب مسؤوليتنا لا مسؤوليتهم". ونظرا للعدد المحدود لأسلحة البوسنيين التي صادرتها قوة الأمم المتحدة للحماية ولرداءة نوعيتها، فمن غير المحتمل فيما يبدو أن يحدث تسليم تلك الأسلحة إلى البوسنيين تغييرا كبيرا في نتائج المعركة؛ إلا أن البوسنيين كانوا يتعرضون للهجوم في تلك المرحلة، وكانوا يريدون المقاومة بأي وسيلة من الوسائل المتاحة لهم. وقد حرمتهم قوة الأمم المتحدة للحماية من الحصول على بعض أسلحتهم. والآن، وبعد معرفة ما حدث بالفعل، يبدو أن هذا القرار كان مجافيا للمحكمة، إذا ما أخذ في الاعتبار أن قوة الأمم المتحدة للحماية كانت باستمرار تعزف عن تأييد استخدام القوة وسيلة لردع الهجمات عن الجيب.

٤٧٨ - واتهم الكثيرون القوات البوسنية بالانسحاب من الجيب عندما تقدمت القوات الصربية يوم سقوطه. ومع هذا، يجب ألا يغيب عن البال أن قائد الكتيبة الهولندية عشية حدوث الهجوم الصربي النهائي، حث البوسنيين على الانسحاب من مراكز دفاعية تقع جنوب مدينة سريبرينيتسا - وهي الجهة التي كان الصرب يتقدمون منها. لقد فعل ذلك لاعتقاده بأن طائرات حلف الناتو ستشن خلال فترة وجيزة هجمات جوية واسعة النطاق على الصرب المتقدمين.

٤٧٩ - هناك اتهام ثالث وجه ضد البوسنيين المدافعين عن سريبرينيتسا بأنهم تسببوا في وقوع الهجوم الصربي لأنهم كانوا يقومون بشن هجمات من تلك المنطقة الآمنة. ورغم أن هذا الاتهام كثيرا ما رددته مصادر دولية، لا يوجد دليل موثوق به لتأييده. وقد قدر أفراد الكتيبة الهولندية الذين كانوا في الموقع حينئذ بأن "الغارات" القليلة التي شنها البوسنيون من سريبرينيتسا كانت ذات أهمية محدودة أو لم تكن لها أهمية تذكر من الناحية العسكرية. وكثيرا ما كانت هذه الغارات تنظم بهدف الحصول على الطعام بعد أن رفض الصرب السماح للقوافل الإنسانية بالوصول إلى الجيب. وحتى المصادر الصربية التي جرى حوار معها، في سياق إعداد هذا التقرير، اعترفت بأن قوات البوسنة في سريبرينيتسا لم تكن تشكل أي تهديد عسكري ذي شأن بالنسبة إليهم. ويبدو أن أكبر هجوم شنه البوسنيون على سريبرينيتسا كان خلال الفترة التي تربو على العامين والتي حددت المدينة أثناءها بوصفها منطقة آمنة، هو الغارة التي شنت على قرية فيزينتسا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، حيث أحرقت عدة منازل وقتل ما يصل إلى أربعة أشخاص من الصرب وسرق ما يقرب من ١٠٠ شاة. وبالمقابل اجتاح الصرب الجيب بعد ذلك بأسبوعين حيث قاموا بإخراج عشرات الآلاف من ديارهم وإعدام آلاف الرجال والأولاد فورا. وبالغ الصرب مرارا في الكلام عن مدى الغارات التي شنها البوسنيون من سريبرينيتسا ذريعة لتحقيق هدف حربي رئيسي: وهو إنشاء إقليم مجاور جغرافيا ونقي عرقيا في موازاة نهر الدرنيا، في حين أطلقوا قواتهم للقتال في مناطق أخرى من البلد. فالمدى الذي وصل إليه كل من الجهات الفاعلة الدولية والمراقبون الدوليون في قبول تلك الذريعة للوهلة الأولى يعكس منظور "المعادلة الأخلاقية" الذي ظل كثيرون جدا ينظرون من خلاله إلى الصراع في البوسنة لفترة طال أمدها كثيرا.

جيم - دور القوة الجوية

٤٨٠ - والسؤال الثاني الذي يتعين إثارته هو: لماذا لم تُستخدم القوة الجوية لحلف الناتو ضد صرب البوسنة قبل دخولهم مدينة سريبرينيتسا؟ وحتى في أضيق تفسير للولاية، سمح بوضوح باستخدام دعم جوي مكثف ضد الأهداف الصربية المهاجمة. وكان الصرب قبل خمسة أيام من سقوط الجيب يطلقون نيران الدبابات مباشرة على مواقع مراقبة الكتيبة الهولندية.

٤٨١ - وادعى البعض بأنه لم يؤذن للقوة الجوية التابعة لحلف الناتو بالتدخل في مرحلة أبكر، على الرغم من الطلبات المتكررة من قائد الكتيبة الهولندية، لأن قائد القوة أو شخصا آخر قد رفض استخدامها ضد

الصرّب لقاء إطلاق سراح أفراد من الأمم المتحدة الذين احتجزوا كرهائن خلال الفترة أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٩٥. ولم يتوفر ما يؤيد هذا الرأي أثناء إعداد هذا التقرير.

٤٨٢ - وإذا ما كان واضحاً هو أن سلفي، وكبار مستشاريه (وكنّت من بينهم بصفتي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام) والممثل الخاص وقائد القوة كانوا جميعاً مترددين للغاية في استخدام القوة الجوية ضد الصرب لأسباب رئيسية أربعة. فكنا نعتقد بأن استخدام القوة الجوية ضد الصرب سيفهم بأننا دخلنا الحرب ضدهم، وهذا ما لم يأذن به مجلس الأمن وكان من المحتمل أن يقضي على عمليات حفظ السلام. ثانياً، كنا أمام احتمال فقدان السيطرة على العملية - فبمجرد أن ندير المفتاح لم نكن نعرف إن كنا سنستطيع إغلاقه بعد ذلك وهو ما كان سيؤدي إلى نتائج خطيرة تؤثر على سلامة القوات التي أوّتمنا عليها من قبل الدول الأعضاء. ثالثاً، كنا نعتقد بأن استخدام القوة الجوية من شأنه أن يخل بالمهمة الأساسية لقوة الأمم المتحدة للحماية كما فهمناها حينها وهي: إيجاد بيئة يمكن من خلالها تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين في البلد. رابعاً، كنا نخشى قيام الصرب بهجمات انتقامية ضد أفرادنا في قوة حفظ السلام. ولقد وضعت دول أعضاء الآلاف من جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة. واعتبرنا نحن والكثير من البلدان المساهمة بقوات أن أمن هذه القوات يكتسب الأهمية الأساسية في تنفيذ الولاية. وثبت من خلال أزمة الرهائن خلال فترة أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٩٥ أن شواغلنا كانت في محلها.

٤٨٣ - وفي الوقت ذاته، كنا مدركين تماماً أن التهديد باستخدام القوة الجوية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي كان يمثل كل ما لدينا للرد على الهجوم ضد المناطق الآمنة. ولم تكن القوات المسلحة بأسلحة خفيفة في الجيوب المعزولة لتندراً (ولم تكن للغاية منها أن تقاوم) أي هجوم صربي مدعوم من قبل المشاة والمدرعات. ولهذا، فقد كان لزاماً علينا، رغم قلقنا أن نستغل استغلالاً كاملاً القوة الجوية كوسيلة رادعة، كما فعلنا ببعض النجاح في الرد على الهجمات الصربية ضد سراييفو وغوراجدة في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ١٩٩٤، على التوالي. ونظراً للأسباب المذكورة أعلاه، لم نستخدم بفاعلية كاملة هذه الأداة الوحيدة الموجودة رهن إشارتنا لجعل المناطق الآمنة أكثر أماناً بقليل على الأقل. وقد تبين لنا فيما بعد أننا كنا مخطئين فيما صرحنا به مراراً وعلنا بأننا لن نلجأ إلى استخدام القوة الجوية ضد الصرب إلا كحل أخير، وفي قبولنا لضرب المناطق الآمنة بالقذائف كواقعة يومية. وكنا نعتقد أنه لم يكن هناك خيار بموجب قرارات مجلس الأمن عدا نشر مزيد ومزيد من حافضي السلام على طريق الأذى. وكان الصرب يدركون ذلك، واختاروا جيداً وقت الهجوم على سربيرينيتسا. وأشار قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو في ذلك الوقت إلى أن اعتراض رؤسائه المباشرين والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات على "تصعيد استخدام القوة" غداة أزمة الرهائن سيؤدي إلى خلق الظروف التي ستجعلنا عندئذ دائماً "محط احتقار الصرب".

دال - الأسئلة المعلقة

٤٨٤ - لا يقدم التقييم الوارد أعلاه أجوبة عن عدد من الأسئلة المطروحة بشأن الأسباب المؤدية إلى سقوط سربيرينيتسا وفشل نظام المناطق الآمنة. ويوجد اثنان من هذه الأسئلة بشكل خاص محط جدل عام ويحتاجان إلى معالجة، حتى وإن لم يكن من الممكن تقديم جواب نهائي بشأنهما.

٤٨٥ - ويتعلق السؤال الأول باحتمال أن تكون الحكومة البوسنية وطرف صرب البوسنة، وربما بمعرفة واحدة أو أكثر من دول مجموعة الاتصال، قد تفاهما على ألا يدافع البوسنيون باستماتة عن سربيرينيتسا لقاء تعهد الصرب بعدم الدفاع بقوة عن الأراضي المحيطة بسراييفو. بيد أن البوسنيين حاولوا التقدم خارج سراييفو فصددهم الصرب قبل قيام هؤلاء بشن هجومهم على سربيرينيتسا. ويبدو أن ذلك يزيل أي حافز يكون وراء احتمال تفاضي السلطات البوسنية عن استيلاء الصرب على سربيرينيتسا. وليس من شك هناك في أن استيلاء الصرب على سربيرينيتسا وجيبا قد جعل من الأيسر على البوسنيين والصرب التوصل إلى تسوية سلمية تقوم على أساس وزع الأرض: فالصرب، الذين كانوا يعتقدون أن عليهم أن يسيطروا على الحدود مع صربيا لأسباب استراتيجية، قد حصلوا على الأرض التي كانوا يريدون ولن يتخلوا عنها؛ وأما البوسنيون، الذين كانوا يظنون أن عليهم أن يسيطروا على سراييفو والمناطق المجاورة لها، فقد كان باستطاعتهم أن يطلبوا ذلك "لقاء" سربيرينيتسا وجيبا. إن كون نتيجة مأساة سربيرينيتسا قد ساهمت على نحو ما في إبرام اتفاق للسلام - من خلال بعث إرادة المجتمع الدولي، وصرف انتباه الصرب عن الهجوم الكرواتي القادم، وزيادة مناعة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية من الوقوع كرهائن، ومن خلال جعل عدد من القضايا المتعلقة بالأراضي أيسر للحل على الطرفين ليس دليلا على وجود مؤامرة. إنها سخريّة مأساوية. وليس ثمة في الأدلة التي تم استعراضها في سياق جمع هذا التقرير ما يدل على أن هناك طرفا بوسنيا أو دوليا، قد خطط أو أذعن لسقوط سربيرينيتسا، غير أولئك الذين أمروا بالهجوم عليها وقاموا بتنفيذه. وأعتقد شخصا أن الضعف البشري والمؤسسي، على أصعدة عدة، هو الذي يفسر عدم منع الصرب من اجتياح منطقة سربيرينيتسا الآمنة وليس المؤامرة المقصودة.

٤٨٦ - أما السؤال الثاني فيتعلق باحتمال أن تكون لدى الأمم المتحدة، أو واحدة أو أكثر من دولها الأعضاء، معلومات استطلاعية تشير إلى تأهب الصرب للهجوم على سربيرينيتسا. وبوسعي أن أؤكد أن الأمم المتحدة، التي كانت تعتمد على الدول الأعضاء في الحصول على مثل تلك المعلومات الاستطلاعية، لم يكن لها سابق علم بالهجوم الصربي. والواقع أن غياب قدرة جمع المعلومات الاستطلاعية، إلى جانب امتناع الدول الأعضاء عن تبادل المعلومات الحساسة مع منظمة مفتوحة، ومن منظورها، "غير آمنة" كالأمم المتحدة، هو من بين القيود التنفيذية الأساسية التي نواجهها في جميع بعثاتنا. وفيما يخص وجود أي معلومات استطلاعية لدى الدول الأعضاء فليس لدي أي وسيلة لتأكيد ذلك؛ وفي جميع الأحوال لم تتلق الأمم المتحدة أي معلومات من قبل الدول الأعضاء التي قد تكون في موقع يسمح لها بتقديم المساعدة.

٤٨٧ - ولو أن الأمم المتحدة قد زودت بالمعلومات الكاشفة لفضاعة أهداف صرب البوسنة لكان من الممكن، رغم أنه ليس من المؤكد، اجتناب مأساة سريبرينيتسا. غير أن هذه الذريعة لا يمكنها أن تفسر إخفاقنا في جيبا: إذ قبل أن يشرع الصرب في تقدمهم نحو جيبا كانوا أعلنوا عن مخططاتهم. ولم يتم اجتياح جيبا بسبب نقص في استطلاع المعلومات، بل لأن المجتمع الدولي كان يفتقر للقدررة على القيام بأي شيء إلا القبول بسقوطها كنوع من الأمر الواقع.

هاء - دور مجلس الأمن والدول الأعضاء

٤٨٨ - بمرور الزمن يمكن للمرء أن يتبين أن العديد من الأخطاء التي وقعت فيها الأمم المتحدة تنشأ عن مجهود وحيد صادر عن حسن نية بلا ريب: لقد حاولنا حفظ السلام وتطبيق قواعد حفظ السلام حيثما لم يكن هنالك سلام للحفظ. وإدراكا منا أن أي إجراء آخر من شأنه أن يعرض للخطر حياة القوات، فقد حاولنا أن نخلق - أو نتخيل - بيئة يمكن فيها توطيد مبادئ حفظ السلام - الاتفاق بين الأطراف، والانتشار بناء على الموافقة، والحياد. لقد حاولنا تحقيق الاستقرار على الأرض من خلال اتفاقات وقف إطلاق النار التي جعلتنا نقرب من الصرب الذين كانوا يسيطرون على الجزء الأكبر من الأرض. لقد حاولنا تجنب استخدام القوة ما عدا في حالة الدفاع عن النفس. وذلك ما جذبنا في صراع مع المدافعين عن المناطق الآمنة، التي كان أمنها يتوقف على استخدامنا للقوة.

٤٨٩ - رغم ضعف موقف قوة الأمم المتحدة للحماية فقد كان بإمكانها أن تساعد في العملية الإنسانية، وأن تخفف بعضا من المعاناة - ولكن، كما أكدت ذلك سريبرينيتسا بصورة مأساوية، ليس كل المعاناة الناجمة عن الحرب. هناك في البوسنة اليوم أناس لم يكونوا ليظلوا قيد الحياة لو لم يتم نشر قوة الأمم المتحدة للحماية. وإلى هذا الحد يمكن القول إن ١١٧ من الرجال الشباب الذين فقدوا حياتهم في خدمة بعثة قوة الأمم المتحدة لحماية البوسنة والهرسك لم يموتوا هباء. على أن تضحيتهم والعمل الجيد الذي قام به العديد من الآخرين لا يمكن أن يخلص من الخطيئة سياسة كانت في أحسن الأحوال سياسة غير ملائمة.

٤٩٠ - لقد قرر مجتمع الأمم أن يرد على الحرب في البوسنة والهرسك بفرض الحظر على الأسلحة وتقديم المعونة الإنسانية ونشر قوة لحفظ السلام. ويجب أن يعلن بوضوح أن هذه التدابير كانت بدائل ضعيفة لإجراءات أكثر حزما وشدة لمنع انتشار الرعب. إذ لم يفعل الحظر المفروض على الأسلحة أكثر من تجميد التوازن العسكري داخل يوغوسلافيا السابقة. فقد ترك الصرب في موقع الهيمنة العسكرية المكتسحة وحرّم بالفعل جمهورية البوسنة والهرسك من حقها في الدفاع عن الذات بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولم يكن فرض الحظر على الأسلحة خطأ بالضرورة، والذي كان فوق كل شيء قد تم عندما لم تكن البوسنة والهرسك قد أصبحت بعد دولة عضوا في الأمم المتحدة. ولكن كان يجب أن ينشأ عن فرض الحظر التزام بحماية البوسنة والهرسك، بعد أن غدت دولة عضوا، من المأساة التي ألمت بها. وحتى عندما تواصلت هجمات الصرب على "المناطق الآمنة" وخنقها في سنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، وهو ما قامت بتغطيته وسائط

الإعلام تغطية واسعة ومن المفترض أن تكون قد نقلته تقارير الهيئات الدبلوماسية والاستخبارات إلى حكوماتها، فإن نهج أعضاء مجلس الأمن ظل ثابتا بدرجة كبيرة. ولم يكن في مقدور المجتمع الدولي مع ذلك العثور على الإرادة السياسية لمجابهة التهديد الذي يتحداه.

٤٩١ - ولم يكن كذلك توفير المعونة الإنسانية استجابة كافية لـ "التطهير الإثني" ومحاولة الإبادة الجماعية. إن توفير الغذاء والمأوى للأشخاص الذين كانوا يفتقرون إليهما كلية هو عمل جليل، ويجب أن نعترف كلنا بالعمل الاستثنائي الذي قامت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها في ظروف صعبة جدا. غير أن توفير المساعدة الإنسانية لم يكن بوسعها أبدا أن يكون حلا للمشكلة في ذلك البلد. إن المشكلة، التي كانت تستدعي حلا سياسيا/عسكريا، كانت تتمثل في أن دولة عضوا في الأمم المتحدة، التي تركت بدرجة كبيرة بلا حماية نتيجة حظر على الأسلحة فرض عليها من قبل الأمم المتحدة، كانت تتعرض للتفكيك من قبل قوات مؤمنة بتدميرها. وهذه لم تكن مشكلة من المشكلات التي تتطلب حلا إنسانيا.

٤٩٢ - كما لم يكن نشر قوة لحفظ السلام استجابة متسقة لهذه المشكلة. لقد قال سلفي بصراحة لمجلس الأمن إن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا يمكنها أن تجلب السلام إلى البوسنة والهرسك. قال ذلك مرارا وقاله جهارا، حيث كان يخشى أن تخفق تقنيات حفظ السلام حتما في حالة الحرب. ولم يتم الوفاء بأي من شروط انتشار حفظة السلام: لم يكن هناك اتفاق سلام - لا بل حتى وقف فعلي لإطلاق النار - ولم تكن هناك رغبة واضحة في السلام ولم تكن هناك موافقة واضحة من قبل المتحاربين. غير أن مجلس الأمن قرر، على مضض، نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. لقد كان في مقدور حفظة السلام المسلحين بأسلحة خفيفة، الذين كانت تسهل رؤيتهم في مركباتهم البيضاء، والذين تفرقوا عبر البلاد على العديد من مراكز المراقبة غير الحصينة، أن يؤكدوا الحقيقة الساطعة: وهي أنه لم يكن هناك سلام للحفاظ عليه.

٤٩٣ - وبإقدامه على ذلك، كان مجلس الأمن يتوقع بشكل واضح أن يحترم "الطرفان المتحاربان" على الساحة سلطة الأمم المتحدة وألا يعوقا عملياتها الإنسانية أو يهاجمانها. ولم يمض وقت طويل حتى غدا من الواضح أن القواعد القديمة للعبة لم تعد مجدبة، مع انتهاء الحرب الباردة ونشوء القوات غير النظامية، سواء الخاضعة للسيطرة أو غير خاضعة لها. ولم يقدر بشكل كاف أن حملة منظمة لا رحمة فيها كالحملة التي قادها الصرب ستنظر إلى العملية الإنسانية للأمم المتحدة ليس كعائق بل كأداة لتحقيق أهدافها. وفي مثل هذه الحالة، من الواضح أن القدرة على تكييف الولايات مع الواقع القائم على الساحة تكتسي أهمية كبيرة لكفالة نشر القوة المناسبة في نطاق الهيكل المناسب. ولم يكن أي وجه من وجوه المرونة هذه قائما في إدارة قوة الأمم المتحدة للحماية.

واو - عدم استيعاب المقاصد الحربية الصربية بصورة تامة

٤٩٤ - لقد كان من الواضح لدى الأمانة العامة والدول الأعضاء كذلك حتى قبل شن الهجوم على سربيرينيتسا أن المناطق الآمنة لم تكن حقا "آمنة". إذ لم تكن هناك رغبة في استخدام القوة الجوية الحاسمة ضد هجمات الصرب على المناطق الآمنة، كما لم تكن هناك في الميدان وسائل لصددهم. وهكذا فقد أشارت الأمانة العامة بحق في تقاريرها المتوالية إلى هذين الخللين المفهوميين في سياسة المناطق الآمنة. واقترحنا تغييرات: رسم حدود المناطق الآمنة سواء عن طريق الاتفاق بين الأطراف أو عن طريق ولاية من مجلس الأمن؛ وتجريد المناطق الآمنة من الأسلحة؛ والتفاوض بشأن حرية التنقل الكاملة. كما شددنا أيضا على حماية الناس بدل الأرض. بيد أن هذه المقترحات كانت في الواقع غير وافية بالغرض. فقد كانت هناك منطقتان آمنتان "سربيرينيتسا وجيبا" محددتان منذ البداية، وأشار إليهما في تقاريرنا بوصفهما مثالين أكثر نجاحا نسبيا للكيفية التي يمكن بها تطبيق مفهوم المنطقة الآمنة. كما أن المنطقتين الآمنتين كانتا قد جردتا من السلاح إلى درجة تفوق أي منطقة آمنة أخرى، على الرغم من أن عملية تجريدتهما من السلاح لم تكن على أية حال كاملة. ومع ذلك، فإن تجريد الجيوب المعزولة من الأسلحة على نحو جزئي لم يعزز في نهاية المطاف أمنها. بل لقد جعلها ذلك، على العكس، أهدافا سهلة في متناول الصرب.

٤٩٥ - غير أن المسألة الرئيسية - على الأضعدة السياسية والاستراتيجية والأخلاقية - التي تحقق بأمن "المناطق الآمنة" هي طبيعة "التطهير الإثني". فقد بدأ صرب البوسنة، في سياق طموحهم إلى إقامة "صربيا الكبرى"، في احتلال الجيوب المعزولة، وكانوا يريدون تلك الأراضي لأنفسهم. ولم يكن السكان المدنيون في الجيوب المعزولة ضحايا عرضيين للمهاجمين. بل كان موتهم أو تنحيتهم يمثلان هدفا بحد ذاته للهجمات التي استهدفتهم. وقد تم اللجوء إلى تكتيك استخدام الرعب الوحشي، من خلال القتل الجماعي للمدنيين واغتصابهم وترهيبهم بصورة رئيسية، إلى أقصى حد لطردهم السكان في البوسنة والهرسك، حيث أطلقت عليه الكناية الشائعة الآن وهي "التطهير الإثني". وهكذا أصبح السكان المدنيون المسلمون البوسنيون الضحية الرئيسية لعمليات الاعتداء الوحشي التي شنتها القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية لإخلاء الأراضي المرغوب فيها من أهلها من أجل إعادة إسكانها بجماعات صربية.

٤٩٦ - إن القصور في فهم المقاصد الحربية الصربية قد يفسر جزئيا لماذا لم ترد الأمانة العامة وبعثة حفظ السلام بسرعة وحسم عندما شن الصرب هجومهم على سربيرينيتسا. والواقع أنه بدل محاولة تعبئة المجتمع الدولي لدعم الدفاع عن المنطقة المعزولة، أعطينا مجلس الأمن انطبعا بأن الحالة في وضع مضبوط للسيطرة، وأن العديد منا اعتقد أن الأمر كان كذلك. وفي اليوم الذي سبق سقوط سربيرينيتسا أفدنا بأن الصرب لم يكونوا يشيرون هجوما بينما كانوا فعلا يهاجمون. وأفدنا بأن البوسنيين كانوا قد أطلقوا النار على أحد مواقع الحواجز التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية بينما كان الصرب هم من قاموا بذلك. ولم نوجه طلبات عاجلة للحصول على القوة الجوية. ويمكن أن يعزى السبب في بعض الحالات التي نقلت فيها إلى مجلس الأمن معلومات غير كاملة وغير دقيقة إلى المشاكل المرتبطة بالإفادة من الميدان. وفي حالات أخرى، مع ذلك، يمكن أن يكون التبليغ مثلا لميل عام بأن كلا الطرفين يتقاسمان المسؤولية عن

الانتهاكات التي وقعت. ومن غير الواضح بأي حال من الأحوال أن توفير معلومات أكثر دقة للمجلس - وقد كان للعديد من أعضائه مصادرها المستقلة في الحصول على معلومات تتعلق بالأحداث الجارية - كان من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مرضية.

٤٩٧ - وفي نهاية المطاف، فقد تم صد المقاصد الحربية لصرب البوسنة في الميدان، وليس على طاولة التفاوض. على أن الأمانة العامة كانت أقنعت نفسها في مرحلة مبكرة بأن الاستخدام الأوسع للقوة من قبل المجتمع الدولي كان يتعدى نطاق ولايتنا ولم يكن مرغوبا فيه على أية حال. وقد اعترض الأمين العام في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن على "ثقافة الموت"، معتبرا أن السلام ينبغي أن يُطلب بالوسائل غير العسكرية ليس إلا. وعندما قرر المجتمع الدولي، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، إتاحة قوة للرد السريع مسلحة تسليحا ثقيلًا لقوة الأمم المتحدة للحماية، فقد أعربنا عن موقف معارض لاستخدام تلك القوة استخداما قويا لتنفيذ ولايتنا. وعندما اتخذت قوة الأمم المتحدة للحماية في الأخير إجراءات حاسمة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فقد ساعد ذلك على إنهاء الحرب.

زاي - دروس للمستقبل

٤٩٨ - إن سقوط سربيرينيتسا حافل بالدروس التي تستخلصها هذه المنظمة والدول الأعضاء فيها - وهي دروس يتعين تعلمها إذا كنا نتوقع من شعوب العالم أن تضع ثقتها في الأمم المتحدة. ففي بعض الأحيان، لا تستطيع الدول الأعضاء التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد رد معين على نزاعات عسكرية قائمة، أو ليست لديها الإرادة اللازمة لاتباع ما قد يعتبره الكثير مسارا مناسبًا للعمل. ويتمثل أول الدروس العامة في أنه حينما تستخدم عمليات حفظ السلام كبديل لتوافق الآراء السياسي هذا، فإنها ستفشل على الأرجح. فحفظ السلام له دور - وهو دور يُعزّز به في عالم تمزقه النزاعات - بل ثمة دور للمناطق المحمية والملاجئ الآمنة في بعض الحالات. غير أن حفظ السلام والقتال الحربي نشاطان مختلفان لا ينبغي الخلط بينهما. وعليه، لا يجب أبدا نشر أفراد حفظ السلام مرة أخرى في بيئة لم تشهد وقفا لإطلاق النار أو اتفاقا للسلام. ولا يجب أبدا أن يقال مرة أخرى لأفراد حفظ السلام بأنه يتعين عليهم استخدام ما لديهم من وسائل لحفظ السلام - أي لجنود مسلحين تسليحا خفيفا في مواقع متفرقة - بغية فرض الرغبات غير الواضحة للمجتمع الدولي على هذا الطرف المتحارب أو ذاك عن طريق الوسائل العسكرية. وإذا لم تتح الموارد الضرورية - ولم تصدر القرارات السياسية والعسكرية والأخلاقية الضرورية - فلا يمكن ببساطة القيام بالمهمة.

٤٩٩ - ويمكن أن يكون للمناطق المحمية والمناطق الآمنة دور في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. لكن من الواضح أن هذه المناطق يجب أن تكون مجردة من السلاح ومنشأة بموجب اتفاق بين الأطراف المتحاربة، كما هو الحال في "المناطق المحمية" و "الملاجئ الآمنة" التي أقرها القانون الإنساني الدولي، أو أن تكون حقيقة "مناطق آمنة"، يدافع عنها دفاعا كاملا رادع عسكري ذو مصداقية. وهذان المفهومان مختلفان تمام الاختلاف ولا يجب الخلط بينهما. ومن المغري لموجهي اللوم أن يؤاخذوا وحدات قوة الأمم

المتحدة للحماية في سريبرينيتسا على سقوط تلك البلدة، أو أن يؤاخذوا قادة الأمم المتحدة المشرفين على هذه الوحدات. بالطبع، ارتكبت أخطاء في التقدير - وهي أخطاء متجذرة في فلسفة الحياد وتجنب العنف التي لا تليق البتة بالنزاع في البوسنة - لكن هذا لا يجب أن يحيد بنا عن الأخطاء الجوهرية الأكبر. فقد أنشأ مجلس الأمن هذه المناطق الآمنة دون موافقة الأطراف على ذلك ودون توفير أي رادع عسكري ذي مصداقية. فهي لم تكن مناطق محمية ولا "ملاجئ آمنة" من منظور القانون الإنساني الدولي، ولا مناطق آمنة من أي منظور ذي مغزى عسكري. وقد أشار العديد من الممثلين بالمجلس، فضلا عن الأمانة العامة، إلى هذه المشكلة آنذاك، محذرين من أنه إذا لم تأت سياسة المناطق الآمنة برادع عسكري ذي مصداقية، فستلحق ضررا خطيرا بسمعة المجلس وبالفعل بالأمم المتحدة ككل.

٥٠٠ - وقد أفضى النهج المتبع من طرف الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن وفريق الاتصال وحكومات مشاركة أخرى تجاه الحرب في البوسنة والهرسك إلى نتائج معينة على الصعيدين السياسي والعسكري على السواء. فعلى الصعيد السياسي، استتبع مواصلة المفاوضات مع واضعي السياسات الصربية، وعلى رأسهم السيد ميلوسيفيتش والسيد كرادزيتش أما على الصعيد العسكري، فقد أفضى إلى عملية تفاوضية مع الجنرال ملاديتش والاعتماد عليه، الذي كان التزامه الراسخ بإفراغ شرقي البوسنة - وسراييفو إن أمكن - من البوسنيين واضحا تمام الوضوح وأدى بدون هوادة إلى ما آلت إليه سريبرينيتسا. وفي فترات متعددة من الحرب، كانت هذه المفاوضات بمثابة استرضاء ليس إلا.

٥٠١ - ويجب على المجتمع الدولي ككل أن يتقبل نصيبه من المسؤولية عن السماح بوقوع هذا المنحى المأساوي للأحداث بسبب رفضه المطول لاستخدام القوة في المراحل الأولى من الحرب. ويتقاسم هذه المسؤولية مجلس الأمن وفريق الاتصال والحكومات الأخرى إذ أسهم كل منها في تأخير استخدام القوة، كما تتقاسمها الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثة الموجودة في الميدان. ومن الواضح مع ذلك أن المسؤولية الأولية والمباشرة قاطبة يتحملها من دبرّ ونفذ محاولة الإبادة الجماعية في البوسنة. فقد صدر قرار اتهام في حق رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش، إلى جانب كبار المتعاونين معهم، من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا يزالوا حتى هذا اليوم مطلقى السراح. ويتعين مساءلتهم عن الجرائم الوحشية التي اتهموا بارتكابها.

٥٠٢ - إن العبرة الكبرى من سريبرينيتسا تتمثل في ضرورة أن تواجه بحسم أية محاولة متعمدة ومنهجية لترهيب شعب بأكمله أو طرده أو قتله، بكافة الوسائل اللازمة وبالإرادة السياسية الرامية إلى تنفيذ السياسة إلى أن تبلغ نهايتها المنطقية. لكن في منطقة البلقان خلال هذا العقد، كان من المتعين التعلم من هذا الدرس مرتين وليس مرة واحدة. ففي كلتا الحالتين، في البوسنة وفي كوسوفو، حاول المجتمع الدولي التوصل إلى تسوية تفاوضية مع نظام غاشم لا ضمير له. وفي كلتا الحالتين، استلزم الأمر استخدام القوة لوضع حد لقتل المدنيين وطردهم بصورة مخططة ومنهجية.

٥٠٣ - لقد كانت تجربة الأمم المتحدة في البوسنة واحدة من أصعب التجارب وأقساها في تاريخ المنظمة. وقد استعرضنا ببالح الأسى والندم أعمالنا وقراراتنا في مواجهة العدوان على سربيرينيتسا. فعن طريق الخطأ وسوء التقدير والعجز عن إدراك حجم الشر الذي واجهنا، تقاعسنا عن تقديم نصيبنا من العون لإنقاذ أهالي سربيرينيتسا من حملة القتل الجماعي الصربية. ولا أحد يساوره الندم أكثر منا عما ضيعناه من فرص لتحقيق السلام والعدل. ولا أحد يأسف أكثر منا عن تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف المعاناة ووضع حد لحرب خلقت العديد من الضحايا على هذا النحو. إن سربيرينيتسا جسدت حقيقة لم تفهمها الأمم المتحدة والعالم بشكل عام إلا بعد فوات الأوان: وهي أن البوسنة كانت قضية أخلاقية أكثر من كونها نزاعا عسكريا. وستظل مأساة سربيرينيتسا هاجسا يقض مضجع تاريخنا إلى الأبد.

٥٠٤ - وفي الختام، فإن التعويضات الوحيدة ذات المعنى والدائمة التي نستطيع تقديمها لمواطني البوسنة والهرسك الذين وضعوا ثقتهم في المجتمع الدولي هي أن نبذل قصارى جهودنا لتلافي تكرار أهوال من هذا القبيل. وحينما يتعهد المجتمع الدولي رسميا بصون وحماية المدنيين الأبرياء من المذابح، فعليه حينئذ أن يفي بعهده بالوسائل الضرورية لذلك. وإلا، فإنه من الأفضل حقا ألا نبعث الآمال والتوقعات في المقام الأول، وألا نحول دون استخدام أي من القدرات التي قد يكون بوسعهم حشدتها دفاعا عن أنفسهم.

٥٠٥ - ولكي نضمن فهمنا تماما للدروس المستخلصة من القصة المأساوية المفصلة في هذا التقرير، أود تشجيع الدول الأعضاء على الانخراط في عملية تفكير وتحليل، تركز على التحديات الأساسية التي يكشف عنها سرد هذه الأحداث. وستكون الغاية من هذه العملية توضيح وتحسين قدرة الأمم المتحدة على مواجهة أشكال مختلفة من النزاعات. وأتوخى معالجة قضايا من قبيل الفجوة الموجودة بين الولاية والوسائل؛ وعدم كفاية الردع الرمزي في مواجهة حملة منظمة من العنف، والازدواجية المنتشرة داخل الأمم المتحدة فيما يخص دور القوة في السعي إلى تحقيق السلام؛ وأيديولوجيا مؤسسة للحياد حتى عند مواجهة محاولة الإبادة الجماعية؛ ومجموعة من القضايا المذهبية والمؤسسية التي هي من صميم قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام والمساعدة على حماية السكان المدنيين من النزاعات المسلحة. والأمانة العامة من جهتها مستعدة للانضمام إلى هذه العملية.

٥٠٦ - إن متن هذا التقرير يصف بتفصيل دقيق ومنهجي ومستفيض وبالتالي بتفصيل مؤلم سقوط سربيرينيتسا في حالة من الرعب لم يشهد لها تاريخ أوروبا مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية. وإنني أحث جميع المعنيين على دراسة هذا التقرير بعناية، وعلى ترك الحقائق تتحدث عن نفسها. لقد ذكر الرجال الذين اتهموا بارتكاب هذه الجرائم ضد الإنسانية العالم، وبخاصة الأمم المتحدة، بأن الشر موجود في هذا العالم. كما علمونا أن التزام الأمم المتحدة الشامل بإنهاء النزاعات لا يستبعد الأحكام الأخلاقية، بل يجعلها أمرا ضروريا. وبهذه الروح، أقدم تقريري هذا عن سقوط سربيرينيتسا إلى الجمعية العامة والى العالم.

الحواشي

(١) نشرة صحفية صادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (CC/P10/026-E) لاهاي، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٢) Jan Willem Honig and Norbert Both, Srebrenica: Record of a War Crime (London, Penguin Books, 1996) p.79

(٣) Naser Oric, Srebrenica Svjedoći I Optužuje: Genocid nad Bošnjacima u istočnoj Bosni (srednje Podrinje). April 1992 - September 1994

(٤) Laura Silber and Allan Little, Yugoslavia: Death of a Nation, rev.ed. (New York, Penguin Books, 1997), p. 267

(٥) Wolfgang Biermann and Martin Vadset, eds., UN Peacekeeping in Trouble: Lessons Learned from The former Yugoslavia (London, Ashgate Publishing Company, 1999), p. 134

(٦) قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية للأمانة العامة في سياق هذا التقرير، نسخة من تصريح الدكتور ساماروغا بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ أمام مؤتمر لندن، وكذلك نسخة من ورقة موقفها المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن إنشاء مناطق محمية للمدنيين المعرضين للخطر في البوسنة والهرسك.

(٧) Laura Silber and Allan Little, Yugoslavia: Death of a Nation (London, Penguin Books, 1995), p. 296

(٨) Michael Rose, Fighting for Peace (London, The Harvill Press, 1998), pp. 43-46

(٩) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

(١١) المرجع نفسه، ص ٤٨ - ٤٩.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٤٣.

الحواشي (تابع)

(١٣) كورت شورك "قائد قوة الأمم المتحدة في البوسنة ينتقد بشدة مجلس الأمن والجماعة الأوروبية"، رويتر ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

(١٤) روز، المرجع المذكور آنفا، ص ١١٣.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(١٦) المرجع نفسه، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(١٧) Chantal de Jonge Oudraat, The Threat and Use of Military Force in the former Yugoslavia. Paper presented to the Expert Meeting organized by the Lessons Learned Unit of the Department of Peacekeeping Operations, in cooperation with the Norwegian Institute of International Affairs and the Armed Forces International Centre, Norway (Oslo, 15-17 April 1999).

(١٨) روز، المرجع المذكور آنفا، ١١٨.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٢٤٩.

(٢٠) ذوو الخوذ الزرقاء: استعراض لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.I.14) ص ٥٣٦.

(٢١) روز، المرجع المذكور آنفا، ص ٢٤١.

(٢٢) Stephen Kinzer, "France held secret talks with Serbs", The New York Times, 23 June 1995.

(٢٣) Mark Cutts, "The Humanitarian operation in Bosnia, 1992-95: Dilemmas of Negotiating humanitarian access". UNHCR New Issues in Refugee Research Series, Working Paper No. 8 (Geneva, 1999) p. 11.

(٢٤) النيويورك تايمز، 23 June 1995، "US Criticizes UN Aide".

الحواشي (تابع)

(٢٥) النيويورك تايمز، by "Bosnian Muslim Troops Evade UN Force to Raid Serb Village",
.Stephem Kinzer, 27 June 1995

(٢٦) هوننغ وبوت، المرجع المذكور آنفا، ص ١٧٣.

(٢٧) Carl Bildt, Peace Journey: The Struggle for Peace in Bosnia (Londom, Weidenfeld and
.Nicolson. 1998), p. 61

(٢٨) المرجع نفسه، ص ٦٤.

(٢٩) وكالة الأنباء الفرنسية، Duch Algemeen Dagblad، .Report of 17 July 1995, citing

(٣٠) صحيفة وقائع لجنة الصليب الأحمر الدولية بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٣١) .Richard Holbrooke, To End a War (New York, Random House, 1998) p. 160

المرفق الأول

كبار موظفي الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة المشار إليهم في التقرير وألقابهم الرسمية

ممثلو الأمين العام ليوغوسلافيا السابقة ورؤساء البعثات

السيد تورفالد ستولتنبيرغ (النرويج)^(أ) أيار/ مايو ١٩٩٣ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
السيد ياسوشي أكاشي (اليابان) كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

القادة العسكريون لقوات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، ومقرهم في زغرب، (قادة القوة)

الفريق ساتيش نامبيار (الهند) آذار/ مارس ١٩٩٢ - آذار/ مارس ١٩٩٣
الفريق لارس - إيريك واهلغرن (السويد) آذار/ مارس ١٩٩٣ - حزيران/يونيه ١٩٩٣
الفريق جان كوت (فرنسا) حزيران/يونيه ١٩٩٣ - آذار/ مارس ١٩٩٤
الفريق برتراند دو لابرسل (فرنسا) آذار/ مارس ١٩٩٤ - شباط/فبراير ١٩٩٥
الفريق برنار جانفويه (فرنسا)^(ب) آذار/ مارس ١٩٩٥ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦

القادة العسكريون لقوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (قيادة البوسنة والهرسك)، ومقرهم في

كيسيليك، ١٩٩٢-١٩٩٤، وفي سراييفو، ١٩٩٤-١٩٩٥، (قائد قوة الحماية)^(ج)

الفريق فيليب موريون (فرنسا) أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ - تموز/يوليه ١٩٩٣
الفريق فرانسيس بريكمون (بلجيكا) تموز/يوليه ١٩٩٣ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
الفريق مايكل روز (المملكة المتحدة) كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
الفريق روبرت سميث (المملكة المتحدة) كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

(أ) تولى السيد ستولتنبيرغ أيضا، نيابة عن الأمين العام، منصب أحد رئيسي المجلس التوجيهي للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ١٩٩٣-١٩٩٥.

(ب) اللقب الرسمي للجنرال خافيير هو قائد القوة الميدانية لقوات الأمم المتحدة للسلام في يوغوسلافيا السابقة، عملا بإعادة هيكلة عمليات حفظ السلام في آذار/ مارس ١٩٩٥.

(ج) قائد قوة الحماية يتبع قائد القوة مباشرة، وكلاهما تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام.

المرفق الثاني

المقابلات التي أجريت مع أفراد من أجل إعداد هذا التقرير (من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

جان كلود إيمي (رئيس الأركان السابق، المكتب التنفيذي للأمين العام)

جون المستروم (المساعد الخاص السابق للممثل الخاص للأمين العام/قوات السلام التابعة للأمم المتحدة)

ياسوشي أكاشي (الممثل الخاص السابق للأمين العام في يوغوسلافيا السابقة)

دييغو أريا (الممثل الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة سابقا)

بن جلون ناصر التويني (نائب الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة سابقا)

ماتس بيردال (جامعة أكسفورد)

إلينا بيت إل (موظفة الشؤون المدنية السابقة في قوة الأمم المتحدة للحماية)

كارل بلت (الرئيس المشارك سابقا للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة نيابة عن الاتحاد الأوروبي)

آن فيليم بيليلد (المبعوث الخاص السابق لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى يوغوسلافيا السابقة)

بطرس بطرس غالي (الأمين العام السابق)

العقيد تشارلز برانتز (قائد قوة الأمم المتحدة للحماية بالنيابة سابقا في القطاع الشمالي الشرقي)

فيتالي شركين (المبعوث الخاص السابق للاتحاد الروسي إلى يوغوسلافيا السابقة)

العقيد هارم دي يونغ (قائد العمليات الأرضية السابق في قوات السلام التابعة للأمم المتحدة)

فريق أول رازيتش ديليس (قائد جيش البوسنة والهرسك)

باسكال دلبيش (المرجمة الشفوية السابقة لقائد القوة الميدانية للأمم المتحدة)

العقيد فرانسوا دورو (المساعد العسكري السابق لقائد القوة الميدانية التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام)

الرائد روبرت فرنكين (النائب السابق لقائد الكتيبة الهولندية الثالثة)

لويس جنتيل (موظف حماية تابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في سريبرينيسا سابقا)

تشنمايا غاريخان (المستشار الخاص السابق للأمين العام للشؤون السياسية)

انجيلو غنايدنغر (مندوب عام، رئيس عمليات لجنة الصليب الأحمر الدولية في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية)

سير مارك غولدينغ (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية سابقا)

الرائد جيلتي غرون (القائد السابق للسرية ٣ ب من الكتيبة الهولندية)

روي غوتمان (صحفي مؤلف كتاب Witness of Genocide)

سير دافيد هاناي (الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة سابقا)

جوليان هارستون (الرئيس السابق لوحدة الشؤون السياسية في قوات السلام التابعة للأمم المتحدة/ مكتب الممثل الخاص للأمين العام)

بيغي هكس (موظفة شؤون حقوق الإنسان في قوة الأمم المتحدة للحماية سابقا)

ولفغانغ إشنغر (مدير الشؤون السياسية السابق بوزارة الخارجية الألمانية)

علي ازغوفتش (الرئيس السابق لجمهورية البوسنة والهرسك)

بيانكاجياغر (التحالف من أجل العدالة الدولية)

كريس يانوفسكي (الناطق باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك سابقا)

فريق أول برنارد جانفي (القائد السابق للقوة الميدانية التابعة للأمم المتحدة)

سورن جسن بيترسن (رئيس مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيويورك ورئيس موظفي ديوان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين سابقا)

اللواء فرانكلين فان كابن (المستشار العسكري السابق لوكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام)

العقيد توم كاريمانس (القائد السابق للكتيبة الهولندية الثالثة)

أندري كازاكوف (موظف ميداني سابق في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في سربيرينيتسا)

ألبرت كرستن (إدارة البحوث بالمعهد الحكومي الهولندي المعني بوثائق الحرب)

مومسيبلو كرايسنيك (الرئيس السابق للبرلمان الوطني لجمهورية صربسكا)

العقيد بيتر لينتجس (نائب رئيس الأركان السابق لقيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك)

لوت ليشنت (مديرة مكتب المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان في بروكسل)

صاقب محمولين (نائب وزير الدفاع، اتحاد البوسنة والهرسك)

نسيب ماندزيتش (رئيس مجلس بلدية سربيرينيتسا)

هاكيا ميهولتيش (رئيس الشرطة السابق لسربيرينيتسا)

الفريق مانويلو ميلوفانوفيتش (رئيس الأركان السابق لجيش صرب البوسنة)

بياتريس ميغيفاند روغو (رئيسة عمليات لجنة الصليب الأحمر الدولية لأوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية)

نيكولاس موريس (المبعوث الخاص السابق لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى يوغوسلافيا السابقة)

حسن موراتفيتش (رئيس الوزراء السابق لجمهورية الصرب والبوسنة)

بولين نيغيل جونز (مديرة الشؤون السياسية السابقة لمكتب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث)

اللواء سيس نيكولاي (رئيس الأركان السابق لقوة الأمم المتحدة للحماية)

حسن نوهانوفيتش (مساعد اللغات السابق في فريق المراقبين العسكريين التابع لقوة الأمم المتحدة للحماية في سربيرينيتسا)

ترنس أوبراين (الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة سابقا)

ناصر أوريتش (القائد السابق للفرقة ٢٨ لجيش جمهورية البوسنة والهرسك في سربيرينيتسا)

لورد ديفيد أوين (الرئيس المشارك سابقا للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة نيابة عن الاتحاد الأوروبي)

أريك بيير (السفير السويدي السابق لدى البوسنة والهرسك)

بليانا بلافيتش ("نائبة رئيس جمهورية صربسكا" سابقا)

صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين (موظف الشؤون السياسية السابق بمكتب الممثل الخاص للأمين العام/قوات السلام التابعة للأمم المتحدة)

أمير راميتش (مساعد ميداني سابق بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سربيرينيتسا)

برتراند غانغاسبرسود رامشاران (المدير السابق للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة)

س. إقبال رضا (الأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام سابقا)

Endgame: The Betrayal and Fall of Srepenica, Europe's Worst Massacre (صحفي مؤلف كتاب
(Since World War II

فريق أول سير مايكل روز (قائد سابق بقوة الأمم المتحدة للحماية، ١٩٩٤)

جين ريني رويز (قائد فريق من سريبرينيتسا إلى المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة)

محمد شاكربيه (الممثل الدائم لجمهورية البوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة ووزير خارجيتها السابق)

بيتر شميتز (موظف سابق للشؤون السياسية ومدير عمليات حفظ السلام المسؤول عن يوغوسلافيا
السابقة)

ديك شونورد (قسم البحوث، المعهد الهولندي المعني بوثائق الحرب)

إيما شيتاخا (موظفة شؤون سياسية سابقة بمكتب الممثل الخاص للأمين العام/قوات السلام التابعة للأمم
المتحدة)

حارث سيلادفيتش (رئيس الوزراء السابق للبوسنة والهرسك)

فريق أول سير روبرت سمث (القائد السابق لقوة الأمم المتحدة للحماية، ١٩٩٥)

مايكل ستاينر (الممثل السابق لألمانيا في فريق الاتصال)

تورفالد ستولتنبيرغ (الممثل الخاص السابق للأمين العام في يوغوسلافيا السابقة والرئيس المشارك في اللجنة
التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة نيابة عن الأمم المتحدة)

تشك سوديتش (صحفي، مؤلف كتاب Blood and Vengeance)

وليام تول (رئيس مكتب سابق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بلغراد)

شاشي تارور (مساعد خاص سابق لوكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام وقائد مجموعة في
يوغوسلافيا السابقة)

سرغيو فييرا دي ميلو (رئيس الشؤون المدنية بقوة الأمم المتحدة للحماية سابقا)

تانت مينت أو (الناطق باسم قوة الأمم المتحدة للحماية سابقا)

جوريس فور هوف (وزير دفاع هولندا سابقا)

الفريق لارس إريك فالغرن (قائد سابق لقوة الأمم المتحدة للحماية، ١٩٩٣)

مايكل وليامز (مدير سابق بمكتب الإعلام في قوة الأمم المتحدة للحماية)

جوفان زاميتيكا (مستشار سابق لرادوفان كرادزيتش)

مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

اجتماع مع رئيس إدارة شؤون الأمم المتحدة بوزارة الخارجية الفرنسية، ورئيس الإدارة القانونية بوزارة الدفاع الفرنسية وموظفين مدنيين آخرين، قدموا معلومات واردة من أفراد حددتهم الأمانة العامة

بالإضافة إلى عدد من سكان سربيرينيتسا الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم.
